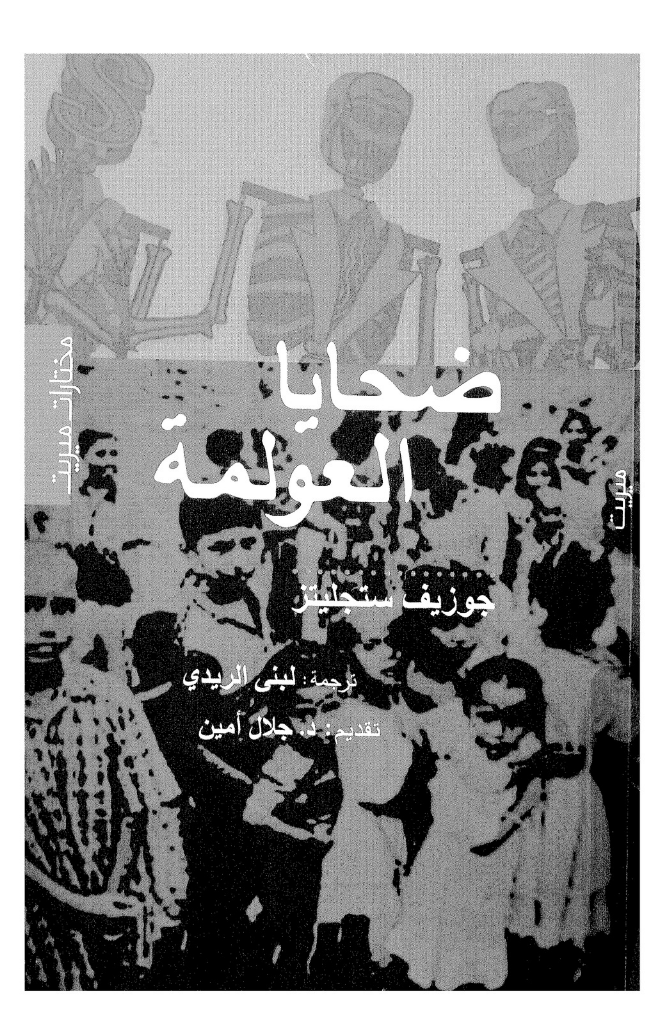

ضحايا
العولمة
جوزيف ستجليتز
ترجمة: لبنى الريدي
تقديم: د. جلال أمين
ميريت
مختارات ميريت

ضحايا العولمة

ضحايا العولمة
جوزيف ستجليتز
ترجمة: لبنى الريدي
الطبعة الأولى ٢٠٠٦ .

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)
www.darmerit.com
merit56@hotmail.com

الغلاف : أحمد اللباد

المدير العام : محمد هاشم

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٨٥٣٨

الترقيم الدولى: 977-351-277-9

جوزيف ستجليتز

ترجمة: لبنى الريدي

ضحايا العولمة

دار ميريت
القاهرة ٢٠٠٦

هذا الكتاب

هـذا الكـتاب مـن أهم الكتب الاقتصادية التي صدرت خلال الأعوام العشرة الأخيرة على الأقل، وستظل في رأيي تحتل مركزا خاصا بين الكتب التـي تتـناول موضوع العولمة، لمدة طويلة في المستقبل. وهو كتاب يهم الاقتصـاديين والسياسيين والمشغولين بالعلاقات الدولية ومستقبل دول العالم الثالـث علـى السواء، لأنه يمس بعضا من أكثر مشكلات العلاقات الدولية حيوية، وأشدها التصاقا بمصير هذه الدول.

والكـتاب فوق هذا، مكتوب بأسلوب شائق وغير معقد ويكاد يخلو خلوا تامـا مـن المصطلحات المبهمة التي يصعب على القارئ غير المتخصص فهمهـا. فلـو كان علي أن أختار بعض الكتب القليلة لأرشحها للترجمة إلى العربـية لما ترددت في اختيار هذا الكتاب الممتاز ليكون في مقدمتها. وأنا أؤكـد علـى تلامـيذي الذين يدرسون موضوع التنمية الاقتصادية ضرورة قـراءة هـذا الكـتاب. لهـذا سررت إذ علمت بقيام الأستاذة لبنى الريدي، المـترجمة القديـرة، بترجمة الكتاب إلى العربية ورحبت بأن أقوم بتقديمه بإيجاز إلى القارئ العربي.

مؤلـف هـذا الكتاب "جوزيف استجليتز Joseph Stiglitz" اقتصادي أمريكي شهير، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في سنة ٢٠٠١ . وقد قضى الجزء الأكبر من حياته المهنية أستاذا وباحثا أكاديميا، حتى لا تكاد أن تكـون هناك جامعة أمريكية واحدة من جامعاتها الكبرى وأكثرها عراقة، لم يشـغل فيها استجليتز كرسي الأستاذية. ثم اختاره الرئيس الأمريكي السابق كلينتون عضوا ثم رئيسا لمجلس مستشاريه الاقتصاديين، ثم شغل في أواخر التسـعينيات منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، وكأنه بقبول هاتين الوظيفتيـن الأخيرتيـن أراد أن يـرى بعينيه ويلمس بيده كيف تتم صياغة السياسات الاقتصادية في الواقع بعد أن ظل لسنوات طويلة غارقا في العمل

الأكاديمـــي، يفكـــر في النظريات ويصوغ الأفكار التي قد تكون بعيدة عما يجري في الحياة الواقعية.

من المؤكد، كما يتضح لدى قراءة هذا الكتاب، أن ما رآه استجليتز في الحـياة الواقعية لم يعجبه، وهو ما يتضح أيضا من العنوان الذي اختاره له. فما هو هذا الذي يغضب استجليتز في العولمة؟ وماذا قال في نقد المؤسسات المالية الدولية الكبرى مما أثار عليه السخط الشديد والهجوم الحار من جانب رجال صندوق النقد الدولي؟

أمـــا العولمـــة فاستجليتز يرى بحق أن العولمة لا يمكن اعتبارها خيرا مطلقا ولا شرا مطلقا، وهي على أي حال شئ حتمي لا فرار منه. ولابد أن نـــتفق مع استجليتز في هذا، فالعولمة فيما يبدو هي النتيجة الطبيعية للتطور التكنولوجـــي، والتطور التكنولوجي بدوره نتيجة طبيعية لذلك الحافز القوي الكامـــن في الإنسان ويدفعه باستمرار إلى محاولة اكتشاف أية وسيلة جديدة من شأنها تخفيف أعباء الإنتاج ومشاق الصراع من أجل الحياة. هذا التطور التكنولوجي لابد أن يؤدي، ببطء أحيانا وبسرعة أحيانا أخرى، إلى مزيد من الـــتقارب بين الناس (ولو تقاربا ماديا بحتا) وتضاؤل المسافات الفاصلة بين الأمم (المسافات المادية وغير المادية)، وهذا لابد بالضرورة أن يكون خيرا من بعض النواحي وشرا من نواحي أخرى.

العولمـــة، أو بتعبير أدق، الارتفاع المستمر في معدل العولمة، هي إذن فـــيما يـــبدو لي، ظاهرة طبيعية مثل هبوب الريح، وهبوب الريح قد يساعد القـــارب الشـــراعي على الوصول إلى هدفه بسرعة أكبر وعناء أقل، ولكنه أيضـــا قد يؤدي إلى التهلكة. النتيجة تتوقف على عدة أمور، ليس فقط على قـــوة الـــريح، بل وأيضا على حجم القارب ووزنه، ونوع الشراع المستخدم ومـــدى ملاءمته، وربما الأهم من هذا وذاك، كفاءة الملاح وذكائه. لابد إذن أن نـــتفق مـــع اســـتجليتز عـــندما يقول إن المهم في تحديد النتيجة الصافية للعولمـــة هـــو مدى كفاءة الإدارة (management) بأوسع معاني "الإدارة" بالطـــبع، أي كيفـــية الـــتعامل مـــع الظاهرة والتحكم فيها وتوجيهها الوجهة المطلوبة.

لكـــن الجـــزء الأكـــبر من الكتاب، وعلى الرغم من عنوانه، لا يناقش العولمـــة بوجـــه عام، بل طريقة تعامل المؤسسات المالية الدولية، وبالذات صـــندوق الـــنقد الدولي، مع مقتضيات العولمة، أو بعبارة أخرى المكونات

الاقتصـــادية للعولمة، أي حركة السلع والخدمات (التجارة) وحركة رؤوس الأمـــوال، من معونات وقروض استثمارات. وفي رأي استجليتز، وهذا هو الـــذي أثـــار الدنيا وجلب كل هذا الاهتمام بالكتاب، أن صندوق النقد الدولي بطـــريقة إدارتـــه للعولمة، قد عاث في الدنيا فسادا، وأن تدخله في دولة بعد أخـــرى مـــن الـــدول التي اضطرت إلى اللجوء إليه، لم يأت إلا بالكوارث الاقتصادية والاجتماعية.

فـــي رأي استجليتز أن الضحية الأساسية لهذه الكوارث هم فقراء العالم الثالـــث، لا أغنـــياؤه وأولي الأمر وأصحاب النفوذ فيه. فهؤلاء الفقراء هم الذين يتحملون مغبة سياسات الصندوق سواء في صورة قبض يد الدولة عن الـــتدخل لصـــالحهم، وإلغـــاء أو تخفيض ما يقدم من دعم السلع والخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن. .الخ، أو شيوع البطالة، وارتفاع أسعار الـــواردات الضـــرورية، أو زيادة معدلات الضرائب وفاء بديون لم تكن لها ضـــرورة، أو تخفيضـــا لعجـــز فـــي الموازنـــة لـــيس من المصلحة دائما تخفيضه.. الخ

صـــندوق الـــنقد الدولي لا يريد أن يعترف، كما يقول استجليتز، بأن الاعـــتماد على قوى السوق ليس دائما هو الحل الأمثل، ولا يريد أن يعترف بـــأن هناك حالات كثيرة تستوجب تدخلا من جانب الدولة لإصلاح ما أفسده الســـوق، أو لســـد الـــثغرات التـــي تركها السوق دون علاج، أو باستخدام مصـــطلحات الـــنظرية الاقتصـــادية، لمواجهـــة " نقـــائص الســـوق " (market imperfections) وحالات " فشل السوق" (market failure) .

يـــرى المؤلـــف أن الخصخصة (أي بيع مشروعات القطاع العام) قد تـــؤدي في بعض الحالات (وعلى الأخص إذا بيعت للأجانب) إلى أضرار أكبر من نفعها، كما أن الانتقال من نظام التخطيط وتدخل الدولة الصارم إلى نظام السوق، كما حدث بعد سقوط الشيوعية، يجب أن يجري ببطء وبحذر، وإلا دفعـــت الدولـــة ثمـــنا باهظا في صورة انخفاض شديد في معدل النمو وزيادة نسبة الفقراء والمعوزين، وارتفاع معدل البطالة، وشيوع الفساد، وهو ما حدث بالفعل في روسيا وبعض بلاد أوروبا الشرقية الأخرى نتيجة تطبيق نصـــائح صـــندوق الـــنقد الدولـــي الذي أوصى بسياسة "العلاج بالصدمة" (shock therapy) . ويـــرى استجليتز أن نجاح الصين حيث فشلت روسيا فـــي الانتقال من نظام تدخل الدولة إلى نظام السوق، يرجع إلى هذا التدرج

والحذر اللذين التزمتهما الصين، فحققت تلك المعدلات الباهرة في النمو، ولم تحدث مآسي اجتماعية بالدرجة التي شهدتها روسيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية.

ولكـــن استجليتز لا يلقي باللوم والمسئولية على صندوق النقد فيما حدث في روسيا وأوروبا الشرقية فقط، بل يرى الصندوق مسئولا عن حالات فشل كثـــيرة فـــي العالم، من الأرجنتين إلى أفريقيا إلى شرقي آسيا. فحيث تدخل الصـــندوق وقعت أخطاء اقتصادية فادحة، وكان وقعها أفدح على فقراء هذه الدول جميعا.

استجليتز يكتب هذا بلغة بالغة الوضوح وأسلوب بالغ السلاسة، ومن ثم فمـــن السهل على غير المتخصصين في الاقتصاد استيعاب كل ما يقول. بل هـــو فضـــلا عن هذا يستخدم أحيانا أسلوبا شخصيا في الكتابة يجعل الكتاب أقـــرب إلـــى قلـــب القـــارئ من المألوف في الكتابات الاقتصادية. إن كل المعلومـــات التي يستخدمها مصدرها خبرة شخصية مباشرة وليست مستمدة من تجارب الآخرين، أو مما يقوله أو يكتبه غيره من المراقبين. وهو يمزج تحلـــيله الاقتصادي ببعض المشاهدات الشخصية التي تضفي جاذبية على ما يقول.

لا عجـــب إذن أن أعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات في الفترة الوجيزة التـــي انقضت منذ صدوره في سنة ٢٠٠٢ ، كما أعادت نشره دار بنجوين Penguin البريطانية التي تتمتع كتبها بدرجة عالية من الانتشار. فما أجدر أن تـــتاح هـــذه الفرصة أيضا للقارئ العربي الذي تعرضت بلاده لكثير من المآسي الاقتصادية التي يصفها ويحللها هذا الكتاب بمهارة فائقة.

القاهرة ٢٨ يناير ٢٠٠٥

د. جلال أمين

المقدمة

في عام ١٩٩٣ تركت الجامعة لأنضم لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس بيل كلينتون – وهى لجنة من ثلاثة من الخبراء يعينهم الرئيس لـــتقديم الاستشـــارات الاقتصادية لمؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية . بعد كـــل تلك السنوات التي قضيتها في التدريس والأبحاث، كانت المرة الأولى التـــي أغامر فيها حقا في عالم متخذي القرار – وبتعبير اكثر دقة : في عالم السياســـة. وبعد ذلك، انتقلت إلى البنك الدولي في عام ١٩٩٧، حيث شغلت منصـــب النائب الأول لرئيس البنك، لمدة ثلاث سنوات تقريبا، قبل أن اترك البـــنك فـــي يناير ٢٠٠٠. لم اكن أستطيع أن اختار فترة اكثر جاذبية وإثارة لدخـــول مجال صنع القرار. لقد كنت في البيت الأبيض عندما بدأت روسيا التحول من الشيوعية، وكنت أعمل في البنك الدولي أثناء الأزمة المالية التي انطلقـــت من شرق آسيا، في عام ١٩٩٧، ثم امتدت إلى العالم كله. لقد كنت دائمـــا مهتما بالتنمية الاقتصادية، وما رأيته غير أفكاري جذريا عن كل من العولمة والتنمية. لقد كتبت هذا الكتاب لأنني اكتشفت وتحققت مباشرة،عندما كنـــت في البنك الدولي، من الأثر المدمر الذي يمكن أن يكون للعولمة على البلدان النامية ، وخاصة على الفقراء في تلك البلدان. إنني أدرك أن العولمة – أي إلغـــاء الحواجـــز أمام التجارة الحرة وتكامل الاقتصادات الوطنية – يمكـــن أن تكـــون قوة خيرة وأن يكون لديها " القدرة " على إثراء كل سكان الكـــرة الأرضـــية، خاصة الفقراء. لكنني اعتقد أيضا أنها لكي تحقق ذلك، حقـــيقة، يتعين مراجعة الطريقة التي تتم بها إدارتها مراجعة جذرية، خاصة الاتفاقـــيات الـــتجارية الدولـــية التـــي لعبت دورا كبيرا في إلغاء الحواجز الـــتجارية، والسياســـات التـــي فرضت على البلدان النامية في إطار عملية العولمة.

لقـــد كرست وقتا طويلا كأستاذ جامعي في البحث والتفكير الدقيق حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي اشتغلت بها أثناء تلك السنوات السبع

فـي واشـنطن. واعـتقد أن من المهم تناول هذه المشكلات دون تحيز أو انفعـال، وذلك بترك الأيديولوجيا جانبا، وفحص الوقائع لتحديد افضل قرار يتعيـن اتخـاذه. أثناء وجودي في البيت الأبيض كعضو ثم كرئيس لمجلس المستشـارين الاقتصاديين (وهى لجنة من ثلاثة من الخبراء يعينهم الرئيس لتقديم الاستشارات الاقتصادية لمؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية)، ثم في البـنك الدولـي، تأكدت من أن القرارات تتخذ غالبا على أسس أيديولوجية وسياسـية – وبالطـبع لـم يكن الأمر مفاجأة لي. ونجم عن ذلك العديد من المـبادرات الناقصـة، والعاجـزة تماما عن حل المشكلات، لكنها تتفق مع مصالح أو قناعات أصحاب السلطة. لقد نصح بيير بورديو، المثقف الفرنسي ،المسـئولين السياسيين بأن يتصرفوا أكثر كجامعيين– أي أن يقيموا حوارا علمـيا مبنـيا على الوقائع والأرقام. لكن للأسف، ما يحدث في الغالب هو العكـس: يصـبح الجامعيون، عندما يضعون التوصيات مسيسين، ويلوون الحقائق لتتناسب مع أفكار المسئولين.

إن كان عملي الأكاديمي لم يقم بإعدادي لكل ما قابلته في واشنطن، فإنه علـى الأقل قام بتكويني مهنيا. قبل أن ادخل إلى البيت الأبيض كنت أوزع وقـت بحثـي وكتاباتـي بين الاقتصاد الرياضي البحت (الذي ساهمت في تطويـر أحـد فروعه ،وسمّى منذ ذلك الحين "اقتصاد المعلومات") وبعض مجـالات الاقتصاد التطبيقي، خاصة القطاع العام والتنمية والسياسة المالية. لقـد أمضـيت اكـثر من خمسة وعشرين عاما اكتب عن موضوعات مثل الإفلاس و"قيادة الشركة" والانفتاح والوصول إلى المعلومات (وهو ما يسميه الاقتصـاديون "الشـفافية"). وكانت تلك هي المشكلات الحاسمة عند اندلاع الأزمـة المالـية العالمية عام ١٩٩٧. كما شاركت أيضا منذ ما يقرب من عشرين عاما في مناقشات وحوارات بشأن تحول الاقتصادات الشيوعية إلى اقتصـاد السـوق. لقد بدأت تجربتي في هذا الموضوع عام ١٩٨٠، عندما ناقشـت القضية لأول مرة مع القادة الصينيين، حيث كانت الصين قد بدأت تـتوجه فـي هـذا الاتجـاه. لقـد ساندت بقوة التناول التدريجي الذي تبناه الصـينيون، وهى السياسة التي أثبتت مزاياها خلال العقدين الماضيين. كما انـتقدت بشـدة إستراتيجيات الإصلاح المتطرفة، مثل"علاج الصدمة"، التي فشلت بشكل مذرى في روسيا وبعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.

ويعود التزامي بالتنمية إلى ابعد من ذلك: إلى السنوات التي عملت فيها أستاذا جامعيا في كينيا، في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧١. وكانت كينيا قد حصلت على استقلالها منذ وقت قريب(١٩٦٣). لقد استوحيت بعض أكثر أعمالي النظرية أهمية مما رأيت هناك. كنت اعرف أن كينيا تواجه تحديات خطيرة، لكنني كنت آمل في إمكانية عمل شئ لتحسين مصير مليارات الأشخاص في هذا العالم الذين يعيشون، مثل الكينيين، في الفقر المدقع. قد يبدو الاقتصاد كفرع من فروع العلم جافا ولا يفهمه إلا الخاصة، لكن، في الحقيقة، تستطيع السياسات الاقتصادية الحكيمة أن تغير حياة هؤلاء الفقراء. واعتقد أن الحكومات تحتاج – وتستطيع – أن تتبنى سياسات تساعد بلادها على النمو، على أن تضمن هذه السياسات أيضا توزيعا اكثر عدلا لثمار النمو. واكتفى بذكر مثال واحد، إني أؤمن بالخصخصة(مثلا بيع احتكارات الدولة لشركات خاصة)، لكن فقط إذا ساعدت الخصخصة هذه الشركات على أن تصبح اكثر فاعلية وأن تخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين. وتكون فرص تتطور هذه الشركات في هذا الاتجاه أكبر إذا كانت السوق تنافسية، وهو أحد الأسباب التي تجعلني أساند السياسات القوية للمنافسة.

إن السياسات التي ناديت بها، سواء في البنك الدولي أو البيت الأبيض كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملي السابق في مجال الاقتصاد، وهو عمل نظري إلى حد بعيد، يتناول في جزء كبير منه "عيوب السوق" – الأسباب التي تجعل الأسواق لا تعمل بالشكل المثالي الذي تؤكده النماذج المفرطة في التبسيط، المعتمدة على مسلمات المنافسة والمعلومات الخالية من العيوب. كما استوحيت أيضا أعمالي عن اقتصاد المعلومات، خاصة عن "حالات عدم تماثل المعلومات" – التباين المعلوماتي بين الأجير مثلا وصاحب العمل، وبين المقترض والمقرض، وبين المؤمن عليه وشركة التأمين. إن حالات عدم التماثل تلك موجودة في كل مكان في كل الاقتصادات. لقد وضعت هذه الأعمال القواعد لنظريات اكثر واقعية لسوق العمل والأسواق المالية، وذلك بتفسير لماذا توجد بطالة، مثلا، ولماذا، في أغلب الأحيان، لا يستطيع من هم في أشد الاحتياج إلى الائتمان الحصول عليه – أي يكون هناك "تقنين للائتمان"، على حد قول رطانة الاقتصاديين. كانت النماذج المعيارية، التي يستخدمها علماء الاقتصاد منذ أجيال، تصر على أن الأسواق تعمل بشكل

مثالـــي – بل كان بعض هذه النماذج ينفي وجود بطالة حقيقية، أو يدعي أن السـبب الوحـيد للـبطالة هو المستوى المرتفع جدا للأجور، ومن ثم يكون العـلاج بداهــة هو خفض الأجور. إن اقتصاد المعلومات، بفضل تحليلاته الأفضـل لأسواق العمل ورأس المال والإنتاج، قد أتاح بناء نماذج للاقتصاد الجمعـي شـكلت أساسا لتحليل اكثر عمقا للبطالة، نماذج فسرت التقلبات – فـترات الـركود والكسـاد – التي عرفتها الرأسمالية منذ بداياتها. إن لهذه الـنظريات نـتائج عملية قوية، وبعضها واضح تماما بالنسبة لأغلبية الذين يـتعاملون مـع العالم الحقيقي: مثل أن رفع سعر الفائدة لمستوى مبالغ فيه يعـرض الشركات ذات المديونية الكبيرة لخطر الإفلاس ، مما يؤثر بشكل سـلبي علـى الاقتصـاد. وبيـنما كنت اعتقد أن الوصفات النابعة من تلك النظريات واضحة تمام الوضوح، فإنها كانت كثيرا ما تصطدم مع الوصفات التي يصر عليها صندوق النقد الدولي.

إن وصـفات صـندوق الـنقد الدولي التي تعتمد جزئيا على فرضية، تجاوزهـا الزمن، تقول أن السوق يصل تلقائيا إلى اكثر النتائج فاعلية. ولا تسمح هذه الوصفات بالتدخلات المستحبة في السوق من قبل الحكومة، وهي إجراءات تستطيع أن تقود النمو الاقتصادي وتحسن مصير "الجميع". من ثم، يـدور موضـوع الخلاف، في أغلبية المواجهات التي سوف ارويها، حول "الأفكار"، والمفاهيم الخاصة بدور الحكومة النابعة من هذه الأفكار.

إن كانـت مثل هذه الأفكار قد ساهمت بقدر كبير في تشكيل الوصفات العملية في ما يتعلق بالتنمية، وإدارة الأزمات، والتحول، فإنها مركزية أيضا بالنسـبة لتفكـيري حول إصلاح المؤسسات الدولية، التي من المفترض أن تدفـع التنمـية، وتدير الأزمات، وتسهل عملية التحول. إن أبحاثي الخاصة بالمعلومات جعلتني متنبها بشكل خاص لعواقب نقص المعلومات. لقد سعدت لرؤية التأكيد على أهمية الشفافية أثناء الأزمة المالية العالمية لعامي ١٩٩٧ –١٩٩٨ ، لكـن مـا أحزننـي هو نفاق المؤسسات – صندوق النقد الدولي ووزارة الخـزانة الأمريكية – التي أكدت على الشفافية في شرق آسيا، في حيـن أن هـذه المؤسسـات ذاتها تعد من بين الأقل شفافية التي عرفتها في الحـياة العامـة. لذلك أصر بشدة عند مناقشة الإصلاح على ضرورة زيادة شـفافية هـذه المؤسسات، وإعلام المواطنين بشكل افضل عما تقوم به هذه المؤسسـات، ومـنح الذين ستقع عليهم آثار قراراتها إمكانية التدخل بدرجة

اكبر في تصور وصياغة هذه القرارات. ويعتبر تحليلي لدور المعلومات في المؤسسات "السياسية" تطورا طبيعيا لأعمالي السابقة عن دور المعلومات في الاقتصاد.

أحـد الجوانـب المثيرة لتجربتي في واشنطن، أنها أتاحت لي الفرصة لكـي افهم بشكل افضل كيف تعمل الحكومة، لكنها أتاحت لي أيضا فرصة تنفـيذ بعـض وجهات النظر التي توصلت إليها أبحاثي. لقد حاولت، مثلا، كرئـيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس كلينتون، أن أصيغ سياسـة اقتصـادية وفلسفة تعتبران أن العلاقة بين الحكومة والأسواق هي علاقـة تكـامل، علاقة شراكة، وتعترفان بأن إذا كانت الأسواق في مركز الاقتصاد، فإن للحكومة أيضا دورا تلعبه، دورا محدودا لكنه هام. لقد درست نقـاط قصـور كـل من الأسواق "و" الدولة، ولم اكن ساذجا لكي اعتقد أن الدولـة تستطيع سد كل ثغرات الأسواق. كما لم أكن مجنونا أيضا لدرجة أن أتخيل أن الأسواق ستحل من تلقاء نفسها مجموع المشكلات الاجتماعية. إن علـى الحكومة أن تقوم بدور هام بالنسبة لقضايا مثل عدم المساواة والبطالة والـتلوث. لقد عملت في أبحاثي على مبادرة "إعادة اختراع الحكومة" – أي جعلها اكثر فاعلية واكثر انفتاحا على الحوار. ورأيت المجالات التي لم تكن فيها فعالة ولا منفتحة، وأدركت كم من الصعب إصلاح ذلك، لكنني أدركت أيضـا انـه من الممكن تحسين أدائها، حتى وإن كان بقدر ضئيل. وعندما انتقلـت إلـى البنك الدولي، كنت آمل تطبيق هذه الرؤية المتوازنة، وكل ما تعلمته، على المشكلات الأخطر بكثير التي يواجهها العالم النامي.

فـي قلب إدارة كلينتون، كنت اعشق المناقشات والجدل السياسي الذي كنـت اكسـب فـيه أحيانا واخسر أحيانا أخرى. وبوصفي عضو في إدارة كلينـتون، كنـت فى موضع جيد ليس فقط لكي أراقب طريقة عملهم وارى كـيف يبـت في المشكلات، لكن لكي أشارك أيضا، خاصة عندما يتناولون الاقتصـاد. كنـت أدرك جيدا أن السياسة لا تقل أهمية عن الأفكار، وكانت إحدى مهامي هي إقناع الآخرين بان اقتراحاتي ليست مستحبة اقتصاديا فقط لكـنها جـيدة سياسيا أيضا. لكن عندما انتقلت إلى العمل الدولي اكتشفت أن اتخاذ القرار لا يحكمه أي من العاملين –الاقتصادي أو السياسي – وخاصة فـي صـندوق النقد الدولي. إن اتخاذ القرار يعتمد على ما يبدو على خليط غريـب مـن الأيديولوجيا والاقتصاد الردئ، وهى عقيدة لا تخفى أحيانا إلا

بالكـاد المصـالح الخاصـة. وعـندما كانت الأزمات تضرب بلدا ما، كان صـندوق الـنقد الدولـي يصف حلولا "معيارية" بالطبع، لكنها قديمة وغير ملائمـة، دون الأخـذ في الاعتبار الآثار المحتملة لهذه الحلول على سكان الـبلدان المطالبة بتطبيقها. نادرا ما رأيت دراسات تقديرية تجرى عن تأثير تلـك الحلـول على الفقر. ونادرا ما شاهدت مناقشات وتحليلات حكيمة عن تأثيرات التوجهات الأخرى الممكنة. كانت هناك وصفة طبية واحدة فقط. لا يبحث الصندوق عن أراء بديلة، بل يتم تثبيط أي نقاش صريح - إذ لا مكان لمـثل ذلك النقاش. كانت الأيديولوجيا هي التي تقود وصفات العلاج ، وكان المفترض أن تتبع البلدان خط صندوق النقد الدولي دون مناقشة.

كانت تلك التصرفات تذهلني، فهي لا تعطى نتائج سيئة فقط، في اغلب الأحيان، لكنها غير ديمقراطية أيضا. في حياتنا الخاصة، لن نطبق أبدا فكرة مـا دون تبصـر، ودون محاولة البحث عن أراء بديلة، في حين يطلب من بلـدان العـالم أن تطـبق ما يطلب منها بالضبط. إن المشكلات التي تواجه الـدول النامية صعبة، وغالبا ما تلتمس العون من صندوق النقد الدولي في اكـثر المواقـف سـوءا، عندما تكون هناك أزمة. لكن حالات فشل علاج الصـندوق كانـت لا تقـل إن لم تكن تزيد عن حالات نجاحه. إن سياسات الصـندوق الخاصة بالتكيف الهيكلي (أي السياسات التي تهدف إلى مساعدة بلد ما على التكيف في مواجهة الأزمات وحالات عدم التوازن المزمنة) أدت فـي العديد من الحالات إلى المجاعة والهياج الشعبي. وحتى عندما لم تكن آثارهـا فظيعة لهذه الدرجة، وحتى عندما نجحت هذه السياسات في إحداث نمـو هزيل لفترة، فإن جزءا كبيرا جدا من هذه المكاسب ذهب، في الغالب، إلـى الأوساط الأكثر ثراء في تلك البلدان، بينما كان يواجه، أحيانا، من هم في اسفل السلم مزيدا من الفقر. لكن ما كان يبدو لي مذهلا، أن كثيرين من كـبار المسـئولين في صندوق النقد والبنك الدوليين، ممن يتخذون القرارات الحاسمة، لم يكن يساورهم أدنى شك في صحة تلك السياسات. بالطبع، كانت الشـكوك تسـاور حكام الدول النامية، غير أن الكثيرين منهم كانوا يخشون كثـيرا من احتمال فقد تمويل صندوق النقد الدولي، ومعه العديد من مصادر التمويل الأخرى، بحيث كانوا يعبرون عن شكوكهم بأكبر قدر من الحرص، وذلـك إن عبروا، وفى الجلسات الخاصة فقط. لكن، بينما لم يكن أحد سعيدا بـالعذاب الذي صاحب في الغالب برامج صندوق النقد الدولي، كانوا داخل

الصـــندوق يفترضون ببساطة إن ذلك يمثل واحدة من التجارب الأليمة التي لابـــد حـــتما أن تمـــر بها البلاد لكي تصبح ذات اقتصاد سوق ناجح، وإن إجـــراءات الصندوق تعمل، في نهاية الأمر، على التخفيف من أوجه المعاناة التي كانت ستواجهها البلاد على المدى الطويل.

لا شـــك أن لا مفـــر مـــن بعض المعاناة، لكنني أرى أن المعاناة التي تـــتعرض لها البلدان النامية في عملية العولمة والتنمية، كما يديرها صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، اكبر بكثير عن ما هو ضروري.إن قوة ردة الفعل المناهضة للعولمة ترجع إلى الوعي بظاهرتين: الأضـــرار التـــي تعرضـــت لها هذه الدول نتيجة للسياسات المستوحاة من الأيديولوجـــيا، وأوجـــه الظلـــم فـــي النظام التجاري الدولي. فيما عدا الذين يســـتفيدون شخصيا من استبعاد منتجات البلدان الفقيرة، نادرا ما يوجد اليوم مـــن يدافـــع عن هذا النفاق الكبير، ألا وهو الادعاء بمساعدة البلدان النامية بإجـــبارها علـــى فتح أسواقها لمنتجات البلدان الصناعية المتقدمة، التي هي نفسها تستمر في حماية الأسواق الخاصة بها. إن طبيعة هذه السياسات تجعل الأغنياء اكثر ثراء، والفقراء اكثر فقرا – واكثر سخطا.

إن الهجـــوم الهمجـــي الذي وقع يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذكرنا بقوة أننا نتقاسم جميعا الكوكب نفسه. وأننا جماعة عالمية، ومثل كل الجماعات يجب علينا احترام بعض القواعد كي نتمكن من العيش معا. ويتعين أن تكون تلك القواعـــد منصـــفة وعادلة، ويجب أن يكون ذلك واضحا تماما للجميع. كما يتعيـــن أن تولى تلك القواعد كل الاهتمام اللازم بالفقراء مثل الأقوياء، وأن تعكـــس مفهوما أساسيا للأمانة والعدالة الاجتماعية. في عالم اليوم، يجب أن نصل إلى هذه القواعد عن طريق إجراءات ديمقراطية. كما يجب أن تضمن القواعـــد التـــي تـــتحكم فـــي عمل السلطات ومؤسسات الحكم أنها تصغي وتستجيب لرغبات واحتياجات كل الذين يتأثرون بالسياسات والقرارات التي تتخذ في أماكن بعيدة.

يعـــتمد هـــذا الكـــتاب علـــى تجربتـــي. وهـــو لـــيس غنيا بالحواشي والاستشـــهادات كمـــا هـــو حري بعمل بحثي جامعي. لقد أردت أن أصف الأحـــداث التي كنت شاهدا عليها، وأروى ما سمعت. لا يتضمن هذا العمل اكتشـــافات مدوية، ولن يجد أحد فيه البراهين الدامغة لمؤامرة كريهة يحيكها صندوق النقد الدولي وول ستريت لنهب كوكب الأرض. إنني لا اعتقد في

وجـود مـثل هذه المؤامرة. إن الحقيقة اكثر دقة وبراعة من ذلك. غالبا ما يحدد اجتماع وراء أبواب مغلقة أو مذكرة أو نبرة صوت، نتيجة المناقشات. سيقول الكثيرون ممن انتقدهم إنني أسأت الفهم. بل، وربما سيقدمون براهين لتكذيـب روايتي للوقائع. لكن لكل حكاية اوجه متعددة، ولا أستطيع أن اقدم هنا سوى تفسيري لما رأيت.

عـندما عملـت في البنك الدولي، كنت أنوي تكريس جل وقتي لقضايا التنمـية ومشـكلات البلدان التي تجاهد من اجل إنجاح تحولها إلى اقتصاد السـوق. لكـن الأزمـة الماليـة العالمية والمناقشات حول إصلاح معمار الاقتصـاد الدولي – النظام الذي يوجه الحياة الاقتصادية والمالية الدولية – لجعـل العولمـة اكثر إنسانية، وفعالية، وإنصافا، قد شغلت جزءا كبيرا من وقتـي. لقد زرت عشرات البلاد في جميع أنحاء العالم، وتناقشت مع آلاف الأشـخاص: مسـئولون حكومـيون ووزراء مالية ومحافظو بنوك مركزية وأسـاتذة جامعـيون وخبراء تنمية وأعضاء منظمات غير حكومية ورجال مصـارف ورجال أعمال وطلبة ومناضلون سياسيون ومزارعون. لقد قمت بـزيارة رجال حرب العصابات الإسلاميين في منداناو (جزيرة فليبينية في حالـة تمـرد مـنذ وقت طويل)، وتجولت في الهيمالايا لكي أرى المدارس النائـية في بوتان، أو لمشاهدة مشروع ري في قرية في نيبال أو لاكتشاف مـدى نجـاح برامج الائتمان الريفي وبرامج تعبئة النساء في بنجلاديش، أو لكـي أشهد تأثير برامج خفض الفقر في قرى بعض المناطق الجبلية الأكثر فقـرا في الصين. لقد رأيت التاريخ وهو يصنع، وتعلمت الكثير. لقد حاولت أن أقدم في هذا الكتاب خلاصة ما رأيت وتعلمت.

آمـل أن يفـتح كتابي نقاشا وجدلا، وألا يقتصر ذلك على النقاش وراء الأبـواب المغلقة للحكومات والمؤسسات الدولية، ولا حتى في البيئة الأكثر انفـتاحا للجامعـات. إن من حق كل من ستتأثر حياتهم بالقرارات الخاصة بكيفـية إدارة العولمة، المشاركة في هذا النقاش، ومن حقهم أيضا أن يعرفوا كـيف تـم اتخاذ هذه القرارات في الماضي. على الأقل، سيقدم هذا الكتاب المـزيد مـن المعلومـات حـول أحداث العقد الماضي. وبالطبع، ستؤدى المعلومات الأكثر ثراء إلى سياسات افضل، وتؤدى تلك السياسات إلى نتائج افضـل. وإذا سـارت الأمور بهذا الشكل، سأشعر عندئذ بأنني قمت بعمل نافع.

الفصل الأول

وعود المؤسسات العالمية

يتعرض البيروقراطيون الدوليون - رموز النظام الاقتصادي العالمي الذين لا وجه لهم - للهجوم في كل مكان. إن اجتماعات التكنوقراط الغامضين الذين يناقشون موضوعات مثل القروض الممنوحة وحصص التجارة، والتي كانت في السابق خالية من الأحداث الهامة، أصبحت الآن مسرحا لمعارك شوارع عنيفة ومظاهرات ضخمة. لقد شكلت الاحتجاجات على اجتماع منظمة التجارة العالمية، في سياتل عام ١٩٩٩ ، صدمة . ثم نمت الحركة منذ ذلك الحين وأصبحت أقوى، وانتشر السخط . حاليا، أصبح كل اجتماع كبير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مسرحا لصراع واضطراب عظيم. لقد كانت وفاة أحد المحتجين في جنوة عام ٢٠٠١ مجرد بداية لمزيد من الإصابات المحتملة في الحرب ضد العولمة.

إن أعمال الشغب والاحتجاج ضد سياسات وأفعال مؤسسات العولمة ليست جديدة . لعدة عقود، قام الناس في الدول النامية بأعمال شغب عندما أثبتت برامج التقشف التي فرضت على بلادهم أنها قاسية جدا، غير أن احتجاجاتهم لم تكن تسمع بشكل كبير في الغرب. الجديد هو أن موجة الاحتجاجات قد انفجرت في البلدان المتقدمة.

لقد كان من المعتاد أن موضوعات مثل قروض التكيف الهيكلي (البرامج التي صممت لمساعدة البلدان على التكيف مع الأزمات ومواجهتها) وحصص الموز (الحدود التي تفرضها بعض الدول الأوروبية على استيراد الموز من بلدان أخرى غير مستعمراتها السابقة) لا تحظى إلا باهتمام القليلين . حاليا، هناك صبية في السادسة عشر قادمون من الضواحي لديهم وجهات نظر قوية حول المعاهدات التى تم إعدادها لصالح القلة، مثل الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) والنافتا (اتفاقية منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة، التي وقعت عام ١٩٩٢ بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا والتي تسمح بحرية انتقال البضائع والخدمات والاستثمار بين

تلك البلدان – لكنها لا تسمح بانتقال البشر). لقد أثارت هذه الاحتجاجات قدرا كبيرا من محاسبة النفس من قبل من هم في السلطة. حتى أن سياسيين محافظين، مثل جاك شيراك، رئيس فرنسا، قد عبروا عن قلقهم من أن العولمة لم تجعل الحياة افضل بالنسبة لمن هم في اشد الاحتياج للمكاسب التي وعدت بها[1]. من الواضح للجميع تقريبا أن هناك خطأ رهيبا. وبين ليلة وضحاها ، أصبحت العولمة اكثر موضوعات زماننا إلحاحا، فهي موضوع النقاش والجدل ابتداء من غرف مجالس الإدارة إلى المقالات الافتتاحية مرورا بالمدارس على امتداد العالم.

لماذا أصبحت العولمة – وهى قوة قدمت خيرا كثيرا جدا – محل خلاف وجدل شديدين؟ لقد ساعد الانفتاح على التجارة الدولية العديد من الدول على النمو بسرعة اكبر بكثير مما كان يمكنهم تحقيقه بطريقة أخرى. إن التجارة الدولية تساعد على التنمية الاقتصادية عندما تقود صادرات بلد ما نموها الاقتصادي. لقد كان النمو الذي يقوده التصدير حجر الزاوية في السياسة الصناعية التي أثرت اغلب بلدان آسيا وتركت ملايين البشر هناك في وضع افضل بكثير. وبسبب العولمة، يعيش الكثير من الناس في العالم حاليا عمرا أطول من ذى قبل، ومستوى معيشتهم افضل بكثير. قد ينظر الناس في الغرب إلى الأجور المنخفضة لدى شركة "نيك" على أنها استغلال، لكن بالنسبة للعديد من الناس في العالم النامي يكون العمل في مصنع هو اختيار افضل بكثير من البقاء في الريف وزراعة الأرز .

لقد قللت العولمة الإحساس بالغربة الذي يشعر به اغلب سكان العالم النامي، ومنحت الكثير من الناس في البلدان النامية، إمكانية الوصول إلى المعرفة بقدر اكبر بكثير مما كان في وسع الأكثر ثراء في أي بلد منذ قرن مضى. إن الاحتجاجات المناهضة للعولمة، هي ذاتها نتيجة حالة الترابط الشاملة تلك. لقد أحدثت الروابط بين النشطين في مختلف أنحاء العالم، خاصة تلك الروابط التي تشكلت عبر اتصال الإنترنت، الضغط الذي نتجت عنه المعاهدة الدولية للألغام الأرضية – بالرغم من معارضة العديد من الحكومات القوية. هذه المعاهدة التي وقع عليها ١٢١ بلدا عام ١٩٩٧، خفضت من الاحتمال القوى أن يتشوه الأطفال وضحايا أبرياء آخرون نتيجة الألغام. وبالمثل، اجبر الضغط الشعبي الجيد التنسيق المجتمع الدولي على إعفاء بعض البلدان الأكثر فقرا من الديون . حتى عندما توجد جوانب سلبية

للعولمة، فإن كثيرا ما تكون لها مكاسب . قد يكون فتح أسواق جامايكا عام ١٩٩٢ لـواردات الولايـات المتحدة من الألبان ، قد أصاب منتجي الألبان المحليين بالضرر، لكنه كان يعني أيضا أن الأطفال الفقراء يمكنهم الحصول علـى اللبـن بسعر ارخص . قد تضر الشركات الأجنبية الجديدة، الشركات المملوكـة للدولـة والتي تحظى بالحماية، لكنها من ناحية أخرى، يمكن أن تـؤدى إلـى إدخـال تكنولوجيات جديدة، وإلى إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة، وخلق صناعات جديدة .

إن المعونة الأجنبية ، وهى مظهر آخر من مظاهر العولمة، بالرغم من كـل عيوبها فإنها قدمت مكاسب للملايين، بطرق مرت غير ملحوظة تقريبا فـي كثير من الحالات: لقد مول البنك الدولي مشروعات توفر فرص عمل لـرجال حـرب العصـابات فـي الفيليبين لو أنهم ألقوا أسلحتهم، وزادت مشروعات الري من دخول المزارعين بأكثر من الضعف لأنها وفرت المياه لهـؤلاء المحظوظيـن، كما قدمت مشروعات التعليم معرفة القراءة والكتابة للمـناطق الريفـية، وساعدت مشروعات مكافحة الإيدز في بلدان قليلة على احتواء انتشار هذا المرض القاتل.

إن مـن يحطون من قدر العولمة غالبا ما يغفلون مكاسبها. لكن موقف أنصار العولمة على أية حال، غير متوازن بدرجة اكبر. بالنسبة لهم العولمة (المرتـبطة نموذجيا بقبول الرأسمالية المنتصرة ، الأمريكية الطراز) "هي" الـتقدم، ويجـب علـى الـبلدان النامية القبول بها، إن كانوا يريدون النمو ومحاربـة الفقر بشكل فعال. لكن بالنسبة لكثيرين في العالم النامي، لم تجلب العولمة المكاسب الاقتصادية التي وعدت بها .

إن الهـوة المـتزايدة بين من يملكون ومن لا يملكون، قد تركت أعدادا مـتزايدة فى العالم الثالث في فقر رهيب، حيث يعيش الفرد بأقل من دولار في اليوم . بالرغم من الوعود المتكررة التي قطعت على امتداد العقد الأخير مـن القـرن العشرين بخفض الفقر، فان العدد الفعلي لمن يعيشون في الفقر زاد حالـيا بحوالي ١٠٠ مليون[٢] . حدث ذلك في الوقت الذي زاد فيه فعلا إجمالي الدخل العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة سنويا في المتوسط .

فـي أفريقـيا، لـم يتم تحقيق الطموحات الكبيرة التي تلت التحرر من الاسـتعمار. بـدلا مـن ذلك، غاصت القارة في الفقر بشكل اعمق، عندما تناقصـت الدخول وانخفضت مستويات المعيشة. إن التحسن الذي تم تحقيقه

بصـــعوبة في متوسط العمر المتوقع خلال العقود القليلة الماضية قد بدأ في الانعكـــاس. وبيـــنما يقع بلاء الإيدز في مركز هذا التقهقر، فإن الفقر أيضا قـــاتل. حـــتى البلدان التي تخلت عن الاشتراكية الأفريقية ، وتدبرت أمرها لتشـــكيل حكومـــات شـــريفة بدرجة معقولة، ووازنت ميزانياتها، واحتفظت بالتضـــخم عـــند مســـتوى مـــنخفض، وجدت أنها ببساطة لا تستطيع جذب مســـتثمري القطاع الخاص. وبدون هذا الاستثمار، لا تستطيع تلك البلدان أن يكون لديها نمو ثابت .

إن كانـــت العولمـــة لم تنجح فى تخفيف الفقر، فإنها لم تنجح أيضا فى تأميـــن الاســـتقرار. إن الأزمـــات فى كل من آسيا وأمريكا الجنوبية هددت الاقتصـــادات والاستقرار فى البلدان النامية كلها. هناك مخاوف من انتشار عـــدوى مالـــية حول العالم ، بحيث يؤدى انهيار العملة المتداولة فى إحدى الأســـواق الناشـــئة إلى انهيار العملات الأخرى بالمثل. ففى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ ، بـــدا، لفـــترة ما، أن الأزمة الأسيوية تشكل تهديدا لكل الاقتصاد العالمى.

إن العولمة وإدخال اقتصاد السوق لم يحقق النتائج الموعودة فى روسيا واغلـــب الاقتصـــادات الأخرى، التى تقوم بعملية التحول من الشيوعية الى اقتصـــاد الســـوق. لقـــد قال الغرب لهذه الدول أن النظام الاقتصادى الجديد سيجلب لهم رخاء اقتصاديا غير مسبوق. وبدلا من ذلك، جلب لهم فقرا غير مســـبوق: لقد أثبت اقتصاد السوق من نواحى كثيرة، بالنسبة لأغلب الناس، أنه أسوأ حتى مما تنبأ به زعماؤهم الشيوعيون. إن التناقض بين التحول فى روســـيا، الذى وضعت هندسته المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتحول فى الصـــين ، الذى وضعت الصين تصميمه بنفسها، لا يمكن أن يكون اكبر من ذلك: فبينما كان إجمالى الناتج المحلى للصين عام ١٩٩٠ لا يمثل سوى ٦٠ فـــى المـــئة من إجمالى الناتج المحلى لروسيا، انعكست هذه النسبة فى نهاية عقـــد التســـعينيات. ففـــى الوقت الذى شهدت فيه روسيا زيادة غير مسبوقة للفقر، شهدت الصين انخفاضا غير مسبوق للفقر.

يتهم منتقدو العولمة البلدان الغربية بالنفاق، وهم على حق فى ذلك. لقد دفعـــت الـــبلدان الغربـــية البلدان الفقيرة لكى ترفع الحواجز التجارية، لكنها احتفظـــت بالحواجـــز الخاصة بها، ومنعت بذلك البلدان النامية من تصدير منـــتجاتها الزراعـــية، ومن ثم حرمتها من دخل التصدير الذى هى فى أ شد

الحاجــة الــيه. إن الولايات المتحدة بالطبع فى مقدمة المذنبين، وكانت هذه المســألة تحــز فـــى نفســى. وعــندما كنــت رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصـــاديين، حاربــت بشدة ضد هذا النفاق. إن ذلك لا يؤذى فقط البلدان النامية، إنه يكلف الأمريكيين على صعيدين: كمستهلكين، من خلال الأسعار المــرتفعة الــتى يدفعونهـــا، وكدافعـــى ضرائب، لتمويل الإعانات المالية الحكومـــية الضـــخمة، مليارات الدولارات. ولم يحقق صراعى، فى اغلب الأحــيان، أى نجـــاح. كانــت المصالح الخاصة التجارية والمالية هى التى تتغلــب – وعــندما انتقلت إلى البنك الدولى رأيت عواقب ذلك على الدول النامية بوضوح شديد.

لكــن حتى عندما لا يكون الغرب مدانا بالنفاق، فإنه هو الذى قاد أجندة العولمـــة، ضـــامنا أن يكدس نصيبيا غير متكافئ من المكاسب على حساب العالم النامى. إن الدول الصناعية الأكثر تقدما، لم تكتف بتجنب فتح أسواقها أمام سلع البلدان النامية على سبيل المثال، الاحتفاظ بأنصبتها بالنسبة لعدد كبير من السلع ابتداء من المنسوجات إلى السكر – بل أصرت أن تفتح هذه الــدول أســـواقها لســـلع البلدان الأكثر ثراء. كما استمرت البلدان الصناعية الأكـــثر تقدمـــا فى دعم الزراعة عندها، مما جعل من الصعب على البلدان النامـــية أن تـــنافس، فى الوقت الذى تصر فيه على أن تلغى البلدان النامية دعمها للسلع الصناعية. بالنظر إلى "شروط التجارة" – الأسعار التى تحصل علـــيها الـــبلدان المتقدمة وتلك الأقل تقدما من المنتجات التى تنتجها – بعد اتفاقية التجارة الأخيرة فى عام ١٩٩٥ (الثامنة)، نجد أن التأثير "النهائى" هو خفض الأسعار التى تحصل عليها بعض أفقر البلدان فى العالم قياسا على ما تدفعـــه تلـــك البلدان لوارداتها.(*) وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت بعض أفقر بلدان العالم فى وضع أسوأ.

(*) هـــذه الاتفاقـــية الثامـــنة كانـــت نتيجة مفاوضات سميت "جولة أرجواى" نظرا لأن المفاوضات بدأت عام ١٩٨٦ فى Punta del Este بأرجواى . واختتمت الجولة أعمالها فى مراكش يوم ١٥ ديسمبر١٩٩٣ ، عندما انضم ١١٧ بلدا لاتفاقية تحرير التجارة تلك. وقـــد وقعـــت الولايـــات المتحدة على الاتفاقية لتصبح نهائية يوم ٨ ديسمبر١٩٩٤، وقام بالتوقـــيع الرئـــيس بيل كلينتون. وأصبحت اتفاقية منظمة التجارة العالمية سارية المفعول رسميا فى أول يناير ١٩٩٥، وبحلول شهر يوليو وقع عليها اكثر من ١٠٠ دولة. وقضت إحدى فقرات الاتفاقية بتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد استفادت البنوك الغربية من تحرير قيود سوق رأس المال فى أمريكا اللاتينية وآسيا، لكن تلك المناطق عانت عندما انقلب فجأة اتجاه تدفقات النقود الساخنة الخاصة بالمضاربات (وهى نقود تدخل بلدا ما أو تخرج منه غالبا بين عشية وضحاها للمراهنة على خفض أو رفع قيمة عملة ذلك البلد) التى كانت تصب فيها.وترك تدفق النقود المفاجئ الى الخارج وراءه عملات منهارة، ونظما مصرفية منهكة. كما دعمت أيضا جولة أرجواى حقوق الملكية الفكرية. تستطيع الآن شركات الأدوية الأمريكية والغربية أن توقف شركات الأدوية فى الهند والبرازيل عن "سرقة" ملكيتها الفكرية. لكن شركات الأدوية تلك فى العالم النامى تجعل الأدوية المنقذة للحياة فى متناول مواطنيها مقابل جزء زهيد من السعر الذى تبيع به شركات الأدوية الغربية. وبالتالى كان هناك جانبان للقرار الذى اتخذ فى جولة أرجواى. يتوقع الجانب الأول أن ترتفع أرباح شركات الأدوية الغربية، ويقول المؤيدون أن ذلك قد يمد تلك الشركات بدافع اكبر للابتكار، لكن زيادة أرباح المبيعات فى العالم النامى كانت ضعيفة، نظرا لأن قلة هم من يستطيعون تحمل ثمن الدواء ومن ثم فإن تأثير الحافز،فى احسن الأحوال، سيكون محدودا. وكان الجانب الأخر يعتقد أن الآلاف قد حكم عليهم فعلا بالموت، حيث لم يعد فى إمكان الحكومات والأفراد فى البلدان النامية دفع الأسعار المرتفعة المطلوبة. فى حالة الإيدز، كان الغضب الدولى كبيرا جدا لدرجة أن شركات الأدوية اضطرت الى التراجع، ووافقت فى آخر الأمر على خفض اسعارها وأن تبيع أدوية الإيدز فى نهاية عام ٢٠٠١ بسعر التكلفة. لكن المشكلات الأساسية تظل باقية - إن نظام الملكية الفكرية الذى تأسس من خلال جولة أرجواى ليس متوازنا، فهو يعكس بشكل كاسح مصالح ووجهات نظر المنتجين فى مواجهة المستهلكين، سواء كان ذلك فى البلدان المتقدمة أو النامية .

إن فى كل مظهر من مظاهر العولمة، وليس فقط فى مجال تحرير التجارة، لم تكلل الجهود، وإن بدت حسنة النية، بالنجاح، بل أعطت نتائج عكسية. عندما فشلت مشروعات زراعية أو بنية تحتية، زكاها الغرب وقام مستشارون غربيون بوضع تصميمها، ومولها البنك الدولى أو آخرون، فإن الشعب الفقير فى العالم النامى يظل مطالبا بتسديد القروض، إلا لو كان هناك شكل من أشكال إسقاط الدين.

إن كانــت مكاســب العولمــة، فــى العديد من الأمثلة،اقل مما ادعى أنصــارها، فــإن الثمــن الذى دفع كان اكبر، حيث تم تدمير البيئة وإفساد العمليات السياسية، كما أن معدل سرعة التغيير لم يتح للبلدان الوقت للتكيف الــثقافى . إن الأزمــات التى جلبت فى أعقابها بطالة كثيفة، تبعتها بدورها مشكلات التحلل الاجتماعى طويلة المدى، ابتداء من عنف المدن فى أمريكا اللاتينية والصراعات العرقية فى أجزاء أخرى من العالم، مثل إندونيسيا.

إن هذه المشكلات ليست جديدة، لكن رد الفعل المتزايد العنف فى جميع أنحاء العالم ضد السياسات التى تقود العولمة، هو التغير ذو المغزى. لعقود متتالــية، لــم تحــظ صرخات الفقراء فى أفريقيا والبلدان النامية فى أجزاء أخــرى مــن العالم، بآذان صاغية فى الغرب. لقد عرف الذبن يعملون فى البلدان النامية أن هناك خطأ ما، عندما شاهدوا الأزمات المالية وقد أصبحت شــيئا مألوفــا وأعــداد الفقــراء فى تزايد. لكن لم تكن لديهم وسيلة لتغيير القواعــد، أو للتأثير على المؤسسات المالية الدولية التى كتبت تلك القواعد . إن الذيــن يحــترمون العملــيات الديمقراطــية يرون إلى أى مدى تضعف الشــروط، التى يضعها المقرضون الدوليون مقابل المساعدة التى يقدمونها ، السيادة الوطنية. وإلى أن ظهر المحتجون لم يكن هناك سوى أمل ضئيل فى التغيير، ولا توجد منافذ للشكوى. لقد غالى "بعض" المحتجين فى رد فعلهم، فىحيــن طالــب "بعض" المحتجين بفرض حواجز حمائية أعلى ضد البلدان النامــية، وهو ما سيزيد محنة تلك البلدان. لكن بالرغم من هذه المشكلات، فــإن الاتحــادات العمالــية والطلــبة والمدافعين عن البيئة – أى مواطنون عــاديون – الذين تظاهروا فى شوارع براغ ، وسياتل، وواشنطن، وجنوا، هم من وضعوا على أجندة العالم المتقدم الحاجة للإصلاح.

يــرى المحــتجون العولمــة من زاوية مختلفة تماما عن زاوية وزير الخــزانة الأمــريكى، أو وزراء التجارة والمالية فى اغلب البلدان الصناعية المــتقدمة. إن الاختلافات فى وجهات النظر كبيرة جدا بحيث يتسأل المرء ، هــل يتكلم المحتجون وواضعو السياسات عن نفس الظاهرة ؟ وهل ينظرون الــى نفــس البــيانات ؟ وهــل أعمت المصالح الخاصة بصيرة من هم فى السلطة؟

مــا هــى ظاهرة العولمة، التى هى موضوع كل هذا القدر من التشويه والإطــراء فــى آن واحــد؟ إن العولمة، أساسا هى الإندماج الأكثر إحكاما

لـــبلدان وشـــعوب العالم ، وهو اندماج حدث نتيجة الخفض الهائل فى تكلفة الانـــتقال والاتصـــالات، وانهـــيار الحوجـــز المصطنعة أمام تدفقات السلع والخدمات ورأ س المال والمعرفة و(بدرجة اقل) الناس، عبر الحدود . لقد صـــاحب العولمة خلق مؤسسات جديدة انضمت لتلك الموجودة والتى تعمل عبر الحدود. فى حلبة المجتمع المدنى الدولى، هناك مجموعات جديدة، مثل حـــركةJubilee الـــتى تناضل من أجل خفض ديون البلدان الفقيرة ، وقد انضـــمت إلـــى مـــنظمات عتيدة مثل الصليب الأحمر الدولى. إن الشركات الدولـــية، الـــتى لا تكـــتفى بنقل السلع ورأس المال عبر الحدود وإنما تنقل التكنولوجيا أيضا، هى التى تقود العولمة وبقوة. كما أدت العولمة إلى تجديد الاهـــتمام بالمؤسسات الدولية "بين-الحكومية" التى تأسست منذ وقت طويل: الأمـــم المتحدة التى تحاول الحفاظ على السلام، ومنظمة العمل الدولية، التى تأسســـت أصـــلا عام ١٩١٩ وتروج لأجندتها حول العالم تحت شعار"عمل لائـــق"، ومنظمة الصحة العالمية التى اهتمت بشكل خاص بتحسين الظروف الصحية فى العالم النامى.

فـــى كـــل مكـــان، تم الترحيب بالعديد من مظاهر العولمة تلك، وربما بأغلبها. فلا أحد يريد أن يرى أولاده يموتون، بينما المعرفة والدواء متاحان فـــى مكـــان آخر من العالم. يتركز الخلاف والجدل حول التعريف الضيق للمظاهـــر "الاقتصـــادية" للعولمـــة، وحـــول المؤسسات الدولية التى كتبت قواعدهـــا، تلك القواعد التى تفرض وتروج لأمور مثل تحرير أسواق رأس المـــال (إزالـــة القواعـــد والتشـــريعات، فى العديد من البلدان النامية،التى وضـــعت لتحقـــيق استقرار تدفقات رؤوس الأموال سريعة التأثر، من وإلى البلد).

ولفهـــم مـــا هو الخطأ الحادث، من المهم النظر إلى المؤسسات الثلاث الرئيســـية التى تحكم العولمة:صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة الـــتجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جيش من المؤسسات الأخرى الـــتى تلعب دورا فى النظام الاقتصادى الدولى - عدد من البنوك الإقليمية، شقيقات اصغر واحدث للبنك الدولى، وعدد كبير من منظمات الأمم المتحدة، مـــثل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أو الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). كثيرا ما تكون لهذه المنظمات رؤى تختلف بشكل واضح عـــن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. فمنظمة العمل الدولية، على سبيل

المثال، تشعر بالقلق من أن الصندوق لا يولى سوى اهتمام ضئيل بحقوق العمال، فى حين يدعو بنك التنمية الآسيوية الى "تعددية تنافسية"حيث تزود البلدان النامية برؤى اختيارية لاستراتيجيات التنمية، ومن بينها "النموذج الآسيوى" -نموذج تضطلع فيه الحكومات، وإن كانت تعتمد على الأسواق، بدور نشيط فى خلق وتشكيل وإرشاد الأسواق، بما فى ذلك تشجيع التكنولوجيات الجديدة ، وتتحمل الشركات أيضا فى هذا النموذج مسئولية كبيرة تجاه الإنعاش الأجتماعى للعاملين فيها - ويرى بنك التنمية الآسيوية أن هذا النموذج مختلف تماما عن النموذج الأمريكى الذى تضغط لفرضه المؤسسات الدولية التى يقع مقرها فى واشنطن.

اننى اركز أساسا فى هذا الكتاب على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لأنهما كانا بدرجة كبيرة فى قلب القضايا الاقتصادية الرئيسية طوال العقدين الأخيرين، بما فى ذلك الأزمات المالية وتحول البلدان الشيوعية السابقة إلى اقتصادات السوق. لقد نشأ كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من الحرب العالمية الثانية، كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة لشئون النقد والمال الذى عقد فى بريتن وودز، نيوهمبشير، فى يوليو ١٩٤٤، كجزء من جهد جماعى لتمويل إعادة تعمير أوروبا بعد دمار الحرب العالمية، ولإنقاذ العالم من حالات الكساد الاقتصادى فى المستقبل. ويعكس الإسم الأصلى للبنك الدولى - البنك الدولى للتعمير والتنمية - مهمته الأصلية، وقد أضيف الجزء الأخير من اسمه، "تنمية"، فيما بعد تقريبا. فى ذلك الوقت، كان اغلب البلدان النامية لا تزال مستعمرات، وكانت أية جهود للتنمية يزمع اتخاذها، مهما كانت هزيلة، تعتبر مسئولية أسيادهم الأوروبيين.

لقد وقعت على عاتق صندوق النقد الدولى المهمة الأكثر صعوبة ألا وهى تأمين الاستقرار الاقتصادى العالمى. فقد كان الكساد العالمى لفترة الثلاثينات، حاضرا بشكل كبير فى أذهان الذين اجتمعوا فى بريتن وودز. فمنذ ثلاثة أرباع القرن تقريبا، واجهت الرأسمالية أصعب وأخطر أزمة حتى الآن، حيث طوق الكساد الكبير كل العالم، وأدى إلى زيادة غير مسبوقة لمعدلات البطالة، وفى أسوأ لحظات الأزمة أصابت البطالة ربع قوة العمل الأمريكية. وقدم الاقتصادى البريطانى جون ماينارد كينز، الذى أصبح فيما بعد مشاركا رئيسيا فى بريتن وودز، تفسيرا بسيطا للأزمة، وطرح مجموعة من الوصفات البسيطة، حيث أرجع السبب فى انكماش النشاط الاقتصادى

إلــى النقص الكافى فى إجمال الطلب، وبالتالى، تستطيع السياسات الحكومية أن تســاعد علــى تحفــيز الطلــب الإجمالى. وفى الحالات التى تكون فيها السياســة الــنقدية غــير فعالة، تستطيع الحكومات أن تعتمد على السياسات المالــية، ســواء بزيادة أوجه الإنفاق أو بخفض الضرائب. وبينما تعرضت الــنماذج التى تمثل الأساس النظرى لتحليل كينز للنقد فيما بعد وتم صقلها، ممــا قــدم فهمــا أعمــق للسبب الذى يجعل قوى السوق لا تعمل بالسرعة المطلوبــة لتكــيف الاقتصاد من اجل العمالة الكاملة، فإن دروسها الأساسية تظل صحيحة.

وأصــبح صندوق النقد الدولى يتحمل مسئولية منع حدوث كساد عالمى آخــر. ولتحقيق ذلك، كان عليه أن يمارس ضغطا دوليا على البلدان التى لا تــؤدى نصــيبها العــادل للحفاظ على إجمالى الطلب العالمى، عندما تسمح لاقتصاداتها أن تتجه نحو الهبوط . وعند الضرورة، قد يتم إمداد تلك البلدان بالسيولة فى شكل قروض لتواجه بها الانكماش الاقتصادى، حيث لا تستطيع تحفيز الطلب الإجمالى بواسطة مواردها الذاتية.

وبالــتالى، كــان التصــور الأصلى لصندوق النقد الدولى، يعتمد على الاعــتراف بأن الأسواق، فى كثير من الأحيان، لا تعمل بشكل جيد – وأنها قــد تنــتج بطالة كثيفة، وقد تفشل فى توفير الأرصدة التى تحتاجها البلدان لمساعدتها فى تصحيح اقتصاداتها. لقد تأسس الصندوق على إيمان بأن هناك حاجــة "لعمــل جمــاعى" علــى المســتوى العــالمى، من أجل الاستقرار الاقتصــادى، مــثل الأمم المتحدة التى تأسست على إيمان بأن هناك حاجة لعمــل جمــاعى علــى المستوى العالمى من أجل الاستقرار السياسى. إن صــندوق النقد الدولى مؤسسة "عامة"، تأسست بنقود دافعى الضرائب حول العــالم. ومــن الأهمــية بمكان تذكر ذلك، لأنه لا يقدم مباشرة، تقريرا عن أعمالــه، ســواء للمواطنين الذين يمولونه أو لأولئك الذين تتأثر حياتهم به. علــى العكــس، إنــه يقدم تقاريره لوزراء المالية والبنوك المركزية التابعة لحكومــات العــالم. وتحكم هذه الحكومات سيطرتها من خلال ترتيب معقد للتصويت، يعتمد بشكل كبير على القوة الاقتصادية للبلدان عند نهاية الحرب العالمــية الثانــية. ومــنذ ذلــك الحين، حدثت تعديلات بسيطة، لكن البلدان المــتقدمة الرئيســية هــى سيدة الساحة، حيث يمتلك بلد واحد، هو الولايات المتحدة، حق فيتو فعليا. (بهذا المعنى، هو مثل الأمم المتحدة، حيث حددت

مفارقـــة تاريخـــية مـــن الذى له حق الفيتو – القوى المنتصرة فى الحرب العالمـــية الثانية – لكن على الأقل فى الأمم المتحدة تتقاسم خمس دول سلطة الفيتو.)

بمرور السنوات، تغير الصندوق بشكل ملحوظ عما كان فى بدايته. لقد تأســس علـــى عقيدة أن الأسواق تعمل غالبا بشكل سيئ، فى حين أنه الآن يدافـــع عن سيادة السوق بحماسة أيديولوجية. لقد تأسس على عقيدة أن هناك حاجـــة لضـــغط دولـــى على البلدان لكى تكون لها سياسات اقتصادية أكثر تضـــخمية – مثل زيادة الأنفاق، أو خفض الضرائب، أوخفض معدل الفائدة لتحفـــيز الاقتصـــاد – حاليا لا يقدم صندوق النقد الدولى أموالا إلا إذا بدأت الـــدول فـــى تطبـــيق سياســـات مثل خفض العجز فى الموازنة، أو زيادة الضرائب، أو زيادة معدل الفائدة، مما يؤدى إلى انكماش الاقتصاد. إن كينز قد يتقلب فى قبره لرؤيته ما حدث لإبنه.

لقـــد حـــدث أخطر تغيير لهذه المؤسسات فى عقد الثمانينيات، العصر الذى بشر فيه رونالد ريجان ومارجريت تاتشر بأيديولوجية السوق الحرة فى كـــل مـــن الولايات المتحدة وبريطانيا. وأصبح صندوق النقد الدولى والبنك الدولـــى مؤسسات التبشير الجديدة، التى تم من خلالها الضغط بتلك الأفكار علـــى البلدان الفقيرة الكارهة لها، والتى غالبا ما تكون فى أشد الحاجة إلى قـــروض وضـــمانات تلك المؤسسات. إن وزراء المالية فى البلدان الفقيرة يرغـــبون فى التحول إلى اقتصاد السوق، إذا لزم الأمر، من أجل الحصول على الاعتمادات المالية، رغم أن أغلب الرسميين الحكوميين، وأغلب الناس فى هذه البلدان، وهو الأهم، ظلوا غالبا متشككين. فى بداية عقد الثمانينيات، حدثـــت عملية تطهير داخل البنك الدولى، فى إدارة الأبحاث التى تقود تفكير وتوجه البنك. لقد كان هوليس شينيرى مستشارا لروبرت ماكنمارا وصديقه الحميم. ويعد شينيرى من ألمع علماء الاقتصاد الأمريكيين فى مجال التنمية، وهـــو أستاذ فى جامعة هارفارد، وله إسهامات أساسية فى الأبحاث الخاصة باقتصـــادات التنمـــية ومجالات أخرى أيضا. وكان ماكنمارا قد عين رئيسا للبـــنك الدولى عام ١٩٦٨، وأعاد توجيه جهد البنك للتخلص من الفقر الذى رآه علـــى امتداد العالم الثالث وتأثر به، وجمع شينيرى مجموعة ممتازة من الاقتصـــاديين من جميع أنحاء العالم للعمل معه. لكن مع تغيير الحرس، أتى رئـــيس جديـــد فى عام ١٩٨١ ، هو وليم كلاوزن، وكبير اقتصاديين جديد،

هـــى آن كروجـــر، وهى خبيرة فى التجارة الدولية، مشهورة بأبحاثها عن "البحـــث عـــن الإيـــراد" أى كـــيف تستخدم المصالح الخاصة التعريفات الجمركـــية والتدابير الحمائية الأخرى لزيادة إيراداتها على حساب الآخرين. وبيـــنما كان شينيرى وفريقه يركزون على كيف فشلت الأسواق فى البلدان النامـــية، ومـــا الذى تستطيع الحكومات أن تفعله لتحسين الأسواق وخفض الفقر، كانت كروجر ترى ان الحكومة هى المشكلة، وأن الأسواق الحرة هى الحل لمشكلات البلدان النامية. وفى ظل الحماسة الأيديولوجية الجديدة، ترك العديد من الاقتصاديين البارزين الذى جمعهم شينرى البنك الدولى.

ورغـــم أن مهام المؤسستين ظلت متميزة، فإن أنشطتهما فى ذلك الوقت أصـــبحت مـــتداخلة بشكل متزايد. ففى عقد الثمانينيات، تخطى البنك مجرد الإقـــراض لمشروعات (مثل الطرق والسدود) إلى توفير دعم واسع القاعدة، فـــى شـــكل " قـــروض التكيف الهيكلى" ، لكنه يفعل ذلك فقط عندما يعطى صـــندوق الـــنقد الدولـــى موافقـــته – ومع هذه الموافقة تأتى الشروط التى يفرضها الصندوق على البلد المعنى. كان من المفترض أن يركز الصندوق على الأزمات، لكن البلدان النامية كانت تحتاج دائما للمساعدة، بحيث أصبح الصندوق جزءا دائما من الحياة فى أغلب بلدان العالم النامى.

إن ســـقوط جـــدار برلين أتاح حلبة جديدة لصندوق النقد الدولى: إدارة الـــتحول إلـــى اقتصـــاد الســـوق فى الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان الكتلة الشيوعية فى أوروبا. ومع تفاقم الأزمات، بدت مؤخراً حتى خزائن صندوق الـــنقد الدولى الخفية غير كافية، ومن ثم دعى البنك الدولى إلى توفير عشرة ملـــيارات دولار كدعـــم للطوارئ، لكن كشريك أصغر بشكل قاطع، وطبقا للخطـــوط العريضـــة التى أملاها الصندوق. مبدئيا، كان هناك تقسيم للعمل، كـــان من المفترض أن يحصر الصندوق نفسه، عند التعامل مع بلد ما، فى أمـــور "الاقتصاد الجمعى"، مثل عجز موازنة حكومة ما، وسياستها النقدية، والتضـــخم لديها، وعجز ميزانها التجارى واقتراضها من الخارج. وكان من المفـــترض أن يـــتولى البـــنك الدولى "الموضوعات الهيكلية" – أوجه إنفاق حكومة بلد ما، والمؤسسات المالية لهذا البلد، وأسواق العمل بها، وسياساتها الـــتجارية. لكـــن صندوق النقد الدولى اتخذ وجة نظر إمبريالية إلى حد ما حـــول الموضـــوع: أى أن الصندوق كان يرى أن كل شئ تقريبا يقع ضمن مجالـــه، طالمـــا أن أية قضية هيكلية يمكن تقريبا أن تؤثر على الأداء الكلى

للاقتصــاد، وبالتالى ميزانية الحكومة والعجز التجارى. وكثيرا ما كان ينفد صبر الصندوق فى تعامله مع البنك الدولى، بل أنه فى السنوات التى سادت فــيها أيديولوجــية السوق الحرة، كانت هناك خلافات متكررة حول ما هى أفضــل السياسات التى تناسب ظروف بلد ما. كان لدى الصندوق الإجابات (وأساســا، هى الإجابات نفسها لكل بلد) ، ولا يرى حاجة لكل هذا النقاش، وبينما كان البنك الدولى يناقش ما يجب أن يعمل، وجد نفسه وكأنه يسير فى الفراغ لتوفير الأجوبة.

مــن الممكــن أن تكــون المؤسســتان قد أمدتا بلدانا ما بوجهات نظر اختــيارية، بالنســبة لبعض تحديات التنمية والتحول، وبفعل ذلك يكونان قد دعمــا العملــيات الديمقراطية. لكن كان كلاهما مدفوعين بالإرادة الجماعية للســبعة الكــبار (حكومات أهم سبعة بلدان صناعية متقدمة)(*) ، وخاصة وزراء ماليتهم ووزراء خزانتهم، وفى أغلب الأحيان، يكون آخر ما يريدونه هو نقاش ديمقراطي قوي حول الاستراتيجيات البديلة.

بعــد نصــف قرن على تأسيسه، من الواضح أن الصندوق قد فشل فى مهمــته. فهــو لم يقم بما كان عليه القيام به – تقديم الاعتمادات للبلدان التى تواجــه انكماشــا فــى نشاطها الاقتصادى، وتمكين هذه البلدان من أن تعيد اقتصــادها إلــى قــرب العمالة الكاملة. بالرغم من حقيقة أن فهمنا للعملية الاقتصــادية قد زاد بشكل ضخم خلال الخمسين عاما الأخيرة، ورغم جهود صــندوق الــنقد الدولى خلال ربع القرن الأخير، فإن الأزمات حول العالم أصــبحت اكثر تكرارا وعمقا (باستثناء الكساد الكبير). وببعض الحسابات، فــان قــرابة المــئة بلد قد واجهت أزمات (٣). الأمر الأسوأ، أن العديد من السياســات التى فرضها الصندوق، خاصة، التحرير السابق لأوانه لأسواق رأس المــال، قــد ساهمت فى عدم الاستقرار العالمى. وعندما يمر بلد ما بأزمــة، فإن اعتمادات وبرامج الصندوق لا تكون قد أخفقت فقط فى تحقيق اســتقرار الوضع، ولكنها فى كثير من الحالات جعلت الأمور أسوأ بالفعل،

(*) هــى الولايــات المــتحدة واليابان والمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا. وحاليا، يجــتمع الســبعة الكــبار مع روسيا (الثمانية الكبار). لم تعد الدول السبع هى أكبر سبع اقتصــادات فــى العالم. إن عضوية مجموعة السبعة الكبار مثل العضوية الدائمة لمجلس الأمن، فهى جزئيا قضية صدفة تاريخية.

خاصة بالنسبة للفقراء.لقد فشل صندوق النقد الدولى فى مهمته الأصلية، ألا وهـى، تشـجيع الاسـتقرار العالمى، كما لم ينجح فى مهامه الجديدة التى اضطلع بها، مثل توجيه تحول البلدان من الشيوعية إلى اقتصاد السوق.

لقـد طالبت اتفاقية بريتن وودز بمنظمة اقتصادية دولية ثالثة – منظمة تجـارة عالمـية تحكـم علاقات التجارة الدولية، وهى مهمة مماثلة لتوجيه صـندوق النقد الدولى للعلاقات المالية الدولية. وتعتبر سياسات"إفقار الجار" الـتجارية، الـتى تقضى أن ترفع بلدان ما رسومها الجمركية للحفاظ على اقتصـاداتها لكـن على حساب جيرانها، هى المسئولة عن انتشار الانكماش وعمقه. كان مطلوبا تأسيس منظمة دولية لا تمنع فقط تكرار ما حدث، وإنما تشـجع الـتدفق الحـر للسـلع والخدمات. ومع أن الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) نجحت فى خفض التعريفة الجمركية بشكل كبير، فإنه كان مـن الصعب التوصل للاتفاق النهائى، ولم تر منظمة التجارة العالمية النور إلا فـى عـام ١٩٩٥ ، أى بعد نصف قرن من نهاية الحرب وثلاثة أرباع قـرن مـن الكساد الكبير. لكن منظمة التجارة العالمية تختلف بوضوح عن المنظمتيـن الآخرتين. إنها لا تضع القواعد بنفسها، لكنها بدلا من ذلك توفر منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية وتضمن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

إن الأفكار والنوايا وراء إنشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية هى أفكار ونوايا طيبة، لكنها مع ذلك، تطورت تدريجيا على امتداد السنين لتصبح شيئا مخـتلفا جـدا. إن التوجه الكينزى لصندوق النقد الدولى، الذى أكد اخفاقات السـوق والدور الذى يجب على الحكومة القيام به فى خلق فرص العمل، قد اسـتبدل بنشـيد السوق الحرة لعقد الثمانينيات، كجزء من "إجماع واشنطن" الجديـد – إجمـاع بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ووزارة الخزانة الأمريكـية حول السياسات "السليمة" للبلدان النامية – الذى يشير إلى تناول مختلف جذريا للتنمية الاقتصادية والاستقرار.

لقد تطورت العديد من الأفكار المتضمنة فى هذا الإجماع كرد فعل على المشكلات فى أمريكا اللاتينية، حيث تركت الحكومات الموازنات تخرج عن السـيطرة، بينما أدت السياسات النقدية غير المحكمة إلى تضخم مفرط. إن موجـة الـنمو الـتى شهدتها بعض بلدان تلك المنطقة فى العقود التى تلت الحـرب الثانـية مباشـرة لم يطل بقاؤها، وثمة ادعاء أن ذلك بسبب تدخل الدولـة المفرط فى الاقتصاد. إن الأفكار التى تم تطويرها لتناسب مشكلات

خاصـــة بـــبلدان أمـــريكا اللاتينية، وهو أمر قابل للنقاش وسوف أتكلم عنه باختصـــار فـــيما بعد فى الكتاب، قد اعتبرت بالتالى قابلة للتطبيق فى جميع البلدان حول العالم. لقد تم فرض تحرير سوق رأس المال رغم حقيقة أنه لا يوجـــد أى دلـــيل يثبت أن ذلك يحفز النمو الاقتصادى. وفى حالات أخرى، كانت السياسات الاقتصادية التى تطورت داخل إجماع واشنطن وأدخلت إلى الـــبلدان النامـــية، غير ملائمة لبلدان لازالت فى المراحل الأولى للتنمية أو المراحل الأولى للتحول.

لـــنأخذ بعض الأمثلة القليلة: فأغلب البلدان الصناعية المتقدمة – بما فى ذلك الولايات المتحدة واليابان ـ قد بنت اقتصاداتها عن طريق حماية بعض صناعاتها بشكل حكيم وانتقائى، حتى أصبحت قوية بدرجة كافية تمكنها من التنافس مع الشركات الأجنبية. وإذا كانت الحمائية المعممة لم تنجح غالبا فى الـــبلدان الـــتى جربـــتها، فإن التحرير السريع للتجارة لم ينجح أيضا. فهناك عواقـــب وخيمة على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى، يمكن أن تنجم عن إجـــبار بلـــد نـــامى علـــى فتح أسواقه للمنتجات المستوردة، التى قد تنافس منـــتجات بعـــض صـــناعاته وهى صناعات مهددة بشكل خطير من منافسة الصـــناعات المماثلـــة الأقـــوى بكثير فى البلدان الأخرى. ومن ثم تم تدمير فـــرص العمـــل تماما، قبل أن تتمكن القطاعات الصناعية والزراعية للبلدان النامية من أن تنمو بقوة وتخلق فرص عمل جديدة، فالمزارعون الفقراء فى تلـــك الـــبلدان لا يمكـــنهم ببساطة، المنافسة مع السلع المدعومة بشكل كبير الواردة من أوروبا وأمريكا. وكان الأسوأ إصرار صندوق النقد الدولى على أن تحـــافظ البلدان النامية على سياسات نقدية محكمة، مما أدى إلى معدلات فائدة تجعل خلق فرص عمل أمرا مستحيلا حتى فى أفضل الظروف. ولأن تحريـــر التجارة حدث قبل إقامة شبكات السلامة فى الموضع الصحيح، فقد جـــرى فـــرض الفقر على من فقدوا عملهم. وبالتالى لم يعقب التحرير، فى أغلـــب الأحـــيان، النمو الموعود وإنما زيادة البؤس. وحتى الذين لم يفقدوا عملهم أصيبوا بإحساس عال من عدم الأمان.

وتعتـــبر مراقـــبة رأس المال مثالا آخر: فقد حظرت البلدان الأوروبية التدفق الحر لرأس المال حتى عقد السبعينيات. قد يقول البعض أن ليس من العـــدل الإصـــرار على أن تفتح البلدان النامية أسواقها وهى لا تملك سوى نظام مصرفى هزيل. لكن بغض النظر عن مفاهيم العدل تلك، فإن ذلك يمثل

اقتصادات رديئة، إن تدفق النقود الساخنة من وإلى البلاد والذى يعقب غالبا تحرير أسواق رأس المال يخلف فوضى وخراب. فالبلدان النامية مثل القوارب الصغيرة، والتحرير السريع لسوق رأس المال، بالطريقة التى فرضها صندوق النقد الدولى، يعادل حملهم على القيام برحلة فى بحر هائج، قبل أن يتم إصلاح الثقوب فى جسم القارب، وقبل أن يحصل الربان على تدريب، وقبل وضع سترات النجاة على متن هذا القارب. وحتى فى أفضل الظروف، هناك احتمال قوى أن ينقلب بهم القارب عندما تضرب جانبه موجة قوية.

إن تطبيق نظريات اقتصادية خاطئة لم يكن ليمثل مشكلة خطيرة، لولا أن نهاية الاستعمار فى بداية الأمر، ثم نهاية الشيوعية بعد ذلك، منحتا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الفرصة لكى يوسعا بشكل كبير وصايتهما الأصلية المتبادلة، لتتجاوز استطاعتهما بكثير. حاليا، أصبحت هاتان المؤسستان هما اللاعبين المسيطرين على الاقتصاد العالمى. والبلدان التى تلتمس مساعدتهما ليست وحدها التى يتعين عليها اتباع وصفاتهما الاقتصادية، التى تعكس أيديولوجيتهما ونظرياتهما الخاصة بالسوق الحرة، ولكن أيضا البلدان التى تلتمس "ختم الموافقة" الخاص بهما بحيث تستطيع الوصول بشكل أفضل إلى أسواق رأس المال الدولية.

وكانت النتيجة للعديد من الناس هى الفقر، وبالنسبة للعديد من البلدان هى الفوضى الاجتماعية والسياسية. لقد اقترف الصندوق أخطاء فى كل المجالات التى تدخل فيها: التنمية، أزمات الإدارة، والبلدان التى تتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية . إن برامج التكيف الهيكلى لم تجلب نموا قويا حتى بالنسبة لهؤلاء الذين التزموا بقيوده، مثل بوليفيا. لقد خنق التقشف الزائد، فى العديد من البلدان، النمو. إن البرامج الاقتصادية الناجحة تتطلب عناية متناهية فيما يتعلق بـ "التتابع والتسلسل" - أى بترتيب حدوث الإصلاحات - والسرعة التى تتم بها هذه الإصلاحات. لو فتحت، مثلا، الأسواق للتنافس بسرعة كبيرة جدا، قبل تأسيس مؤسسات مالية قوية، فإن فرص العمل ستدمر بسرعة اكبر من خلق فرص عمل جديدة . لقد أدت الأخطاء فى ترتيب وسرعة حدوث الإصلاحات إلى رفع معدلات البطالة وزيادة الفقر فى العديد من البلدان(٤). وبعد الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، فاقمت سياسات صندوق النقد الدولى الأزمات فى إندونيسيا وتايلاند. وقد حققت إصلاحات

السوق الحرة نجاحا أو اثنين فى أمريكا اللاتينية تذكر شيلي مرة بعد مرة لكــن معظم باقى القارة لا يزال يحاول تعويض عقد النمو الضائع، الذى أعقب ما يسمى بعمليات الإسعاف المالى الناجحة التى قام بها الصندوق فى السـنوات الأولــى من الثمانينيات. وحاليا، يعانى العديد من هذه البلدان من معدلات بطالة عالية بشكل دائم، فى الأرجنتين، مثلا، بلغت البطالة منذ عام ١٩٩٥ ، مسـتويات تقـاس بالعشـرات ولــيس بالآحاد، حتى بعد خفض التضــخم. إن الانهيار الذى حدث فى الأرجنتين عام ٢٠٠١ هو الأحدث فى سلســلة فشــل على امتداد السنوات القليلة الماضية. ونظرا لمعدلات البطالة العالــية طــوال ســبع ســنوات تقريبا، فإن ما يثير العجب ليس أن يخرج المواطــنون أخيرا فى مظاهرات، إنما العجيب أن يعانوا فى صمت كل هذا القدر ولهذه المدة الطويلة. حتى تلك البلدان التى حققت بعض النمو المحدود رأت المكاسب تتراكم لدى الأثرياء وخاصة شديدى الثراء – القمة التى تمثل ١٠ فــى المئة بينما ظلت نسبة الفقر عالية، بل فى بعض الحالات، تدنى دخل من فى القاع.

إن أساس مشكلات صندوق النقد الدولى والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخــرى، هــو التوجــيه والســيطرة: أى مــن الــذى يقرر ما تفعله هذه المؤسسات. إن من يسيطر على هذه المؤسسات ليس أغنى البلدان الصناعية وحدها، لكن المصالح التجارية والمالية فى تلك البلدان أيضا، ومن الطبيعى أن تعكــس سياســات هــذه المؤسســات ذلــك. ويرمز اختيار رؤساء هذه المؤسسات للمشكلة التى تعانى منها، بل إن ذلك الاختيار يساهم فى اختلالها الوظــيفى فــى أغلب الأحيان. فبينما تتركز حاليا كل أنشطة صندوق النقد والبــنك الدوليـيــن تقريبا فى العالم النامى (كل إقراضهما، بالطبع)، نجد أن ممثلي الدول الصناعية هم الذين يتولون قيادتهما .(بمقتضى عرف أو اتفاق ضــمنى، يكــون دائمــا رئيس صندوق النقد الدولى أوروبيا، ورئيس البنك الدولــى أمريكــيا.) ويتم اختيارهم وراء أبواب مغلقة، بل ولا يشترط لتولى الرئاسة أن يكون للمرشح أية تجربة فى العالم النامى. إن هذه المؤسسات لا تمثل الأمم التى تخدمها.

وتنشــأ المشــكلات أيضــا من حقيقة "من الذى يتكلم "عن بلد ما. فى صــندوق النقد الدولى يتولى ذلك وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية. أمــا فى منظمة التجارة العالمية فيتولى هذه المهمة وزراء التجارة. ويرتبط

كـل واحد من هؤلاء الوزراء ارتباطا وثيقا بمجموعة من أصحاب المصالح الخاصـة "داخـل" بلادهم. وبالتالى يعكس وزراء التجارة اهتمامات مجتمع رجـال الأعمـال - المصدرون الذين يريدون رؤية أسواق جديدة تفتح أمام منـتجاتهم، كذلك منتجو السلع الذين يتنافسون مع الواردات الجديدة. بالطبع، يـريد أصـحاب هـذه المصـالح الخاصة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحواجـز أمـام الـتجارة، والاحتفاظ بأى قدر من الدعم يستطيعون إقناع الكونجـرس (أو بـرلماناتهم) مـنحه لهـم. ولا تحظى حقيقة أن الحواجز التجارية ترفع الأسعار التى يدفعها المستهلكون، أو كون الدعم يفرض أعباء علـى دافعى الضرائب، إلا باهتمام ضئيل مقارنة بمكاسب المنتجين - كما تحظـى قضـايا البيـئة وقضايا العمل باهتمام أقل بكثير، باستثناء اعتبارها عقـبات يتعيـن التغلـب علـيها. ويرتبط وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية ارتباطا وثيقا بالمجتمع المالى، فهم يأتون من شركات مالية، وبعد انـتهاء فترة خدمتهم الحكومية يعودون إلى تلك الشركات. إن وزير الخزانة الأمريكى خلال أغلب الفترة المذكورة فى هذا الكتاب، روبرت روبن، جاء مثلا من أكبر بنك استثمار، Sachs Goldman ، وذهب إلى شركة، سيتى جـروب، التى تسيطر على أكبر بنك تجارى، سيتى بنك. والرجل الثانى فى صـندوق الـنقد الدولـى خـلال تلك الفترة، ستان فيشر، ذهب مباشرة من الصندوق إلى سيتى جروب. ومن الطبيعى أن يرى هؤلاء الأشخاص العالم من خلال عيون الجماعة المالية. ومن الطبيعى أيضا أن تعكس قرارات أية مؤسسـة وجهات نظر ومصالح أولئك الذين يتخذون القرارات، ولا يوجد ما يدعـو للدهشة، كما سنرى فى الفصول التالية وبشكل متكرر، أن تكون كل سياسـات المؤسسـات الاقتصـادية الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح التجارية والمالية لتلك الجماعات فى البلدان المتقدمة.

إن الـنظام الحـالى الذى يطبقه صندوق النقد الدولى هو نظام لفرض الضـرائب بدون إنابة، بالنسبة للفلاحين فى البلدان النامية الذين يكدحون من أجـل تسديد ديون بلادهم للصندوق، أو بالنسبة لرجال الأعمال الذين يعانون مـن ضرائب القيمة المضافة العالية المفروضة بناء على إلحاح الصندوق. وتـتزايد خيبة الأمل فى النظام الدولى للعولمة تحت رعاية الصندوق، كلما رفـع الدعـم عـن الوقود والغذاء بالنسبة لفقراء إندونيسيا والمغرب وغينيا الجديدة، ورأى فقراء تايلاند تزايد إصابات الإيدز نتيجة لخفض الأنفاق على

الصحة الذى يفرضه الصندوق، واضطرت الأسر فى العديد من الدول النامية إلى أن تدفع مقابل تعليم أولادها تحت مسمى تكلفة برامج الإصلاح ، مما يجبرها على اختيار مؤلم وهو ألا ترسل بناتها للمدرسة.

ويقوم الناس بأعمال شغب لأنهم تركوا دون بدائل، ولا سبيل لديهم للتعبير عن قلقهم وهمومهم، أو للضغط من أجل التغيير. إن الشوارع ليست بالطبع المكان المناسب لمناقشة القضايا أو صياغة السياسات أو للتوصل إلى حلول وسط . لكن الاحتجاجات دفعت الرسميين الحكوميين والاقتصاديين فى جميع أنحاء العالم للتفكير فى بدائل لسياسات "إجماع واشنطن" التى ينظر إليها على أنها الطريق الوحيد والصحيح للنمو والتنمية . لقد أصبح واضحا بشكل متزايد أن العولمة، كما طبقت، لم تف بما تعهد مؤيدوها بتحقيقه – أو بما يمكنها ويجب عليها تحقيقه. لم يتضح ذلك للمواطن العادى فقط إنما لواضعى السياسات أيضا، وليس لواضعى السياسات فى البلدان النامية فقط لكن فى البلدان المتقدمة أيضا. فى بعض الحالات، لم ينجم عن العولمة نمو، لكن حتى فى الحالات التى تحقق فيها نمو لم تصل المكاسب للجميع، وفى الأغلبية الساحقة من الحالات، كان التأثير النهائى للسياسات التى وضعها "إجماع واشنطن"، لمنفعة القلة على حساب الكثرة، ولصالح الأثرياء على حساب الفقراء . وفى العديد من الحالات، حلت المصالح والقيم التجارية محل الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية .

إن العولمة ليست جيدة أو سيئة فى حد ذاتها. فهى ذات قدرة على أن تفعل خيرا عظيما، لقد كانت بمثابة مكسب ضخم لبلدان شرق آسيا التى اعتنقت العولمة "بشروطها الخاصة"، وبالسرعة الخاصة بها، رغم نكسة أزمة عام ١٩٩٧ . لكن فى أغلب بلدان العالم لم تجلب العولمة مكاسب مشابهة، بل بدت لكثير من البلدان أقرب لكارثة تامة .

إن تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر تمثل مقارنة جيدة مع عولمة اليوم فالتباين يساعد على توضيح نجاحات الماضى وإخفاقات الحاضر . فى ذلك الوقت، عندما انخفضت بشكل كبير تكلفة النقل والاتصالات، وكانت الأسواق المحلية قد اتسعت من قبل ذلك، تشكلت اقتصادات وطنية جديدة وأتت معها شركات وطنية، أى تمارس العمل على مستوى البلد ككل .إلا أن الأسواق لم تترك لتتطور من تلقاء نفسها، إنما لعبت الحكومة دورا حيويا فى تشكيل تطور الاقتصاد . وحصلت حكومة

الولايات المتحدة على حرية عمل اقتصادية رحبة، عندما أقر القضاء تفسيرا واسعا للفقرة الشرطية فى الدستور، التى تسمح للحكومة الفيدرالية بتنظيم التجارة بين الولايات. وبدأت الحكومة الفيدرالية فى تنظيم النظام النقدى، ووضعت حدا أدنى للأجور ، وشروط العمل، ثم اتخذت فى نهاية المطاف الإجراءات الوقائية ضد البطالة ونظم الخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات التى يطرحها نظام السوق . كما أسست الحكومة الفيدرالية بعض الصناعات (قامت الحكومة الفيدرالية مثلا عام ١٨٤٢ بمد أول خط تلغراف، وذلك بين بالتيمور وواشنطن)، وشجعت قطاعات أخرى، مثل الزراعة، ليس فقط بالمساعدة على إنشاء الجامعات لكى تقوم بأبحاث ولكن بتوفير خدمات موسعة لتدريب المزارعين على التقنيات الجديدة . ولم يقتصر الدور المركزى الذى لعبته الحكومة الفيدرالية على تعزيز النمو الأمريكى، فهى وإن لم تتخذ تدابير خاصة بإعادة التوزيع المباشر، إلا أنها نفذت برامج قد تقاسم مكاسبها عدد كبير من الناس - لم تقتصر على برامج تطوير التعليم وتحسين الإنتاجية الزراعية فقط، لكنها منحت جميع الأمريكيين حدا أدنى من الفرصة عن طريق صكوك هبات الأراضى .

حاليا، ومع استمرار تدنى تكاليف النقل والاتصالات، وخفض الحواجز التى صنعها الإنسان أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال (وإن كانت لا تزال هناك حواجز خطيرة تعوق التدفق الحر للعمل) ، أصبح لدينا عملية "عولمة " مشابهة للعمليات المبكرة التى تشكلت من خلالها الاقتصادات الوطنية . لكن للأسف، ليست لدينا حكومة عالمية، مسئولة أمام شعب كل بلد، تشرف على عملية العولمة بطريقة مشابهة للطريقة التى قادت بها الحكومات الوطنية عملية تشكيل الاقتصادات الوطنية. لدينا بدلا من ذلك، نظام يمكن تسميته " سيطرة عالمية بدون حكومة عالمية"، نظام تسيطر علي الساحة فيه منظمات معدودة - البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية - وعدد قليل من اللاعبين - وزراء المالية والتجارة المرتبطون ارتباطا وثيقا ببعض المصالح المالية والتجارية. فى حين فى ظل هذا النظام، لا يملك ، عمليا، العديد من البشر ممن يتأثرون بقراراته، حق الكلام. لقد حان وقت تغيير بعض القواعد التى تحكم النظام الاقتصادى العالمى، وإعادة التفكير مرة أخرى فى كيفية اتخاذ القرارات على المستوى الدولى - ولمصلحة من - وأن تحظى الأيديولوجيا باهتمام

أقل، والنظر باهتمام أكبر إلى ما ينجح على أرض الواقع . إن الأمر الحاسم الآن، هو أن تتحقق فى أماكن أخرى، التنمية الناجحة التى رأيناها فى شرق آسـيا، لأن عـدم الاسـتقرار العالمى المزمن يكلف ثمنا باهظا . إن إعادة تشكيل العولمة أمر ممكن، وعندما يتحقق ذلك، وتدار بشكل صحيح وعادل، بحيـث يكون لكل البلدان صوت فى السياسات التى تؤثر فيها، سوف يمكن أن تساعد العولمة فى خلق اقتصاد عالمى جديد، لا يكون فيه النمو أكثر بقاء وأقل تبخرا فقط، إنما يتم تقاسم ثمرات هذا النمو بشكل عادل .

هوامش الفصل الأول

١ – جاك شيراك، "الاقتصاد في خدمة الإنسان"، خطاب في المؤتمر الدولي للعمل، يونيو ١٩٩٦.

٢ – في عام ١٩٩٠ ، كان عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ٢ مليار و ٧١٨ مليون نسمة. وفي عام ١٩٩٨ قدر عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ٢ مليار و ٨٠١ مليون نسمة ــ البنك الدولي، *توقعات الاقتصاد العالمي والبلدان النامية عام ٢٠٠٠* (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٠)، ص ٢٩ . وللحصول على بيانات إضافية راجع *تقرير التنمية في العالم والمؤشرات الاقتصادية للعالم*، المطبوعات السنوية للبنك الدولي. ويمكن العثور على البيانات الخاصة بالصحة في *تقرير عن الانتشار الوبائي لمرض الإيدز ١٩٩٨* ، منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

٣ – راجع Gerard Caprio ,Jr., al., eds., *الوقاية من الأزمات المصرفية: دروس من حالات الفشل المصرفية العالمية الأخيرة. محاضر جلسات مؤتمر عقد تحت الرعاية المشتركة لكل من بنك الاحتياط الفيدرالي بشيكاغو ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي.* دراسات التنمية لمعهد التنمية الاقتصادية (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، ١٩٩٨).

٤ – يتعرض برنامج التكيف الهيكلي إلى كم ضخم من النقد، حتى أن مراجعة صندوق النقد الدولي للبرنامج ذكرت العديد من عيوبه. وتتضمن هذه المراجعة ثلاثة أجزاء: مراجعة داخلية يقوم بها موظفو صندوق النقد الدولي (*التكيف الاقتصادي الهيكلي في عشر سنوات: التكيف الاقتصادي والإصلاح في البلدان ذات الدخل المنخفض.* أبحاث غير دورية # ١٥٦، ١٢ فبراير ١٩٩٨). ومراجعة خارجية يقوم بها مراجع مستقل (K. Botchwey, et al., *تقرير لمجموعة من خبراء المراجعة المستقلين: تقييم خارجي للتكيف الاقتصادي الهيكلي* [واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨]). وتقرير من موظفي صندوق النقد الدولي يقدم إلى مدراء الصندوق، يتضمن تنقيحا للدروس من المراجعة الداخلية والخارجية (*تنقيح الدروس من مراجعات التكيف الاقتصادي الهيكلي* [واشنطن ، العاصمة : صندوق النقد الدولي ، يوليو ١٩٩٨]).

الفصل الثانى

وعود لم يتم الوفاء بها

في يوم١٣ فبراير ١٩٩٧، أول يوم لى كنائب أول لرئيس البنك الدولى ورئـيس الاقتصـاديين بـه، كان أول ما لفت نظرى وأنا أسير فى المبنى الرئيسـى للبـنك، وهو مبنى ضخم، حديث وبراق، يقع فى الشارع التاسع عشـر مـن العاصمة واشنطن، هو شعار المؤسسة:"حلمنا هوعالم بلا فقر". ويوجد فى منتصف القاعة المركزية للدور الثالث عشر، تمثال لصبى صغير يقود رجلا عجوزا أعمى، هو نصب تذكارى لاستئصال مرض عمى النهر. كانـت مـنظمة الصحة العالمية وآخرون قد أسهموا، قبل البنك الدولى، فى جهـود مشـتركة لمكافحـة هذا المرض الذى يمكن الوقاية منه، حيث كان الآلاف يفقـدون بصـرهم سنويا فى أفريقيا. وعبر الشارع، يقف بناء براق آخـر للـثروة العامـة، المقر الرئيسى لصندوق النقد الدولى. وتذكر القاعة المركـزية المرمـرية الـتى تزينها كمية كبيرة من النباتات، الزائرين من وزراء مالـية بلـدان العـالم، أن صندوق النقد الدولى يمثل مركزى الثروة والسلطة.

تمـثل هاتـان المؤسستان، اللتان كثيرا ما يخلط بينهما العامة، تناقضا واضحا يؤكد اختلافهما الثقافى، والاختلاف فى اسلوبهما ومهامهما: إحداهما مكرسة لاستئصال الفقر، والأخرى للحفاظ على الاستقرار العالمى. وإن كان لدى كل من المؤسستين فرق من الاقتصاديين يطيرون إلى البلدان النامية فى مهمـات قـد تمتد ثلاثة أسابيع، فقد عمل البنك الدولى جاهدا للتأكد من أن جـزءا أساسـيا مـن موظفـيه يعيشون بشكل دائم فى البلد الذى يحاولون مساعدته، أما صندوق النقد الدولى فله عامة"ممثل مقيم"فقط، محدود السلطة. ويـتم إمـلاء برامج الصندوق من واشنطن، وتتشكل هذه البرامج من خلال المهـام القصيرة التى يقوم بها العاملون بالصندوق، حيث يقضون الوقت فى الـتحديق فى الأرقام فى وزارات المالية والبنوك المركزية، والتمتع بالراحة فـى فـنادق الخمس نجوم فى عواصم تلك البلدان.إن الاختلاف ليس رمزيا فقـط: فـلا يسـتطيع أحد أن يعرف أمة ما وأن يحبها، دون أن يتجول فى

ريفهـا. ويجـب عدم النظر إلى البطالة على أنها مجرد إحصائيات، "حصر اقتصـادى للجثـث"، مصابون غير متعمدين للحرب ضد التضخم، أو التأكد من السداد للبنوك الغربية. إن العاطلين بشر، لهم أسر تأثرت حياتهم – وفى بعـض الأحـيان دمرت – بسياسات يوصى بها غرباء، أو يفرضونها فعليا كمـا فـى حالـة صـندوق النقد الدولى. لقد صممت الحرب الحديثة ذات التكنولوجـيا المـتطورة علـى أساس استبعاد أى اتصال أو احتكاك مادى: إسـقاط القـنابل مـن ارتفـاع ٥٠ ألـف قـدم يجعل الطيار لا"يشعر" بما يفعلـه. الإدارة الاقتصـادية الحديـثة مماثلة لذلك: فمن أحد الفنادق الفاخرة، يفرض أحدهم بقسوة، سياسات كان يتعين أن يفكر المرء مرتين بصددها، لو أنه كان يعرف الناس الذين ستدمر هذه السياسات حياتهم.

إن الإحصـاءات تؤيد مايراه الذين يسافرون خارج العاصمة، فى قرى أفريقـيا أو نيـبال أو ميـنداناو أو أثيوبـيا، فقـد زادت الهوة بين الفقراء والأغنياء، بل ارتفع عدد الذين يعيشون فى فقر تام، حيث يعيشون على أقل مـن دولار فى اليوم. لقد بقى الفقر حتى حيث تم القضاء على مرض عمى الـنهر – ذلـك رغم كل النوايا الطيبة، والوعود التى قطعتها الأمم المتقدمة للأمم النامية، والتى كان أغلبها مستعمرات للأمم المتقدمة.

إن طـرق التفكـير لا تتغـير بين يوم وليلة، وذلك حقيقى فى البلدان المـتقدمة كما فى البلدان النامية. ومنح البلدان النامية حريتها(عادة بعد قليل مـن التحضـير للحكـم الذاتـى) لا يغير غالبا نظرة أسيادهم المستعمرين السـابقين ، الذيـن يظلـون يشـعرون أنهـم يعرفون الأفضل. إن العقلية الاسـتعمارية – "واجـب الـرجل الأبيض" وافتراض أنهم يعرفون ما هو الأفضـل للـبلدان النامـية – لازالت قائمة. ورغم أن أمريكا التى أصبحت تسـيطر على ساحة الاقتصاد العالمى لا تملك إرثا استعماريا ثقيلا، إلا أنها مالـت إلى الجانب نفسه، ولا يرجع ذلك الى نزعة التوسع التى هى "قدرها الواضـح" بقـدر مـا يـرجع إلـى الحرب الباردة، التى تعرضت مبادئ الديمقراطـية خلالها للخطر أو تم تجاهلها، من أجل صراع لاهوادة فيه ضد الشيوعية.

فـى الليلة السابقة لبدئى العمل فى البنك، عقدت آخر مؤتمر صحفى لى كرئـيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس الأمريكى. وطالما أنـنا نسيطر بشكل جيد على الاقتصاد المحلى، شعرت أن أكبر تحدى لأى

اقتصادى حاليا يكمن فى مشكلة الفقر العالمى المتنامية. ما الذى يمكننا فعله لـــ١,٢ مليار من البشر حول العالم، يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، أو الـــ ٢,٨ مليار الآخرين الذين يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم – أكثر من ٤٥ فى المئة من سكان العالم؟ ما الذى يمكننى القيام به لكى أحول حلـــم "عـــالم بلا فقر" إلى حقيقة؟ وكيف يمكننى أن أباشر عملى لتحقيق حلم أكـــثر تواضـــعا لعـــالم به قدر أقل من الفقر؟ لقد حددت لنفسى ثلاث مهام: وضـــع الإستراتيجيات الأكثر فاعلية لتعزيز النمو وخفض الفقر، العمل مع الحكومـــات فـــى الـــبلدان النامية لتطبيق هذه الإستراتيجيات، وعمل كل ما أستطيع داخل البلدان المتقدمة للدفاع عن مصالح وهموم العالم النامى، سواء بدفعهـــم لفتح أسواقهم أو بتقديم مساعدة أكثر فاعلية. كنت أعرف أن المهام صـــعبة، لكننى لم أتصور أبدا أن تكون العراقيل الرئيسية التى تواجه البلدان الناميـــة من صنع الإنسان، وبغير ضرورة، وأنها تقبع عبر الشارع – عند المؤسســـة "الشقيقة" لى، صندوق النقد الدولى. كنت أتوقع ألا يكون كل من يعمـــل فى المؤسسات المالية الدولية، أو فى الحكومات التى تدعمهم ملتزما بهـــدف القضاء على الفقر، لكننى كنت أتصور أن يكون هناك نقاش مفتوح حـــول الإستراتيجيات – تلك الإستراتيجيات التى على مايبدو قد أخفقت فى مناطق كثيرة جدا، خاصة بالنسبة للفقراء. وفى هذه النقطة،خاب أملى.

أثيوبيا والصراع بين القوة والسياسة والفقر

كنـــت قـــد تعـــودت، بعـــد أربـــع ســـنوات فـــى واشنطن، على عالم البيروقراطييـــن والسياســـيين الغريـــب. لكنـــنى لم أصبح منغمسا فى العالم السياســـى والحســـابى الغريب لصندوق النقد الدولى، إلا بعد أن سافرت إلى أثيوبـــيا، وهى من أفقر بلدان العالم، وكان ذلك فى مارس ١٩٩٧ ، أى بعد شـــهر من عملى فى البنك الدولى. كان دخل الفرد فى اثيوبيا١١٠ دولارات فىالعام، وكان هذا البلد قد عانى من موجات جفاف متكررة ومجاعات قتلت ملـــيونى شخص. ذهبت لمقابلة رئيس الوزراء مليس زيناوى، الرجل الذى قـــاد حـــرب عصابات لمدة سبعة عشر عاما ضد نظام منجستو هيلا مريام الشـــيوعى الدمـــوى. انتصـــرت قوات مليس عام ١٩٩١ ، وبدأت الحكومة عـــندئذ العمـــل الشـــاق لإعـــادة بناء البلاد. كان ميليس طبيبا، لكنه درس

الاقتصـــاد لأنـــه أدرك أن إخـــراج بلاده من قرون من الفقر يتطلب تحولا اقتصــاديا، ولقــد أثبت معرفة بالاقتصاد - بل وقدرة على الابتكار - كفيلة بوضـــعه علـــى رأس أي مـــن فصـــولى الجامعية. لقد أظهر فهما لمبادئ الاقتصاد أكثر عمقا من العديد من البيروقراطيين الاقتصاديين الدوليين الذين تعيـــن على التعامل معهم فى السنوات الثلاث التالية – كما كان لديه بالطبع معرفة أكبر بظروف بلاده.

و يجمـــع ميليس بين هذه الصفات الثقافية والذهنية المميزة وبين نزاهة شخصية: لا يشك أحد فى أمانته، واتهامات الفساد داخل حكومته قليلة. كان أغلـــب معارضيه السياسيين يأتون من الجماعات المسيطرة حول العاصمة مـــنذ أمـــد طويـــل، والـــتى فقدت سلطتها السياسية منذ تولى ميليس الحكم، وأثـــاروا قضايا التزامه بالمبادئ الديمقراطية. ومع ذلك، لم يكن مستبدا من الطـــراز القديم. لقد التزم هو وحكومته باللامركزية، وجعل الحكومة أقرب للشعب، مع ضمان ألا يفقد المركز اتصاله بالمناطق المنعزلة. بل لقد أعطى الدســتور الجديـــد كل منطقة حق التصويت ديمقراطيا من أجل الانفصال، لضـــمان ألا تـــتجاهل الصـــفوة السياســـية فـــى العاصمة، أيا كانت، هموم المواطنيـــن العاديـــن فى كل أنحاء البلاد، وكى لا يفرض جزء من البلاد وجهـــات نظره على الباقين. ونفذت الحكومة بالفعل التزامها، عندما أعلنت إريتريا استقلالها عام ١٩٩٣ . (إلا أن أحداثا تالية مثل احتلال الحكومة للجامعـــة فـــى أديـــس أبابا فى ربيع عام ٢٠٠٠ ، واعتقالها بعض الأساتذة والطلـــبة – توضح هشاشة الحقوق الديمقراطية الأساسية فى أثيوبيا كما فى أماكن أخرى كثيرة).

عـــندما توليت مهام منصبى فى البنك الدولى عام ١٩٩٧ ، كان ميليس منشـــغلا فى خلاف ساخن مع صندوق النقد الدولى، وكان الصندوق قد علق بـــرنامج إقراضه لأثيوبيا. إن "نتائج" الاقتصاد الجمعى لأثيوبيا – والذى من المفـــترض أن يركـــز الصندوق عليه–لا يمكن أن تكون أفضل من ذلك. لم يكـــن هـــناك تضخم، فى الواقع كانت الأسعار تنخفض. وكان الإنتاج ينمو بشـــكل منـــتظم مـــنذ أن نجح ميليس فى طرد منجستو[1]. لقد أثبت الرئيس الأثيوبى أن تطبيق السياسات السليمة يجعل حتى بلدا أفريقيا فقيرا يتمكن من تحقـــيق نمـــو اقتصادى ثابت. وبعد سنوات من الحرب وإعادة البناء، بدأت المســـاعدة الدولـــية فى العودة إلى البلاد. لكن كان لدى ميليس مشكلات مع

صندوق النقد الدولى. لم يكن الرهان فقط على الـ ١٢٧ مليون دولار التى قدمها الصندوق من خلال ما يسمى ببرنامج "التسهيلات المعززة للتكيف الهيكلى"(برنامج إقراض يتمتع بدعم عال لأسعار الفائدة لمساعدة البلدان الأكثر فقرا)، لكن كانت هناك أيضا أموال البنك الدولى .

إن لصندوق النقد الدولى دورا خاصا فى المساعدة الدولية. فمن المفترض أن يراجع موقف الاقتصاد الجمعى للبلد المتلقى للمساعدة، ويتأكد من أن هذا البلد يعيش فى إطار موارده المالية. وإذا كان الأمر مختلفا، فإن المشكلات آتية لا مفر. على المدى القصير، يستطيع بلد ما أن يعيش فوق موارده المالية وذلك بالاقتراض، لكن يوم الحساب قادم بلا شك، حيث ستكون هناك أزمة. إن الصندوق يهتم بالتضخم بشكل خاص. إن البلدان التى تنفق حكوماتها أكثر مما تحصل من ضرائب ومساعدة خارجية ستواجه غالبا التضخم، خاصة لو مولت عجزها بطبع النقود. هناك بالطبع أبعاد أخرى للسياسة الجيدة للاقتصاد الجمعى فضلا عن التضخم. إن اصطلاح "جمعى " يشير إلى السلوك "الكلى والإجمالى"، إلى المستويات الكلية للنمو والبطالة والتضخم، ويمكن أن يكون مستوى التضخم فى بلد ما منخفضا رغم عدم وجود نمو وارتفاع معدلات البطالة. بالنسبة لأغلب الاقتصاديين، فإن هذا البلد يواجه نظاما اقتصاديا جمعيا ينذر بكارثة. إن التضخم ليس غاية فى حد ذاته بالنسبة لأغلب الاقتصاديين، لكنه وسيلة لغاية: إذا كان التضخم يثير كل هذا القدر من القلق، فذلك لأن معدلات التضخم "شديدة" الارتفاع تؤدى غالبا إلى انخفاض النمو، وانخفاض النمو يقود إلى معدلات بطالة عالية. لكن كثيرا مايخلط الصندوق، على مايبدو، بين الوسائل والغايات، ومن ثم يفقد رؤية ما هو جوهرى ويتعين الاهتمام به. يستطيع بلد مثل الأرجنتين أن يحصل على درجة امتياز ، رغم تجاوز معدلات البطالة فيه الأرقام الأحادية منذ عدة سنوات حيث بلغت أرقاما عشرية، طالما أن ميزانيته تبدو متوازنة والتضخم تحت السيطرة !

وإذا لم يحقق بلد ما الحد الأدنى من بعض المعايير، فإن الصندوق يعلق مساعدته، وعندما يحدث ذلك يحذو المانحون حذوه. من المفهوم،ألا يقرض البنك والصندوق الدوليين البلدان إلا إذا كان بها نظام اقتصاد جمعى جيد. ولو أن أحد البلدان يعانى من عجز ضخم وتضخم مرتفع، فذلك يعنى أن هناك مخاطرة من ألا يتم إنفاق النقود بشكل جيد. فالحكومات التى تفشل

فـــى إدارة اقتصادها الكلى، لا تحسن عادة إدارة العون الخارجى . لكن إن كانت مؤشرات الاقتصاد الجمعى ــ معدلات التضخم والنمو – إيجابية، كما كـــان الحـــال فى أثيوبيا، فمن المؤكد أن النظام الأساسى للاقتصاد الجمعى جيد. بالإضافة إلى أن لدى أثيوبيا نظام اقتصاد جمعى سليم، فإن لدى البنك الدولى أدلة مباشرة على كفاءة الحكومة الأثيوبية والتزامها تجاه الفقراء. لقد صـــاغت أثيوبـــيا إستراتيجية تنمية ريفية، وركزت اهتمامها على الفقراء، خاصة على الـــ ٨٥ فى المئة من السكان الذين يعيشون فى القطاع الريفى. كمـــا خفضـــت الحكومة الأثيوبية الإنفاق العسكرى بنسبة كبيرة وهو أمر غـــير عادى بالنسبة لحكومة أتت إلى السلطة بالطرق العسكرية – ذلك لأنها أدركـــت أن الأموال التى تنفق على التسلح هى أموال لا يمكن إنفاقها على محاربـــة الفقر. بالطبع، هذه هى بالتحديد نوعية الحكومات التى كان يتعين علـــى المجـــتمع الدولـــى أن يقدم العون لها. لكن صندوق النقد الدولى علق برنامجه مع أثيوبيا، رغم الأداء الجيد لاقتصادها الجمعى، وأعرب عن قلقه إزاء وضع الموازنة الأثيوبية.

لدى الحكومة الأثيوبية مصدران للدخل، الضرائب والمساعدة الأجنبية. وتكـــون الميزانـــية الحكومية متوازنة إذا تساوت مصادر دخلها مع نفقاتها. وتســـتمد أثيوبـــيا، مثل العديد من البلدان النامية، أغلب دخلها من المساعدة الأجنبـــية. كـــان الصـــندوق قلقا من أن تواجه أثيوبيا أزمة إذا نضبت هذه المســـاعدة . ومـــن ثم فهو يؤكد أن موقف الموازنة الأثيوبية سيعتبر سليما، فقط إذا لم يتجاوز الإنفاق حدود الضرائب التى تجمعها الحكومة.

يطـــرح منطق الصندوق مشكلة واضحة: فهو يقضى أن لو حصل بلد فقـــير على مساعدة لتنفيذ مشروع ما، فإن هذا البلد لا يستطيع أبدا إنفاق هذا المـــال. فـــإذا أعطت السويد مثلا أموالا لأثيوبيا لكى تبنى مدارس، فإن هذا المنطق يملى على أثيوبيا أن تضع تلك النقود فى الاحتياطى الخاص بها بدلا مـــن بـــناء المـــدارس. (لدى كل البلدان، أو يجب أن يكون لديها، حساب احتـــياطى تحـــتفظ فـــيه بالأموال من أجل "الأيام العصيبة". إن الذهب هو الاحتياطى التقليدى، لكنه استبدل حاليا بالعملة الصعبة وبسندات تحدد قيمتها وفوائدهـــا بالعملة الصعبة. وتعتبر سندات الخزانة الأمريكية من أكثر طرق الاحـــتفاظ بالاحتياطى شيوعا.) لكن المانحين الدوليين لا يقدمون العون من أجل ذلك. فى أثيوبيا، كان المانحون الذين يعملون بشكل مستقل، ولا يدينون

بالفضل لصندوق النقد الدولى، يريدون أن يروا مدارس جديدة وعيادات صحية تشيد، وكذلك أثيوبيا أيضا. لقد عبر ميليس عن الأمر بشكل أقوى: قال لى أنه لم يخض حربا قاسية طوال سبعة عشر عاما لكى يتلقى تعليمات من بعض البيروقراطيين الدوليين، تقضى أنه لا يستطيع بناء مدارس وعيادات لشعبه بعد أن نجح فى إقناع المانحين أن يدفعوا لهذا الغرض.

ولا تفسر رؤية الصندوق الاهتمام بقدرة المشروع على البقاء والاستمرار على المدى الطويل. كانت البلدان فى بعض الأحيان تستخدم دولارات المساعدة فى بناء مدارس وعيادات، وعندما تنضب أموال المساعدة لا تتبقى نقود لتشغيل هذه المشروعات. لقد أدرك المانحون هذه المشكلة، وأخذوها فى الاعتبار فى برامج المساعدة الخاصة بهم، سواء فى أثيوبيا أو فى أماكن أخرى. لكن ما تذرع به الصندوق فى حالة أثيوبيا تجاوز هذا الشأن. كان يؤكد أن المساعدة الدولية غير مستقرة بحيث لايمكن الاعتماد عليها. بالنسبة لى، كان موقف الصندوق لامعنى له، ليس فقط بسبب عواقبه العبثية. كنت أعرف أن المساعدة الدولية أكثر ثباتا فى كثير من الأحيان من إيرادات الضرائب، التى يمكن أن تتغير بشكل كبير تبعا للظروف الاقتصادية. وعندما عدت إلى واشنطن، طلبت من العاملين معى التحقق من الإحصائيات، ولقد أكدوا لى أن المساعدات الدولية أكثر ثباتا من إيرادات الضرائب. وباستخدام منطق الصندوق بخصوص مصادر الدخل الثابتة، كان يتعين على أثيوبيا، وبلدان نامية اخرى، أن تدخل فى ميزانيتها المساعدات الأجنبية فقط وألا تضمنها واردات الضرائب. وإذا لم يتم إدخال الضرائب ولا المساعدات الأجنبية فى خانة إيرادات الميزانية، فإن اقتصاد "كل" بلد سيعتبر فى حالة سيئة.

غير أن طريقة تفكير الصندوق كانت أكثر خللا.فهناك عدد من ردود الأفعال المناسبة لمواجهة عدم استقرار الإيرادات، مثل وضع احتياطيات إضافية جانبا والحفاظ على المرونة فى الإنفاق. فإذا انخفضت الواردات، من أى مصدر كانت، ولا يوجد احتياطى تعتمد عليه الحكومة، يتعين عليها عندئذ أن تكون مهيأة لخفض الإنفاق. لكن بالنسبة لأنواع المساعدات التى تمثل جزءا كبيرا مما يحصل عليه بلد فقير مثل أثيوبيا، فإنها تتضمن مرونة "ذاتية"، بحيث إذا لم يحصل بلد ما على المال لبناء مدرسة إضافية فإنه ببساطة لن يبنى المدرسة. كان المسئولون فى الحكومة الأثيوبية يدركون ما

هى نقطة الخلاف، فهم يتفهمون القلق بشأن ما يمكن أن يحدث إذا انخفضت "سواء" عائدات الضرائب أو المساعدات الأجنبية، لذلك وضعوا سياسات للتعامل مع حالات الطوارئ. لكن ما لم يتمكنوا من فهمه- وأنا أيضا- هو لماذا لا يستطيع الصندوق أن يرى منطق موقفهم. وكان الرهان كبيرا : مدارس وعيادات صحية لواحد من أفقر شعوب العالم.

بالإضافة إلى الاختلاف فى الرأى حول كيفية التعامل مع المساعدات الخارجية، أصبحت متورطا أيضا فى خلاف آخر بين الصندوق وأثيوبيا حول السداد المبكر لأحد القروض. لقد سددت أثيوبيا قرضا لأحد البنوك الأمريكية قبل موعد سداده، مستخدمة بعض الاحتياطى لديها. "اقتصاديا"، يعتبر هذا الإجراء مثاليا. كانت أثيوبيا تدفع لقرضها أسعار فائدة أعلى بكثير مما تحصل عليه من الاحتياطيات المالية لديها، رغم نوعية الضمانة الإضافية (طائرة) . كنت سأنصحهم أنا أيضا بالسداد، خاصة أنه إذا احتاجت أثيوبيا هذه الأموال فيما بعد، تستطيع الحكومة، افتراضا، الحصول عليها بسهولة وسرعة، باستخدام الطائرة كضمانة إضافية. لقد اعترضت الولايات المتحدة والصندوق على السداد المبكر. إنهما لم يعترضا على منطق الإستراتيجية، إنما على كون أثيوبيا اتخذت هذا السبيل دون موافقة الصندوق. لكن لماذا يتعين على بلد ذى سيادة أن يطلب إذن الصندوق لكل تصرف يتخذه؟ كان يمكن أن يكون الأمر مفهوما لو أن تصرف أثيوبيا هدد إمكانياتها على سداد ما تدين به للصندوق، غير أن ما حدث نقيض ذلك تماما، لأنه كان قرارا ماليا حكيما، عزز قدرة هذا البلد على سداد ما يدين به.

لسنوات طويلة، ظل من يقطنون فى الشارع التاسع عشر بمدينة واشنطن، حيث المقر الرئيسى لصندوق النقد الدولى، يقولون ويكررون: "المسئولية المالية" و"إننا نحكم بالنتائج". إن نتائج السياسات التى اتبعتها أثيوبيا، والتى صممت الجزء الأكبر منها بنفسها، كان من المفترض أن تبرهن بشكل مقنع على قدرة أثيوبيا على التحكم فى مصيرها. لكن الصندوق كان يشعر أن على البلدان التى تحصل منه على نقود الالتزام بإطلاعه على أى شىء له صلة بالقرض، والبلدان التى لا تقوم بذلك تصبح عرضة لتعليق برنامج المساعدات الخاص بها، بغض النظر عن معقولية هذا التصرف. كان مثل هذا التدخل يحمل بالنسبة لأثيوبيا شبهة شكل جديد

مــن الإستعمار، فى حين كان الأمر بالنسبة للصندوق لا يتعدى كونه إجراء إداريا غير استثنائى.

كانت هناك نقاط احتكاك أخرى فى علاقات الصندوق مع أثيوبيا تتعلق بتحرير سوق المال الأثيوبية. إن سوق رأس المال الجيدة هى السمة المميزة للرأســمالية،لكن الفــارق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يكون أكبر ما يمكــن فــى أســواق رأس المــال فيهما. إن كل النظام المصرفى الأثيوبى (مقاســا،على ســبيل المــثال، بحجــم أصوله) أصغر بشكل ما من النظام المصــرفى لضاحية بثيسدا، مريلاند، من ضواحى واشنطن والتى لا يتعدى عدد سكانها ٥٥ ألفا و٢٧٧ نسمة. لم يكن الصندوق يريد من أثيوبيا أن تفتح فقــط أســواقها المالية للمنافسة الغربية لكن أن تقسم أيضا أكبر بنوكها إلى أجــزاء متعددة. وفى عالم تقول فيه المؤسسات المالية العملاقة فى الولايات المــتحدة، مثل سيتي بنك وترافلرز، أو مانوفاكتوريرز هانوفر وكميكال، أنه يتعيــن عليها أن تندمج لكى تنافس بفاعلية، لا يكون هناك مجال بالفعل لبنك فى حجم البنك الأهلى لشمال شرق بثيسدا أن ينافس ضد عملاق عالمى مثل سيتى بنك. وعندما تدخل المؤسسات المالية العالمية بلد ما تستطيع أن تسحق المنافســة المحلية. ففى الوقت الذى يجذبون فيه المودعين بعيدا عن البنوك المحلية فى بلد مثل أثيوبيا، فإنهم سيبدون اهتماما وكرما، عند تقديم قروض للشــركات الكبــيرة مــتعددة الجنســيات، أكبر بكثير مما يبدونه عند تقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة أو المزارعين .

كــان الصــندوق يــريد أن يفعل أكثر من مجرد فتح النظام المصرفى الأثــيوبى للمنافســة الأجنبية. كان يريد أن "يقوى" النظام المالى بخلق سوق مــزايدة لسندات خزانة الحكومة الأثيوبية – إنه إصلاح مرغوب فيه للعديد مــن البلدان، لكن لا علاقة له على الإطلاق بحالة التنمية فى هذا البلد. كما كان يريد من أثيوبيا أن "تحرر" سوقها المالية، بمعنى أن تسمح لقوى السوق أن تحــدد بحــرية أســعار الفائدة ـ وهو شيء لم تقم به الولايات المتحدة وأوروبــا الغربــية إلا بعــد عام١٩٧٠ ، عندما تطورت أسواقها والجهاز الأساســى المــنظم لهــا تطــورا كبــيرا. لقد خلط الصندوق بين الوسائل والأهــداف. إن أحــد الأهــداف الأولــى لأى نظام مصرفى جيد هو تقديم الائــتمان بشــروط جــيدة لأولئك الذين سيسددون. ومن المهم بشكل خاص بالنســبة للمزارعيــن، فــى بلد ريفى الى حد كبير مثل أثيوبيا، أن يكونوا

قادرين على الحصول على ائتمان بشروط معقولة لشراء البذور والسماد. إن مهمة تقديم هذا النوع من الائتمان ليست سهلة، حتى فى الولايات المتحدة فى المراحل الحاسمة من تنميتها وتطورها، عندما كانت الزراعة أكثر أهمية، قامت الحكومة بدور حاسم فى تقديم الائتمان المطلوب. كان النظام المصرفى الأثيوبى على الأقل يبدو كفؤا تماما، فالفرق بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض أقل منه فى البلدان النامية الأخرى التى اتبعت نصيحة صندوق النقد الدولى. لكن يظل الصندوق غير سعيد، لأنه كان يعتقد أن قوى السوق الدولية فقط هى التى يجب أن تحدد بحرية معدلات الفائدة، سواء كانت هذه الأسواق تنافسية أم لا. بالنسبة للصندوق، كان تحرير النظام المالى هدفا فى حد ذاته. لقد جعله إيمانه الساذج بالأسواق واثقا من أن تحرير النظام المالى سيخفض معدلات الفائدة المدفوعة على القروض مما يتيح مزيدا من الأموال. كان الصندوق شديد التأكد من صحة موقفه الدوجماتى حتى أنه لم يهتم كثيرا بالنظر إلى التجارب الواقعية.

لقد قاومت أثيوبيا مطلب الصندوق بـ "فتح" نظامها المصرفى لسبب وجيه. فقد رأت ما حدث لإحدى جاراتها فى شرق أفريقيا عندما استسلمت لمطالب الصندوق. أصر صندوق النقد الدولى على تحرير السوق المالية فى كينيا، معتقدا أن المنافسة بين البنوك ستؤدى إلى خفض معدلات الفائدة. وكانت النتائج فاجعة: لقد تلى التحرير نمو سريع جدا للبنوك التجارية المحلية والأهلية، فى وقت كانت الرقابة على البنوك والتشريع المصرفى غير وافيين وغير ملائمين، ومن ثم حدثت النتائج المتوقعة: إفلاس ١٤ بنكا فى كينيا فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ وحدهما. وفى النهاية،ارتفعت الفائدة ولم تنخفض. وبالتالى، يمكن فهم حذر الحكومة الأثيوبية. لقد التزمت هذه الحكومة بتحسين مستويات معيشة مواطنيها فى القطاع الريفى، وكانت تخشى أن يكون تأثير تحرير السوق المالية مدمرا لاقتصادها.إن المزارعين الذين كانوا يدبرون أمرهم فى السابق للحصول على الائتمان اللازم، سيجدون أنفسهم عاجزين عن شراء البذور والسماد، لعدم قدرتهم على الحصول على ائتمان رخيص، وسيجبرون على دفع معدلات فائدة أعلى مما يمكنهم تحمله. إن أثيوبيا بلد دمره الجفاف وما ينتج عنه من مجاعات مستفحلة. كان الأثيوبيون قلقين من أن تؤدى نصيحة الصندوق إلى انخفاض

دخـــول المزارعيـــن، مما يفاقم من تدهور موقف هو أصلا كئيب، كانوا لا يريدون للأمور أن تسوء .

إن مقاومـــة أثيوبـــيا لطلـــبات الصـــندوق دعته إلى القول أن الحكومة الأثيوبـــية ليست جادة فيما يتعلق بالإصلاح، ومن ثم علق ،كما قلت سابقا، بـــرنامج مســـاعداته. ولحســـن الحظ، قام اقتصاديون فى البنك الدولى، وأنا معهم، بإقناع إدارة البنك أن إقراض أثيوبيا المزيد من النقود هو قرار سليم: فهـــى بلد فى اشد الاحتياج، ذات إطار اقتصادى جمعى من الدرجة الأولى، وحكومـــة ملتزمة بتحسين الظروف المأسوية لمواطنيها الفقراء. وتضاعف إقراض البنك الدولى لها ثلاث مرات، ورغم ذلك استغرق الأمر شهورا قبل أن يـــراجع الصـــندوق أخـــيرا مواقفه. ومن أجل تصحيح الموقف، نظمت بمســـاعدة ودعـــم لا يمكـــن تقديرهما من زملاء لى، حملة حازمة "للضغط الثقافى". وعقدت، أنا وزملائى، مؤتمرات فى واشنطن لتشجيع العاملين فى كـــل مـــن الصندوق والبنك الدوليين على إلقاء نظرة ثانية على موضوعات تحرير القطاع المالى فى الدول الأكثر فقرا، وعواقب فرض ميزانية تقشف لا ضـــرورة لهـــا على بلدان فقيرة تعتمد على العون الأجنبى، مثل أثيوبيا. وحاولـــت الوصول إلى كبار المديرين فى الصندوق، سواء مباشرة أو عبر زمـــلاء فى البنك الدولى، وقام الزملاء فى البنك العاملون فى أثيوبيا بجهود مماثلـــة لإقـــناع أقرانهم فى الصندوق. واستخدمت أى تأثير فى إمكانى من خلال اتصالاتى مع إدارة كلينتون، بما فى ذلك الحديث مع ممثل أمريكا فى الصندوق. باختصار، فعلت كل ما بوسعى من أجل إعادة برنامج مساعدات الصندوق.

وتـــم إعادة المساعدات، وأحب أن أعتقد أن جهودى قد ساعدت أثيوبيا. غـــير أنـــنى تعلمت أن إحداث أى تغيير فى بيروقراطية دولية يتطلب وقتا وجهـــدا ضـــخمين، حتى إن كان هذا التغيير من الداخل. إن هذه المنظمات ليســـت شـــفافة بـــل هـــى أقرب لأن تكون معتمة. إن قدرا ضئيلا جدا من المعلومـــات يشـــع مـــن الداخـــل إلى العالم الخارجى، بل إن قدرا أقل من المعلومـــات يستطيع النفاذ من الخارج إلى أى منظمة. ويعنى عدم الشفافية أيضا، أنه من الصعب للمعلومات أن ترشح من قاع المنظمة إلى قمتها.

إن الصراع حول إقراض أثيوبيا علمنى الكثير عن كيفية عمل صندوق الـــنقد الدولى. لقد ثبت بشكل واضح أن الصندوق كان مخطئا بشأن تحرير

السوق المالية ووضع الاقتصاد الجمعى لأثيوبيا، لكن كان على الصندوق أن يكمـــل طــريقه. فهو على ما يبدو لا يستمع إلى الآخرين، بغض النظر عن مـــدى معرفة أو مدى نزاهة هؤلاء الآخرين. لقد أصبحت الأمور الجوهرية للصـــندوق فرعية مقارنة بالأمور الإجرائية. إن تسديد أثيوبيا للقرض مهما كانـــت أهميه ذلك بالنسبة لها، فهو أقل أهمية بالنسبة للصندوق من حقيقة أن أثيوبـــيا أخفقـــت فى أن تستشيره. كان تحرير السوق المالية ـ وكيفية القيام بذلك على أفضل وجه فى بلد درجة نموها مثل أثيوبيا- أمرا جوهريا، وكان مـــن الممكن طلب رأى الخبراء. لكن حقيقة عدم استدعاء خبراء خارجيين للمســـاعدة على الفصل في ما كان واضحا أنه موضوع خلافى، يتفق تماما مـــع أســـلوب صـــندوق الـــنقد الدولـــى، الـــذى يدعـــى أنـــه المحـــتكر للنصيحة"الصحيحة". حتى أمور مثل سداد القرض التى لم يكن للصندوق أن يتخذ فيه موقفا على الإطلاق، طالما أن تصرف أثيوبيا يعزز من قدرتها على سداد ما تدين به ولا يقلل من هذه القدرة - كان يمكن الرجوع فيها إلى خـــبراء خارجيـــين، للـــنظر فـــي ما إذا كان هذا التصرف "معقولا". لكن التصـــرف بهذا الشكل كان سيمثل انتهاكا لحرمة الصندوق. ولأن الصندوق يتخذ العديد من قراراته وراء الأبواب المغلقة- لا توجد عمليا مناقشة عامة للموضـــوعات المطـــروحة - ويترك الصندوق نفسه معرضا للشكوك: هل تؤثر على سياساته المؤسسية وسلوكه سياسات القوة والمصالح الخاصة، أو أية أسباب خفية أخرى لا علاقة لها بتفويض الصندوق وأهدافه المعلنة؟

مـــن الصـــعب حتى بالنسبة لمؤسسة متوسطة الحجم مثل صندوق النقد الدولـــى أن تعرف قدرا كبيرا عن اقتصاد كل بلد فى العالم. لقد عين بعض أفضـــل اقتصـــاديى الصندوق للعمل فى الولايات المتحدة، لكن عندما كنت رئيســـا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، كثيرا ما شعرت أن فهم الصندوق المحـــدود للاقتصاد الأمريكى، قاده إلى تقديم توصيات مضللة للسياسة التى يتعيـــن علـــى أمريكا اتباعها. كان اقتصاديو الصندوق، مثلا، يشعرون أن التضـــخم ســـيبدأ فى الارتفاع فى الولايات المتحدة بمجرد انخفاض معدلات الـــبطالة إلى أقل من ٦ فى المئة. كانت نماذجنا فى المجلس تقول أنهم على خطـــأ، لكـــنهم لم يكونوا شديدى الاهتمام بالنتائج التى توصلنا إليها. لقد كنا علـــى صـــواب، وكان صندوق النقد الدولى على خطأ:انخفضت البطالة فى الولايـــات المتحدة إلى أقل من ٤ فى المئة ولم يرتفع التضخم. واستنادا على

تحلـــيلاتهم الخاطـــئة للاقتصاد الأمريكى، خرج اقتصاديو الصندوق بوصفة مضـــللة للسياســـة الـــتى يتعين على الولايات المتحدة انتهاجها: رفع معدل الفـــائدة. لحســـن الحظ، لم يلق مجلس بنك الاحتياطى الفيدرالى بالا لتوصية الصندوق. لكن لا تستطيع بلدان أخرى تجاهله بمثل هذه السهولة.

إن نقـــص المعرفة التفصيلية للصندوق ليس بالأمر الخطير، لأنه يميل الـــى الأخـــذ بمنهج "مقاس واحد يناسب الجميع". لكن مشكلات هذا المنهج تصـــبح خطـــيرة بشـــكل خـــاص عند مواجهة تحديات الاقتصادات النامية واقتصـــادات الـــتحول. فى الواقع، لا تدعى هذه المؤسسة الخبرة فى مجال التنمـــية –فتفويضها الأصلى هو دعم الاستقرار العالمى، وليس كما سبق أن قلـــت، خفض الفقر فى البلدان النامية – لكن الصندوق لا يتردد فى التدخل، وعلـــى نحـــو ثقيل، فى قضايا التنمية.إن قضايا التنمية معقدة، وتمثل البلدان النامية ، من نواحى كثيرة،صعوبات أكبر من البلدان الأكثر تقدما. ذلك لأن الأســـواق فـــى البلدان النامية، تكون فى أغلب الأحيان، غير موجودة، وإن وجدت، فهى فى الغالب تعمل بشكل ناقص. حيث تكثر مشكلات المعلومات، كما قد تؤثر العادات الثقافية بشكل كبير على السلوك الاقتصادى.

وللأســـف، نجد أن التدريب الذى يتلقاه الاقتصاديون فى مجال الاقتصاد الجمعـــى، لا يعدهم غالبا بشكل جيد للمشكلات التى يتعين عليهم مواجهتها فـــى الـــبلدان النامية. فى بعض الجامعات، التى يستخدم الصندوق خريجيها وأســـاتذتها، يتـــناول المـــنهج الدراسى الرئيسى نماذج لا يوجد بها أبدا أية بطالة. إن النموذج التنافسى القياسى – وهو النموذج الذى يعتمد عليه مذهب العصمة من الخطأ الذى يعمل به الصندوق – يساوى دائما الطلب بالعرض. وإذا تساوى الطلب على العمل مع العرض، فلن تكون هناك أبدا بطالة"غير إرادية". إن من لا يعمل قد اختار بالطبع ألا يعمل. وطبقا لهذا التفسير، فإن الـــبطالة أثناء "الكساد الكبير"، عندما كان واحد من كل أربعة أشخاص ليس لديـــه عمـــل، كانـــت نتيجة زيادة مفاجئة للرغبة فى مزيد من الراحة . إن البحـــث عـــن أســـباب هذا التغير المفاجئ فى الرغبة فى الراحة، ومحاولة اكتشاف لماذا يبدو على من يستمتعون بالراحة كل هذا القدر من التعاسة، قد يُكـــون مثيرا لاهتمام علماء النفس ، لكن طبقا للنموذج القياسى، تتجاوز هذه الأســـئلة مجال علم الاقتصاد. وإن كانت هذه النماذج تقدم بعض التسلية فى إطـــار الدراسة الأكاديمية، فإنها تبدو غير مناسبة أبدا لفهم مشكلات بلد مثل

جنوب أفريقيا، يعانى منذ القضاء على العزل العنصرى، من معدلات بطالة تزيد عن ٢٥ فى المئة .

بالطبع، لا يستطيع اقتصاديو صندوق النقد الدولى تجاهل البطالة . لأن فـى ظـل عقيدة السوق المعصومة من الخطأ - التى "تفترض" أن الأسواق تعمـل بشكل مثالى ، ومن ثم يجب أن يتساوى الطلب مع العرض ، سواء بالنسـبة لقوة العمل أو لأية سلعة أخرى أو عامل آخر - لا يمكن أن تكون هـناك بطالة، ولا يمكن أن تكون المشكلة فى الأسواق . وبالتالى، يتعين أن تكـون كامنة فى مكان آخر - فى الاتحادات الجشعة وفى السياسيين الذين يـتدخلون فـى آليات الأسواق الحرة، بالمطالبة والحصول على - أجور مـرتفعة بشـكل مـبالغ فيه. ومن ثم، هناك سياسة مسلم بها: إذا كان هناك بطالة، يتعين خفض الأجور.

لكـن حـتى لـو كان تدريب اقتصاديى صندوق النقد الدولى فى مجال الاقتصـاد الجمعى أكثر ملاءمة لمشكلات البلدان النامية، فمن غير المحتمل أن تسـتطيع مهمة لمدة ثلاثة أسابيع إلى العاصمة الأثيوبية، أديس أبابا، أو عاصـمة أى بلـد نامى آخر، أن تطور فعلا سياسات مناسبة لهذا البلد. من المـرجح أن يصيغ مثل هذه السياسات اقتصاديون ذوى كفاءة عالية يعيشون فـى ذلـك الـبلد، ولهم معرفة عميقة به ويعملون يوميا فى حل مشكلاته. ويسـتطيع القادمون من الخارج ان يلعبوا دورا من خلال التعريف بتجارب الـبلدان الأخـرى، وتقديم تفسيرات بديلة للقوى الاقتصادية العاملة. لكن لم يكـن الصـندوق يـريد لعب مجرد دور المستشار بالتنافس مع مستشارين آخرين، يستطيعون أيضا مساندة أفكارهم. كان يريد دورا مركزيا فى تحديد السياسـة. وكـان بإمكانه فعل ذلك، حيث اعتمد وضعه على أيديولوجية - عقـيدة السـوق المعصومة من الخطأ- لاتهتم إلا قليلا، بل لا تهتم بالمرة، بالظـروف الخاصـة لبلد ما والمشكلات المباشرة التى تواجه هذا البلد. لقد اسـتطاع اقتصاديو الصندوق تجاهل التأثيرات قصيرة المدى التى قد تحدثها سياسـاتهم علـى بلد ما، راضين بالاعتقاد أن هذا البلد سيكون على "المدى الطويل" فى وضع أفضل، معتبرين أن أية عواقب سلبية على المدى القصير ليسـت سـوى محنة ضرورية كجزء من العملية. قد يؤدى الارتفاع الكبير الحـالى فـى أسـعار الفائدة الى المجاعة، لكن كفاءة السوق تتطلب تحرير الأسـواق، والكفـاءة تولـد الـنمو، والنمو يفيد الجميع. وهكذا أصبح الألم

والمعاناة جزءا من عملية الخلاص، ودليلا على أن البلد يسير على الطريق الصحيح . فى اعتقادى، قد "يكون" الألم ضروريا، أحيانا، لكنه ليس بفضيلة فى حد ذاته. وفى كثير من الأحيان، تستطيع السياسات جيدة التصميم تفادى الكثـير مـن المعاناة. إن بعض أشكال الألم تؤثر سلبا على الإنتاج - مثل البؤس الناجم عن الخفض الحاد لدعم الغذاء، الذى يؤدى إلى شغب الشوارع وعنف المدن وتحلل النسيج الاجتماعى.

لقـد قـام الصـندوق بعمل جيد لإقناع كثيرين أن سياساته ذات التوجه الأيديولوجـى ضرورية، إن كانت البلدان تريد النجاح على المدى الطويل. يركـز الاقتصـاديون دائما على أهمية الندرة، وكثيرا ما يقول الصندوق أن المهـم هو رسالة الندرة والنقص، ألا وهى: إن البلدان لا تستطيع الإصرار علـى العـيش بما يتجاوز مواردها المالية. ولا يحتاج المرء، بالطبع، إلى مؤسسـة مالية متطورة تعج بالاقتصاديين الحاصلين على درجات الدكتوراه لـيقول لـبلد مـا أن يقيد إنفاقه بإيراداته. لكن برامج الإصلاح التى يتبناها الصـندوق تـتجاوز مجـرد التأكد من أن البلدان تعيش فى حدود مواردها المالية.

هـناك بدائـل للـبرامج التى تحمل طابع صندوق النقد الدولى، برامج أخـرى يمكن أن تتضمن مستوى معقولا من التضحية، برامج لاتعتمد على عقـيدة السوق، ولها مردودات إيجابية. إن بتسوانا تعد مثالا جيدا، وهى بلد صـغير تعـداده ١,٥ مليون نسمة، يقع على بعد ٢٣٠٠ ميل جنوبى أثيوبيا، ولقد نجح فى إقامة ديمقراطية مستقرة منذ استقلاله.

عـندما اسـتقلت بتسوانا عام ١٩٦٦ كانت بلدا شديد الفقر، مثل أثيوبيا وأغلـب البلدان الأخرى فى أفريقيا، كان الدخل السنوى للفرد ١٠٠ دولار. كانـت بلدا زراعيا، يفتقر إلى المياه، ولم يكن لديها سوى بنية تحتية بدائية. لكـن بتسوانا هى إحدى قصص النجاح الخاصة بالتنمية. ورغم أنها تعانى حاليا من الدمار الذى يسببه مرض الأيدز، إلا أنها حققت متوسط معدل نمو يزيد على ٧,٥ فى المئة فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٧ .

إن ما ساعد بتسوانا هو وجود مناجم ماس فى أراضيها، لكن بلدانا مثل جمهوريـة الكونغـو (زائـير سابقا) ونيجيريا وسيراليون كانت غنية أيضا بـالموارد الطبيعية. فى تلك البلدان، غذت الثروة الفساد وأفرخت فى كل بلد صـفوة ذات امتيازات تورطت فى صراعات مهلكة من أجل السيطرة على

ثروتها. لقد ارتكز نجاح بتسوانا على قدرتها على الاحتفاظ بإجماع سياسى، اعتمد على مفهوم واسع للوحدة الوطنية. هذا الإجماع السياسى، الضرورى لأى عقد اجتماعى عملى بين الحكومة والمحكومين، صاغته الحكومة بعناية، بالتعاون مع مستشارين من الخارج، من مجموعة متنوعة من المؤسسات العامة والخاصة، بما فى ذلك مؤسسة فورد. لقد ساعد هؤلاء المستشارون بتسوانا فى رسم برنامج لمستقبل البلاد. على نقيض صندوق النقد الدولى، الذى يتعامل بشكل كبير مع وزارات المالية والبنوك المركزية، كان المستشارون أثناء عملهم مع الحكومة يشرحون بصراحة ونزاهة سياساتهم كى يحصلوا على الدعم الشعبى لتلك البرامج والسياسات. كانوا يناقشون البرنامج مع كبار المسئولين فى بتسوانا، بما فى ذلك وزراء وأعضاء فى البرلمان، وذلك فى ندوات مفتوحة وفى اجتماعات ثنائية.

كان السبب جزئيا فى هذا النجاح، ذلك الاهتمام الكبير الذى كان يوليه كبار المسئولين فى حكومة بتسوانا فى اختيار مستشاريهم. وعندما عرض صندوق النقد الدولى تزويد بنك بتسوانا بنائب للمحافظ، لم يقبل البنك العرض بشكل آلى. لقد سافر محافظ البنك إلى واشنطن ليجرى مقابلة معه. وأثبت فى النهاية أنه قام بعمل رائع. وبالطبع لا يوجد نجاح بدون شوائب. فى مناسبة أخرى سمح بنك بتسوانا لصندوق النقد الدولى باختيار شخص لمنصب مدير الأبحاث، وثبت أن هذا الاختيار كان أقل نجاحا بكثير، على الأقل فى نظر البعض .

لم ينعكس الاختلاف بين كيفية تناول المنظمتين لقضية التنمية فى الأداء فقط. ففى حين يهان صندوق النقد الدولى فى كل مكان تقريبا فى العالم النامى، تم التعبير رمزيا عن العلاقة الحميمة التى نشأت بين بوتسوانا ومستشاريها بمنح أعلى وسام فى البلاد لستيف لويس، الذى كان أستاذا لاقتصاديات التنمية فى ويليمز فى الفترة التىعمل فيها مستشارا لبتسوانا. (ثم أصبح بعد ذلك رئيسا لجامعة كارلتون.)

لقد تعرض هذا الإجماع الحيوى منذ عقدين للتهديد،عندما تعرضت بتسوانا لأزمة اقتصادية. فقد هدد الجفاف سبل عيش العديد من الناس الذين يعملون فى تربية الماشية، كما فرضت المشكلات التى عانت منها صناعة الماس ضغوطا على ميزانية البلاد ووضعها فى أسواق الصرف. لقد عانت بتسوانا بالتحديد من أزمة السيولة التى أنشئ صندوق النقد الدولى أصلا

للـــتعامل معها– أزمة كان يمكن تخفيفها بتمويل العجز لتفادى حدوث كساد وأوقات عصيبة. لكن الصندوق حاليا، لا يعتبر نفسه ممولا للعجز، وملتزما بالحفاظ على الاقتصادات عند حد العمالة الكاملة، فى حين كان ذلك،على ما يبدو، هو نية كينز عندما ضغط من أجل إنشاء هذه المؤسسة. بدلا من ذلك، اتخذ الصندوق موقف "ما بعد-كينز" الذى يقضى بفرض تقشف مالى، وبألا يقــدم الأمـــوال إلا إذا التزمت الدولة المدينة برؤى الصندوق بشأن السياسة الاقتصـــادية المناســـبة، وغالبا ما يؤدى ذلك إلى سياسات متناقضة يستتبعها كســـاد أو مـــاهو أســـوأ. ونظـــرا لإدراك بتســـوانا لقابلـــية قطاعـــيها الرئيسيين،الماشـــية والماس، للتطاير، وضعت جانبا وبتدبر أموالا احتياطية لمواجهـــة مـــثل هذه الأزمة. وعندما رأت احتياطياتها تتضاءل، أدركت أن علـــيها اتخاذ المزيد من التدابير. ربطت بتسوانا الحزام، واستجمعت قواها، واجتازت الأزمة. لكن بفضل الفهم الواسع للسياسات الاقتصادية الذى تطور عبر السنين، وطريقة صنع القرار المعتمدة على الإجماع ، لم يسبب التقشف أنواع الانقسامات الاجتماعية التى كثيرا ما حدثت فى أماكن أخرى فى ظل بـــرامج صـــندوق النقد الدولى. يمكن افتراض لو أن الصندوق قام بما يجب عليه القيام به، ألا وهو: تقديم الأموال بسرعة فى أوقات الأزمة للبلدان ذات السياســـات الاقتصادية الجيدة، ودون محاولة فرض شروطه عليها، لكان بلد مـــثل بتسوانا قد تمكن من شق طريقه عبر الأزمة بقدر أقل من الألم. (من الأمـــور المسلية، أن بعثة صندوق النقد الدولى التى قدمت إلى بتسوانا عام ١٩٨١، وجـــدت مـــن الصعب فرض شروط جديدة، لأن بتسوانا كانت قد قامـــت مســـبقا بـــالعديد من التدابير التى كانوا سيصرون عليها.) ومنذ ذلك الحين، لم تتوجه بتسوانا لصندوق النقد الدولى طلبا للمساعدة.

حـــتى مـــن وقت مبكر،لعبت مساعدة المستشارين الخارجيين المستقلين عـــن المؤسســـات المالية الدولية – دورا فى نجاح بتسوانا. لم تكن بتسوانا لتصـــيب الـــنجاح الـــذى حققته لو تم الإبقاء على عقدها الأصلى مع كارتل الماس فى جنوب أفريقيا. فى عام ١٩٦٩ ، بعد ثلاث سنوات من استقلالها، دفع الكارتل لبتسوانا ٢٠ مليون دولار مقابل امتياز للماس حقق له ٦٠ مليون دولار من الأرباح سنويا. بمعنى آخر إسترد الكارتل رأسماله المستثمر بعد أربعـــة شهور! وأرسل البنك الدولى لبتسوانا محاميا لامعا ومخلصا، طالب بقـــوة بإعادة التفاوض حول العقد من أجل الحصول على أسعار أعلى، مما

أثـار وجـوم المصالح التعدينية. وحاول كارتل الماس الجنوب أفريقى (دى بـيرز) أن يقـول أن بتسوانا أصبحت جشعة. واستخدموا، من خلال البنك الدولـى، كـل مـا فى إمكانهم من عضلات سياسية لوقف ذلك المحامى. وتمكـنوا فـى الـنهاية مـن استخراج خطاب من البنك الدولى يوضح أن المحـامى لا يـتكلم باسم البنك. وكان رد بتسوانا: إننا لهذا السبب بالتحديد نسـتمع الـيه. وفى نهاية الأمر، منح اكتشاف ثانى أكبر منجم ماس بتسوانا الفرصـة لإعـادة الـتفاوض بشأن العلاقة بالكامل. لقد خدم الاتفاق الجديد مصـالح بتسـوانا بشـكل جيد، كماأتاح لـ "دي بيرزُ" وبتسوانا أن يحتفظا بعلاقات طيبة.

إن أثيوبيا وبتسوانا ترمزان حاليا إلى التحديات التى تواجه أنجح البلدان الأفريقية: قيادات البلدين مكرسة من أجل رفاهية شعوبها، ديمقراطيات هشة وفـى بعـض الحالات ناقصة، تحاول خلق حياة جديدة لشعوبها من حطام الإرث الاستعمارى الذى تركهم بدون مؤسسات أو موارد بشرية. كما يعتبر الـبلدان رمـزا للتناقضـات التى تميز العالم النامى: تناقضات بين النجاح والإخفـاق، بيـن الأغنـياء والفقـراء، بين الأحلام والواقع، بين ماهو قائم ومايجب أن يكون.

"لقـد أدركـت" هـذا التـناقض عندما ذهبت لأول مرة إلى كينيا، فى السـنوات الأخـيرة مـن السـتينيات. كانت بلدا غنيا وخصبا، وكان بعض أخصب الأراضى لايزال مملوكا للمستوطنين الاستعماريين القدامى. وعندما وصـلت إلـى كينـيا، كـان لايزال هناك الموظفون الحكوميون المدنيون الاستعماريون، الذين يسمونهم الآن مستشارين.

وعندما راقبت التطورات فى شرق أفريقيا خلال السنوات التالية، وعند عودتـى فى زيارات متعددة بعد أن أصبحت رئيس اقتصاديى البنك الدولى، كان التناقض بين تطلعات الستينيات والتطورات التالية مذهلة. عندما ذهبت لأول مـرة، كانـت روح الحرية ("اليوهورو" باللغة السواحيلية) والاعتماد علـى الـذات (يوجاما) هى السائدة. وعندما عدت، كانت المكاتب الحكومية تعـج بالكينيين المدربين والذين يحسنون الحديث، لكن الاقتصاد كان يغرق مـنذ سنوات . كان بعض المشكلات من صنع كينيا- الفساد الذى كان على مـا يـبدو متفشـيا. غير أن أسعار الفائدة العالية الناجمة عن اتباع نصيحة

صـــندوق الـــنقد الدولـــى، تعتبر وعن حق المسئولة على الأقل عن الجزء الخاص بالعوامل الخارجية

أمـــا أوغندا فقد بدأت مرحلة التحول وهى فى حالة أفضل من أية دولة أخرى، فهى بلد غنى نسبيا يعتمد على زراعة البن، لكن ما كان ينقصها هو المديـــرون والقادة المدربون من أهل البلاد. لم يسمح البريطانيون إلا لاثنين فقـــط مـــن الأفارقة أن يترقيا إلى رتبة رقيب أول فى جيشهم. كان أحدهما للأسف مواطنا أوغنديا اسمه أمين، الذى أصبح فى النهاية الجنرال أمين فى الجيش الأوغندى، وأطاح برئيس الوزراء ميلتون أوبوتى فى عام ١٩٧١ . (كـــان أمين يتمتع إلى حد ما بثقة البريطانيين نظرا لخدمته فى كتائب الملك الأفريقـــية خـــلال الحرب العالمية الثانية ومشاركته فى الصراع البريطانى لسحق تمرد الماو- ماو فى كينيا.) وحول أمين البلاد إلى مجزر،حيث يقدر عدد من قتلوا بسبب اعتبارهم معارضين "للرئيس مدى الحياة" بـــ ٣٠٠ ألف شـــخص . وكـــان أمين قد أعلن نفسه رئيسا مدى الحياة فى عام ١٩٧٦ . وانـــتهى عهـــد رعب الديكتاتور المختل العقل فى عام ١٩٧٩ ، عندما قام المنفـــيون الأوغنديون وقوات من تنزانيا المجاورة لأوغندا بإسقاطه. والبلاد حالـــيافى طـــريقها إلـــى استرداد قواها بقيادة رئيس كاريزماتى، هو يورى موســـفينى، الـــذى بدأ إصلاحات رئيسية محققا نجاحا واضحا، حيث خفض نســـبة الأمية والإصابة بالإيدز. وهو يثير الاهتمام عندما يتحدث عن الفلسفة السياسية أو عن استراتيجيات التنمية.

لكـــن صندوق النقد الدولى لا يهتم كثيرا بسماع أفكار "البلدان الزبائن" بشـــأن موضـــوعات مثل استراتيجيات التنمية أو التقشف المالى . غالبا ما يـــتعامل الصندوق مع البلدان النامية بمنطق الحاكم الاستعمارى. إن صورة واحـــدة قد تكون أفضل من ألف كلمة، صورة واحدة التقطت عام ١٩٩٨ ، وعرضـــت فـــى جمـــيع أنحاء العالم، لقد أنحفرت هذه الصورة فى أذهان الملايين، خاصة من مواطنى المستعمرات السابقة. تضم هذه الصورة ميشيل كامديسو، المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى (يسمى رئيس صندوق النقد الدولـــى بـــــ"المدير الإدارى")، وهو بيروقراطى سابق فى وزارة الخزانة الفرنســـية، قصـــير وأنـــيق، وكـــان يدعى ذات يوم أنه اشتراكى، يقف فى الصورة صارم الوجه، عاقدا ذراعيه، فى حين يجلس رئيس إندونيسيا ذليلا. فـــى الواقع، اضطر الرئيس السيئ الطالع لتسليم سيادة بلاده الاقتصادية إلى

صندوق النقد الدولى مقابل المساعدة التى تحتاجها. ومما يدعو للسخرية، أن أغلـب الأمـوال لم تذهب فى نهاية الأمر لمساعدة اندونيسيا، لكن لتخليص "القوى الاستعمارية" المتمثلة فى دائنى القطاع الخاص من مأزقهم. (رسميا، كان "الاحتفال" بتوقيع خطاب الاتفاق، اتفاق أملاه فعليا صندوق النقد الدولى، رغـم أنـه كثـيرا مـا يظل يزعم أن خطاب النوايا يأتى من حكومة البلد المعنية!)

يدعـى المدافعـون عن كامديسو أن الصورة ظالمة، وأنها التقطت فى غفلة منه، وأنه تم رؤيته خارج السياق. لكن هذا هو بيت القصيد - هذا هو بالتحديد الموقف الذى يتخذه بيروقراطيو الصندوق، ابتداء من قيادة المنظمة الى أصغر العاملين بها، فى المعاملات اليومية، بعيدا عن عدسات التصوير والصـحفيين .أثارت هذه الصورة سؤالا مقلقا جدا بالنسبة لمواطنى البلدان النامـية: هل تغيرت الأمور حقا منذ النهاية "الرسمية" للاستعمار منذ نصف القرن ؟ عندما رأيت الصورة تبادر إلى ذهنى صور توقيع "اتفاقات" أخرى. وتسـاءلت عـن مـدى تشابه هذا المشهد مع مشاهد "فتح اليابان" بواسطة دبلوماسـية المدافـع للأدميرال بيرى، أو نهاية حروب الأفيون، أو استسلام المهراجات فى الهند.

كـان الموقف الفعلى لصندوق النقد الدولى، مثل الموقف العقلى لقيادته، واضـحا: فهـو ينـبوع الحكمة، والمتعهد لاستقامة رأى دقيقة جدا وشديدة الـبراعة، بحيـث يصـعب على أولئك الذين فى البلدان النامية إدراكها أو فهمهـا. وكانـت الرسالة التى تم إبلاغها واضحة تماما: فى أفضل الحالات يكـون هـناك عضـو من الصفوة - وزير مالية أو رئيس بنك مركزى - يسـتطيع الصندوق أن يجرى معه حوارا له مغزى. وخارج هذه الدائرة لا مجال حتى لمحاولة الحديث .

مـنذ ربع قرن مضى، كان من الممكن للمسئولين فى البلدان النامية أن يمـنحوا، وعـن حق، بعض التقدير والاحترام "لخبراء" الصندوق. لكن كما حـدث تحول فى التوازن العسكرى للقوة، فإن تحولا أكثر إثارة قد حدث فى الـتوازن الثقافى للقوة. لقد أصبح لدى العالم النامى الآن اقتصاديوه - الذين تدرب العديد منهم فى أفضل المؤسسات الأكاديمية فى العالم. ويتميز هؤلاء الاقتصاديون بمعرفتهم الطويلة بالسياسات المحلية، والظروف والاتجاهات. وقـد سـعى الصندوق مرارا وتكرارا، مثل العديد من البيروقراطيات، إلى

بســط ما يقوم به إلى أبعد من حدود الأهداف المحددة له. وطالما أن مهمته تــبعده تدريجــيا عن لب مجال اختصاصه، ألا وهو الاقتصاد الجمعي، لكي تجــره إلـــى قضـــايا هيكلـــية مـــثل الخصخصة، وأسواق العمل، وإصلاح المعاشـــات،الخ، وإلـــى آفاق أوسع، آفاق إستراتيجيات التنمية، فإن الميزان الثقافي للقوة أصبح في غير صالحه بشكل متزايد.

يدعـــى صندوق النقد الدولي، بالطبع، أنه لا يملي أبدا شروط أي اتفاق لقـــرض، وإنمـــا يتفاوض بخصوصها مع البلد المقترض. لكنها مفاوضات أحادية الجانب تكون فيها كل القوة في أيدي الصندوق ، ويرجع ذلك بدرجة كبـــيرة إلى أن البلدان التي تلتمس مساعدة الصندوق تكون في احتياج شديد للأمـــوال. ورغـــم أنني رأيت ذلك بوضوح تام في أثيوبيا، والبلدان النامية الأخـــرى التي اهتممت بها، فلقد فرضت على من جديد أثناء زيارتي لكوريا الجنوبـــية فـــي ديســـمبر ١٩٩٧ ، عـــندما بـــدأت أزمة شرق آسيا تظهر للعـــيان.كـــان اقتصـــاديو كوريا الجنوبية يعرفون أن السياسات التي ضغط الصندوق لفرضها على بلادهم ستسبب كارثة.

لقد اعترف الصندوق ذاته، بأثر رجعي، بعد تطبيق هذه السياسات، بأنه فـــرض تدابـــير تقشـــف مغـــالى فـــيها، أمـــا قبل تطبيقها، فكان القليل من الاقتصـــاديين (باستثناء اقتصاديي الصندوق) يعتقدون أن لتلك السياسة أي معنى.[٢] ومع ذلك، لم ينطق المسئولون الكوريون بأي كلمة. وكنت أتساءل عـــن السبب، لكنهم لم يقدموا لي أي تفسير إلى أن قمت بزيارة لاحقة، بعد ذلك بعامين، في وقت كان الاقتصاد الكوري قد استرد قواه. وكانت الإجابة هـــي مـــا شـــككت فـــيه طـــوال الوقت ، نظرا لتجربتي السابقة، فلقد ذكر المســـئولون الكوريـــون علـــى مضـــض أنهم كانوا يخشون من الاعتراض صـــراحة. فصندوق النقد الدولي لا يستطيع فقط وقف تمويله، إنما يستطيع أيضـــا استخدام منبره المستأسد لإثناء استثمارات القطاع الخاص، وذلك بأن يعبر للمؤسسات المالية للقطاع الخاص عن شكوكه بشأن الاقتصاد الكوري. ومـــن ثـــم لـــم يكـــن لـــدى كوريا أي خيار. بل إن النقد الكوري لبرنامج الصـــندوق، حـــتى وإن كان ضمنيا، يمكن أن يكون له تأثير مدمر: بالنسبة للصندوق، كان سيوحي بأن الحكومة لم تفهم تماما" اقتصادات صندوق النقد الدولـــي"، وأن لديهـــا تحفظات، مما يجعل احتمال تطبيق الحكومة للبرنامج بشـــكل فعلـــي احتمالا ضعيفا. (إن للصندوق أسلوبا خاصا لوصف مثل هذه

المواقف: لقد خرج البلد "عن المسار". هناك طريق واحد"صحيح"، وأى انحراف عنه هو علامة خروج وشيك عن الخط.) إن إعلان الصندوق علنا عن توقف المفاوضات، أو حتى عن تأجيلها، سيرسل إشارة سلبية جدا للأسواق. قد تؤدى هذه الإشارة فى أحسن الأحوال الى رفع أسعار الفائدة، وفى أسوأ الأحوال إلى انسحاب كامل للصناديق الخاصة. وقد تكون العواقب أكثر خطورة لبعض البلدان الأكثر فقرا، التى على أية حال، ليس لديها سوى فرصة ضئيلة للوصول الى رؤوس الأموال الخاصة: فالمانحون الآخرون(البنك الدولى، والاتحاد الأوروبى وبلدان عديدة) يشترطون لمساعدتهم أن يكون البلد المعنى قد حصل على موافقة صندوق النقد الدولى. ولقد زادت المبادرات الأخيرة بشأن تخفيض الديون من سلطته: طالما لم يوافق الصندوق على السياسة الاقتصادية لبلد ما، لن يكون هناك تخفيض للدين. إن ذلك يعطيه وسيلة ضغط هائلة، وهو يعرف ذلك.

لا مفر من أن يخلق عدم توازن القوة بين صندوق النقد الدولى والبلدان "العميلة" توترا بينهما، لكن سلوك الصندوق فى المفاوضات يفاقم من صعوبة الموقف. إن فرض الصندوق لشروط الاتفاقات يخنق فعليا أية مناقشات داخل الحكومة التى يتفاوض معها- ناهيك عن مناقشات أوسع داخل ذلك البلد- حول السياسات الاقتصادية البديلة. فى أوقات الأزمة، سيدافع الصندوق عن موقفه بالقول ببساطة أن لا وقت هناك. لكن لايوجد سوى اختلاف بسيط بين موقفه فى وقت الأزمة عنه فى الوقت العادى . كانت وجهة نظر الصندوق بسيطة: ستعتبر الأسئلة، خاصة إذا ما أثيرت بصخب وصراحة،تحديا للمعتقد القويم الذى لايمس . وإذا قبل الصندوق بتلك الأسئلة فسوف يضعف ذلك من سلطته ومصداقيته. وكان قادة الحكومات يعرفون ذلك، ويلعبون اللعبة: يمكنهم أن يتجادلوا سرا وليس علنا. كانت فرصة تبديل وجهات نظر الصندوق ضئيلة، فى حين أن فرصة إزعاج قادته وإثارتهم لاتخاذ مواقف أكثر تشددا أكبر بكثير. وإذا غضبوا أو انزعجوا، يستطيع الصندوق تأجيل قروضه – وهو احتمال مروع لبلد يواجه أزمة. ومع ذلك، عندما كان " يبدو" أن المسئولين الحكوميين يرون رأى توصيات الصندوق فليس معنى ذلك أنهم موافقون فعلا. وكان الصندوق يعرف ذلك.

حتى القراءة العرضية لشروط الاتفاقات العادية بين صندوق النقد الدولى والبلدان النامية توضح غياب الثقة بينه والمتلقين لمساعداته.إن موظفى الصندوق يراقبون التقدم، ليس فقط من خلال المؤشرات الوثيقة الصلة بالإدارة الجمعية الصحيحة – التضخم، والنمو،والبطالة– لكن من خلال المتغيرات المتوسطة، مثل الكتلة النقدية،والتى غالبا ما يكون ارتباطها بالمتغيرات ذات الأهمية الحقيقية ارتباطا واهيا. لقد تم تحديد أهداف صارمة للبلدان النامية – ما يتعين عليهم تحقيقه خلال ثلاثين يوما،وستين يوما،وتسعين يوما. وفى بعض الحالات، كانت الاتفاقات تشترط ما هى القوانين التى يتعين على برلمان بلد ما أن يقرها لكى تتلاءم مع متطلبات أو"أهداف" صندوق النقد الدولى – ووقت القيام بذلك.

هذه المتطلبات تسمى "شروطا"، وكان" فرض الشروط" قضية محل نقاش ساخن فى العالم النامى. إن كل وثيقة قرض تنص بالطبع على شروط أساسية. وفى الحد الأدنى، تنص الاتفاقية على منح القرض بشرط سداده، عادة طبقا لموعد متفق عليه. ويفرض العديد من القروض شروطا صممت لزيادة قوة احتمال سدادها. وتشير قضية "فرض الشروط" إلى شروط أقوى بكثير، تحول القرض فى كثير من الأحيان الى أداة سياسية. وإذا كان الصندوق يريد من دولة ما أن تحرر أسواقها المالية مثلا، فإنه سيدفع القرض على دفعات، رابطا كل دفعة بخطوات نحو التحرير يمكن التحقق منها. أنا شخصيا أعتقد أن "فرض الشروط" فكرة رديئة، على الأقل بالطريقة والمدى الذى استخدمها بها الصندوق، ولا يوجد سوى دليل ضعيف على أنها تؤدى إلى تحسن السياسة الاقتصادية ، بينما لها آثار سياسية معاكسة لأن البلدان تشعر أن هناك شروطا مفروضة عليها. ويدافع البعض عن فرض الشروط بالقول أن أى مصرفى يفرض شروطا على المقترضين، لجعل سداد القرض أكثر ترجيحا. لكن فرض الشروط الذى مارسه الصندوق والبنك الدوليين كان مختلفا جدا. ففى بعض الحالات "قلل" حتى من احتمالية السداد.

وعلى سبيل المثال، فإن الشروط التى قد تضعف الاقتصاد على المدى القصير، مهما كانت مزاياها على المدى البعيد، تخاطر بتفاقم الانكماش مما يجعل سداد البلد لقروض الصندوق قصيرة الأجل أكثر صعوبة. إن إزالة الحواجز التجارية، والاحتكارات، والتشوهات الضريبية قد يعزز النمو على

المـــدى الطويل، لكن الاضطرابات التى سيعانى منها الاقتصاد، وهو يجاهد من أجل التكيف، يمكن فقط أن تعمق انكماشه الاقتصادى.

إن كـــان لا يمكـــن تـــبرير فـــرض الشروط طبقا لمسئولية الصندوق الائتمانـــية، فـــلا يمكن تبريرها طبقا لما يمكن تسميته بمسئوليته المعنوية، والـــتزامه أن يفعل كل شيء فى إمكانه لتقوية اقتصاد البلدان التى لجأت له لمســـاعدتها. لكن الخطر كان أن العدد الضخم من الشروط حتى وإن كانت حســـنة النـــية – فـــى بعض الحالات أكثر من مائة شرط،لكل منها جدوله الزمـــنى الصـــارم– تقلـــل من قدرة البلد على معالجة المشكلات المركزية الضاغطة.

لقد تجاوزت الشروط الاقتصاد إلى مناطق تنتمى بشكل خاص إلى حقل السياســـة. فى حالة كوريا، على سبيل المثال، تضمنت القروض تغييرا فى ميثاق البنك المركزى، لجعله أكثر استقلالية عن العملية السياسية، رغم عدم وجـــود أدلـــة علـــى أن البلدان ذات البنوك المركزية الأكثر استقلالا تنمو أســـرع[٣] أو تشهد تقلبات أقل من حيث العدد أو العمق. ويعتقد الكثيرون أن البـــنك الأوروبـــى المســـتقل قـــد فاقم من البطء الاقتصادى الأوروبى عام ٢٠٠١ ، عـــندما إستجاب مثل طفل عنيد للقلق السياسى الطبيعى بشأن تزايد البطالة. لقد رفض تخفيض أسعار الفائدة، لمجرد أن يبرهن أنه مستقل، ولم يكـــن هناك شيء يستطيع أحد القيام به حيال ذلك. وقد نشأت المشكلة جزئيا لأن البـــنك المركـــزى الأوروبى لديه تفويض بالتركيز على التضخم، وهى السياسة التى يدافع عنها صندوق النقد الدولى حول العالم، بينما قد تخنق هذه السياسة النمو أو تفاقم من الانكماش الاقتصادى. وفى وسط الأزمة الكورية، قـــيل للبـــنك المركزى الكورى ألا يكون أكثر استقلالا فقط، وإنما أن يركز أيضا على التضخم حصريا، رغم أن كوريا لم يكن لديها مشكلة تضخم، ولم يكن هناك سبب للاعتقاد أن السياسة النقدية التى تدار بشكل سيء لها علاقة بالأزمـــة. إن صـــندوق النقد الدولى ببساطة قد استخدم الفرصة التى منحتها إيـــاه الأزمة لدفع أجندته السياسية. وعندما سألت فى سيول، فريق الصندوق لمـــاذا فعلـــوا ذلـــك، صدمتنى الإجابة (رغم أنه كان من المفترض فى ذلك الوقت ألا تفاجئنى): إننا نصر دائما أن يكون البنك المركزى للبلدان مستقلا ويركـــز علـــى التضخم. وكانت هذه المشكلة تهمنى كثيرا. عندما أصبحت رئيســـا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، كان علينا أن نصد محاولة قام بها

السـناتور كونـي مـاك من فلوريدا لتغيير ميثاق بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى للتركيز حصريا على التضخم. إن بنك الاحتياطى الفيدرالى، وهو البـنك المركزى الأمريكى، لديه تفويض بالتركيز على البطالة والنمو وليس علـى التضـخم فقـط.كان الرئيس معارضا للتغيير المقترح، وكنا نعلم أن الشعب الأمريكى، إن كانت لديه فكرة عن القضية، يعتقد أن بنك الاحتياطى الفيدرالى يركز على التضخم "أكثر من اللازم". وأوضح الرئيس أنها قضية سـيحارب مـن أجلهـا، وبمجـرد أن أصـبح ذلك واضحا، تراجع مقدمو الاقـتراح. ومـع ذلك، فى كوريا، كان صندوق النقد الدولى – تحت التأثير الجزئى لوزارة الخزانة الأمريكية – يفرض شرطا سياسيا عليها كان سيجده أغلب الأمريكيين غير مقبول بالنسبة لهم.

فـى بعض الأحيان، كانت الشروط تبدو أكثر قليلا من مجرد ممارسة للسـلطة: فى اتفاق الإقراض لكوريا عام ١٩٩٧، أصر الصندوق على تقديم موعـد فـتح الأسواق الكورية لبعض السلع اليابانية رغم أن ذلك لا يمكنه مساعدة كوريا على مواجهة مشكلات الأزمة. فى بعض الحالات، كانت هذه الأفعـال تمثل "استغلالا للفرصة"– باستخدام الأزمة لفرض التغييرات التى كان الصندوق والبنك الدوليين يطالبان بها منذ وقت طويل ، لكن فى حالات أخـرى، كانت تلك الأفعال مجرد سياسة القوة الصرفة: انتزاع تنازل، قيمته محدودة، لمجرد إثبات من هو سيد الموقف .

إن عملـية فرض الشروط لم تولد سوى الاستياء، فهى لم تنجح فى أن تولـد تنمية. لقد أوضحت الدراسات فى البنك الدولى وفى أماكن أخرى، أن عملية فرض الشروط لا "تضمن" إنفاق المال بشكل جيد ولا أن تنمو البلدان بوتـيرة أسرع، بل ليس لها حتى تأثير على هاتين النقطتين يمكن إثباته. إن السياسات الجيدة ليست بالشىء الذى يمكن شراؤه.

هـناك أسـباب "عديـدة" لفشل سياسة فرض الشروط، لأبسطها علاقة بمفهـوم أساسى بالنسبة للاقتصاديين ألا هو الاستبدالية، التى تشير ببساطة إلـى حقيقة أن النقود الواردة لغرض ما تحرر نقودا أخرى لاستخدام آخر، ويمكن ألا يكون للتأثير النهائى علاقة بالغرض المقصود. وحتى إذا فرضت شـروط تضـمن أن هذا القرض بالذات يتم استخدامه بشكل جيد، فإن هذا القـرض يحـرر مـوارد أخـرى فـى مكان آخر، قد يحسن أو لا يحسن استخدامها. قد يكون لبلد ما مشروعا طرق، أحدهما يسهل للرئيس الوصول

إلـــى مقـــره الصيفى، أما الثانى فيسمح لمجموعة كبيرة من المزارعين أن يوصـــلوا ســـلعهم إلى ميناء قريب. وقد لا يكون لدى هذا البلد أموال تكفى لتنفيذ المشروعين. وقد يصر البنك على أن تذهب أمواله إلى المشروع الذى يـــزيد دخل الفقراء الريفيين، لكن البنك بتقديمه هذه النقود قد مكن الحكومة من تمويل المشروع الآخر .

وتفســـر أسباب أخرى عجز سياسة الصندوق الخاصة بفرض الشروط، فـــى تعزيز النمو الاقتصادى. وفى بعض الحالات، كانت تلك الشروط هى الشـــروط الخاطئة: كان لتحرير السوق المالية فى كينيا والتقشف المالى فى شـــرق آســـيا أثـــار معاكســـة على تلك البلدان. فى حالات أخرى ، جعلت الطريقة التى فرضت بها الشروط، من غير الممكن سياسيا تأييدها، وعندما تـــتولى الســـلطة حكومة جديدة، سيتم التخلى عن تلك الشروط. إن مثل هذه الشـــروط تشـــكل تعديـــا من قبل القوة الاستعمارية الجديدة على سيادة تلك البلدان. ولا تستطيع السياسات الصمود أمام تقلبات العملية السياسية.

كان موقف الصندوق ينطوى على بعض التناقض: فهو يحاول الإدعاء أنـــه فـــوق السياسة، مع أن من الواضح أن السياسة توجه،جزئيا، برنامجه للإقـــراض. لقدجعـــل الصندوق من الفساد فى كينيا قضية، وأوقف برنامج إقراضه لها، الصغير نسبيا، بسبب الفساد الذى كان شاهدا عليه هناك. ومع ذلـــك أبقـــى علـــى تدفـــق الأموال،ملـــيارات الـــدولارات، لكل من روسيا وإندونيســـيا. ويقول البعض أن الصندوق يغض الطرف،على ما يبدو، عن اللصوصية الكبيرة، فى حين يتخذ موقفا حاسما من السرقات التافهة. لم يكن المطلوب أن يكون أكثر شفقة مع كينيا فقد كانت السرقة كبيرة حقا مقارنة بالاقتصـــاد الكيـــنى، لكن أن يكون أكثر تشددا مع روسيا. إن القضية ليست مجـــرد قضـــية عدل أو ثبات على المبدأ. فالعالم مكان غير عادل، ولا أحد كان يتوقع حقا أن يعامل الصندوق قوة نووية بالطريقة نفسها التى يعامل بها بلـــدا أفريقيا فقيرا أهميته الإستراتيجية ضئيلة. كانت المسألة أبسط من ذلك بكثير: كانت قرارات الإقراض سياسية - وكثيرا ما تدخل الأحكام السياسية فـــى نصـــيحة صـــندوق النقد الدولى. لقد دفع الصندوق عملية الخصخصة جزئـــيا لأنـــه يعـــتقد أن الحكومـــات لا تســـتطيع عزل نفسها، وهى تدير المشـــروعات، عن الضغوط السياسية. إن المفهوم ذاته القائل بإمكانية فصل الاقتصـــاد عن السياسة، أو عن فهم أوسع للمجتمع، ينم عن ضيق أفق. وإن

كانت السياسات التى فرضها المقرضون قد سببت الشغب، كما حدث فى بلد تلو الأخر، ثم ساءت الظروف الاقتصادية، عند هروب رأس المال وقلق رجال الأعمال بشأن استثمار المزيد من أموالهم، فإن مثل هذه السياسات ليست وصفة للتنمية الناجحة ولا للاستقرار الاقتصادى.

إن الانتقادات الموجهة لفرض الصندوق شروطه لا تقتصر على طبيعة هذه الشروط وكيفية فرضهم لها، إنما توجه أيضا إلى الطريقة التى تعد بها. إن الإجراءات القياسية للصندوق قبل زيارته لأى بلد زبون هى أولا كتابة مسودة تقرير. والمقصود من الزيارة هو فقط صقل التقرير وتوصياته، وكشف أية أخطاء فاضحة.عمليا، يتم غالبا إعداد مسودة التقرير باستعارة فقرات كاملة من تقرير بلد ما وإدخالها فى تقرير بلد آخر. وتجعل معالجة النصوص هذا الأمر أكثر سهولة. وتروى قصة، قد تكون مختلقة، أن معالج نصوص أخفق ذات مرة فى تنفيذ أمر"ابحث واستبدل"، وظل اسم البلد، الذى تم استعارة التقرير منه بالكامل تقريبا، فى وثيقة كان قد تم تمريرها. ويصعب معرفة إن كان ذلك حدث مرة واحدة فقط، تحت ضغط الوقت، لكن المخالفة المزعومة أكدت فى الأذهان صورة التقارير ذات "المقاس الواحد الذى يناسب الجميع".

حتى البلدان التى لا تقترض مالا من الصندوق يمكن أن تتأثر بأفكاره. وليس من خلال عملية فرض الشروط وحدها يفرض الصندوق وجهات نظره تلك فى جميع أنحاء العالم، فللصندوق استشارة سنوية مع كل بلد فى العالم. والمفترض، أن هذه الاستشارات، التى يشار إليها بـ "المادة الرابعة"، وهى المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، والتى تنص علي أن كل بلد عضو يحترم نصوص الاتفاقية التى أنشأت صندوق النقد الدولى (أساسا،أن يضمن البلد قابلية العملات للتحويل من أجل الأغراض التجارية). لكن التغيير الخفى للمهمة أثر فى مهمة هذا التقرير كما فى أوجه النشاط الأخرى للصندوق: إن الاستشارات الحقيقية طبقا للمادة الرابعة لا تمثل سوى عنصراً ثانوياً من عملية الرقابة الكلية. فالتقرير، هو فى الواقع الدرجة التى يعطيها الصندوق لاقتصاد بلد ما.

وبينما كان يتعين، فى كثير من الأحيان، على البلدان الصغيرة أن تستمع لتقييمات المادة الرابعة، فإن الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات المتقدمة تستطيع أساسا تجاهلها. على سبيل المثال، كان

الصـــندوق يعـــانى مـــن جنون الارتياب بشأن التضخم، حتى عندما شهدت الولايات المتحدة أقل معدلات تضخم خلال عدة عقود. لذلك كان يمكن التنبؤ بوصـــفته للعـــلاج: زيـــادة أسعار الفائدة لإبطاء الاقتصاد. ببساطة لم يدرك الصـــندوق التغيرات التى كانت تحدث آنذاك، والتى حدثت عبر العقد السابق فـــى اقتصـــاد الولايـــات المتحدة وسمحت له بالتمتع بنمو أسرع، ومعدلات بطالـــة أقل، وانخفاض فى التضخم، كل ذلك فى وقت واحد. لو أن الولايات المـــتحدة أطاعـــت نصيحة الصندوق، ما كانت عرفت الازدهار الاقتصادى خـــلال عقد التسعينيات - ازدهار جلب رخاء غير مسبوق ومكن البلاد من تحويـــل عجـــز ميزانيتها الضخم إلى فائض كبير. كما كان لانخفاض معدل الـــبطالة عواقب اجتماعية عميقة - وهى قضايا لا يعيرها الصندوق اهتماما كبـــيرا على أية حال. ملايين العاملين الذين طردوا من القوة العاملة عادوا إلـــيها، ممـــا خفـــض الفقر ودور الرعاية الاجتماعية بإيقاع غير مسبوق. واســـتفاد جمـــيع الأمريكيين. وأدى ذلك بدوره إلى خفض معدل الجريمة. وشجعت معدلات البطالة المنخفضة، بدورها، الأفراد على المخاطرة، وقبول أعمال أقل تأمينا، وأثبتت الرغبة فى المخاطرة أنها مكون رئيسى فى النجاح الأمريكى في ما يسمى "الاقتصاد الجديد".

لقـــد تجاهلـــت الولايـــات المتحدة نصيحة الصندوق. ولم تعرها إدارة كلينـــتون ولا بنك الاحتياطى الفيدرالى أى اهتمام. تستطيع الولايات المتحدة أن تفعـــل ذلـــك دون أن تخشى عاقبة، لأنها لا تعتمد على الصندوق أو أى مانحيـــن آخرين لمساعدتها، ونحن نعرف أن السوق لن تولى تلك النصيحة سوى اهتماما ضئيلا كما فعلنا نحن. لن تعاقبنا السوق لأننا تجاهلنا نصيحته أو سيكافئنا لإتباعنا لها. لكن البلدان الفقيرة فى أنحاء العالم ليست محظوظة بنفس القدر. إن تجاهلها لنصيحة صندوق النقد الدولى يعرضها للخطر.

هـــناك علـــى الأقـــل سببان لضرورة أن يجرى صندوق النقد الدولى مشاورات واسعة "داخل" بلد ما وهو يقوم بتقييماته ويعد برامجه:من المرجح أن يعرف الخبراء الوطنيون عن اقتصادهم أكثر من خبراء الصندوق - لقد رأيـــت ذلـــك بوضوح جدا، حتى فى حالة الولايات المتحدة. ولكى يتم تنفيذ الـــبرامج بطـــريقة دائمـــة وفعالة، لابد أن يكون هناك تعهد من البلد وراء البرنامج، يعتمد على إجماع واسع. ولا يمكن التوصل إلى مثل هذا الإجماع إلا مـــن خلال المناقشة - نوع المناقشة المفتوحة التى تجنبها صندوق النقد

الدولـــى فـــى الماضـــى. من العدل القول أن فى وسط الأزمة لا يتاح غالبا الوقت لإجراء مناقشة مفتوحة، ونوع التشاور الواسع المطلوب لبناء إجماع . لكـــن الصندوق كان موجودا فى البلدان الأفريقية منذ سنوات طويلة. وإن كانـــت هناك أزمة، فهى أزمة مزمنة ودائمة. وهناك وقت للمشاورات وبناء إجمـــاع - وفـــى حـــالات قلـــيلة، مثل غانا، نجح البنك الدولى فى تحقيق ذلـــك(عـــندما كـــان سلفى ميخائيل برونو رئيسا لاقتصاديى البنك الدولى)، وكانت هذه الحالة من الحالات الأكثر نجاحا فى ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الجمعى.

أثـــناء وجـــودى فـــى البـــنك الدولى، كانت هناك قناعة متزايدة بأن المشاركة لها أهميتها، وأن السياسات والبرامج لا يمكن فرضها على البلدان، بـــل لكـــى تكـــون ناجحة يجب أن "تقر" من جانبهم، وأن بناء الإجماع أمر أساسى ، وأنه يتعين ملاءمة السياسات واستراتيجيات التنمية مع الموقف فى الـــبلد المعنى ، كما يجب الانتقال من"سياسة فرض الشروط" إلى "الانتقائية"، ومكافـــأة البلدان التى أثبتت حسن استخدامها للقروض وذلك بتقديم مزيد من القروض إليها، والثقة فى أنهم سيواصلون حسن استخدام أموالهم، وإمدادهم بحوافـــز قويـــة. وانعكس ذلك فى اللغة الجديدة للبنك، والتى بينها بوضوح رئـــيس البـــنك جيمس ولفنسون: "يجب وضع البلد المعنى فى مقعد القيادة". ورغـــم ذلك، فإن العديد من الانتقادات تقول أن هذا التطور لم يذهب بعيدا ، وأن البنك لا يزال يتوقع أن يحتفظ بالسيطرة. فهم يخشون من أن يكون البلد فـــى مقعـــد قيادة سيارة ثنائية التحكم، بحيث يكون التحكم الحقيقى بين يدى المعلم. لا مفر، من أن التغيرات فى المواقف وفى طريقة سير العمل ستكون بطيـــئة فـــى البنك الدولى، وستتم هذه التغيرات طبقا لإيقاعات مختلفة تبعا للـــبلدان المختلفة. لكن تظل هناك فجوة كبيرة بين موقف البنك الدولى تجاه هذه الأمور وموقف صندوق النقد الدولى سواء فى الأفكار أو الإجراءات.

حـــتى وإن كان يرغب فى ذلك بشدة، لا يستطيع الصندوق، على الأقل فـــى خطابه العلنى، أن يتجاهل تماما تصاعد المطالب بمشاركة أكبر للبلدان الفقيرة فى صياغة إستراتيجيات التنمية، وباهتمام أكبر بقضية الفقر. ونتيجة لذلـــك، وكخطوة أولى، اتفق الصندوق والبنك الدوليين على تنظيم تقديرات "مشـــتركة" للفقر، حيث تنضم البلدان العميلة إلى المؤسستين فى قياس حجم المشـــكلة. وكـــان ذلـــك بمثابة تغير حاسم فى الفلسفة -لكن يبدو أن مغزاه

الكـــامل غاب عن الصندوق. ويوضح ذلك النادرة التالية: مباشرة، قبل سفر بعثة الصندوق الأولية، التى تعتبر استشارية نظريا، إلى بلد عميل، وإدراكا مـــن صـــندوق النقد الدولى أن مسئولية القيادة بالنسبة لمشروعات الفقر تقع علـــى عاتق البنك الدولى، أرسل الصندوق رسالة متعجرفة إلى البنك تطالبه بإرســـال نســـخة من التقدير"المشترك" للفقر الخاص بالبلد العميل إلى المقر الرئيســـى للصـــندوق. وتندر بعضنا بأن الصندوق اختلط عليه الأمر، فلقد اعـــتقد أن التغيير الفلسفى الكبير تلخص فى أن البنك الدولى سيشارك فعلا فـــى المهام المشتركة مع الصندوق، وسيكون له رأى فى التقرير المكتوب. أما فكرة أن يستطيع المواطنون فى البلد المقترض أن يشاركوا أيضا فكانت ببســـاطة كبـــيرة جدا بالنسبة له! إن مثل هذه القصص قد تكون مسلية لو لم تكن فى الحقيقة مقلقة للغاية.

حتى وإن لم تطبق التقديرات "المشتركة" للفقر بشكل مثالى، فهى خطوة فى الاتجاه السليم. وحتى وإن كانت لاتزال هناك فجوة بين الخطابة والواقع، فإن الاعتراف بحق المواطنين فى البلدان النامية أن يكون لهم صوت رئيسى فـــى الـــبرامج الخاصـــة بهم، يعد أمرا هاما. لكن إن ظلت هذه الفجوة لمدد طويلـــة، أو ظلـــت كبيرة جدا، سيكون هناك إحساس بخيبة الأمل. لقد بدأت الشـــكوك تتزايد بالفعل فى بعض الجهات وبدأ صوتها يتعالى باطراد. وفى حيـــن ولـــدت الـــتقديرات"المشـــتركة" للفقر قدرا أكبر من المناقشة العلنية والعامة،ومـــن المشاركة، عما كان الحال فى السابق، فإن توقعات المشاركة والانفتاح لم تتحقق كاملة فى العديد من البلدان،ومن ثم فإن السخط يتنامى.

إن المواطنيـــن فـــى الولايات المتحدة والديمقراطيات الناجحة الأخرى، يـــنظرون إلى الشفافية والانفتاح، ومعرفة ما تفعله الحكومة، كجزء رئيسى من مسئولية الحكومة. لقد أصبح قانون حرية المعلومات لعام ١٩٦٦ جزءا هامـــا مـــن الديمقراطـــية الأمريكية. بالتناقض مع ذلك، يمنع أسلوب عمل صندوق النقد الدولى المواطنين، ليس فقط، من مناقشة الاتفاقات، بل لا يقال لهـــم حـــتى مـــا هى هذه الاتفاقات (فالمواطنون مصدر إزعاج، لأنهم فى الأغلب الأعم سيعارضون الاتفاقات، ناهيك عن المشاركة فى تصور ما هى السياسة الاقتصادية الجيدة). فى الحقيقة، كانت ثقافة السرية الغالبة قوية جدا لدرجة أن الصندوق احتفظ بأغلب المفاوضات وبعض الاتفاقات، سرية عن أعضـــاء البـــنك الدولـــى حتى فى المهام المشتركة! كان موظفو الصندوق

يلـتزمون بشـكل صارم بتقديم المعلومات على أساس "من يحتاج للمعرفة". وكانـت قائمـة "من يحتاجون المعرفة" تنحصر فى رئاسة بعثة الصندوق، وأشـخاص معدوديـن فـى المقـر الرئيسى للصندوق فى واشنطن، كذلك أشـخاص معدودين فى حكومة البلد العميل. إن زملائى فى البنك الدولى قد اشـتكوا مرارا من أنه يتعين حتى على المشاركين فى مهمة ما أن يلتمسوا معلومـاتهم عمـا يجـرى من ما يتم "تسريبه"عبر حكومة البلد المعنى. لقد التقيـت بمديرين تنفيذيين (وهو لقب ممثلى الدول المعتمدين لدى الصندوق والبنك الدوليين) وكان من الواضح أنهم لا يعرفون شيئا عما يدور.

ويبيـن حدث وقع أخيرا مدى عواقب غياب الشفافية. يعرف الجميع أن الـبلدان النامية ليس لها صوت فى المؤسسات الاقتصادية الدولية. قد يكون هـناك جـدل حـول مـا إذا كان ذلك مجرد مفارقة تاريخية أم تعبير عن "السياسة الواقعية". لكن يجب أن نتوقع أن يكون لحكومة الولايات المتحدة بما فى ذلك الكونجرس الأمريكى - رأي ما، على الأقل فيما يتعلق بالكيفية الـتى يقترع بها مديرها التنفيذى، وهو الموظف الذى يمثل الولايات المتحدة لدى الصندوق والبنك الدوليين. ففى عام ٢٠٠١ أقر الكونجرس قانونا وقعه الرئـيس يقضـى أن تعـارض الولايـات المـتحدة اقتراحات المؤسسات الاقتصـادية الدولية بتحميل المدارس الأولية رسوما (وهى ممارسة تندرج تحـت اسـم غير ضار ظاهريا ألا وهو"استرداد التكلفة"). ومع ذلك تجاهل المديـر التنفـيذى للولايـات المـتحدة القانون، وجعلت سرية المؤسسة من الصـعب على الكونجرس - أو أى أحد آخر - معرفة ما كان يجرى. ولم يكتشف الأمر إلا بسبب تسرب معلومات، مما ولد احتجاجا بين رجال ونساء الكونجرس ، حتى المعتادين منهم على المناورات البيروقراطية.

رغـم المناقشـات المـتكررة عن الانفتاح والشفافية فإن صندوق النقد الدولى لايزال حتى الآن لا يعترف رسميا "بحق المواطن فى المعرفة"، وهو حـق أساسـى: لا يوجد "قانون حرية المعلومات" الذى يستطيع أى مواطن أمـريكى، أو مواطـن أى بلـد آخـر، أن يحتكم إليه لمعرفة ما تفعله هذه المؤسسة الدولية "العامة".

ويجب أن أوضح أن هذه الانتقادات لطريقة عمل الصندوق لا تعنى أنه يضيع دائما أمواله ووقته. ففى بعض الأحيان توجه الأموال لحكومات تطبق سياسـات جـيدة - وهى ليست بالضرورة سياسات أوصى بها الصندوق.

وبالـــتالى، كـــان لهـــذه الأموال تأثير نافع. وفى بعض البلدان، أدت سياسة فـــرض الشـــروط إلى تحول اتجاه الجدل العام نحو سبل قادت إلى سياسات أفضل. إن الجدول الزمنى الصارم، الذى يفرضه صندوق النقد الدولى، نشأ جزئـــيا مـــن العديد من التجارب التى وعدت فيها الحكومات بإجراء بعض الإصلاحات، لكن بمجرد حصولها على المال لم تجر أية إصلاحات. وساعد الجدول الزمنى الصارم، فى بعض الأحيان، على فرض إيقاع التغيير. لكن فى أغلب الأحيان، لم تضمن سياسة فرض الشروط حسن استخدام الأموال، كمـــا لـــم تضـــمن حدوث تغيرات مفيدة وعميقة ودائمة فى التوجه. بل إن لسياســـة فـــرض الشـــروط آثار سلبية أحيانا على الإنتاجية، سواء لأن هذه السياســـات لـــم تكـــن ملائمة للبلد المعنى، أو لأن الطريقة التى فرضت بها ولـــدت كراهية ورفضا لعملية الإصلاح. إن برنامج صندوق النقد الدولى قد يترك البلد، فى بعض الأحيان، فقيرا كما كان من قبل، لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراء.

وبالـــتالى، أفلتـــت المؤسســـات الدولية من نوع المحاسبة المباشرة عن أفعالها التى نتوقعها من المؤسسات العامة فى الديمقراطيات الحديثة.لقد حان الوقـــت "لوضع درجات" لأداء المؤسسات الاقتصادية الدولية، ولإلقاء نظرة علـــى بعض تلك البرامج – وإلى أى مدى عززت هذه البرامج النمو وقللت الفقر.

هوامش الفصل الثانى

١ـ اعتـبر نظـام مانجسـتو مسئولا عن قتل ٢٠٠ ألف شخص على الأقل، طبقا لـــ Human Rights Watch، وإجـبار حوالـي ٧٥ ألـف مواطن على أن يصبحوا لاجئين.

٢ـ T.Lane, A.Ghosh, J.Hamann, S.Phillips, M.Schulze-Ghattas, T.Tsikata, "الـبرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي في كل من إندونيسيا وكوريا وتايلاند: تقدير أولي"، ورقة غير دورية ١٧٨ ، صندوق النقد الدولي، يناير ١٩٩٩ .

٣ـ هـناك جدل وخلاف كبيران بشأن ما إذا كان يتعين أن تكون البنوك المركزية أكـثر استقلالية أم لا. إن كان هناك ما يثبت (اعتمادا على دراسة مقارنة بين البلدان) أن معـدلات التضـخم قد انخفضت فلا يوجد ما يثبت أن "المتغيرات الحقيقية"، مثل النمو أو البطالة، قد تحسنت. إن قضيتي هنا ليس حل هذه الخلافات، إنما التأكيد على أنه لا يجب فرض وجهة نظر بعينها على بلد ما، طالما هناك مثل هذا الجدل والخلاف.

الفصل الثالث

حرية الاختيار؟

كانــت الأعمــدة الــثلاثة لنصــيحة إجمــاع واشنطن عبر الثمانينيات والتســعينيات هي التقشف المالي والخصخصة وتحرير السوق. إن سياسات إجمــاع واشــنطن صممت استجابة لمشكلات أمريكا اللاتينية الواقعية جدا، وتضمنت الكثير من الحلول الصحيحة. في عقد الثمانينيات ، كانت حكومات هــذه البلدان تعانى عجزا ضخما. وقد أسهمت خسائر المشروعات الحكومية غــير الكفؤة في هذا العجز. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات الخاصة غير الكفــؤة، المعزولة عن المنافسة بفعل إجراءات حمائية، أجبرت المستهلكين علــى دفع أسعار عالية. وأدت السياسة النقدية المتراخية إلى خروج التضخم عــن حدود السيطرة. لا تستطيع البلدان أن تتعايش بشكل مستمر مع عجز كبــير، كمــا لا يمكن ثبات النمو مع معدلات تضخم شديدة الارتفاع. من ثم كان المطلوب درجة ما من الانضباط المالي. لو أن الحكومات ركزت على تقديــم الخدمــات العامة الرئيسية بدلا من إدارة مشروعات قد يكون أداؤها أفضــل في القطاع الخاص، لكانت أغلب البلدان في وضع افضل، ومن ثم فان لدعوة الخصخصة، في كثير من الأحيان، منطق ومعنى. وعندما يطبق تحريــر الــتجارة - خفض التعريفة وإزالة الإجراءات الحمائية الأخرى - بالطــريقة الســليمة وبالإيقــاع الصحيح، بحيث يتم خلق فرص عمل جديدة مقــابل فــرص العمل غير المنتجة التي دمرت، من الممكن تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة والفاعلية.

المشــكلة أن العديد من هذه السياسات أصبحت غاية في حد ذاتها، بدلا مــن أن تكــون وسائل لنمو أكثر ثباتا وعدلا. وبذلك تم دفع هذه السياسات بعــيدا جــدا وبسرعة كبيرة جدا، مما أدى إلى استبعاد سياسات أخرى كان هناك احتياج لها.

لقد بعدت النتائج مسافات شاسعة عن الأهداف المرجوة. إن المبالغة في دفع التقشف المالي ، في ظل ظروف خاطئة، قد يسبب كسادا، كما قد تؤدى أسعار الفائدة المرتفعة إلى إعاقة المشروعات التي لا تزال هشة. لقد واصل

صندوق النقد الدولي بقوة سياسة الخصخصة والتحرير، وبإيقاع وطريقة فرضت في كثير من الأحيان تكلفة عالية جدا على بلدان ليست مستعدة لتحملها.

الخصخصة

تنفق الدولة، في العديد من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، طاقة كبيرة جدا للقيام بأشياء كان يجب ألا تقوم بها. ويشغلها ذلك عن ما يتعين عليها القيام به. إن المشكلة ليست، بالدرجة الأولى، في الحيز الذي تحتله الدولة، لكن في كونها لا تفعل الشيء الصحيح. لا يتعين على الحكومات، بشكل عام، إدارة مصانع الصلب، فهي لا تحسن إدارتها. (وإن كانت أكثر مصانع الصلب كفاءة في العالم هي تلك التي أقامتها وتديرها كل من الحكومة التايوانية والكورية، فذلك استثناء). بشكل عام، تستطيع الشركات الخاصة المتنافسة أن تقوم بمثل هذه المهام بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. ذلك هو منطق الخصخصة – تحويل الصناعات والشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. غير أن هناك بعض الشروط المسبقة التي يتعين توفرها قبل أن تتمكن الخصخصة من الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي. كما أن ما يحدث فرقا واضحا هو طريقة إنجاز الخصخصة.

للأسف، تعامل صندوق النقد والبنك الدوليين مع هذه القضايا من منظور أيديولوجي ضيق: يجب مواصلة الخصخصة بأسرع ما يمكن. ويتم الاحتفاظ ببطاقات درجات للبلدان التي تقوم بالتحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق: حيث تحصل البلدان التي تنفذ عملية الخصخصة بسرعة أكبر على درجات عالية. وكانت النتيجة، أن الخصخصة لم تجلب في أغلب الأحيان المكاسب التي وعدت بها. لقد خلقت المشكلات التي نشأت عن هذا الإخفاق نفورا من فكرة الخصخصة ذاتها.

في عام١٩٨٨، قمت بزيارة بعض القرى الفقيرة في المغرب، لمشاهدة تأثير المشروعات التي قام بها البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية على حياة الناس هناك. لقد رأيت، على سبيل المثال، كيف رفعت مشروعات الري المشتركة مع الجماعات المحلية من الإنتاجية الريفية بشكل ضخم. ومع ذلك فشل أحد المشروعات. كانت إحدى المنظمات الأهلية قد بذلت

جهــدا كبــيرا لتدريب القرويين المحليين على تربية الدواجن، وهو مشروع تســتطيع نســاء القرية القيام به إلى جانب أنشطتهن التقليدية. كانت النسوة تحصلن على الكتاكيت ذات السبعة أيام من شركة حكومية. لكن عندما زرت القــرية، كــان هــذا المشروع قد انهار. وتناقشت مع القرويين والمسئولين الحكوميــن هــناك حول أسباب ذلك. وكان الرد بسيطا. ابلغ صندوق النقد الدولــي الحكومــة ألا يكــون لها دور في عملية توزيع الكتاكيت، ومن ثم توقفــت عن بيعها. لقد "افترض" الصندوق ببساطة أن القطاع الخاص سيملأ علــى الفــور الفجــوة. ووصــل بالفعل مورد خاص جديد لإمداد القرويين بالكتاكيــت. مــن المعروف، أن معدل وفيات الكتاكيت خلال أول أسبوعين يكــون مرتفعا، ومع ذلك، لم توافق الشركة الخاصة على تقديم أي ضمان. وببساطة، لم يستطع القرويون تحمل مخاطرة شراء كتاكيت قد تموت بأعداد كبــيرة. ومــن ثم، قضي على صناعة وليدة كانت ستحدث اختلافا في حياة هؤلاء الفلاحين الفقراء.

إن الافتراض المسئول عن هذا الفشل، هو افتراض رأيته يتكرر كثيرا. لقــد افترض صندوق النقد الدولي ببساطة أن الأسواق تهب سريعا لسد كل احتــياج، فــي حين يقول الواقع أن العديد من الأنشطة الحكومية نشأت لأن الأسواق "فشلت" في توفير الخدمات الأساسية. وتكثر الأمثلة على ذلك. غالبا مــا تــبدو هذه النقطة واضحة جلية خارج الولايات المتحدة. عندما أنشأت العديد من البلدان الأوروبية نظامها للتأمين الاجتماعي ونظامها للتأمين ضد الــبطالة والعجــز، لم تكن هناك أسواق خاصة للمعاش السنوي تعمل بشكل جــيد، ولم تكن هناك شركات مستعدة أن تبيع تأمينا ضد تلك المخاطر التي لعبــت مــثل هذا الدور الهام في حياة الأفراد. حتى عندما أنشأت الولايات المــتحدة، بعــد ذلك بكثير، نظامها الخاص بالتأمين الاجتماعي ، في أعماق الكســاد الكبــير وكجزء من "الاتفاق الجديد"، كانت أسواق المعاش السنوي الخاصــة لا تعمل بشكل جيد – وحتى حاليا لا يستطيع المرء الحصول على معــاش سنوي لتأمينه ضد التضخم. ونعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة حيــث كان أحد أسباب إنشاء "الجمعية الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري" أن الســوق الخاص لم يكن يقدم للأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض الرهن بشــروط معقولة. في البلدان النامية، تكون تلك المشكلات أسوأ، فقد يخلف

استبعاد المشروع الحكومي فجوة ضخمة - بل وحتى إذا دخل القطاع الخاص، في آخر الأمر، ففي غضون ذلك ستحدث معاناة ضخمة.

لقد تم خصخصة شركة الهاتف في ساحل العاج، وكما هو الحال دائما، "قبل" أن يتم وضع إطار تنظيمي وقانوني مناسب لضمان المنافسة. وكانت الشركة الفرنسية التي اشترت الأصول المملوكة للحكومة قد أقنعت الأخيرة بمنحها احتكار الخدمات الجديدة الخاصة بالهاتف الخلوي إلى جانب خدمات الهاتف القائمة أيضا. ورفعت الشركة الخاصة الأسعار بدرجة كبيرة، بحيث أصبح طلبة الجامعة، على سبيل المثال، غير قادرين على تحمل تكلفة اتصالات الإنترنت، وهو أمر رئيسي لتفادى اتساع الهوة الضخمة القائمة، بين الأغنياء والفقراء، بشأن الوصول إلى العالم الرقمي.

ويجادل صندوق النقد الدولي قائلا إن الأهم هو سرعة تنفيذ الخصخصة، وبعد ذلك يمكن التعامل مع قضايا المنافسة والتنظيم. لكن يكمن الخطر في أنه بمجرد أن يتم خلق مصلحة خاصة سيتولد لديها الحافز والوسائل المالية للحفاظ على وضعها الاحتكاري، وذلك بسحق التنظيم والمنافسة وببذر الفساد في الحياة السياسية على امتداد طريقها. إن اهتمام صندوق النقد الدولي بالمنافسة ووضع اللوائح والقوانين أقل مما كان متوقعا منه، ويرجع ذلك إلى سبب طبيعي بسيط: إذ يمكن أن تغل خصخصة احتكار غير مقنن دخلا أكبر للحكومة، وصندوق النقد الدولي يركز على قضايا الاقتصاد الجمعي، مثل حجم العجز الحكومي، أكثر بكثير من تركيزه على القضايا الهيكلية، مثل كفاءة وتنافسية الصناعة. وسواء كانت الاحتكارات المخصخصة أكثر كفاءة من الحكومة فيما يتعلق بالإنتاج أم لا، فإنها كثيرا ما تكون أكثر كفاءة في استغلال وضعها الاحتكاري، ويعانى المستهلكون نتيجة لذلك.

لقد نفذت الخصخصة على حساب المستهلكين والعمال أيضا. ربما يكون تأثير الخصخصة على العمالة هو الحجة الرئيسية لكل من المدافعين عن الخصخصة والمعارضين لها، فالفريق الأول يدعى أنه فقط من خلال الخصخصة يمكن فصل العمال غير المنتجين، في حين يقول الفريق المعارض إن الاستغناء عن العمالة يتم دون أية مراعاة للتكلفة الاجتماعية. هناك في الواقع قدر كبير من الحقيقة في كلى الموقفين. فغالبا ما تحول الخصخصة المشروعات الحكومية من الخسارة إلى الربح من خلال خفض

مكثف في العمالة. لكن من المفترض أن يركز رجال الاقتصاد على الكفاءة الكلــية. هــناك تكلفــة اجتماعية مرتبطة بالبطالة، "لكن الشركات الخاصة ببســاطة لا تأخذهــا في الاعتبار". ونظرا للحد الأدنى من الحماية المتوفرة للعمل، يستطيع صاحب العمل فصل العمال بتكلفة بسيطة أو بلا تكلفة، ففي أفضل الأحوال، سيحصلون على الحد الأدنى من التعويض عن الفصل. لقد تعرضت الخصخصة لنقد واسع لأنها في الغالب تدمر فرص العمل بدلا من خلــق فــرص جديــدة، على نقيض ما يسمى باستثمارات "الجرينفيلد" وهو الاســتثمار في شركات جديدة، على عكس مستثمري القطاع الخاص الذين يستولون على شركات قائمة.

فــي الــبلدان الصــناعية، يعترف الجميع بألم عمليات تسريح العمال، والذي يتم تخفيفه، إلى حد ما عن طريق شبكة أمان التأمين ضد البطالة. في الــدول الأقــل تقدمــا، لا يصبح العمال العاطلون مسئولية عامة طالما أن مشروعات التأمين ضد البطالة نادرة. غير أن لذلك تكلفة اجتماعية كبيرة - يعــبر عــنها فــي أســوأ أشــكالها بعنف المدن، وزيادة معدلات الجريمة، والاضطراب الاجتماعي والسياسي. لكن حتى في غياب مثل هذه المشكلات فــان للــبطالة تكلفة ضخمة. حيث تنتشر حالة من القلق العام ومن السخط الشديد، حتى بين العمال الذين احتفظوا بعملهم، كما تضاف أعباء مالية على أفــراد الأسرة الذين مازالوا يعملون، ويتم سحب الأطفال من المدارس لكي يساعدوا في إعالة أسرهم. وتستمر هذه الأنواع من التكلفة الاجتماعية طويلا بعــد الفقد المباشر للعمل. وفى كثير من الأحيان تكون هذه التكلفة واضحة بشــكل خــاص في حالة بيع الشركة للأجانب. قد تراعى الشركات المحلية الســياق الاجتماعــي(*)، ولا ترغب في فصل العمال إذا علمت أنه لا توجد فــرص عمل بديلة متاحة. في حين قد يشعر المالكون الأجانب بالتزام أكبر تجــاه حملــة الأســهم، بتعظيم قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية وذلك بخفض التكاليف، فإنهم يشعرون بالتزام أقل نحو ما سيشيرون إليه بأنه "قوة عمل شديدة الانتفاخ".

(*) لقــد رأيــت ذلك بقوة في مناقشاتي في كوريا، حيث أبدى أصحاب شركات قطاع خاص وعيا اجتماعيا ضخما فيما يتعلق بتسريح عمالهم. كانوا يشعرون أن هناك عقدا اجتماعيا بينهم، وهم غير راغبين في إلغائه ، حتى ولو كان معنى ذلك انهم سيخسرون بعض المال.

مــن المهم إعادة هيكلة مشروعات الدولة، وفى كثير من الأحيان تكون الخصخصة السبيل الفعال للقيام بذلك. لكن نقل الناس من أعمال ذات إنتاجية منخفضة في مشروعات الدولة إلى البطالة، لا يزيد من دخل البلاد، وبالقطع لا يــزيد مــن رفاهة العمال. إن المفهوم الأخلاقي بسيط، وسأكرره كثيرا: تحــتاج الخصخصـــة أن تكــون جــزءا من برنامج أكثر تفهما، بحيث يتم الاحتــياط لخلــق فرص عمل " بالترادف" مع فرص العمل التي ستدمر، لا مفر، نتيجة الخصخصة. كما يتعين تطبيق سياسات الاقتصاد الجمعي بما في ذلــك خفــض أسعار الفائدة، مما يساعد على خلق فرص عمل. إن التوقيت (واحــترام المــراحل) هــو كل شئ. فهي ليست مجرد موضوعات عملية خاصة "بالتنفيذ"، إنما موضوعات مبدئية.

ربمــا يكــون الفساد، بالنسبة لعملية الخصخصة كما طبقت في أغلب الأحــيان حــتى الآن، هو أكثر القضايا إثارة للقلق. تجزم الخطابة الخاصة بعقــيدة الســوق أن الخصخصـــة ستقلل ما يطلق عليه الاقتصاديون نشاط "الــتماس الــريع"، الــذي يقوم به الموظفون الحكوميون، فهم إما يستولون لأنفســـهم علـــى أفضـــل ما في مكاسب المشروعات الحكومية، أو يمنحون العقــود وفرص العمل لأصدقائهم. لكن على نقيض ما كان مفترضا جعلت الخصخصـــة الأمور أسوأ بكثير، لدرجة أن في العديد من البلدان يشار حاليا إلـــى الخصخصة بتندر على أنها "الرشوشة". لو كانت حكومة ما فاسدة فإن احــتمال أن تحل الخصخصة المشكلة هو احتمال ضعيف. ففي نهاية الأمر، ســتتولى نفــس الحكومـــة الفاســدة، التـــي أساءت إدارة الشركة ، عملية الخصخصـــة. لقــد أدرك كبار المسئولين الحكوميين، في بلد بعد الآخر، أن الخصخصة تعنى أنهم لن يضطروا بعد الآن إلى الاقتصار على ما يستولون علــيه من الأرباح السنوية. إن بيع المشروع الحكومي بأقل من سعر السوق يمكــنهم من الحصول لأنفسهم على نصيب كبير من قيمة الأصول، بدلا من تــركها لمن سيتولى السلطة بعدهم. باختصار، كانوا يستطيعون، منذ الآن، ســرقة جزء كبير مما كان سوف يستولي عليه الساسة القادمون. ولا مجال للدهشـــة، لقد صممت عملية الخصخصة الملفقة لتعظيم المبالغ التي يستطيع الــوزراء الاســتيلاء علــيها لأنفسهم، وليس المبالغ التي تذهب إلى خزانة الدولـــة، ناهيك عن الحديث عن الكفاءة الكلية للاقتصاد. وكما سنرى، تقدم روسيا مثالا مدمرا لضرر "الخصخصة بأي ثمن".

بســذاجة، أقــنع أنصار الخصخصة أنفسهم بإمكانية إغفال تلك التكلفة، لأن الكتب كانت على ما يبدو تقول، أنه بمجرد تحديد حقوق الملكية الخاصة بوضــوح، سيضــمن المالكون الجدد أن تتم إدارة الأصول بكفاءة، ومن ثم سيتحســن الموقــف علــى المدى الطويل حتى وإن كان قبيحا على المدى القصــير. لكنهم أخفقوا في إدراك انه بدون هياكل قانونية مناسبة ومؤسسات سوق، قد يكون لدى المالكين الجدد حافز لسلب الأصول بدلا من استخدامها كقــاعدة لتوسع صناعي. ونتيجة لذلك فشلت الخصخصة، في روسيا والعديد مــن البلدان الأخرى، في أن تكون قوة فعالة للنمو كما كان يجب أن تكون. في الواقع، ارتبطت الخصخصة أحيانا بالانحطاط والضعف وأثبتت أنها قوة قادرة على إضعاف الثقة في المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات السوق.

التحرير

إن للــتحرير الاقتصادي، أي التخلص من تدخل الحكومة في الأسواق المالــية وأسواق رأس المال وإزالة الحواجز التجارية، عدة أبعاد. حاليا، يقر صــندوق الــنقد الدولي أنه دفع جدول أعمال التحرير الاقتصادي أبعد مما يجب، وأن تحرير أسواق رأس المال والأسواق المالية قد أسهم في الأزمات العالمية لعقد التسعينيات، وأنه قد ينزل الخراب ببلد صغير ناشئ.

إن تحريــر الــتجارة هي السمة الوحيدة للتحرير الاقتصادي التي نالت دعما واسع الانتشار– على الأقل بين الصفوة في البلدان الصناعية المتقدمة. لكــن من المفيد إلقاء نظرة عن قرب لكيفية تطبيق تحرير التجارة في العديد مــن الــبلدان النامــية، لأن ذلك يوضح لماذا تواجه هذه السياسة بمعارضة قوية، كما في احتجاجات سياتل وبراغ وواشنطن العاصمة.

كــان مــن المفــترض أن يعزز تحرير التجارة دخل البلد الذي يطبقه، وذلك بإجبار الموارد على الانتقال من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلي الأكثر إنتاجــية، أو كما يقول الاقتصاديون باستخدام الميزة التفضيلية. لكن تحريك المــوارد من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلي الإنتاجية الصفرية لن يثرى أي بلــد، وهو ما حدث في أغلب الحالات في ظل برامج صندوق النقد الدولي. مــن الســهل تدمير فرص العمل، وغالبا ما سيكون ذلك هو التأثير المباشر لــتحرير الــتجارة، حيــث تتوقف الصناعات غير الكفؤة عن الإنتاج تحت

ضـــغط المنافســـة الدولية. تؤمن أيديولوجية صندوق النقد الدولي أن فرص عمـــل جديـــدة أكثر إنتاجية سوف تنشأ بمجرد استبعاد فرص العمل القديمة غـــير الكفؤة التي نشأت وراء الجدران الحمائية. لكن ببساطة، لم يكن الأمر كذلـــك - ولـــم يعـــتقد فـــي الخلـــق الفـــوري لفرص العمل سوى قلة من الاقتصـــاديين، علـــى الأقل منذ "الكساد الكبير". يتطلب إنشاء شركات جديدة وخلق فرص عمل جديدة توفر رأس المال والقدرة على إقامة المشروعات، لكن في كثير من الأحيان، تعانى البلدان النامية من عجز في العامل الأخير، نظرا لنقص التعليم، وعجز في رأس المال، نظرا لنقص التمويل المصرفي. لقـــد جعـــل صندوق النقد الدولي الأمور أسوأ مما كانت عليه في العديد من الـــبلدان، لأن غالبا ما استتبع برامج التقشف الخاصة بالصندوق ارتفاع كبير فـــي أســـعار الفائدة - حيث تخطت في بعض الحالات ٢٠%، و٥٠% في حـــالات أخرى، بل وتجاوزت ١٠٠ % - بحيث اصبح إنشاء المشروعات وخلـــق فرص عمل أمرا مستحيلا حتى في ظل مناخ اقتصادي جيد كما في الولايات المتحدة. ببساطة، أصبح رأس المال اللازم للنمو مكلفا للغاية.

إن بلـــدان شرق آسيا النامية هي أكثر البلدان النامية نجاحا، لقد انفتحت على العالم الخارجي لكنها فعلت ذلك بتمهل وبطريقة تدريجية. لقد استفادت هـــذه البلدان من العولمة لتوسيع صادراتها، ونمت نتيجة لذلك بسرعة أكبر. لكـــن هذه البلدان قد أزالت الحواجز الحمائية بحرص ومنهجية، بحيث لا يتم ذلـــك إلا بعـــد خلق فرص عمل جديدة. وكان المسئولون فيها يتأكدون من وجـــود رأس مـــال متاح لخلق فرص عمل ومشروعات جديدة، بل أن هذه البلدان قامت بدور المقاول في تأسيس الشركات الجديدة. إن الصين لم ترفع حواجـــزها الـــتجارية إلا بعد عشرين عاما من بداية مسيرتها نحو اقتصاد السوق، وهى فترة نمت فيها بسرعة كبيرة جدا.

كـــان يجـــب أن يدرك الأمريكيون ومواطنو البلدان الصناعية المتقدمة الأخـــرى دواعـــي ذلـــك القلق بسهولة. ففي آخر حملتين انتخابيتين لرئاسة الولايـــات المتحدة، أستغل المرشح بات بوكانن قلق العمال الأمريكيين بشأن فقـــد فرص العمل نتيجة لتحرير التجارة. كان لكلمات بوكانن صدى واسعا حـــتى في بلد أقرب للعمالة الكاملة (ففي عام ١٩٩٩، كان معدل البطالة قد انخفـــض إلى أقل من ٤ في المائة)، ويتمتع بنظام جيد للتأمين ضد البطالة ومجموعـــة مـــن وسائل العون لمساعدة العمال على الانتقال من عمل إلى

آخـــر. إن حقيقة أن يشعر العمال الأمريكيون بقلق شديد بشأن تهديد تحرير التجارة لفرص عملهم، حتى أثناء الازدهار الاقتصادي لعقد التسعينيات، كان يجــب أن تــؤدى إلي فهم أفضل للمأزق الذي يعانى منه العمال في البلدان النامية الفقيرة، حيث يعيش العمال عند حد البقاء، على دولارين في اليوم أو أقــل، وبـــلا شــبكة إنقاذ حيث لا توجد مدخرات، ولا تأمين ضد البطالة بالطـــبع – وفى ظل اقتصاد يعانى من معدل بطالة يصل إلى ٢٠ في المائة أو أكثر.

إن الســـبب وراء ما يثيره تحرير التجارة من معارضة قوية هو حقيقة أنـــه أخفق في تحقيق وعوده ـ بل أدى بدلا من ذلك إلى مزيد من البطالة. لكـــن "نفاق" من يضغطون من أجل فرض تحرير التجارة ـ والطريقة التي يفرضـــونه بهـــا – عـــزز بلا شك من الكراهية لتحرير التجارة. إن البلدان الغربية دفعت وشجعت تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها، غير أنهـــا فـــي الوقـــت نفســـه استمرت في حماية القطاعات التي تخشى على اقتصـــاداتها من منافسة البلدان النامية. وكان ذلك أحد أسس المعارضة التي واجهـــتها الجولـــة الجديدة للمفاوضات التجارية التي كان من المفترض أن تـــنطلق مـــن سياتل، فلقد حمت الجولات السابقة للمفاوضات مصالح البلدان الصناعية المتقدمة – وبتعبير أكثر دقة، المصالح الخاصة داخل تلك البلدان – دون أن يصـــاحب ذلك أية مكاسب للبلدان الأقل نموا. وأشار المحتجون، وعـــن حق، إلي أن الجولات الأولى للمفاوضات التجارية خفضت الحواجز علـــى الســـلع الصناعية، ابتداء من السيارات إلي الآلات، وهى السلع التي تصـــدرها البلدان الصناعية المتقدمة. وفى الوقت نفسه، احتفظ المفاوضون الذيـــن يمثلون تلك البلدان بدعم دولهم للسلع الزراعية وأبقوا أسواقهم مغلقة أمـــام تلك السلع والمنسوجات، وهى المنتجات التي تمتلك العديد من البلدان النامية ميزة تفضيلية بالنسبة لها.

لقـــد ادخـــل موضـــوع تجارة الخدمات في جولة أوروجواي الأخيرة للمفاوضـــات التجارية. لكن في نهاية الأمر، فتحت الأسواق أساسا للخدمات التي تصدرها البلدان المتقدمة – الخدمات المالية والمعلومات التكنولوجية – فـــي حين لم تفتح الأسواق للخدمات البحرية وخدمات البناء ، وهى مجالات قد تستطيع البلدان النامية أن تفوز فيها بموطئ قدم. وكانت الولايات المتحدة تـــتفاخر بالمكاسب التي حصلت عليها، إلا أن البلدان النامية لم تحصل على

نصـــيب متناســـب مـــن تلك المكاسب. لقد أوضحت حسابات قام بها البنك الدولي أن أفقر منطقة في العالم، أفريقيا السوداء، شهدت انخفاضا في دخلها بنســبة تــزيد عــن ٢ في المائة نتيجة لهذه الاتفاقية التجارية. وهناك أمثلة أخــرى للظلم يجرى الحديث عنها بشكل متزايد في العالم النامي، ومع ذلك نــادرا مــا ينشر شئ من هذه القضايا في الدول الأكثر تقدما. إن بوليفيا لم تكــتف بخفض حواجزها التجارية إلى حد أنها أصبحت أقل من مثيلتها في الولايــات المتحدة، لكنها تعاونت أيضا مع الولايات المتحدة لاستئصال نبات الكوكــا عملــيا، وهــو يعتبر أساس الكوكايين، مع أن هذا المحصول يمد المزارعيــن الفقــراء بدخل أعلى من أي محصول بديل. غير أن الولايات المــتحدة ردت بــأن أبقــت أسواقها مغلقة أمام المنتجات البديلة للكوكا مثل السكر، الذي كان مزارعو بوليفيا يستطيعون إنتاجه للتصدير لو أن واشنطن فتحت لهم أسواقها.

و يثــير هــذا الــنوع من المعايير المزدوجة بشكل خاص الغضب في الــبلدان النامــية نظرا للتاريخ الطويل من النفاق والظلم. ففي القرن التاسع عشــر، فرضــت القــوى الغربية – التي نما العديد منها من خلال استخدام سياسات حمائية – اتفاقيات تجارية غير عادلة. وربما كانت الاتفاقية الشائنة أكثر من غيرها هي اتفاقية حرب الأفيون، عندما تحالفت بريطانيا مع فرنسا ضــد الصين الضعيفة، ثم مع روسيا والولايات المتحدة، وأجبروها، بموجب اتفاقية تين تسين لعام ١٨٥٨ ، ليس فقط على تقديم تنازلات تجارية وإقليمية تضــمن أن تصــدر الصين المنتجات التى يريدها الغرب بأسعار منخفضة، لكــن على أن تفتح أيضا أسواقها لـــ "الأفيون"، لكي يصبح ملايين الصينيين مدمنيــن (يمكن القول بأن ذلك يمثل تناولا شيطانيا لـــ"الميزان التجاري"). حالــيا، لا يســتخدم الــتهديد باستعمال القوة العسكرية لفتح الأسواق الناشئة عــنوة، لكــن الإجبار يكون عن طريق القوة الاقتصادية، من خلال التهديد بالعقوبــات أو احــتجاز مســاعدة ضرورية وقت الأزمة. ورغم أن منظمة الــتجارة العالمية هى المنتدى الذى تتم من خلاله مفاوضات اتفاقيات التجارة العالمية، فان ممثلي الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي أصروا فى كثير مــن الأحــيان علــى المضي قدما، مسارعين إيقاع تحرير التجارة. ويصر صــندوق الــنقد الدولــي على هذا الإيقاع المتسارع لتحرير التجارة كشرط

لـتقديم المساعدة وتشعر البلدان التي تواجه أزمة أنه لا خيار لديها سوى القبول بطلبات الصندوق.

ربمـا تكـون الأمـور أسوأ عندما تتصرف الولايات المتحدة بمفردها ولـيس تحـت غطاء صندوق النقد الدولى. فغالبا ما يوجه الممثل التجارى للولايـات المتحدة أو وزارة التجارة، مدفوعا بمصالح خاصة داخل الولايات المتحدة ، اتهاما ضد بلد أجنبي، وعندئذ تتم عملية تحقيق – لا تتضمن سوى الحكومـة الأمريكـية – ثم تتخذ الولايات المتحدة قرارا، ويلي ذلك فرض عقوبـات على البلد المذنب. وتقوم الولايات المتحدة بدور المدعى والقاضي والمحلفيـن. أنهـا عملـية شبه– قضائية، لكن الأوراق مزورة: طالما أن القواعـد والقضاة يوجهون هذه العملية نحو حكم بالإدانة. عند استخدام هذه الترسـانة ضـد بلدان صناعية أخرى، أوروبا واليابان، يكون لديها الوسائل للدفاع عن نفسها، لكن عند استخدام هذه الترسانة ضد بلدان نامية، حتى وإن كانـت كبـيرة مثل الهند والصين، تكون المباراة غير متكافئة. إن البغضاء التـي تـنجم عن ذلك أكبر بكثير من أي مكسب يمكن للولايات المتحدة أن تحققـه. وبالطـبع، لا تقوي هذه الإجراءات الثقة في عدالة النظام التجاري الدولي.

إن الخطابـة التـي تستخدمها الولايات المتحدة لدعم وضعها تزيد من صـورة القـوة العظمى التي تريد الضغط بكل وزنها في كل مكان لتحقيق مصـالحها الخاصـة. كـان الممثل التجاري للولايات المتحدة خلال الولاية الأولـى للرئـيس كلينتون، ميكى كانتور، يريد دفع الصين إلى فتح أسواقها بسـرعة أكبر. وكانت مفاوضات جولة أوروجواي لعام ١٩٩٤ ، التي لعب فـيها شخصـيا دورا رئيسـيا، قد أنشأت منظمة التجارة العالمية ووضعت القواعـد الأساسـية لعضويتها. كانت الاتفاقية قد منحت البلدان النامية فترة أطـول للتكيف. إن البنك الدولي، وأي رجل اقتصاد، يعامل الصين – الذي يـبلغ دخل الفرد فيها ٤٥٠ دولارا – على أنها بلد نامي، بل وعلى أنها بلد نامي ذو دخل منخفض. لكن كانتور مفاوض عنيد، كان يصر أن الصين بلد متقدم، وبالتالي يجب أن يكون تحولها سريعا.

وكـان كانتور يتمتع ببعض النفوذ لأن الصين كانت تحتاج إلى موافقة الولايـات المـتحدة لكي تنضم لمنظمة التجارة العالمية. إن اتفاقية الولايات المـتحدة – الصـين التـي أدت عمليا إلي قبول الصين فى منظمة التجارة

العالمية في نوفمبر ٢٠٠١ ، توضح سمتين من سمات تناقض موقف الولايات المتحدة. فبينما كانت الولايات المتحدة تطيل المساومة فيما يتعلق بإصرارها غير المنطقي أن الصين بلد متقدم، كانت الصين قد بدأت من نفسها عملية التكيف. في الواقع، لقد أعطت الولايات المتحدة، عن غير قصد، الصين الوقت الإضافي التي كانت تريده. لكن الاتفاقية ذاتها تبين المعايير المزدوجة وعدم العدل في التصرف. ومما يثير السخرية أن الولايات المتحدة التي أصرت أن تقوم الصين بعملية التكيف بأسرع ما يمكن، وكأنها بلد متقدم، وتمكنت الصين من تلبية تلك المطالب لأنها أحسنت استخدام وقت المساومة الطويل، فإنها ـــ أي "أمريكا" ـــ طالبت أيضا أن تتم معاملتها وكأنها بلد أقل تقدما، فالولايات المتحدة لم تمنح فقط عشر سنوات للتكيف من أجل خفض حواجزها التجارية بالنسبة للمنسوجات الواردة، وهو ما يمثل جزءا من مفاوضات ١٩٩٤ ، بل منحت أربع سنوات إضافية.

إن الأمر المثير للقلق بشكل خاص هو كيف تستطيع المصالح الخاصة أن تشوه كلا من مصداقية الولايات المتحدة والمصالح الوطنية الأوسع. وكان ذلك واضحا بشكل قوى في أبريل ١٩٩٩ ، عندما قدم رئيس الوزراء الصيني ، زو رونج جى ، إلى الولايات المتحدة، للانتهاء من مفاوضات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وكانت هذه الخطوة أساسية لنظام التجارة العالمي – إذ كيف يتم استبعاد واحدة من أوسع البلدان تجارة؟ لكنها كانت خطوة أساسية أيضا لإصلاحات السوق في الصين نفسها. وأصرت وزارة الخزانة، رغم معارضة الممثل التجاري للولايات المتحدة ووزارة الخارجية، على شرط يقضى بتحرير الصين لأسواقها المالية بسرعة أكبر. وشعرت الصين، وعن حق، بالقلق: لقد كان هذا التحرير بالتحديد هو الذي أدى إلى الأزمات المالية المدمرة في بلدان شرق آسيا المجاورة لها. ولقد تفادت الصين تلك الأزمات بفضل سياساتها الحكيمة.

إن المطلب الأمريكي لتحرير الأسواق المالية في الصين لن يساعد على تأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي. فهو لا يخدم سوى المصالح الضيقة للجماعة المالية في الولايات المتحدة، والتي تمثلها بقوة وزارة الخزانة. كانت وول ستريت تعتقد، وعن حق، أن الصين تمثل سوقا واسعة محتملة لخدماتها المالية، وكان من المهم لوول ستريت أن تدخل هذه السوق، وتنشئ لنفسها موطئ قدم قوى قبل الآخرين. وكم كان ذلك ينم عن قصر نظر! كان

مـــن الواضـــح أن الصين ستنفتح في آخر الأمر. وبالطبع لن يحدث تعجيل العملـــية عامـــا أو عامين سوى فرقا صغيرا، إلا بالنسبة لوول ستريت التي كانـــت تخشـــى أن تختفي ميزتها التنافسية في غضون ذلك، لأن المؤسسات المالية في أوروبا وأماكن أخرى ستتدارك السبق قصير المدى لمنافسيهم في وول ســـتريت. لكن التكلفة المحتملة كانت ضخمة. كان من المستحيل على الصـــين، غـــداة الأزمـــة المالية الآسيوية، أن تقبل بمطالب وزارة الخزانة. فبالنسبة للصين، كان الحفاظ على الاستقرار أمرا أساسيا، وكان لا يمكن أن تجـــازف بسياســـات أثبتـــت فـــى أماكن أخرى أنها مثيرة لعدم الاستقرار. واضطر زو رونج جى أن يعود إلى الصين دون أن يوقع الاتفاقية. لقد كان هـــناك صراع طويل داخل الصين بين المؤيدين للإصلاحات والمعارضين لهـــا. يدافـــع المعارضون عن موقفهم بأن الغرب يسعى لإضعاف الصين ، ولن يوقع أبدا اتفاقية عادلة. كانت النهاية الناجحة للمفاوضات ستساعد على تثبيـــت مواقـــع الإصـــلاحيين فى الحكومة الصينية وستضيف قوة لحركة الإصلاح. لكن الطريقة التى سارت بها الأحداث، أدت إلى فقد الثقة فى زو رونـــج جـــى وحـــركة الإصـــلاح التـــي يســـاندها، وإضعاف قوة وتأثير الإصلاحيين. لحسن الحظ ، أن الضرر كان مؤقتا فقط ، لكن تظل حقيقة أن وزارة الخزانة الأمريكية أوضحت إلي أي مدى كانت مستعدة للمخاطرة من أجل مواصلة برنامجها الخاص.

لكـــن حتى إن تم فرض برنامج غير عادل على المفاوضات التجارية، فهناك على الأقل مجموعة كبيرة من النظريات والإثباتات تبرهن أن تحرير الـــتجارة، لـــو نفذ بشكل صحيح، من الممكن أن يكون شيئا نافعا. أما الحال بالنســـبة لـــتحرير الأسواق المالية، فكان مثيرا للإشكاليات بقدر أكبر بكثير. لـــدى العديـــد من البلدان قوانين ولوائح مالية لا تخدم سوى هدف واحد، ألا وهو تعطيل تدفق رأس المال، ومن ثم يتعين التخلص من تلك القوانين. لكن كـــل الـــبلدان تنظم وتقنن أسواقها المالية، ولقد جلب الحماس الزائد للتخلص مـــن تلك القوانين مشكلات ضخمة في أسواق رأس المال، حتى في البلدان المـــتقدمة. ويكفـــى ذكـــر مثال واحد، فضيحة انهيار صناديق الادخار فى الولايات المتحدة ، ورغم أنها كانت العامل الرئيسي فى التعجيل بكساد عام ١٩٩١ وكلفـــت دافعي الضرائب الأمريكيين زيادة تقدر بحوالي ٢٠٠ مليار دولار، فإنهـــا كانـــت من أقل عمليات الإسعاف المالي، التي سببتها عملية

التخلص من اللوائح والقوانين تكلفة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى)، وكان الكساد فى الولايات المتحدة معتدلا جدا مقارنة بما حدث فى الاقتصادات الأخرى التي عانت من أزمات مشابهة.

وبينما تعلمت البلدان الصناعية المتقدمة، بما لديها من مؤسسات متطورة ، درس التحرير المالي الصعب ، فإن صندوق النقد الدولي استمر في حمل رسالة ريجان – تانتشر إلى البلدان النامية، وهى بلدان ينقصها بشكل خاص الاستعداد للتعامل مع مهمة ثبت أنها صعبة ومحفوفة بالمخاطر، حتى في ظل أفضل الظروف. وبينما لم تحاول البلدان الصناعية الأكثر تقدما تحرير سوق رأس المال لديها حتى المراحل المتأخرة من تطورها – لقد انتظرت الدول الأوروبية حتى السبعينيات للتخلص من الضوابط المفروضة على سوق رأس المال لديها – يتم تشجيع البلدان النامية على القيام بذلك على وجه السرعة.

إن كان الركود الاقتصادي، الذي يعد من عواقب الأزمة المصرفية التى سببها تحرير سوق رأس المال، مؤلما بالنسبة للبلدان المتقدمة، فهو أخطر بكثير بالنسبة للبلدان النامية. إذ لا تملك البلدان النامية شبكة إنقاذ لتخفف من صدمة الركود. بالإضافة إلي ذلك، فإن المنافسة المحدودة في الأسواق المالية لن تجعل التحرير يحقق دائما ما وعد به من خفض أسعار الفائدة. لقد وجد المزارعون أنهم بدلا من ذلك يضطرون أحيانا إلي دفع أسعار فائدة أعلى، مما يجعل من الأصعب عليهم شراء البذور والسماد الضروريين للحفاظ على مستوى حياة الكفاف التى يحيوها.

وبقدر ما كان تحرير التجارة سيئا ومبتسرا بالنسبة للبلدان النامية وتمت إدارته بشكل رديء، فإن تحرير سوق رأس المال كان أسوأ من عدة جهات. إذ يستتبع تحرير سوق رأس المال التخلص من اللوائح والقوانين التي كان من المفترض أن تنظم تدفق الأموال الساخنة الواردة الى البلاد والخارجة منها – القروض قصيرة الأجل والعقود التى عادة ما تكون مجرد مراهنات على التغيرات في سعر الصرف. ولا يمكن استخدام أموال المضاربات في بناء المصانع .أو خلق فرص عمل، فالشركات لا تقوم باستثمارات طويلة الأجل مستخدمة أموالا يمكن سحبها دون إعطاء مهلة، كما أن المخاطرة التي تجلبها معها مثل هذه الأموال الساخنة تجعل الاستثمارات طويلة الأجل في البلدان النامية أقل جاذبية. بل، وتكون الآثار السلبية على النمو أكبر.

كانــت النصــيحة التى توجه بشكل متكرر لتدبر المخاطر المرتبطة بتدفقات رؤوس الأمــوال ســريعة التطاير، هى أن يضع البلد فى حساب الاحتياطي الخاص به مبلغا مساويا لقروضه الأجنبية قصيرة الأجل. ولتوضيح ما يعنيه ذلك، نفترض أن شركة في بلد نامي صغير قبلت قرضا قصير الأجل بمائة ملــيون دولار مــن بنك أمريكي، بفائدة ١٨ في المائة، وستتطلب السياسة "المــتدبرة" مــن جانــب ذلك البلد أن يضيف مائة مليون دولار إلي حسابه الاحتياطــي. ويــتم الاحــتفاظ بهــذا الاحتياطي على هيئة سندات الخزانة الأمريكــية، التى يبلغ سعر فائدتها حاليا حوالي ٤ في المائة. ومن ثم، يكون هــذا الــبلد، فــي الواقع، مقترضا من الولايات المتحدة بسعر فائدة ١٨ في المائــة وفى الوقت نفسه مقرضا الولايات المتحدة بسعر فائدة ٤ في المائة. ولا يتــبقى لذلــك الــبلد إجمــالا مــوارد قابلة للاستثمار. وتحصل البنوك الأمريكــية علــى مكسب طيب، وتكسب الولايات المتحدة ككل ١٤ مليون دولار ســنويا في شكل فوائد. لكن من الصعب رؤية كيف سيسمح ذلك لبلد نامي أن ينمو بسرعة أكبر. وبالنظر الى القضية من هذا المنظور يصبح من الواضــح أن لا معــنى لهــا. وكانــت هناك مشكلة إضافية هي عدم تلاؤم البواعــث والمحركات: إذ مع تحرير سوق رأس المال، فإن شركات القطاع الخاص فى بلد ما هى التى ستقرر إن كانت ستقترض من البنوك الأمريكية قروضــا قصيرة الأجل ، في حين سيتعين على الحكومة أن تكيف نفسها مع هــذا القــرار وذلــك بأن تضيف القرض إلى حسابها الاحتياطي، لو كانت ترغب فى الحفاظ على وضعها المتدبر.

كان صندوق النقد الدولى يعتمد فى دفاعه عن تحرير سوق رأس المال على تفكير ساذج: إن الأسواق الحرة أكثر كفاءة، والكفاءة الأكبر تسمح بنمو أســرع. ويتجاهل الصندوق حججا مثل التى ذكرت توا، ويضع فى المقدمة موضــوعات خلافــية خادعة. فعلى سبيل المثال، لن تستطيع البلدان، بدون تحريــر ســوق رأس المــال، أن تجــتذب رأس المــال الأجنبي، وخاصة الاستثمارات المباشرة. لم يدع الاقتصاديون فى الصندوق أبدا أنهم منظرون كــبار، إنمــا تعتمد خبرتهم على تجربتهم العالمية وسيطرتهم على البيانات. ومــع ذلك ، فمما يثير العجب أن حتى البيانات لا تدعم قرارات الصندوق. إن الصــين التي حصلت على أكبر كمية من الاستثمار الأجنبي، لم تتبع أيا من وصفات العلاج الغربية (فيما عدا استقرار الاقتصاد الجمعي)، وأرجأت

يـــتدبر إلى وقت لاحق التحرير التام والكامل لسوق رأس المال. وقد أكدت دراســات إحصائية أوسع، استخدمت تعريف التحرير الخاص بصندوق النقد الدولي، أن التحرير لا يستتبعه حدوث نمو أسرع أو استثمارات أكثر.

بينما برهنت الصين ان جذب الأموال لا يحتاج الى تحرير سوق رأس المــال، لــم تكــن المنطقة فى حقيقة الأمر بحاجة إلى أموال إضافية نظرا لارتفــاع معــدلات الادخار فى شرق آسيا (٣٠ — ٤٠ % من إجمالي الناتج المحلى، مقارنة ب ١٨ % فى الولايات المتحدة و١٧—٣٠ % في أوروبا). كانــت المــنطقة تواجــه بــالفعل تحديا رهيبا في استثمار تدفق المدخرات استثمارا جيدا.

عــندئذ، قــدم أنصار التحرير حجة أخرى، حجة تبدو مضحكة بشكل خاص في ضوء الأزمة المالية العالمية التى بدأت عام ١٩٩٧ : إن التحرير سيدعم الاستقرار بتنويع مصادر التمويل. كان المفهوم أن البلاد تستطيع في أوقــات الانكمــاش الاقتصادي، أن تناشد الأجانب لسد النقص فى الائتمان الداخلــي. مــن المفــترض أن يكون اقتصاديو صندوق النقد أناسا عمليين، يعــرفون كيف يعمل العالم. ولابد أنهم يعرفون بالطبع أن رجال المصارف يفضــلون إقــراض من ليسوا فى حاجة إلى أموالهم، ولابد أنهم رأوا كيف يســحب المقرضــون الأجانب أموالهم عندما تواجه البلدان صعوبات — مما يفاقم من الانكماش الاقتصادي.

بينما سنلقي نظرة أقرب لمعرفة لماذا يزيد التحرير من عدم الاستقرار — خاصة عند مباشرته قبل الأوان، وقبل إقامة مؤسسات مالية قوية — تبقى حقيقة واحدة واضحة: إن عدم الاستقرار ليس ضارا فقط للنمو الاقتصادي، إنما تكلفة عدم الاستقرار يتحملها الفقراء دون غيرهم.

دور الاستثمار الأجنبي

إن الاســتثمار الأجنبــي ليس أحد أعمدة إجماع واشنطن الثلاثة، لكنه جــزء رئيسي من العولمة الجديدة. طبقا لإجماع واشنطن، يتحقق النمو من خــلال "تحريــر" الأســواق . وكــان من المفترض أن تخلق الخصخصة والــتحرير واستقرار الاقتصاد الجمعي المناخ المناسب لجذب الاستثمار، بما فى ذلك الخارجي منه. ويخلق هذا الاستثمار النمو، حيث تجلب المشروعات

الأجنبية معها الخبرة التقنية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية، خالقة فرصا لعمالة جديدة. كما يكون لدى الشركات الأجنبية إمكانية الوصول إلي مصادر التمويل، وهو أمر هام بشكل خاص فى تلك البلدان النامية حيث المؤسسات المالية المحلية ضعيفة. لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما فى العديد – وليس كل – من قصص التنمية الأكثر نجاحا فى بلدان مثل سنغافورة وماليزيا، بل والصين أيضا.

بعد قول ذلك ، هناك بالطبع بعض الأضرار والسلبيات الحقيقية. عندما تدخل المشروعات الأجنبية بلدا ما فهي غالبا ما تحطم المنافسين المحليين، ساحقة طموحات رجال الأعمال الصغار الذين كانوا يحلمون بتطوير صناعة وطنية. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. لقد تم سحق صناع المشروبات الغازية فى جميع أنحاء العالم بدخول كل من كوكا كولا وببيسى كولا إلى أسواقهم المحلية. كما وجد صناع الآيس كريم المحليين أنهم غير قادرين على المنافسة مع منتجات آيس كريم يونيلفر.

ولإدراك المشكلة، فلنتذكر الخلاف والجدل الذى أثارته في الولايات المتحدة سلاسل السوبر ماركت الكبيرة. عندما يصل Wal*Mart إلى مدينة صغيرة، غالبا ما تتصاعد احتجاجات قوية من قبل الشركات المحلية، التى تخشى (وعن حق) من أن يتم إزاحتها. فأصحاب المتاجر المحليين يخشون من ألا يتمكنوا من المنافسة مع Wal*Mart، ومع قدرتها الضخمة على البيع. كما يخشى الناس الذين يعيشون في المدن الصغيرة مما يمكن أن يحدث لطابع مدينتهم إذا ما دمرت كل المتاجر المحلية. في البلدان النامية توجد الهموم وأسباب القلق نفسها، لكنها أقوى آلاف المرات. ورغم أن مثل هذه المخاوف مشروعة تماما، يجب على المرء أن يحتفظ برؤية إجمالية: يرجع نجاح Wal*Mart إلى أنها وفرت السلع للمستهلكين بأسعار منخفضة. إن إيصال السلع والخدمات إلي الفقراء في البلدان النامية بأعلى كفاءة، هو الشيء الأهم، نظرا لمستوى الكفاف الذى يعيشه العديد منهم.

لكن المعارضين أثاروا عدة نقاط. ففي غياب قوانين منافسة قوية (أو مدعمة بشكل فعلى)، فإن الشركة الدولية بعد أن تبعد المنافسة المحلية ستستخدم قوتها الاحتكارية لكي ترفع الأسعار. إن مكاسب الأسعار المنخفضة عمرها قصير.

إن الأمـــر يـــتعلق جزئيا بقضية الإيقاع. إذ تؤكد الشركات المحلية أنها ســتتمكن مـــن التكـــيف والـــرد على المنافسة، لو منحت وقتا كافيا، بحيث تســتطيع إنـــتاج سلعا بكفاءة عالية، كما تؤكد أن الحفاظ على المشروعات المحلـــية أمـــر مهم لتقوية الجماعة المحلية، اقتصاديا واجتماعيا. والمشكلة، بالطـــبع، هي أن السياسات التي غالبا ما توصف في بادئ الأمر بأنها حماية مؤقتة من المنافسة الأجنبية، تصبح حماية دائمة.

لـــم تقم العديد من الشركات متعددة الجنسيات بما كان يمكنها أن تفعله لتحســـين ظـــروف العمل في البلدان النامية. كما لم تستوعب الدروس التي تعلمـــتها ببطء شديد في أوطانها، إلا تدريجيا. إن توفير ظروف عمل أفضل قـــد يؤدى في النهاية إلى زيادة إنتاجية العامل، وخفض التكاليف الكلية ــ أو على الأقل لا يؤدى إلى ارتفاع التكاليف ارتفاعا شديدا.

إن مجـــال المصارف من المجالات التي اكتسحت فيها البنوك الأجنبية البـــنوك المحلـــية. فالبـــنوك الأمريكـــية الكبيرة توفر قدرا أكبر من الأمان للمودعين عن البنوك المحلية الصغيرة (إلا إذا كانت الدولة تضمن الودائع). لقـــد ضـــغطت الحكومة الأمريكية من أجل فتح الأسواق المالية في البلدان النامـــية. وكانت المزايا والمكاسب واضحة: قد تؤدى المنافسة المتزايدة الى تحســـين الخدمـــات. كما يمكن أن تعزز القوة المالية الكبيرة للبنوك الأجنبية الاستقرار المالي . لكن يظل التهديد الذي تمثله البنوك الأجنبية لقطاع البنوك المحلـــى تهديـــدا حقيقـــيا جدا. وكان هناك بالفعل جدل واسع في الولايات المـــتحدة حول القضية نفسها. كان قطاع المصارف الوطني يقاوم خوفا من أن تشـــفط المراكـــز المالية الكبيرة جدا، مثل نيويورك، كل الأموال وتحرم بالتالي المناطق البعيدة عن المركز من المال الذي تحتاجه (حتى قلبت إدارة كلينـــتون الموقف التقليدي للحزب الديمقراطي، تحت تأثير وول ستريت) . وتعد الأرجنتين أفضل شاهد على أخطار البنوك الأجنبية. قبل انهيار ٢٠٠١، كانـــت البنوك المملوكة للأجانب قد سيطرت على القطاع المصرفي المحلى في الأرجنتين ، وبينما كانت البنوك الأجنبية تقدم الأموال بسهولة للشركات مـــتعددة الجنســـيات، وحـــتى للشـــركات المحلـــية الكبيرة، كانت الشركات المتوســـطة والصـــغيرة تشكو من نقص الوصول إلى رأس المال. إن خبرة البـــنوك الدولـــية ــ وقاعدة المعلومات لديها تعتمد على إقراض عملائها التقليديين. قد تمد هذه البنوك نشاطها، في نهاية الأمر،إلى تلك القطاعات من

الســوق، أو قــد تنشأ مؤسسات مالية جديدة لسد تلك الفجوات. وكان نقص الــنمو الذى اسهم فيه نقص التمويل- محوريا فى انهيار هذا البلد. وداخل الأرجنتيــن ، كان الجميع يدرك المشكلة، واتخذت الحكومة بعض الخطوات المحــدودة لمــلء الفجوة الائتمانية. لكن الإقراض الحكومي كان لا يستطيع تعويض فشل السوق.

إن تجــربة الأرجنتيــن توضح بعض الدروس الأساسية. كان صندوق الــنقد والبــنك الدوليين يؤكدان على أهمية الاستقرار المصرفي. من السهل خلــق بــنوك مستقرة، بنوك لا تخسر أموالا بسبب قروض رديئة - يكفى مطالبتها بالاستثمار فى سندات الخزانة الأمريكية. إن التحدي ليس في خلق بــنوك مســتقرة لكــن فى خلق بنوك مستقرة توفر أيضا ائتمانا للنمو. لقد أوضحت الأرجنتين كيف أن الفشل فى القيام بذلك قد يؤدى فى حد ذاته إلى عــدم استقرار الاقتصاد الجمعي . وبسبب انعدام النمو تراكم العجز المالي، ولأن صــندوق الــنقد الدولي أجبر الأرجنتين على تخفيض الإنفاق وزيادة الضــرائب، انطلقــت دوامة الهبوط الشريرة للانهيار الاقتصادي والفوضى الاجتماعية.

أمــا بوليفــيا فتقدم مثالا آخر لإسهام البنوك الأجنبية فى عدم استقرار الاقتصــاد الجمعي. ففي عام ٢٠٠١ ، قرر فجأة أحد البنوك الأجنبية، الذي كــان يتمتع بثقل كبير فى الاقتصاد البوليفي، خفض الإقراض، نظرا لتزايد المخاطرة على المستوى العالمي. إن التغير المفاجئ فى إمداد الائتمان ساعد على إغراق الاقتصاد فى ركود أعمق مما جلبه سابقا انخفاض أسعار المواد الأولية والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

وهناك دواعي قلق إضافية بشأن اقتحام البنوك الأجنبية للسوق المحلية. إن البــنوك المحلــية أكثر حساسية لما يسمى عادة "إرشاد الشباك" ـ وهى أشــكال تأثــير دقيقة يمارسها البنك المركزي، لكي تزيد البنوك الإقراض، مــثلا، عــندما يكون الاقتصاد فى حاجة إلى تحفيز، أو لكي تخفضه عندما تكــون هناك مؤشرات تنذر بالتضخم. إن استجابة البنوك الأجنبية لمثل هذه المؤشــرات أقــل بكثير. وبالمثل، تكون استجابة البنوك المحلية للضغط من اجــل ســد الــثغرات الرئيسية في نظام الائتمان، أكبر بكثير - الجماعات المحــرومة مــن تلك الخدمة أو التي لا تحظى بخدمة كافية ؛ **مثل الأقليات والمــناطق المحــرومة . ففي الولايات المتحدة، حيث يوجد واحد من أكثر**

أســواق الائتمان تطورا، تم إدراك خطورة تلك الثغرات بحيث اقر في عام ١٩٧٧ قــانون community reinvestment act ، وهــو قــانون يجبر البـنوك علــى إقراض الجماعات والمناطق المحرومة. وكان هذا القانون، وبالــرغم ممــا أثــاره من جدل، طريقة هامة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الرئيسية.

ومـــع ذلــك، لم يكن المجال المالي هو المجال الوحيد الذى لم يكن فيه الاســتثمار الأجنبــي المباشــر نعمــة بلا شوائب. في بعض الأحيان، كان مســتثمرون جدد يقنعون الحكومات (غالبا بواسطة الرشوة) بمنحهم ميزات خاصــة، مــثل الحماية الجمركية. وفى العديد من الحالات، كانت الحكومة الأمريكــية، أو الفرنسية، أو حكومة أي بلد صناعي متقدم آخر، تتدخل بكل وزنهــا لــتدعم، داخل البلدان النامية، وجهة النظر القائلة بأنه من المناسب تمامــا أن تــتطفل الحكومــات على القطاع الخاص، بل ومن المحتمل أن تحصــل منه على أموال. في بعض الحالات، كان دور الحكومة يبدو غير ضــار نسبيا (لكنه ليس بالضرورة غير فاسد) . عندما كان وزير التجارة الأمريكــي رون بــراون يســافر إلــى الخارج كان يصاحبه رجال أعمال أمريكــيون يحــاولون عقــد اتصالات للنجاح فى اختراق الأسواق الناشئة. ويمكــن افــتراض أن كرم المساهمات فى الحملات الانتخابية يعزز فرص الحصول على مقعد على متن هذه الطائرة.

فــي حــالات أخرى، قد يتم طلب المساعدة من حكومة بلد ما لموازنة ضغط حكومة أخرى. ففي ساحل العاج، بينما كانت الحكومة الفرنسية تدعم محاولــة شركة تليكوم الفرنسية فى إبعاد منافسة شركة هاتف خلوي مستقلة (أمريكية)، ضغطت الحكومة الأمريكية من اجل مطالب الشركة الأمريكية. لكــن فــي بعــض الحــالات، تتجاوز الحكومات كل ما هو معقول . ففى الأرجنتين ، ضغطت الحكومة الفرنسية بكل ثقلها لإعادة صياغة شروط عقد امتــياز شــركة مــياه (أجوا أرجنتينا)، لأن الشركة الأم الفرنسية (سويز ليونيز) التي وقعت العقود وجدت أنها أقل ربحية عما كانت تتوقع.

لعــل مــا يثــير أكبر قدر من القلق هو دور الحكومات ، بما فى ذلك الحكومة الأمريكية، فى إجبار الدول النامية على القبول باتفاقيات ظالمة لها بشكل رهيب، وغالبا ما توقع تلك الاتفاقيات الحكومات الفاسدة لتلك البلدان. ففــي اجتماع رابطة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسفيك الذي عقد في

العاصـــمة الإندونيســـية، جاكارتـــا، عـــام ١٩٩٤ ، وحضره رؤساء دول وحكومـــات تلـــك الـــبلدان، شجع الرئيس كلينتون الشركات الأمريكية على المجـــيء إلى إندونيسيا. وقامت العديد من الشركات بذلك فعلا، ومنحت فى كثـــير مـــن الأحـــيان شروطا مرضية جدا (مع افتراض أن الفساد "شحم" الـــتروس - علـــى حساب الشعب الإندونيسي). وبالمثل، شجع البنك الدولي القطـــاع الخـــاص فى مجال الطاقة على التعامل مع إندونيسيا وبلدان أخرى مـــثل باكســـتان. وتضـــمنت العقود بنودا تقضى بأن تتعهد الحكومة بشراء كمـــيات ضخمة من الكهرباء بأسعار مرتفعة جدا (وهى تسمى بنود "خذ أو ادفع"). وحصل القطاع الخاص على المكاسب وتحملت الحكومة المخاطرة. وكان الأمر سيئا بما فيه الكفاية. لكن عندما أطيح بالحكومات الفاسدة (محمد سوهارتو في إندونيسيا عام ١٩٩٨ ونواز شريف في باكستان عام١٩٩٩)، مارست حكومة الولايات المتحدة ضغطا على الحكومات في البلدين من أجل تنفـــيذ العقود، بدلا من إلغائها أو على الأقل إعادة التفاوض حول شروطها. في الواقع، هناك تاريخ طويل من العقود "الظالمة" التي استخدمت الحكومات الغربية عضلاتها لفرضها[1].

تضـــم قائمة الشكاوى المشروعة ضد الاستثمار الأجنبي المباشر المزيد مـــن الحالات . ولا يزدهر مثل هذا الاستثمار ، غالبا، إلا بسبب الامتيازات الخاصـــة التي يتم انتزاعها من الحكومات. وبينما يركز علم الاقتصاد على "تشـــوهات" الحوافـــز التي تنجم عن مثل هذه الامتيازات، إلا أن هناك سمة أكـــثر مكرا وغدرا من ذلك بكثير: إن هذه الامتيازات غالبا ما تكون نتيجة للفســـاد، ولرشـــوة المســـئولين الحكوميين. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يدخل بلدا ما إلا على حساب تقويض العمليات الديمقراطية. وهو صـــحيح بشـــكل خـــاص بالنسبة للاستثمارات في مجال التعدين والبترول والموارد الطبيعية الأخرى، حيث يكون لدى الأجانب حافز حقيقي للحصول على الامتيازات بأسعار منخفضة.

بالإضـــافة إلى ذلك، فإن لمثل هذه الاستثمارات آثارا معاكسة أخرى - فهي غالبا لا تشجع النمو. قد يكون الدخل الذي تجلبه امتيازات التعدين ثمينا جـــدا غير أن التنمية هي تحول المجتمع. إن الاستثمار فى منجم - لنقل في منطقة نائية من بلد ما - لا يقدم سوى القليل لمساعدة التحول التنموي، فيما عـــدا الموارد التي يولدها. إنه قد يساعد على خلق اقتصاد مزدوج، اقتصاد

تتكون فيه جيوب للثروة. لكن الاقتصاد المزدوج ليس اقتصادا متطورا. بل قد يؤدى تدفق الموارد أحيانا الى تعطيل فعلي للتنمية، وذلك من خلال آلية تسمى"المرض الهولندي"، حيث يؤدى تدفق رأس المال إلي زيادة قيمة العملة، مما يجعل الواردات رخيصة والصادرات مكلفة. ولقد أتى هذا الاسم من تجربة هولندا عقب اكتشاف الغاز فى بحر الشمال. لقد رفعت مبيعات الغاز الطبيعي سعر العملة الهولندية، مما أضر بشكل خطير بالصادرات الصناعية الأخرى لهولندا. ومثل ذلك تحديا لهذا البلد، غير أنها كانت مشكلة قابلة للحل، لكن قد تكون المشكلة صعبة جدا بالنسبة للبلدان النامية.

والأمر الأسوأ هو أن وجود الموارد قد يعدل الحوافز: فبدلا من تكريس الطاقة لخلق الثروة، توجه الجهود، كما رأينا فى الفصل الثاني، فى العديد من البلدان التى وهبتها الطبيعة موارد طبيعية كثيرة، إلى الاستيلاء على الدخل المرتبط بتلك الموارد (والذي يشير إليه الاقتصاديون بتعبير "الريع").

كانت المؤسسات المالية الدولية تميل إلى تجاهل المشكلات التى تكلمت عنها سابقا بإيجاز. وبدلا من ذلك، كانت وصفة صندوق النقد الدولي من أجل خلق فرص عمل – عندما كان يركز على هذه القضية – بسيطة: استبعاد تدخل الحكومة (في شكل قوانين ولوائح مستبدة)، وخفض الضرائب، وخفض التضخم إلى أقصى حد ممكن ، ثم دعوة رجال الأعمال الأجانب للاستثمار فى هذا البلد. حتى هنا، تعكس هذه السياسة، بمعنى ما، العقلية الاستعمارية التي وصفتها في الفصل السابق: حيث سيتعين، بالطبع، على البلدان النامية الاعتماد على الأجانب فيما يتعلق بروح المخاطرة اللازمة لإقامة المشروعات . أما النجاحات الباهرة التي حققتها كل من كوريا واليابان والتى لم يكن للاستثمار الأجنبي أي دور فيها، فلا أهمية لها. وفى العديد من الحالات، التي تم فيها كبح مساوئ الاستثمار الأجنبي، كما فى سنغافورة والصين وماليزيا، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما، وليس ذلك بسبب رأس المال (لم يكن هناك احتياج حقيقي لرأس المال نظرا لمعدلات التوفير العالية) ولا حتي روح المخاطرة اللازمة للمشروعات، لكن بسبب إمكانية الوصول الى الأسواق والتكنولوجيا الجديدة التي يجلبها معه.

المراحل والسرعة

لعـل من بين كل الأخطاء الجسيمة التى ارتكبها صندوق النقد الدولي، كانت أخطاء تعاقب المراحل والسرعة والفشل في إدراك السياق الاجتماعي الأوسـع، هـي القضايا التي نالت الاهتمام الأكبر، مثل فرض التحرير قبل إقامة شبكات إنقاذ، وقبل أن يتم وضع إطار تنظيمي وقانوني مناسب، وقبل أن تتمكـن البلدان من الصمود أمام العواقب المعاكسة للتغيرات الفجائية في إحسـاس السـوق الذى يعد جزءا لا يتجزأ من الرأسمالية الحديثة، وفرض سياسـات تـؤدى إلى تدمير فرص العمل قبل إقامة العناصر الرئيسية لخلق فـرص عمل جديدة، وفرض الخصخصة قبل أن تكون هناك أطر تنظيمية ومنافسة مناسبة. وتعكس الأخطاء الكثيرة الخاصة بتعاقب المراحل عدم فهم للعمليات الأساسية، سواء الاقتصادية أو السياسية، وهو عدم فهم شائع بشكل خـاص لدى الذين يؤمنون بعقيدة السوق. كانوا يقولون، على سبيل المثال، أنـه بمجرد أن يتم ترسيخ حقوق الملكية الخاصة، فإن كل الباقي سيتبع ذلك طبيعـيا – شاملا المؤسسات وأنواع الهياكل القانونية التى تجعل اقتصاديات السوق تعمل.

يوجـد نمـوذج وراء أيديولوجية السوق الحرة، وهو ينسب غالبا لآدم سـميث. يقـول هـذا الـنموذج أن قوى السوق ـ أي حافز الربح – يقود الاقتصـاد نحـو الكفـاءة "وكـأن ذلك بأيدي خفية". ويعد توضيح المعنى والظـروف الـتى فـى ظلها تكون مقولة سميث صحيحة، أحد الإنجازات الكـبرى للاقتصـاد الحديـث. ويتضح أن تلك الظروف مقيدة بشكل كبير جـدا[٢]. لقد أوضحت معطيات أكثر حداثة فى النظرية الاقتصادية أنه كلما كانـت المعلومـات ناقصة والأسواق غير مكتملة، وهو ما يمكن القول بأنه الوضـع الدائم "خاصة في البلدان النامية"، ستعمل الأيدي الخفية بشكل غير مثالـي إلـى أقصـى حد ـ والمفارقة أن هذا التقدم في النظرية الاقتصادية حدث بالتحديد أثناء فترة المد الأقصى لسياسات إجماع واشنطن. والخلاصة الرئيسية، أن هناك تدخلات من جانب الحكومة مرغوب فيها، فهي تستطيع مبدئـيا أن تحسـن مـن كفاءة السوق. إن هذه الشروط المقيدة التي بفضلها تعطى الأسواق نتائج مرضية، هي شروط هامة – ويمكن تفسير وفهم العديد مـن الأنشطة الرئيسية للحكومة على أنها الردود على ما ينجم من اخفاقات

الأسواق. إننا نعلم الآن ، أن دور الأسواق المالية سيكون محدودا جدا ، إذا كانت المعلومات كاملة وصحيحة – وكذلك دور القوانين واللوائح المنظمة للسوق المالية. وإذا كانت المنافسة مثالية "بشكل تلقائي"، فلن يكون هناك دور للسلطات المناهضة للاحتكار.

ومع ذلك، تعتمد سياسات إجماع واشنطن على نموذج مبسط وساذج لاقتصاد السوق، وهو نموذج التوازن التنافسي، الذي تعمل فيه يد آدم سميث الخفية، وبشكل مثالي. وفي هذا النموذج ليست هناك حاجة للحكومة– فالأسواق "الليبرالية" الحرة والمحررة تعمل بشكل مثالي. وأحيانا، تسمى سياسات إجماع واشنطن بـ "الليبرالية الجديدة"، المعتمدة على "عقيدة السوق"، وهى بعث لسياسات عدم التدخل التي كانت شائعة في بعض الدوائر في القرن التاسع عشر. لكن غداة "الركود الكبير"، وبعد إدراك الاخفاقات الأخرى لنظام السوق، مثل انتشار عدم المساواة في المدن التي تستحيل الحياة فيها، وقد شوهها التلوث والانحلال، تم نبذ سياسات السوق الحرة تلك بشكل واسع فى البلدان الصناعية الأكثر تقدما، ومع ذلك، يظل الجدل النشيط فى هذه البلدان قائما حول التوازن المناسب بين الحكومة والأسواق.

حتى لو كانت نظرية اليد الخفية لسميث مناسبة للبلدان الصناعية المتقدمة، فإن الشروط المطلوبة غير متوفرة فى البلدان النامية. فنظام السوق يتطلب توفر حقوق ملكية راسخة بوضوح ومحاكم تدعم هذه الحقوق، لكن غالبا ما يكون ذلك غائبا فى البلدان النامية . كما يتطلب نظام السوق منافسة ومعلومات مثالية . لكن المنافسة محدودة في هذه البلدان والمعلومات أبعد ما تكون عن الكمال ولا تقام الأسواق التنافسية التي تعمل بكفاءة بين عشية وضحاها. وتقول النظرية إن إقامة اقتصاد سوق كفؤة تتطلب تحقيق "كل" تلك الافتراضات. في بعض الحالات، قد يؤدى القيام بإصلاحات فى مجال ما دون ان يصاحب ذلك إصلاحات فى مجالات أخرى ، إلى أن تصبح الأمور ، فى نهاية المطاف، أسوأ مما كانت عليه. هذه هى قضية تعاقب المراحل. غير أن الأيديولوجيا تتجاهل هذه الأمور، فهى تقول ببساطة: تحرك بأسرع ما يمكن نحو اقتصاد السوق. لكن النظرية والتاريخ يبينان إلى أي مدى يقود تجاهل تعاقب المراحل إلى كوارث .

إن الأخطاء في مجال التجارة وتحرير سوق رأس المال والخصخصة، والتـــي تـــم وصفها سابقا، تمثل كلها أخطاء على مستوى كبير في أولويات المراحل. إن أخطاء الأولويات ذات المستوى الصغير لا تلاحظها الصحافة الغربـــية إلا قليلا. إنها تشكل المآسي اليومية لسياسات صندوق النقد الدولي التـــي تؤثر في سكان العالم النامي المعدمين أصلا. لدى العديد من البلدان، علـــى سبيل المثال، إدارات تسويق تشترى المنتجات الزراعية من الفلاحين وتســـوقها محليا ودوليا. وغالبا ما تكون هذه الإدارات مصدرا للفساد وعدم الكفـــاءة، حيـــث لا يحصل الفلاحون إلا على جزء من السعر النهائي. حتى وإن كان لا معنى لتولى الحكومة مثل هذا النشاط، فإن خروج الحكومة منه بشـــكل فجائـــي لا يعنى أن قطاعا خاصا تنافسيا نابضا بالحياة سينشأ بشكل آلي.

تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدوليين خرجت عدة بلدان في غرب أفريقـــيا، من نشاط لجان التسويق. في بعض الحالات، بدت الأمور ناجحة، لكن في حالات أخرى، عندما اختفت لجان التسويق الحكومية، نما نظام من الاحـــتكارات المحلـــية. لقد قيد رأس المال المحدود من إمكانية الدخول إلى هـــذه الســـوق. كانـــت قلـــة من الفلاحين تستطيع تحمل شراء شاحنة لنقل محصولها إلى السوق. كما لا يمكنهم اقتراض الأموال المطلوبة لذلك، نظرا لـــنقص البـــنوك التـــي تعمل بكفاءة. وفى بعض الحالات، تمكن الناس من الحصـــول على شاحنات لنقل سلعهم، وبدأت السوق فى العمل، لكن بعد ذلك أصـــبح هذا النشاط المربح بين أيدي المافيا المحلية. إذن، في كل الأوضاع، لـــم تـــتحقق الأربـــاح التى وعد بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وانخفـــض الدخـــل الحكومي، ولم يتحسن وضع الفلاحين عن السابق، وإن تحســـن فهـــو تحسن ضئيل، في حين أثرت قلة من رجال الأعمال المحليين (رجال مافيا وسياسيون).

كما طبق العديد من لجان التسويق سياسة التسعيرة الموحدة – دفع نفس الســـعر للفلاحين بغض النظر عن مكان إقامتهم. وبينما قد تبدو هذه السياسة "عادلـــة"، يعترض عليها الاقتصاديون، لأنها فعليا تطالب الفلاحين المقيمين قـــرب الســـوق بتقديم العون المالي لمن يقيمون بعيدا عنه. وفي ظل منافسة السوق، يحصل الفلاحون المقيمون بعيدا جدا عن المكان الذى تباع فيه السلع على أسعار أقل، حيث يتحملون، في الواقع، تكاليف نقل سلعهم إلى السوق.

لقد أجبر صندوق النقد الدولي أحد البلدان الأفريقية على أن تتخلى عن التسعيرة الموحد قبل أن يقام نظام مناسب للطرق. وانخفض فجأة وبشكل واضح السعر الذي كان يحصل عليه المقيمون في الأماكن المعزولة، إذ أصبح يتعين عليهم تحمل تكاليف النقل. وكانت النتيجة، انهيار الدخول في إحدى أفقر المناطق الريفية في البلاد، أعقب ذلك محن رهيبة. قد تكون لخطة التسعير التي فرضها صندوق النقد الدولي بعض المنافع الهزيلة فيما يتعلق بزيادة الكفاءة، لكن يجب أن نوازن هذه المنافع مقابل التكلفة الاجتماعية. إن ترتيب الأولويات والالتزام بالسرعة الصحيحة كان سيتيح التحقيق التدريجي لمكاسب الكفاءة دون تلك التكلفة.

هناك أوجه نقد أكثر جوهرية لمنظور صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن: إذ لا يعترف بأن التنمية تتطلب تغييرا للمجتمع. لقد أدركت أوغندا ذلك بإلغائها جذريا لأي رسوم مدرسية، وهو أمر لا يمكن أن يفهمه محاسبو الميزانية الذين يركزون فقط على الإيرادات والتكاليف. إن جزءا من الأفكار المطورة لاقتصاد التنمية يركز حاليا على التعليم العام الأولي، بما في ذلك تعليم الفتيات. لقد أوضح عدد لا يحصى من الدراسات أن البلدان التي استثمرت في التعليم الأولي، بما في ذلك تعليم الفتيات، مثل بلدان شرق آسيا، حققت إنجازا أفضل. لكن في بعض البلدان الفقيرة جدا، مثل البلدان الأفريقية، كان من الصعب للغاية إنجاز معدلات تسجيل مرتفعة في التعليم الأولى، خاصة بالنسبة للفتيات . وذلك لسبب بسيط: ليس لدى الأسر الفقيرة سوى الكفاف، ولا ترى منفعة مباشرة من تعليم بناتها، كما وجهت نظم التعليم لتعزيز فرص الترقي الاجتماعي من خلال الإعداد أساسا للعمل في القطاع الحضري الذي يعتبر مناسبا أكثر للفتيان. إن معظم البلدان التي تواجه صعوبات شديدة في الميزانية انصاعت لنصيحة إجماع واشنطن، وفرضت رسوما على التعليم. وتتلخص حجتهم فيما يلي: تثبت الدراسات الإحصائية أن للرسوم القليلة تأثيرا طفيفا على معدلات التسجيل. لكن الرئيس الأوغندي موسفيني فكر بطريقة مختلفة. كان يعلم أن عليه خلق مناخ ثقافي جديد، حيث يكون من المتوقع رؤية جميع الأطفال في المدرسة. وكان يدرك أنه لن يحقق ذلك طالما هناك رسوم تدفع. ومن ثم تجاهل نصيحة الخبراء الخارجيين وألغى ببساطة كل الرسوم المدرسية. وارتفعت معدلات التسجيل ارتفاعا كبيرا. عندما ترى كل أسرة ان الآخرين يرسلون

جميع أولادهم إلى المدرسة، فإنها تقرر هي أيضا إرسال بناتها إلى المدرسة. إن ما تجهله الدراسات الإحصائية المفرطة في التبسيط هي قوة التغيير "الشامل".

لو أن إستراتيجيات صندوق النقد الدولي فشلت فقط في تحقيق الإمكانيات الكاملة للتنمية، لكان ذلك أمرا سيئا بما فيه الكفاية. لكن حالات الإخفاق المتكررة في العديد من الأماكن قد عطل برامج التنمية، وذلك بإتلاف نسيج المجتمع ذاته دون ضرورة. لا مفر من أن تضع عملية التنمية والتغيير السريع المصاحب لها ضغوطا على المجتمع، وأن تواجه السلطات التقليدية تحديا كبيرا، ويعاد تقييم العلاقات التقليدية. ولهذه الأسباب تولى التنمية الناجحة اهتماما يقظا بالاستقرار الاجتماعي- إنه الدرس الكبير الذى تم استخلاصه ليس فقط من قصة بتسوانا فى الفصل السابق إنما من قصة إندونيسيا فى الفصل التالي، حيث أصر صندوق النقد الدولي على إلغاء دعم الغذاء والكيروسين (الوقود الذي يستخدمه الفقراء فى الطهي)، في الوقت الذي أدت فيه سياسات الصندوق إلى تفاقم الركود فى هذا البلد، وما يصاحب ذلك من انهيار الدخول والأجور وارتفاع البطالة بمعدلات كبيرة. لقد مزقت أعمال الشغب التي أعقبت تلك القرارات النسيج الاجتماعي، مما زاد من تفاقم الكساد المتنامي. إن إلغاء الدعم لم يكن فقط سياسة اجتماعية سيئة، إنما كان أيضا سياسة اقتصادية سيئة.

لم تكن أعمال الشغب تلك هى الأولى التي سببها صندوق النقد الدولي، ولو اتبعت نصيحته بشكل أوسع لكان هناك المزيد من هذه الأعمال بكل تأكيد. ففي عام١٩٩٥ ، كنت في الأردن للقاء مع ولى العهد وكبار المسئولين الحكوميين هناك، عندما طالب صندوق النقد الدولي بخفض دعم الغذاء لتحسين ميزانية الحكومة. وكادوا أن ينجحوا في الوصول إلى اتفاق لولا تدخل الملك حسين الذي أوقف العملية. كان الملك يستمتع بمنصبه، ويقوم بعمل رائع، ويريد أن يحافظ عليه. ففي منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة، كان يمكن لأعمال شغب، بسبب الغذاء، أن تقلب الحكومة، ومعها السلام الهش في المنطقة. ولا يمكن موازنة التحسن الطفيف الممكن فى وضع الميزانية، مع ما كان من الممكن أن تسببه هذه الأحداث من ضرر أكبر لهدف الرخاء الاقتصادي. إن الرؤية الاقتصادية الضيقة لصندوق النقد

الدولي جعلت من المستحيل بالنسبة له أن يأخذ في الاعتبار تلك القضايا في سياقها الأوسع.

ومــع ذلك، فإن مثل تلك المظاهرات وأعمال الشغب ليست سوى قمة جــبل الجليد: إنها تلفت انتباه كل فرد إلى حقيقة بسيطة، إنه لا يمكن تجاهل السـياق الاجتماعــي والسياســي. لكن هناك مشكلات أخرى. فبينما كانت أمــريكا اللاتينــية في الثمانينيات تحتاج إلى تحقيق توازن أفضل لموازناتها والســيطرة علــى التضخم، أدت سياسة التقشف الزائد إلى بطالة مرتفعة، دون وجــود شــبكات إنقاذ مناسبة، وساهم ذلك بدوره في ارتفاع مستويات العــنف فــي المدن، وهي بيئة لا تساعد على الاستثمار. وفي أفريقيا كانت الحروب الأهلية العامل الرئيسي في تراجع برامجها للتنمية. وتبين دراسات للبنك الدولي ارتباط مثل هذه النزاعات ارتباطا منهجيا بالعوامل الاقتصادية المعاكســة، بما في ذلك البطالة التي من الممكن أن تنجم من التقشف الزائد. قد لا يكون التضخم المعتدل مثاليا لخلق بيئة استثمارية، لكن العنف والحرب الأهلية أسوأ بكثير.

إنــنا نعترف، حاليا، بوجود "عقد اجتماعي" يربط المواطنين معا، ومع حكوماتهم. عندما تبطل السياسات الحكومية هذا العقد الاجتماعي، لن يحترم المواطــنون "عقودهم" مع بعضهم البعض، أو مع الحكومة. ويكتسب الحفاظ علــى هــذا العقــد الاجتماعي أهمية خاصة، رغم أنه أمر صعب في ظل الاضطراب الاجتماعي الذي غالبا ما يصاحب التحول التنموي. في حسابات الاقتصــاد الجمعــي التي يجريها صندوق النقد الدولي وعلى عينيه غمامة خضــراء بلــون الــدولار، لا يوجــد، في أغلب الأحيان، مكان لمثل هذه الاهتمامات.

اقتصاد تساقط القطرات

يعــد تحقــيق "العدل" أحد مكونات العقد الاجتماعي، بمعنى أن يحظى الفقــراء بنصيب من مكاسب نمو المجتمع عندما ينمو، وأن يتحمل الأغنياء، في أوقات الأزمة، نصيبا من آلام المجتمع. لكن سياسات إجماع واشنطن لا تولي اهتماما بقضايا التوزيع أو "العدل". وعند الضغط عليهم، سيقول العديد مــن أنصــار هــذه السياسات، إن أفضل طريقة لمساعدة الفقراء هي جعل

الاقتصـــاد يـــنمو. إنهم يؤمنون باقتصاد تساقط القطرات، حيث يؤكدون إن مكاسب هذا النمو تتساقط، "في نهاية الأمر"، على شكل "قطرات"، حتى على الفقراء. إن اقتصاد تساقط القطرات لم يكن أبدا أكثر من مجرد اعتقاد، نوع مـــن أنواع الإيمان. لقد كان الفقر الشديد ينمو، على ما يبدو، في إنجلترا في القرن التاسع عشر ومع ذلك ازدهر البلد ككل. كما قدم النمو في أمريكا في عقـــد الثمانينيات أحدث مثال مثير: فبينما كان الاقتصاد ينمو، كانت الدخول الحقيقية لمن هم في القاع تنخفض. لقد عارضت إدارة كلينتون بقوة اقتصاد القطـــرات المتســـاقطة، حيـــث كانـــت تؤمن بضرورة وجود برامج نشطة لمســـاعدة الفقراء. وعندما غادرت البيت الأبيض وذهبت إلى البنك الدولي، لازمنـــي نفس التشكك في اقتصاد القطرات المتساقطة. إن كان ذلك لم ينجح فـــي الولايـــات المـــتحدة، فلماذا يفترض نجاحه في البلدان النامية؟ إذا كان صـــحيحا إنه لا يمكن خفض مستويات الفقر بشكل دائم دون نمو اقتصادي قـــوي، فـــإن العكـــس ليس صحيحا: إن وجود نمو لا يعني أن يستفيد منه الجمـــيع. ليس صحيحا أن "المد يرفع كل المراكب". في بعض الأحيان، قد تقـــذف موجـــة مد سريعة، خاصة إذا صاحبتها عاصفة، بالمراكب الضعيفة نحو الشاطئ الصخري بعنف، محطمة إياها.

بالـــرغم مـــن المشـــكلات الجلية التي تواجه نظرية اقتصاد القطرات المتساقطة، فإن لديها تاريخ ثقافي جيد. حيث أكد ارثر لويس، الحاصل على جائـــزة نوبل، إن انعدام العدل مفيد للتنمية والنمو الاقتصادي، بما أن الثرى يدخـــر أكثر من الفقير، وتراكم رأس المال هو مفتاح النمو. كما أكد حاصل آخر على جائزة نوبل، سيمون كوزنت، إن عدم توفر العدل يزيد التنمية في المراحل الأولى، لكن ينعكس الاتجاه بعد ذلك.(٣)

غـــير أن تـــاريخ الخمســـين عامـــا الماضـــية لا يساند هذه النظريات والفرضـــيات. وكمـــا ســـنرى في الفصل التالي، أثبتت بلدان شرق آسيا – كوريـــا الجنوبـــية والصين وتايوان واليابان – أن معدل الادخار المرتفع لا يتطلـــب انعدام العدل بدرجة عالية، كما يمكن تحقيق نمو سريع دون زيادة جوهـــرية فـــي عدم المساواة. ولأن حكومات هذه البلدان لا تعتقد أن النمو سيســـتفيد مـــنه الفقراء بشكل آلي، بل تعتقد أن تحقيق قدر أكبر من "العدل" سيســـهم في الواقع في تعزيز النمو، اتخذت الحكومات في المنطقة خطوات نشطة لضمان أن ترفع موجة مد النمو أغلب المراكب، وللحفاظ على التباين

فـــي الأجور تحت السيطرة، ولجعل بعض الفرص التعليمية متاحة للجميع. وأدت سياســاتها إلـــى استقرار اجتماعي وسياسي، وهو ما اسهم بدوره في خلــق بيـــئة تزدهر فيها المشروعات. ووفر المخزون الجديد من الموهبة، الطاقة والمهارات البشرية التي أسهمت في ديناميكية المنطقة.

فـــي أماكـــن أخرى ، حيث تبنت الحكومات سياسات إجماع واشنطن، اســتفاد الفقراء من النمو بدرجة أقل. ففي أمريكا اللاتينية، لم يصاحب النمو انخفاض في عدم المساواة، ولا حتى انخفاض لمعدلات الفقر. بل، زاد الفقر فعلــيا، فـــي بعــض الحالات، كما يدل على ذلك انتشار الأحياء الفقيرة في المــدن. يــتحدث صــــندوق النقد الدولي بفخر عن التقدم الذي حققته أمريكا اللاتينـــية بشـــأن إصـــلاحات السوق خلال العقد الماضي (وإن كانت نغمة الفخـــر قد خفت بعض الشيء بعد انهيار الأرجنتين عام٢٠٠١ ، وهي تلميذ الصـــندوق النجيـــب ، وبعـــد الكساد والركود اللذين أصابا، خلال الخمس ســنوات الماضية، العديد من البلدان التي نفذت "الإصلاح")، لكن لا يتحدث الصندوق كثيرا عن أعداد الفقراء.

مـــن الواضح، أن النمو وحده لا يحسن دائما حياة كل الناس في بلد ما. ولا يدعو للدهشة أن يكون تعبير "اقتصاد القطرات المتساقطة" قد اختفى من الجــدل السياســي. لكن تظل الفكرة حية في شكل مختلف قليلا. إنني اسمي الشــكل الجديــد "القطرات المتساقطة الزائدة". تؤمن هذه النظرية بأن النمو ضروري وإنه كافي "تقريبا" لخفض الفقر – مما يعني أن أفضل إستراتيجية هـــي ببساطة التركيز على النمو، مع الإشارة إلى مشكلات مثل تعليم الإناث والصـــحة. لكـــن أنصـــار القطـــرات المتساقطة الزائدة فشلوا في تنفيذ أية سياســـات فعالـــة، سواء لمكافحة الفقر بشكل عام، أو لمواجهة قضايا أكثر تخصصا مثل تعليم السيدات. لقد واصل، عمليا، أنصار القطرات المتساقطة الزائدة العمل بنفس السياسات تقريبا كما في السابق، وبنفس الآثار المعاكسة أيضـــا . إن "سياسات التكيف" المفرطة التشدد التي طبقت في بلد تلو الآخر أجبرت تلك البلدان على خفض ميزانيات الصحة والتعليم: وكانت نتيجة ذلك فـــي تايلاند مثلا، زيادة نسبة الدعارة النسائية فضلا عن خفض الإنفاق على الإيدز، مما أصاب أنجح برنامج في العالم لمكافحة الإيدز بانتكاسة ضخمة.

وممـــا يثـــير السخرية أن وزير الخزانة في إدارة كلينتون كان من أشد أنصـــار "القطـــرات المتساقطة الزائدة". كان هناك طيف واسع من وجهات

النظر، داخل هذه الإدارة، فيما يتعلق بالسياسات المحلية، بدءا من "الديمقراطيين الجدد"، الذين يريدون دورا أقل للحكومة، إلى "الديمقراطيين القدامى"، الذين يتطلعون إلى تدخل أكبر للحكومة. لكن وجهات النظر الوسطية التي انعكست في التقرير الاقتصادي السنوي للرئيس (الذي أعده مجلس المستشارين الاقتصاديين)، كانت تعارض بقوة اقتصاد القطرات المتساقطة – أو حتى القطرات المتساقطة الزائدة. كانت وزارة الخزانة تضغط لكي تفرض على بلدان أخرى سياسات لو اقترحت في الولايات المتحدة لتم معارضتها بشدة "داخل الإدارة "، وكان سيتم رفضها بكل تأكيد. إن سبب هذا التضارب الظاهري بسيط: إن صندوق النقد والبنك الدوليين جزء من منطقة نفوذ وزارة الخزانة، وهى حلبة يسمح لها داخلها أن تفرض وجهات نظرها، إلا في حالات استثنائية نادرة، كما تستطيع وزارات أخرى أن تفرض وجهات نظرها داخل مناطق نفوذها.

أولويات وإستراتيجيات

ليس المهم النظر فقط إلى ما يدرجه صندوق النقد الدولي على جدول أعماله وإنما إلى ما أسقطه من هذا الجدول. فاجندته تتضمن الاستقرار في حين يغيب عنها خلق فرص العمل . كما يوجد على اجندته فرض الضرائب وآثاره المعاكسة لكن يغيب عنها الإصلاح الزراعي. وتتوفر دائما الأموال لتعويم البنوك، لكن لا توجد مثل هذه الأموال لتحسين الخدمات التعليمية والصحية، ناهيك عن تقديم مساعدة مالية للعمال الذين طردوا من عملهم نتيجة لسوء إدارة صندوق النقد الدولي للاقتصاد الجمعي.

كان يمكن للعديد من العناصر الغائبة عن إجماع واشنطن أن تجلب نموا أعلى وعدلا أكبر. إن الإصلاح الزراعي يبين الاختيارات المتاحة للعديد من البلدان. حيث تملك قلة من الأغنياء في كثير من البلدان النامية أغلبية الأرض، وتعمل الأغلبية الساحقة من الشعب كمزارعين مستأجرين، طبقا لما يسمى بنظام "المزارعة"، ولا يحتفظون إلا بنصف ما ينتجون فقط أو اقل. إن نظام المزارعة يضعف الحوافز – إذ يماثل تقاسم المزارعين المحصول بالتساوي مع ملاك الأرض فرض ضرائب بنسبة ٥٠% على الفلاحين الفقراء . يشجب صندوق النقد الدولي بشدة الضرائب المرتفعة

المطبقة على الأغنياء، مشيرا إلى أن مثل هذه الضرائب تدمر الحوافز، لكنه لايقـول كلمة واحدة عن تلك الضرائب المستترة. إن الإصلاح الزراعي إذا ماطـبق بشـكل سـليم وسلمي وقانوني، يمكن أن يوفر دفعة هائلة للإنتاج، بحيـث لا يضـمن حصـول العمـال على الأرض فقط، إنما على إمكانية الوصـول إلى الائتمان، والخدمات الإضافية التي تعلمهم الكثير عن البذور الجديـدة وتقنيات الزراعة المبتكرة. غير أن الإصلاح الزراعي يمثل تغييرا أساسـيا فـي هـيكل المجتمع، وهو تغيير لا يحبه بالضرورة أفراد الصفوة الذيـن تعـج بهـم وزارات المالية، والذين تتعامل معهم المؤسسات المالية الدولـية. لـو أن هذه المؤسسات معنية حقيقة بالنمو وتخفيف الفقر، لكانت أولـت اهتماما أكبر بالقضية: إن اكثر أمثلة التنمية نجاحا قد سبقها إصلاح زراعي، كما حدث في كوريا وتايوان .

والعنصر الآخر الذي تم إهماله هو تنظيم وتقنين القطاع المالي. لقد أكد صـندوق الـنقد الدولـي حاصرا تفكيره في أزمة أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينيات، أن سبب الأزمة سياسات مالية غير حكيمة وسياسات نقدية غير محكمة. لكن الأزمات في جميع أنحاء العالم قد كشفت عن مصدر ثالث لعدم الاستقرار، وهو التقنين والتنظيم غير السليم للقطاع المالي. ومع ذلك، ضغط صندوق النقد الدولي من اجل التقليل من اللوائح والقوانين – إلى أن أجبرته أزمـة شـرق آسـيا على تغيير موقفه. إن كان الإصلاح الزراعي وتقنين وتنظـيم القطـاع المالي لم يحظيا بالاهتمام الكافي من جانب صندوق النقد الدولـي وإجماع واشنطن، فإن التضخم قد حاز في العديد من المواضع على تأكيد مبالغ فيه. في مناطق مثل أمريكا اللاتينية، حيث كان التضخم مفرطا ، كـان الأمر بالطبع يستحق الاهتمام. لكن التركيز "الزائد" على التضخم من جانـب صندوق النقد الدولي أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع أسعار الصـرف، ممـا خلـق بطالة بدلا من النمو. ربما شعرت الأسواق المالية بالرضـا لأرقـام التضخم المنخفضة، لكن العمال لم تسعدهم معدلات النمو المنخفض وأرقام البطالة المرتفعة ، وكذلك المعنيون بقضية الفقر .

لحسـن الحظ، أصبحت قضية خفض معدلات الفقر من أولويات التنمية التـي تـزداد أهمـية. لقد رأينا سابقا أن إستراتيجيات القطرات المتساقطة الـزائدة لـم تفلح. ومن ناحية أخرى، برهنت بلدان شرق آسيا والصين أن الـبلدان التي نمت أسرع هي، حقيقة، تلك التي قامت بجهد أفضل من اجل

خفــض معدلات الفقر. كما تقضي الحقيقة أيضا، أن استئصال الفقر يتطلب مــوارد، وهى موارد لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال النمو. ومن ثم يجــب ألا يفاجــأ أحــد من وجود علاقة متبادلة بين النمو وخفض معدلات الفقــر. لكـــن هذه العلاقة المتبادلة لا تبرهن على أن إستراتيجيات القطرات المتســاقطة (والقطرات المتساقطة الزائدة) تمثل أفضل الطرق للقضاء على الفقــر. على النقيض من ذلك، تبين الإحصائيات أن بعض البلدان نمت دون خفــض مســتويات الفقر لديها، في حين حققت بعض البلدان الأخرى نجاحا أكبر من غيرها في خفض الفقر، عند كل مستويات النمو. ليست القضية إن كــان المرء مع النمو أم ضده. بطريقة ما، بدا جدل النمو/الفقر جدلا أحمق. ففي النهاية، يؤمن الجميع تقريبا بالنمو.

القضية تتعلق بتأثير بعض "السياسات الخاصة". تعزز بعض السياسات النمو، لكــن تأثيرها على الفقر ضئيل، في حين يعزز البعض الآخر النمو لكـــنه يــزيد من الفقر، غير أن هناك سياسات تعزز النمو وتقلل، في الوقت نفســه، من معدلات الفقر. ويسمى النوع الأخير إستراتيجيات النمو المؤيدة للفقــراء. أحــيانا، تكــون هناك سياسات تحقق الفوز لجميع الأطراف، مثل سياســات الإصــلاح الزراعي، أو إتاحة فرص أفضل لوصول الفقراء إلى التعليم، وهى سياسات تتضمن وعدا بتعزيز النمو وتحقيق مساواة أكبر. لكن يتعين في أحيان كثيرة اللجؤ إلى التحكيم. فقد يعزز تحرير التجارة النمو في بعــض الأحــيان، لكنه في الوقت نفسه يزيد من مستويات الفقر،على المدى القصــير على الأقل - خاصة إذا ما تم التحرير بسرعة -نظرا لطرد بعض العمـــال مـــن أعمـــالهم. وفى أحيان أخرى تكون هناك سياسات يخسر فيها الجمــيع، سياسات لا تحقق سوى نموا ضئيلا، إن حققت، لكنها تحدث زيادة كبيرة في عدم المساواة. ويعتبر تحرير سوق رأس المال مثالا لذلك بالنسبة للعديــد من البلدان. إن جدل النمو والفقر هو جدل حول إستراتيجيات التنمية وهـــى إستراتيجيات تبحث عن سياسات تقلل الفقر وفى الوقت نفسه تعزز الــنمو، وتتجنب السياسات التي تزيد الفقر ولا تحقق سوى نموا ضئيلا، إن كــان هناك نمو أصلا، وفى معايير تقييم المواقف التي تتطلب التحكيم، تمنح أهمية كبيرة لتأثير تلك السياسات على الفقراء.

يتطلب فهم الخيارات فهم طبيعة الفقر وأسبابه. فليس السبب أن الفقراء كســالى، فهــم يعملون غالبا باجتهاد أكبر، ولعدد ساعات أطول، من أولئك

الذيـن يـنعمون بحـياة أفضل. والعديد منهم أسرى لمجموعة من الدوائر المفرغة: فنقص الغذاء يؤدى إلى اعتلال الصحة، مما يحد من إمكانية كسب العـيش ، وهو ما يؤدى بدوره إلى مزيد من اعتلال الصحة. ولأنهم يحيون بالكـاد، لا يسـتطيعون إرسـال أبـنائهم إلى المدرسة، وبدون تعليم يصبح محكومـا علـى أبـنائهم بحـياة الفقر. وينتقل الفقر من جيل إلى جيل. ولا يستطيع المزارعون الفقراء تحمل دفع ثمن الأسمدة والبذور ذات المحصول الوفير التي ستزيد من إنتاجيتهم.

ولا يمـثل ذلـك سـوى واحدة من الدوائر المفرغة العديدة التي تواجه الفقـراء. لقـد أكد بارثا داسجوبتا، من جامعة كمبريدج، على دائرة أخرى. ففـي بلـدان فقيرة مثل نيبال، لا يوجد لدى الفقراء أي مصدر للطاقة سوى الغابـات المجاورة، لكن قطع الغابات لسد الحاجات الضرورية البسيطة من طهـي وتدفـئة يؤدى إلى تآكل التربة، ومن ثم سيحكم عليهم تدهور البيئة بحياة فقر متزايد دائما.

إن مشـاعر العجز تصاحب الفقر. ففي " تقرير التنمية في العالم" لعام ٢٠٠٠، الـتقى البـنك الدولـي آلاف الفقـراء في تجربة سميت "أصوات الفقـراء". وظهـر للعيان عدة موضوعات – كان من الصعب عدم توقعها. يشـعر الفقـراء بـأن لا صـوت لهـم، وإنهم لا يملكون أية سيطرة على مصيرهم. وتتقاذفهم قوى خارجة عن سيطرتهم.

كمـا يشعر الفقير بعدم الأمان. ولا يرجع ذلك فقط لدخله المتقلب – إذ يمكـن أن تـؤدى التغيرات في الظروف الاقتصادية، وهى خارج سيطرته، إلـى خفض الأجور الحقيقية وإلى فقده لعمله، وهو ما أوضحته بشكل مثير أزمـة شـرق آسـيا – لكن يواجه الفقراء أخطارا صحية وتهديدا مستمرا بالعـنف، قـد يصـدر هذا التهديد أحيانا من فقراء آخرين يحاولون بشتى الوسـائل سد احتياجات أسرهم، وأحيانا أخرى من الشرطة ومن آخرين في مواقـع السلطة . إن كان مواطنو البلدان المتقدمة يقلقون بشأن قصور نظام التاميـن ضد المرض، فإن المواطنين في البلدان النامية ليس لديهم أي نوع مـن التأمين – لا ضد البطالة، ولا ضد المرض، ولا ضد التقاعد. إن شبكة الأمـان الوحـيدة تؤمنها الأسرة والجماعة، لذلك، من المهم جدا، في عملية التنمـية، أن يعمـل الجمـيع كـل ما في وسعهم من اجل الحفاظ على هذه الروابط.

لقــد كـــافح العمال من اجل تأمين أفضل لحق العمل ولتحسين مستوى عدم الأمان – سواء كان في شكل نوبات غضب صاحب العمل المستغل أو تقلــبات الســـوق التـــي تتقاذفها دائما أعاصير دولية. لكن بينما كان العمال يكافحون بقوة من اجل "فرص عمل لائقة"، كان صندوق النقد الدولي يكافح مـــن اجل ما سمى تلطيفا "مرونة سوق العمل"، وهى صيغة تبدو أنها تعنى "تحســـين سوق العمل"، لكن كما تم تطبيقها، لم تكن سوى اسما كوديا يعنى خفض الأجور، وتوفير حماية أقل لفرص العمل.

بالطبع، كان لا يمكن التنبؤ بكل الآثار السلبية لسياسات إجماع واشنطن علـــى الفقراء. لكنها حاليا واضحة تماما. لقد رأينا كيف أن تحرير التجارة "المقـــترن بأســـعار فـــائدة مرتفعة" هي الوصفة الأكيدة لتدمير فرص العمل وخلـــق الـــبطالة – على حساب الفقراء. ويعتبر تحرير السوق المالية "غير المصـــحوب بهيكل تنظيمي مناسب" وصفة أكيدة لعدم الاستقرار الاقتصادي – بـــل قـــد يـــؤدى إلى رفع أسعار الفائدة بدلا من خفضها، مما يجعل من الصعب على المزارعين الفقراء شراء البذور والأسمدة التي يمكن أن ترفع مســـتوى معيشتهم لما فوق الكفاف. إن الخصخصة "غير المقترنة بسياسات تنافســـية ومراقبة للتأكد من أن قوى الاحتكار لا تستغل الموقف"، يمكن أن تـــؤدى إلـــى رفـــع الأسعار بالنسبة للمستهلكين بدلا من خفضها. كما إن " الاســـتمرار دون تـــروى" فـــي سياســـة التقشف المالي، وفى ظل الظروف الخاطئة، يمكن أن يؤدى إلى رفع معدلات البطالة وتمزيق العقد الاجتماعي.

إن كـــان صندوق النقد الدولي لم يقدر أخطار إستراتيجياته للتنمية على الفقـــراء حـــق قدرها، فهو أيضا بخس تقدير التكاليف الاجتماعية والسياسية طويلـــة المدى للسياسات التي دمرت الطبقة المتوسطة، وأدت إلى إثراء قلة عـــند القمـــة، كما بالغ الصندوق في تقديره لمكاسب سياساته المؤمنة بعقيدة السوق. كانت الطبقة المتوسطة عادة هي الجماعة الاجتماعية التي ضغطت من اجل فرض حكم القانون، ومن اجل إتاحة التعليم العام للجميع، ومن اجل خلـــق نظـــام للتأميـــن الاجتماعـــي. وتلك هي العناصر الرئيسية للاقتصاد الصـــحي، ولقـــد أدى تآكل الطبقة المتوسطة إلى تآكل ملازم له لدعامة تلك الإصلاحات الهامة.

وبيـــنما يقدر صندوق النقد الدولي تكاليف برامجه أقل من قدرها، فهو يـــبالغ فـــي قيمة مكاسب تلك البرامج. وتعد مشكلة البطالة خير مثال على

ذلــك. بالنســبة لصندوق النقد الدولي والآخرين الذين يعتقدون أن الأسواق عــندما تعمــل بشــكل طبيعي يجب أن يتساوى العرض مع الطلب، تعتبر الــبطالة علامـــة على تدخل في الآليات الحرة للسوق. ويعتبر الصندوق أن الأجــور مــرتفعة جدا (بسبب قوة الاتحادات العمالية مثلا)، وبالتالي يكون العــلاج المســلم بـــه هو خفض الأجور، بدعوى أن خفض الأجور سيزيد الطلــب علـــى العمــل، ويعــيد العديد من العاطلين إلى العمل. لكن نظرية الاقتصاد الحديثة (خاصة، النظريات المعتمدة على المعلومات غير المتماثلة والعقــود غــير المكتملة) فسرت لماذا يمكن أن تدوم البطالة حتى مع توفر أســواق تنافسية جدا، بما في ذلك أسواق العمل – ومن ثم تكون الحجة التي تقول إن البطالة لابد أن تنجم عن الاتحادات العمالية أو تحديد الحكومة لحد أدنـــي للأجور هي حجة خاطئة تماما. كما أن هناك انتقادا آخر لإستراتيجية خفــض الأجــور. إن خفض الأجور "قد" يدفع بعض الشركات إلى استخدام مـــزيد مـــن العمال، وإن كان بأعداد قليلة، لكن عدد هؤلاء العمال قد يكون قليلا نسبيا، في حين أن البؤس الذي سببه خفض الأجور بالنسبة لكل العمال الآخريـــن قد يكون خطيرا جدا. سيشعر أرباب العمل وأصحاب رأس المال بالســعادة، عندما يرون مكاسبهم ترتفع كالسهم، وسيساندون نموذج صندوق الــنقد الدولـــي وعقيدة السوق ووصفات سياسته بحماس ! كما تعتبر مطالبة الــناس فـــي البلدان النامية بأن يدفعوا لتعليم أبنائهم مثالا آخر لتلك النظرة الضــيقة للعالم. ويؤكد من كانوا يقولون بضرورة فرض أعباء، أن ذلك لن يكون له سوى تأثير ضئيل على تسجيل التلاميذ في المدارس، وأن الحكومة تحـــتاج هـــذه الإيـــرادات بشدة. ومما يدعو للسخرية، في هذه القضية، إن الـــنماذج الســـاذجة والشـــديدة التبســـيط أخطـــأت تقدير تأثير إلغاء الرسوم المدرســـية علـــى معـــدلات التسجيل. إن فشل هذه النماذج في أن تأخذ في الاعتـــبار التأثيرات "الشاملة" لهذه السياسة، يعني أنها لم تفشل فقط في الأخذ في الاعتبار التأثيرات الأوسع على المجتمع، بل فشلت حتى في المحاولات الأضيق، ألا وهى التقدير الدقيق للعواقب على التسجيل المدرسي.

إن كانـــت نظرة صندوق النقد الدولي للأسواق مفرطة في التفاؤل، فإن نظرته للحكومة مفرطة في التشاؤم. فالحكومة، بالنسبة له، لو لم تكن أساس الشر، فإنها يقينا جزء من المشكلة أكثر من كونها جزءا من الحل. لكن عدم مـــبالاة صـــندوق النقد الدولي بالفقراء لم تنبع فقط من فكرته عن الأسواق

والدولـــة، التــي تقـول إن الأسواق ستعتني بكل شئ وإن الحكومة لا تفعل ســوى أن تجعل الأمور تسوء، فهي مسألة قيم أيضا - إلى أي مدى يتعين الاهتمام بالفقراء، ومن يجب أن يتحمل أي نوع من المخاطر.

إن نـــتائج السياسات التي فرضها إجماع واشنطن لم تكن مشجعة: كان الـــنمو بطيئا في أغلب البلدان التي طبقت تلك السياسات، وحتى حيث تحقق نمو، لم يتم تقاسم المكاسب بشكل متساوي، كما أديرت الأزمات بشكل سيئ، وكان التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق مخيبا للآمال (كما سنرى فيما بعد). وتكثر في العالم النامي الأسئلة. يتساءل الذين اتبعوا وصفات صندوق الـــنقد الدولي، وقاسوا التقشف: متى نرى الثمار؟ في جزء كبير من أمريكا اللاتينـــية، اصـــبح الكساد والركود مقيمين، بعد دفعة نمو قصيرة في بداية التســعينيات. لم يطل بقاء النمو – قد يقول البعض إنه كان غير قابل للبقاء. وفـــي اللحظة التي اكتب فيها، لا تبدو محصلة نمو عصر ما يسمى "ما بعد الإصـــلاح" أفضـــل ـ بل هي أسوأ في بعض البلدان ـ من محصلة فترة ما قـبل الإصـــلاح ، فـترة "الاستعاضـــة عن الواردات" (عندما كانت البلدان تســتخدم سياســات حمائــية لمساعدة الصناعات المحلية على المنافسة في مواجهـــة الـــواردات) فـــي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. إن متوســط معـــدل الـــنمو الســنوي فـــي المنطقة خلال عقد التسعينيات، بعد الإصـــلاحات، لم يتجاوز ٢,٩ في المائة، وهو أكثر قليلا من نصف متوسط معـــدل النمو السنوي في عقد الستينيات والذي بلغ ٥,٤ في المائة. وباستعادة حقبة الخمسينيات والستينيات، نجد أن إستراتيجيات النمو التي سادت في تلك الفـــترة لـــم تـــدم (سيقول المعارضون إنها لم تكن قابلة للاستمرار)، لكن الارتفـــاع المفاجئ والطفيف في النمو في السنوات الأولى من التسعينيات لم يـــدم هو أيضا (سيقول المعارضون إن هذا النمو كان غير قابل للاستمرار أيضا). على أية حال، يؤكد المعارضون لإجماع واشنطن إن دفعة النمو في الســـنوات الأولـــى مـــن التسعينيات لم تكن سوى محاولة تدارك، لكنها لم تتدارك خسارة عقد الثمانينيات، العقد الذي تلى الأزمة الكبرى الأخيرة، التي ركـــد خلالهـــا النمو. وعلى امتداد بلدان أمريكا اللاتينية يتساءل الناس، هل الإصـــلاح هو الذي فشل، أم إن العولمة فشلت؟ ربما يكون التمييز مصطنعا – لقد كانت العولمة في قلب الإصلاحات. حتى في البلدان التي حققت بعض الـــنمو، مثل المكسيك، ذهبت المكاسب بدرجة كبيرة إلى الذين يحتلون أعلى

السلم الاجتماعي، ولا يمثلون سوى ٣٠ في المائة من السكان، وتركزت هذه المكاسـب أكثر في القمة التي تمثل ١٠ في المائة فقط. ولم يحصل من في القاع إلا على القليل، بل ساءت أحوال العديد منهم.

إن إصلاحات إجماع واشنطن عرضت بلدانا كثيرة حول العالم لمخاطر أكـبر، ولقد تحمل هذه المخاطر، وبشكل غير متكافئ، اقل الناس قدرة على مواجهـتها والتغلـب علـيها. وكما حدث في العديد من البلدان، أدى إيقاع وسـرعة الإصلاحات وتعاقب مراحلها إلى تدمير كم من فرص العمل يفوق بكثير ما تم خلقه من تلك الفرص، كما تجاوز التعرض للأخطار القدرة على خلق مؤسسات لمواجهة تلك الأخطار، بما في ذلك شبكات أمان فعالة.

كانـت هـناك بالطـبع رسائل هامة في إجماع واشنطن، بما في ذلك دروس الحكمة المالية والنقدية، دروس فهمتها جيدا البلدان التي نجحت، لكن أغلب هذه البلدان لم تكن في حاجة لأن تتعلم تلك الدروس من صندوق النقد الدولي.

فـي بعض الأحيان كان يوجه اللوم لصندوق النقد والبنك الدوليين دون وجـه حق بسبب ما يطلقانه من رسائل – لا يحب أحد أن يقال له يجب أن يعـيش في حدود إمكانياته. لكن الانتقادات التي توجه للمؤسسات الاقتصادية الدولـية تذهـب إلى أعمق من ذلك: على الرغم من أن أجندة صندوق النقد والبـنك الدوليـين الخاصـة بالتنمية تتضمن الكثير من المبادئ الطيبة، فإن الإصـلاحات حـتى وإن كانـت مطلوبة على المدى الطويل يجب تنفيذها بحـرص وعـناية. لقد أصبح الآن معترفا به على نطاق واسع إنه لا يمكن تجـاهل مسـائل الإيقاع والمراحل. لكن الأمر الأكثر أهمية، إن التنمية لا تـتلخص فـيما توحـي به الدروس التي ذكرناها. توجد إستراتيجيات بديلة أخرى ـ لا تختلف فقط في درجة تأكيدها على نقطة معينة أو أخرى، لكنها تخـتلف فـي السياسات ذاتها. إستراتيجيات تتضمن، مثلا، إصلاحا زراعيا لكـنها لا تتضـمن تحرير سوق رأس المال، وتوفر السياسات التنافسية قبل الخصخصة، وتضمن أن يصاحب عملية تحرير التجارة خلق فرص عمل.

إن هـذه الإسـتراتيجيات الـبديلة تلجأ إلى الأسواق، لكنها تعترف في الوقـت نفسه بدور هام للحكومة. إنها تدرك أهمية الإصلاح، لكن مع التأكيد على أن الإصلاحات تتطلب إيقاعا وتعاقب مراحل مناسبين. إنها لا ترى في التغيير قضية اقتصاد فقط، لكنه جزء من تطور أوسع للمجتمع. وتدرك هذه

الإســـتراتيجيات أنه يتعين لتحقيق نجاح على المدى الطويل توفر دعم واسع للإصـــلاحات، وإذا توفـــر دعـــم واسع، فيجب أن يتم توزيع المكاسب على نطاق واسع أيضا.

لقد سبق لنا أن لفتنا النظر لبعض تلك النجاحات: أمثلة النجاح المحدودة في أفريقيا، أوغندا وأثيوبيا وبوتسوانا، وأمثلة النجاح الأوسع في شرق آسيا، بمـــا فـــي ذلك الصين. وسوف نلقى، في الفصل الخامس، نظرة أقرب على بعـــض أمـــثلة النجاح لعمليات التحول، مثل بولندا. إن أمثلة النجاح تبين أن التنمـــية ممكـــنة وكذلك التحول. ففي حالة التنمية، تتجاوز النجاحات كل ما كـــان يمكن تخيله منذ نصف قرنٍ مضى. ومن الأمور الكاشفة أن العديد من حـــالات الـــنجاح اتبعت إستراتيجيات مختلفة بشكل واضح عن تلك الخاصة بإجماع واشنطن.

إن كـــل فـــترة وكـــل بلد تختلف عن غيرها. هل كانت ستلاقي البلدان الأخـــرى نفس النجاح لو اتبعت إستراتيجية بلدان شرق آسيا؟ وهل في ظل الاقتصاد العالمي الحالي، كانت ستنجح الإستراتيجيات التي نجحت منذ ربع قـــرن؟ قـــد يخـــتلف رجال الاقتصاد حول إجابات هذه الأسئلة. لكن البلدان تحتاج إلى دراسة البدائل والاختيار لنفسها، عبر عمليات سياسية ديمقراطية. يجـــب أن تكون (وكان يجب أن تكون) مهمة المؤسسات الاقتصادية الدولية هي توفير الوسائل لتلك البلدان لكي تقوم بخياراتها المبنية على "المعلومات"، مـــع فهم لعواقب ومخاطر كل اختيار. إن الحق في الاختيار هو لب الحرية – والقبول بالمسئولية المترتبة على ذلك الخيار.

هوامش الفصل الثالث

١ـ لتقديم مثال على ذلك راجع ، P.Waldmen, How U.S. companies and Suharto's cycle electrified Indonesia , Wall Street Journal,23 December 1998.

٢ ــ قدم آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي كتبه عام ١٧٧٦ ــ في العام نفسه الذي أعلن فيه "إعلان الاستقلال"ــ الفكرة القائلة أن الأسواق تقود في حد ذاتها إلى نتائج فعالة. إن الإثبات الرياضي الأساسي ــ المحدد للشروط التي يكون في ظلها ذلك صحيحا ــ قدمه اثنان من الحاصلين على جائزة نوبل، Gerard Debreu من جامعة كاليفورنيا (جائزة نوبل ١٩٨٣)، وkenneth Arrow من جامعة ستانفورد (جائزة نوبل لعام ١٩٧٢). وترجع النتيجة الرئيسية التي تبين أن التوازن التنافسي لا يكون فعالا عندما تكون المعلومات ناقصة أو الأسواق غير مكتملة إلى B.Grenwald وJ.E.Stiglitz "تأثير العوامل الخارجية في الاقتصادات ذات المعلومات الناقصة والأسواق غير المكتملة" " Externalities in economies with imperfect information and incomplete markets ,Quartely Journal of Economics 101(2) (May 1986), p.p 229-64.

٣ ــ راجع W.A.Lewis, Economic Development with Unlimited Supplies of Labor , Manchester School 22 (1954) ,p.p 139-91. S.Kuznets , Economic Growth and Income Inequality , American Economic Review 45 (1) (1955), p.p.1-28.

الفصل الرابع

أزمة شرق آسيا
كيف دفعت سياسات صندوق النقد الدولي العالم إلى حافة الانهيار الشامل

عندما انهارت العملة التايلاندية -الباهت - يوم ٢ يوليو١٩٩٧، لم يكن أحد يعرف أن ذلك كان بداية أكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير - أزمة ستنتشر من آسيا إلى روسيا وأمريكا اللاتينية وتهدد العالم بأسره. لمدة عشر سنوات كان يتم تبادل الباهت بسعر ٢٥ باهتا مقابل دولار واحد، ثم انخفض بيـن لـيلة وعشـاها بنسبة ٢٥ في المائة. وانتشرت المضاربة على العملة وضـربت مالـيزيا وكوريـا والفيليبين وإندونيسيا. ومع نهاية العام، كانت الأزمـة التي بدأت ككارثة في أسواق العملات، تهدد بتدمير العديد من بنوك المـنطقة وبورصـاتها، بل واقتصادات كاملة. لقد انتهت الأزمة الآن، لكن سـتظل بلدان مثل إندونيسيا تشعر بآثارها لسنوات. وللأسف، فإن السياسات التـي فرضها صندوق النقد الدولي أثناء هذا الوقت العاصف أدت إلى تفاقم الموقـف. ونظرا لأن الصندوق قد تأسس بالتحديد لتفادى مثل هذه الأزمات والتعامل معها، فقد دفع فشله الكبير إلى إعادة تفكير واسعة في دوره: حيث يطالـب العديد من الناس، في الولايات المتحدة وفى الخارج، بفحص دقيق للعديـد من سياسات الصندوق وللمؤسسة ذاتها. في الواقع، يصبح واضحا، باسـترجاع الأحداث الماضية، أن سياسات صندوق النقد الدولي لم تفاقم فقط مـن حدة الأزمة لكنها كانت مسئولة جزئيا عن نشأتها: ربما كانت السرعة المفـرطة التي تم بها تحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال أهم سبب للأزمة، فضلا عن أن السياسات الخاطئة من جانب البلدان ذاتها لعبت دورا أيضا. حاليا، يعترف صندوق النقد الدولي بالعديد من أخطائه، لكن ليس كلها - إذ أدرك المسـئولون فيه مدى خطورة الإسراع المفرط، مثلا، في تحرير سـوق رأس المال - إلا أن تغييره لوجهات نظره جاء متأخرا جدا بالنسبة للبلدان المبتلاة.

لقد فاجأت الأزمة أغلب المراقبين، حتى صندوق النقد الدولي الذي كان قـد تنبأ بنمو قوي، قبل الأزمة بوقت ليس بطويل. على امتداد العقود الثلاثة السـابقة، كانـت بلدان شرق آسيا قد نمت أسرع من أي منطقة أخرى في

العالم، سواء كانت متقدمة أو اقل تقدما، كما حققت أفضل النتائج بالنسبة لخفض معدلات الفقر، وكانت مع ذلك أكثر استقرارا أيضا. كما تجنبت المنطقة عمليات الصعود والهبوط التي تميز كل اقتصادات السوق. كان أداء هذه البلدان مثيرا للإعجاب لدرجة انه وصف على نطاق واسع بـ"معجزة شرق آسيا". في الواقع،كان صندوق النقد الدولي واثقا بالنسبة للمنطقة لدرجة انه عين أحد مسئوليه المخلصين مديرا لها، كمنصب سهل قبل التقاعد.

عندما انفجرت الأزمة، أصابتني الدهشة للقوة التي كان صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ينتقدان بها بلدان شرق آسيا – طبقا للصندوق، كانت مؤسسات الدول الآسيوية متعفنة، وحكوماتها فاسدة، والأمر يحتاج إلى إصلاح شامل. إن من كانوا يوجهون هذا النقد القاسي ليسوا خبراء بشئون المنطقة، وكان ما يقولونه يتناقض كثيرا مع ما أعرفه عنها. لقد كنت أسافر إلى المنطقة وقمت بدراستها لمدة ثلاثة عقود. كان البنك الدولي قد طلب مني ،عن طريق لورانس سامرس شخصيا عندما كان نائب رئيس البنك للبحوث، المشاركة في دراسة كبرى عن "معجزة بلدان شرق آسيا"، على أن أتولى رئاسة الفريق الذي يقوم بفحص ملف الأسواق المالية. ومنذ عقدين تقريبا، عندما بدأ الصينيون التحول إلى اقتصاد السوق، ناشدوني كي أناقش معهم إستراتيجيات التنمية الخاصة بهم. وفي البيت الأبيض، استمرت متابعتي للموضوع عن قرب، حيث كنت، على سبيل المثال، رئيسا للفريق الذي كتب التقرير الاقتصادي السنوي لـ "أبيك" (التعاون الاقتصادي الآسيوي-الباسفيكي، وهى منظمة البلدان الواقعة على ضفتي المحيط الهادي، والتي بدأ اجتماعها السنوي على مستوى الرؤساء يبرز بشكل متزايد مع تنامي الأهمية الاقتصادية للمنطقة). كما شاركت بشكل نشط في المناقشات الخاصة بالصين في مجلس الأمن القومي ـ في الواقع، عندما كان يشتد التوتر بسبب سياسة "الكبح" التي كانت الإدارة الأمريكية تنتهجها كنت أنا من يرسلونه لمقابلة رئيس الوزراء الصيني، زو رونج جى، من اجل تهدئة الأمور. لقد كنت واحدا من الأجانب القلائل الذين دعوا للانضمام إلى قادة البلاد أثناء إجازاتهم السنوية، في شهر أغسطس، من اجل إجراء مناقشات سياسية.

كنت أتساءل، كيف تكون مؤسسات تلك البلدان متعفنة وتستطيع أن تنجح بهذا الشكل وطوال تلك الفترة؟ كان الاختلاف في المنظور بين ما أعرفه عن المنطقة وما زعمه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة، لا يبدو قابلا للتفسير، إلى أن تذكرت الجدل الذي احتدم حول معجزة بلدان شرق آسيا ذاتها. لقد تفادى صندوق النقد والبنك الدوليين عن عمد دراسة المنطقة، مع أن المفترض طبيعيا أن يهتم كل من الصندوق والبنك بنجاح هذه البلدان، من اجل استخلاص الدروس للبلدان الأخرى. ولم يقم البنك الدولي بدراسة عن النمو الاقتصادي في بلدان شرق آسيا إلا تحت ضغط من اليابان، وفقط بعد أن عرضت اليابان أن تدفع تكلفة هذه الدراسة (وكان عنوان التقرير النهائي "معجزة شرق آسيا"). وكان السبب واضحا: إن بلدان شرق آسيا نجحت، ليس فقط بالرغم من عدم إتباعها أغلب أوامر إجماع واشنطن، لكنها نجحت "لأنها" لم تتبع تلك الأوامر. وحتى إن كانت النتائج التي توصل إليها الخبراء في التقرير النهائي المنشور قد تم تخفيفها، فإن دراسة البنك الدولي عن المعجزة الآسيوية أكدت على الأدوار الهامة التي لعبتها الحكومة. وكان ذلك بعيدا تماما عن الدور الهامشي للحكومة، المحبب لإجماع واشنطن.

وكان هناك من يسألون، ليس فقط في المؤسسات المالية الدولية لكن في المؤسسات الأكاديمية أيضا، هل هناك معجزة حقا؟ إن "كل" ما فعلته بلدان شرق آسيا هو الادخار بكثافة والاستثمار بشكل جيد! لكن هذه الرؤية للـ "معجزة " قد أغفلت ما هو أساسي. حيث لم تتمكن مجموعة أخرى من البلدان في العالم من الادخار بمثل هذه المعدلات، "و" استثمار الأموال بهذا الشكل الجيد. لقد لعبت السياسات الحكومية دورا هاما في تمكين أمم شرق آسيا من إنجاز المهمتين في آن واحد.(١)

عندما انفجرت الأزمة، بدا وكأن العديد من منتقدي المنطقة سعداء: لقد تم الانتقام لوجهة نظرهم. وأسرعوا، في تناقض عجيب، في لوم الحكومات للفشل الذي حدث، بينما كانوا ينفرون من أن يعزوا أيا من نجاحات ربع القرن السابق إلى حكومات المنطقة.

سواء سميت معجزة أم لا، فلا أهمية لذلك: إن زيادة الدخول وخفض معدلات الفقر في بلدان شرق آسيا على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة لم يسبق له مثيل. لا يستطيع أحد زيارة هذه البلدان دون أن ينبهر من ذلك

التحول التنموي، ولم تقتصر تلك التغيرات على الاقتصاد فقط لكنها شملت المجتمع ككل، وعكستها كل الإحصائيات التي يمكن تخيلها. منذ ثلاثين عاما مضت، كان الآلاف من الفقراء يجرون عربات "الركشا" وهي عربات بعجلتين قاصمة للظهر تجر باليد وتستخدم لنقل البشر مقابل أجر زهيد. حاليا، أصبحت هذه العربات نوعا من التسلية السياحية لمن يرغب من السياح، الذين يتوافدون بكثرة على المنطقة، في التقاط الصور التذكارية. إن التوافق بين معدلات الادخار المرتفعة، والاستثمار الحكومي في التعليم، وتوجيه الدولة للسياسة الصناعية، جعل من المنطقة قوة اقتصادية مؤثرة. وكانت معدلات النمو استثنائية لعدة عقود، وارتفع مستوى معيشة عشرات الملايين من البشر ارتفاعا ضخما. وتم تقاسم مكاسب النمو بشكل واسع. كانت هناك مشكلات في طريق تنمية الاقتصادات الآسيوية، لكن بشكل عام، ابتكرت الحكومات إستراتيجية حققت نجاحا، إستراتيجية لا تتضمن سوى عنصر واحد مشترك مع سياسات إجماع واشنطن - ألا وهو أهمية الاستقرار الاقتصادي الجمعي. وكما في إجماع واشنطن، كانت التجارة من المجالات الهامة، لكن مع التأكيد على تشجيع الصادرات، وليس على إزالة العوائق أمام الواردات. لقد تم بالفعل تحرير التجارة، لكن بشكل تدريجي، وبالتوازي مع فرص العمل الجديدة التي خلقتها صناعات التصدير. وبينما تؤكد سياسات إجماع واشنطن على التحرير السريع لسوق رأس المال والأسواق المالية، حررت بلدان شرق آسيا تلك الأسواق، لكن تدريجيا - فالطريق لا يزال طويلا أمام بلد مثل الصين التي تعتبر من أنجح النماذج. وفي حين شددت سياسات إجماع واشنطن على الخصخصة، ساعدت حكومات بلدان شرق آسيا، سواء على المستوى القومي أو المحلي على خلق مشروعات فعالة لعبت دورا رئيسيا في نجاح العديد من هذه البلدان. من وجهة نظر إجماع واشنطن، تعتبر السياسات الصناعية، التي تحاول الحكومات من خلالها تشكيل التوجه المستقبلي للاقتصاد، سياسات خاطئة. لكن حكومات بلدان شرق آسيا اعتبرت تلك السياسات إحدى مسئولياتها المركزية. لقد آمنت تلك الحكومات، بشكل خاص، بأنه إذا كان عليها تضييق الفجوة في الدخول بين بلادها والبلدان الأكثر تقدما، فيتعين عليها تضييق الفجوة المعرفية والتكنولوجية بينهما، ولذلك صممت سياسات تعليمية واستثمارية لتحقيق ذلك. وبينما لم يهتم إجماع واشنطن إلا قليلا بقضية عدم

المساواة، تدخلت الحكومات في بلدان شرق آسيا بفاعلية من اجل خفض الفقر والحد من تصاعد أشكال عدم المساواة: لأنها تعتقد أن هذه التدابير هامة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، وأن هذا التماسك الاجتماعي ضروري لخلق مناخ مناسب للاستثمار والنمو. بشكل عام، بينما كانت سياسات إجماع واشنطن تؤكد على حصر دور الحكومة عند الحد الأدنى، ساعدت الحكومات في بلدان شرق آسيا على تشكيل وتوجيه الأسواق.

عندما بدأت الأزمة، لم يدرك الغربيون خطورتها. فالرئيس كلينتون قال ردا على سؤال عن احتمال تقديم مساعدة لتايلاند، إن انهيار الباهت، ليس سوى "بضع قطرات مطر" على طريق الرخاء الاقتصادي.(٢) كان زعماء العالم الماليون يشاركون كلينتون ثقته ورباطة جأشه، وذلك عند اجتماعهم في شهر سبتمبر ١٩٩٧ في هونج كونج من اجل الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين. كان كبار مسئولي صندوق النقد الدولي الحاضرين للاجتماع واثقين تماما من عملهم لدرجة انهم طالبوا بإجراء تغيير في ميثاق الصندوق بحيث يسمح له بممارسة "مزيد" من الضغط على البلدان النامية من اجل تحرير أسواق رأس المال الخاصة بها. وفي الوقت نفسه، كان قادة البلدان الآسيوية، خاصة وزراء المالية الذين قابلتهم، في حالة رعب شديد. كانوا يرون أن أموال المضاربات التي قدمت مع تحرير أسواق رأس المال هي مصدر مشكلاتهم. كانوا يدركون أن اضطرابات كبرى في الطريق إليهم : إن الأزمة ستحدث فوضى شديدة في اقتصاداتهم ومجتمعاتهم. كانوا يخشون من أن تمنعهم سياسات صندوق النقد الدولي من اتخاذ القرارات التي يعتقدون أنها قادرة على درء الأزمة. وفى الوقت نفسه، كانوا يخشون إذا ما تفجرت الأزمة أن يصر الصندوق على سياسات قد تفاقم من عواقب الأزمة على اقتصادهم . لكنهم كانوا يشعرون بالعجز عن المقاومة. بل إنهم كانوا يعرفون ما يمكن، وما يجب، القيام به لتفادى الأزمة والحد من خسائرها - لكنهم كانوا يدركون أن الصندوق سيدينهم إذا ما اتخذوا هذه المبادرات، وكانوا يخافون مما قد ينجم عن ذلك من انسحاب رؤوس الأموال الدولية. في النهاية، كانت ماليزيا هي الوحيدة التي تملك شجاعة كافية للمخاطرة بإغضاب صندوق النقد الدولي. وإذا كانت سياسات رئيس الوزراء مهاتير - محاولة الاحتفاظ بمعدلات فائدة منخفضة، وكبح الهروب المتسارع لرؤوس أموال المضاربات - قد تعرضت للهجوم من كل جانب،

فـإن الـركود الاقتصادي في ماليزيا كان أقصر وأقل عمقا منه في أي من البلدان الأخرى .[٣]

في اجتماع هونج كونج، اقترحت على وزراء بلدان جنوب شرق آسيا، الذيـن التقيـت بهـم، أن يتخذوا إجراءات مشتركة متفق عليها. إذا فرضوا جمـيعا، بطريقة متناسقة، مراقبة على رؤوس الأموال – مراقبة تهدف إلى تفـادى الضرر الذي قد ينجم من الخروج المتسارع لأموال المضاربات من بلادهم – فإنهم سيتمكنون من الصمود أمام الضغوط التي ستمارسها عليهم، دون أدنى شك، الجماعة المالية الدولية، وبالتالي يمكنهم المساعدة على عزل اقتصـاداتهم عـن الاضطراب العظيم. تحدثوا عن إنهم سيجتمعون معا قبل نهايـة العام لوضع خطة تفصيلية. لكن بمجرد عودتهم إلى بلادهم من رحلة هونـج كونج وفك أمتعتهم، كانت الأزمة قد انتشرت، إلى إندونيسيا في أول الأمـر، ثـم إلـى كوريـا الجنوبية في بداية شهر ديسمبر. وفي أثناء ذلك تعرضت بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم لهجمات المضاربين على العملة – من البرازيل إلى هونج كونج – وصمدت تلك البلدان للهجوم، لكن بتكلفة عالية.

هـناك نموذجـان مألوفـان لتلك الأزمات. النموذج الأول تمثله كوريا الجنوبـية، وهـى بلـد ذات مسـار قياسي. عندما نشأت من حطام الحرب الكوريـة، صـاغت كوريـا الجنوبية إستراتيجية نمو أدت إلى زيادة الدخل الفـردي ثمانية أضعاف خلال ثلاثين عاما، كما أدت إلى خفض الفقر بشكل مثـير، وقضت على الأمية، وضيقت بدرجة كبيرة الفجوة التكنولوجية بينها وبيـن البلدان الأكثر تقدما. كانت كوريا الجنوبية عند نهاية الحرب الكورية أفقـر مـن الهـند، ومع بداية عقد التسعينيات انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمـية، نـادى البلدان الصناعية المتقدمة. وأصبحت كوريا واحدة من أكبر منتجي رقائق الكمبيوتر في العالم، كما أصبحت مجموعاتها الصـناعية الضخمة، سامسونج، ودايو، وهايونداى، تنتج سلعا معروفة في جميع أنحاء العالم. كانت كوريا في بداية تحولها تسيطر بإحكام على أسواقها المالـية، لكن، تحت ضغط الولايات المتحدة، سمحت على مضض لشركاتها أن تقـترض من الخارج. غير أن الشركات باقتراضها من الخارج عرضت نفسها لتقلبات السوق الدولية: ففي الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ ، راجت فجـأة شائعات في أروقة وول ستريت تقول أن كوريا تعانى من مشكلات.

فهـي لـن تستطيع الحصول من البنوك الغربية على تجديد القروض القابلة للتجديد عند حلول موعدها، ولم تكن كوريا تملك الاحتياطات اللازمة لتسديد تلـك القـروض. وقـد تصبح مثل هذه الشائعات نبوءات ذاتية التحقق. لقد سمعت بتلك الشائعات في البنك الدولي قبل أن تصبح عناوين للصحف بوقت طويـل - وكنـت أدرك جـيدا ما تعنيه. وسرعان ما قررت البنوك، التي كانـت، قـبل ذلـك بوقت قصير، متحمسة جدا لإقراض الأموال للشركات الكوريـة، عدم تجديد قروضها. وعندما قررت كل البنوك الغربية، في وقت واحد، عدم تجديد القروض، أصبحت النبوءة حقيقة: "كانت" كوريا تعاني من مشكلات.

وتمـثل تـايلاند النموذج الثاني. لقد اندلعت الأزمة في هذا البلد نتيجة هجمة مضاربات شرسة (مقترنة بمديونية كبيرة قصيرة الأجل). عندما يعتقد المضاربون أن قيمة عملة بلد ما ستنخفض، فإنهم يحاولون الانتقال من هذه العملـة إلى الدولار. ويمكن القيام بذلك بسهولة في ظل قابلية التحويل الحر - أي، إمكانية تحويل العملة المحلية إلى دولارات أو أية عملة أخرى. وعند بـيع التجار للعملة المحلية تنخفض قيمتها، مما يؤكد نبوءتهم. إلا إذا حاولت الدولـة دعم عملتها، وهو ما تفعله في أغلب الأحيان: إذ تبيع دولارات من الاحتياطـي الخـاص بهـا (وهى الأموال التي تحتفظ بها البلاد من أجل مواجهـة الأزمـات، وتكـون غالبا بالدولار)، لشراء العملة المحلية بهدف الحفـاظ على قيمتها. لكن في نهاية الأمر نفدت العملة الصعبة من الحكومة الـتايلاندية، ولم يعد هناك مزيد من الدولارات لبيعها. وانهارت قيمة العملة المحلـية. وشـعر المضاربون بالرضا، لقد راهنوا رهانا موفقا. يستطيعون شـراء العملـة المحلـية من جديد - وتحقيق ربح طيب. إن حجم المكاسب يمكـن أن يكـون ضخما. لو افترضنا أن مضاربا ما ذهب إلى أحد البنوك الـتايلاندية واقـترض منه ٢٤ مليار باهت، وحول المبلغ إلى مليار دولار، طـبقا لسعر الصرف الأصلي. وبعد أسبوع، ينخفض سعر الصرف، ليصبح ٤٠ باهـتا للدولار بدلا من ٢٤ باهتا للدولار. يأخذ المضارب ٦٠٠ مليون دولار ويحولهـا مرة أخرى إلى باهت، ويحصل على٢٤ مليار باهت يسدد بهـم القرض. ويصبح مبلغ الـ٤٠٠ مليون دولار المتبقي هو مكسبه. وهو مـا يمـثل عائدا ضخما لأسبوع من العمل، دون أن يكون قد استثمر سوى القلـيل مـن أمواله الخاصة. كما لم يتعرض لأية مخاطرة تقريبا، لأنه كان

واثقا من أن سعر الصرف لن يرتفع (أي لن يصبح ٢٠ باهتا للدولار مثلا، بدلا من ٢٤)، حتى في أسوأ الأحوال، لو ظل سعر الصرف دون تغيير، فإنه لن يخسر سوى فائدة أمواله لمدة أسبوع فقط. وعندما يدرك الجميع إن انخفاض سعر العملة وشيك الحدوث، يصبح من الصعب مقاومة فرصة كسب المال، ومن ثم يتدفق المضاربون من جميع أنحاء العالم من اجل الاستفادة من هذا الموقف.

إن كان نموذج الأزمات مألوفا، فكذلك كان رد فعل صندوق النقد الدولي: لقد وفر كميات ضخمة من الأموال (بلغ إجمالي عمليات الإنقاذ ١٠٥ مليارات من الدولار، بما في ذلك ما قدمته البلدان السبع الكبار(٤)) بحيث تستطيع البلدان دعم سعر الصرف. كان تفكير الصندوق يتلخص في ما يلي: إذا اعتقدت السوق أن هناك أموالا كافية في الخزائن، سينتفي المبرر لمهاجمة العملة المستهدفة، ومن ثم تتم استعادة "الثقة". كما خدمت الأموال مهمة أخرى: لقد مكنت البلدان من توفير الدولارات للشركات لكي تسدد القروض التي كانت قد اقترضتها من البنوك الغربية. وبالتالي، كان ذلك، جزئيا، عونا ماليا للبنوك الدولية بقدر ما كان عونا ماليا للبلد الذي يمر بالأزمة، إذ لن يضطر المقرضون لمواجهة العواقب الكاملة لكونهم قدموا قروضا سيئة. وفي بلد تلو الآخر، كان لأموال صندوق النقد الدولي، التي استخدمت للحفاظ مؤقتا على سعر الصرف عند مستوى يتعذر دعمه، نتيجة أخرى: لقد استغل الأثرياء، داخل البلدان التي تلقت المساعدات، الفرصة لتحويل أموالهم إلى دولارات بسعر صرف مناسب وتهريبها إلى الخارج. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن أفظع مثال على ذلك حدث في روسيا، بعد أن قدم لها صندوق النقد الدولي قروضا في يوليو ١٩٩٨. لكن هذه الظاهرة، التي تسمى أحيانا "هروب رؤوس الأموال"، لعبت أيضا دورا رئيسيا في الأزمة الهامة السابقة، أي أزمة المكسيك في عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٥.

لقد قرن صندوق النقد الدولي قروضه بشروط، في إطار خطة من المفترض أن تصحح المشكلات التي تسببت في الأزمة. وطبقا للصندوق، من المفترض أن تقنع تلك التدابير، مثلها مثل الأموال، الأسواق بتجديد قروضها، وأن تقنع المضاربين بالبحث في أماكن أخرى عن أهداف سهلة. وبشكل عام، تتضمن هذه التدابير رفع أسعار الفائدة – في حالة شرق آسيا،

كانـــت أســـعار الفـــائدة مرتفعة ومرتفعة جدا - وخفض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب. كما تتضمن الشروط "إصلاحات هيكلية"، أي تغييرات في بعـــض هياكل الاقتصاد، التي يعتقد أنها وراء المشكلات التي عانى منها بلد ما. إن الشروط التي فرضت على بلدان شرق آسيا لم تكن تطالبها فقط برفع أســـعار الفـــائدة بمعـــدلات عالـــية جـــدا، وخفض الإنفاق، لكن بكل أنواع الإصـــلاحات الاقتصادية والسياسية، إصلاحات رئيسية، مثل زيادة الانفتاح والشـــفافية، وتحسين تنظيم الأسواق المالية، وإصلاحات أخرى ثانوية، مثل إلغاء احتكار القرنفل في إندونيسيا.

قـــد يدعـــى صـــندوق النقد الدولي أنه يفرض هذه الشروط انطلاقا من إحساسه بالمسئولية: طالما إنه يقدم مليارات الدولارات، فمن واجبه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لضمان سداد هذه الأموال، ومن واجبه أيضا التأكد من أن الـــبلدان المعنـــية "تفعل الشيء الصحيح" لكي تسترد عافيتها الاقتصادية. وإذا كانـــت المشـــكلات الهيكلية هي "سبب" أزمة الاقتصاد الجمعي، فيتعين معالجـــتها. لكـــن نظـــرا لاتساع "الشروط"، فعلى البلدان التي تقبل مساعدة صـــندوق الـــنقد الدولـــي أن تتخلى عن جزء كبير من سيادتها الاقتصادية. ويقـــف هـــذا التخلـــي عـــن الســـيادة، وما ينجم عنه من إضعاف وتشويه للديمقراطـــية، وراء بعـــض الاعتراضات على برامج الصندوق. في حين اعتمدت اعتراضات أخرى على حقيقة أن الشروط لم تجعل الاقتصاد يسترد عافيـــته (وهى ليست مصممة لذلك). لكن بعض هذه الشروط، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني، لم يكن لها علاقة إطلاقا بالمشكلة المطروحة.

و فشـــلت البرامج بكل شروطها وبكل أموالها. كان من المفترض أن توقـــف الهبوط في سعر الصرف، لكن أسعار الصرف استمرت في الهبوط، وكـــأن الأســـواق أدركـــت بالكاد أن صندوق النقد الدولي "قدم للإنقاذ". كان الصـــندوق، محـــرجا مـــن فشل دوائه المفترض، يتهم، في كل حالة، البلد المعـــنى بأنه اخفق في أخذ الإصلاحات اللازمة بجدية. وكان في كل حالة، يعلـــن للعـــالم أن هناك مشكلات أساسية يتعين معالجتها أولا قبل أن يتحقق انـــتعاش حقيقـــي. إن مـــا قام به الصندوق كان بمثابة أن يصيح المرء في مســـرح مزدحم "حريق، حريق": وهرب المستثمرون، إذ كانوا اكثر اقتناعا بتشـــخيص المشكلات عن وصفات علاجها[٥]. وبدلا من استرداد الثقة التي كانـــت ستقود إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلاد، فاقمت انتقادات صندوق

النقد الدولي من فرار رؤوس الأموال خارج البلاد مذعورة. لهذا السبب، ولأسباب أخرى سأعرضها فيما بعد، يسود شعور في جزء كبير من العالم النامي – وهو شعور أشاطرهم إياه – أن صندوق النقد الدولي ذاته أصبح جزءا من مشكلة البلاد بدلا من أن يكون جزءا من حلها. في الواقع، يطلق المواطن العادي، وكذلك العديد من المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال في البلدان التي عانت من الأزمة، على الإعصار الاقتصادي والاجتماعي الذي ضرب بلادهم اسم "صندوق النقد الدولي" – بالطريقة نفسها التي قد يقول بها المرء "الوباء" أو "الكساد الكبير". وتؤرخ الأحداث بـ "قبل" و"بعد" صندوق النقد الدولي، تماما مثل البلاد التي دمرها "زلزال" أو أية كارثة طبيعية أخرى، فإنها تؤرخ للأحداث بـ "قبل" و"بعد" الزلزال.

ومع تطور الأزمة، ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا، وانخفض إجمالي الناتج المحلى انخفاضا ضخما، وأغلقت البنوك أبوابها. لقد تضاعف معدل البطالة ليصل إلى أربعة أضعاف في كوريا، وإلى ثلاثة أضعاف في تايلاند، أما في إندونيسيا فلقد تضاعف عشرة أضعاف. وبحلول أغسطس ١٩٩٨ ، كان حوالي ١٥ في المائة من الذكور العاملين عام ١٩٩٧ قد فقدوا أعمالهم. في إندونيسيا، وكان الدمار الاقتصادي أسوأ ما يكون في المناطق الحضرية من جزيرة جاوة، وهى الجزيرة الرئيسية في إندونيسيا. وفي كوريا الجنوبية، سقط ربع السكان تقريبا في الفقر، وتضاعف عدد من يعيشون تحت حد الفقر في المدن ثلاثة أضعاف، أما في إندونيسيا فلقد تضاعف عدد الفقراء. في بعض البلدان، مثل تايلاند، يستطيع من طردوا من أعمالهم في المدن العودة إلى موطنهم في الريف، وإن كان ذلك قد فرض ضغطا متزايدا على من يعيشون في القطاع الريفي. في عام ١٩٩٨، انخفض إجمالي الناتج المحلي في إندونيسيا بنسبة ١٣,١ في المائة، وبلغت هذه النسبة في كوريا ٦,٧ في المائة، أما في تايلاند فكان الانخفاض بنسبة ١٠,٨ في المائة. وبعد مضى ثلاث سنوات على الأزمة، كان إجمالي الناتج المحلى في إندونيسيا لا يزال أقل منه قبل الأزمة بنسبة ٧,٥ في المائة ، وفي تايلاند كان أقل بنسبة ٢,٣ في المائة.

في بعض الحالات، لحسن الحظ، كانت النتائج أقل مأساوية بكثير مما كان متوقعا. لقد عملت الجماعات المحلية في تايلاند معا لضمان عدم انقطاع تعليم أبنائهم، كما قدم آخرون مساعدة تطوعية لكي يستمر أبناء

جيرانهم في المدرسة. ومن ناحية أخرى، عملت الجماعات المحلية على التأكد من توفر الطعام الكافي لدى الجميع، ولذلك لم تزد حالات سوء التغذية. وفي إندونيسيا، نجح برنامج البنك الدولي على ما يبدو في وقف الآثار المعاكسة، التي كانت متوقعة، على التعليم. لكن الأزمة ضربت بقسوة عمال المدن الفقراء، الذين كانت حياتهم من قبل قاسية بكل المعايير. وسيكون لتآكل الطبقة المتوسطة، الناجم عن أسعار الفائدة الربوية التي أدت إلى إفلاس صغار رجال الأعمال، أطول التأثيرات الدائمة على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لقد أسهمت الظروف المتدهورة في بلد ما في تدهور جيرانه. كان للركود في المنطقة آثاره الارتدادية العالمية: لقد تباطأ النمو الاقتصادي العالمي،ومع البطء في النمو العالمي انخفضت أسعار السلع. وعانى العديد من البلدان الناشئة التي تعتمد على الموارد الطبيعية، ابتداء من روسيا إلى نيجيريا، من متاعب خطيرة. عندما رأى المستثمرون، الذين خاطروا بأموالهم في تلك البلدان، ثروتهم تهبط هبوطا سريعا، وعندما طالبهم "رجال مصارفهم" بسداد قروضهم، كان لابد أن يخفضوا استثماراتهم في أسواق ناشئة أخرى. إن بلدا مثل البرازيل، لا تعتمد على البترول ولا على التجارة مع البلدان التي تعاني من الأزمة، كما تختلف سماتها الاقتصادية تماما عن السمات الخاصة بتلك البلدان، إلا أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية نتيجة للرعب العام الذي انتاب المستثمرين الأجانب وخفض قروضهم. في نهاية الأمر، تأثرت تقريبا كل الأسواق الناشئة، حتى الأرجنتين، التي طالما قدمها صندوق النقد الدولي على أنها البلد النموذج فيما يتعلق بالإصلاح، وذلك أساسا لنجاحها في خفض التضخم.

كيف أدت سياسات صندوق النقد الدولي و وزارة الخزانة إلى حدوث الأزمة

كان الاضطراب والفوضى تتويجا لنصف عقد من الانتصار العالمي لاقتصاد السوق، تحت القيادة الأمريكية، بعد نهاية الحرب الباردة. شهدت هذه الفترة تركيز الاهتمام العالمي على الأسواق الناشئة الجديدة، الممتدة من شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية ومن روسيا إلى الهند. رأى المستثمرون في

هــذه الــبلدان، على ما يبدو، جنة للعائدات المرتفعة والمخاطر المنخفضة. وفي غضون مدى زمني قصير، سبع سنوات، زاد تدفق رأس المال الخاص مــن الــبلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدما سبعة أضعاف، في حين ظلت تدفقات رؤوس الأموال العامة (العون الأجنبي) ثابتة[٦].

كــان رجــال المصارف الدوليون والسياسيون واثقين من أن ذلك يمثل فجــر عصــر جديــد. كان صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية يؤمــنان، أو علــى الأقل يقولان، بان التحرير الكامل لحسابات رأس المال سيساعد المنطقة على أن تنمو بسرعة أكبر. لم تكن بلدان شرق آسيا تحتاج إلــى رؤوس أموال إضافية، نظرا لمعدلات ادخارها العالية، لكن بالرغم من ذلــك فرض عليها تحرير حسابات رؤوس الأموال، خلال السنوات الأخيرة مــن عقــد الثمانينــيات وبداية التسعينيات. وإنني اعتقد أن تحرير حسابات رؤوس الأمــوال كان "أهم عامل أدى إلى حدوث الأزمة". لقد توصلت إلى هــذه النتــيجة بعد فحص ما حدث ليس فقط في المنطقة، لكن في الأزمات الاقتصــادية الأخرى التي وقعت في ربع القرن الأخير، والتي يصل عددها إلى حوالي مائة أزمة اقتصادية. ولأن الأزمات الاقتصادية أصبحت متكررة الحــدوث بدرجة أكبر (وأكثر خطورة) تتوفر لدينا الآن قاعدة بيانات شديدة الــثراء، تسمح بتحليل العوامل المساهمة في إحداث الأزمات[٧]. كما يتضح بشــكل متزايد أن تحرير حسابات رؤوس الأموال يمثل، في أغلب الأحيان، مخاطرة بدون مكافأة. إذ يمكن أن يعرض أي بلد إلى مخاطر ضخمة، حتى وإن كــان لديــه بــنوك قوية، وبورصة ناضجة، ومؤسسات أخرى لم تكن متوفرة لدى العديد من البلدان الآسيوية.

مــن المحــتمل ألا يوجــد بلد يستطيع الصمود أمام التغير المفاجئ في شــعور المستثمر، وهو شعور يقلب ذلك التدفق الهائل لرؤوس الأموال من داخــل الــبلاد إلى تدفق هائل في الاتجاه المعاكس- إلى خارج البلد، عندما يضــع المستثمرون، أجانب ومحليون، أموالهم في أماكن أخرى. لا مفر من أن يــؤدى مثل هذا الانقلاب إلى التعجيل بحدوث أزمة، أو ركود، أو ما هو أســوأ مــن ذلك. ففي حالة تايلاند، بلغ هذا الانقلاب في اتجاه تدفق رؤوس الأموال، في عام ١٩٩٧، حوالي ٧,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلى، وفــى عــام ١٩٩٨، بلغ ١٢,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلى، إلى أن وصل إلى ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلى في النصف الأول من عام

١٩٩٩. وهو ما يكافئ، بالنسبة للولايات المتحدة، انقلابا في تدفقات رؤوس الأموال يقدر بحوالي ٧٦٥ مليار دولار سنويا للفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩. وبما أن قدرة البلدان النامية على الصمود أمام هذا الانقلاب كانت ضعيفة، فإن قدرتها على التوافق مع عواقب أزمة اقتصادية واسعة المدى ستكون كذلك . ونظرا للأداء الاقتصادي الباهر لبلدان شرق آسيا – ثلاثة عقود بلا ركود اقتصادي كبير – فإنها لم تضع نظاما للتأمين ضد البطالة . على أية حال، حتى لو حاولت لما كانت المهمة سهلة. ففي الولايات المتحدة، التأمين ضد البطالة غير مرضى البتة في قطاع الزراعة والشركات الريفية، وهو بالتحديد القطاع الغالب في العالم النامي.

لكن الاتهام الموجه لصندوق النقد الدولي أخطر من ذلك: فالأمر لا يقتصر على أن الصندوق فرض سياسات التحرير التي أدت إلى الأزمة، لكنه فرضها بالرغم من عدم وجود دليل على أن مثل هذه السياسات ستشجع النمو، وفى الوقت الذي تتوفر فيه العديد من الأدلة على أنها تعرض البلدان النامية لمخاطر هائلة.

ويمثل ذلك تناقضا حقيقيا – إن كان من الممكن استعمال مثل هذه الكلمة اللطيفة. ففي أكتوبر ١٩٩٧، في البدايات الأولى للأزمة، كان الصندوق يؤيد التوسع في السياسات ذاتها بالتحديد التي سارعت من تكرار الأزمات. ولقد صدمت، كأستاذ أكاديمي، من إصرار صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية على فرض هذه الأجندة بمثل هذه القوة، في ظل غياب شبه كامل لأي نظرية أو دليل يفترض أن ذلك يصب في المصالح الاقتصادية للبلدان النامية أو لمصلحة الاستقرار الاقتصادي العالمي – بل وفي وجود ما يثبت نقيض ذلك. لكن قد يقال، لابد أن لدى الصندوق ووزارة الخزانة أساسا "ما" لموقفهما، أبعد من مجرد خدمة المصالح البحتة للأسواق المالية، التي ترى في تحرير سوق رأس المال مجرد شكل آخر من "فتح الأسواق" ـ مزيد من الأسواق لتجنى من خلالها مزيدا من الأموال. ومع إدراك أن بلدان شرق آسيا ليست في حاجة إلى رؤوس أموال إضافية، جاء أنصار تحرير سوق رأس المال بحجة، اعتقدت، حتى في وقتها، أنها غير مقنعة، لكنها بدت، عند استرجاعها بعد ذلك، حجة غريبة جدا – تدعى تلك الحجة أن ذلك سيعزز الاستقرار الاقتصادي لتلك البلدان! كيف؟ سيتحقق ذلك بالسماح بتنوع أكبر في مصادر التمويل(٨). من الصعب

تصـــور أن هـــؤلاء المؤيدين لم يروا البيانات التي تبين أن تدفقات رؤوس الأمـــوال ذات طبيعة دورية. بمعنى أن رأس المال يتدفق خارج بلد ما في حالـــة الـــركود، بالتحديد عندما يكون هذا البلد في أشد الحاجة إليه، ويتدفق رأس المـــال إلى داخل هذا البلد أثناء فترات الازدهار، مما يؤدى إلى تفاقم الضـــغوط التضخمية. ولا عجب، أن يطالب رجال البنوك باسترداد أموالهم، بالتحديد في الوقت الذي كانت فيه البلدان الآسيوية تحتاج إلى رؤوس أموال خارجية.

إن تحريـــر ســـوق رأس المال جعل البلدان النامية تحت رحمة أهواء المســـتثمرين، سواء المنطقية منها أو غير المنطقية، وتحت رحمة حماسهم وتشـــاؤمهم غـــير المنطقي في الحالتين. كان كينز يدرك جيدا تلك التقلبات المزاجـــية التي تبدو غالبا غير منطقية. إنه يشير في "النظرية العامة للعمالة والفـــائدة والـــنقود" (١٩٣٥) إلى تلك التذبذبات الضخمة في الأمزجة والتي يصعب في الغالب تفسيرها، بتعبير "الأرواح الحيوانية". ولا يوجد مكان كان فـــيه تأثـــير هذه "الأرواح" واضحا مثل بلدان شرق آسيا. قبل الأزمة بوقت قصـــير، كـــان سعر الفائدة على السندات التايلاندية أعلى بنسبة ٠,٨٥ في المائـــة فقـــط من أكثر السندات أمانا في العالم، أي انه كان ينظر إليها على أنهـــا آمنة جدا. وبعد فترة قصيرة، ارتفعت الزيادة في سعر الفائدة المرتبطة بالمخاطرة بالنسبة للسندات التايلاندية، ارتفاعا سريعا ومفاجئا.

وقـــدم أنصـــار تحرير سوق رأس المال حجة ثانية يصعب تصديقها – وبـــدون دليل عليها أيضا، كما في المرة الأولى. فهم يؤكدون أن القيود على سوق رأس المال تعوق الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم فإن البلدان ستنمو بشكل أفضـــل بدون تلك القيود. وتقدم تايلاند حالة نموذجية تثبت إلى أي مدى هذه الحجـــة معيـــبة. قـــبل تحرير سوق رأس المال كانت تايلاند تفرض قيودا صـــارمة علـــى مدى الإقراض الذي تستطيع البنوك منحه للمضاربة على العقارات. لقد فرضت تلك القيود لأنها كانت بلدا فقيرا تريد النمو، وتعتقد أن اســـتثمار رأس مال البلاد القليل في التصنيع سيخلق فرص عمل جديدة كما ســـيعزز النمو. وكانت تايلاند تدرك أيضا أن الإقراض للمضاربة العقارية يمـــثل، في جميع أنحاء العالم مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار الاقتصادي. إذ يولـــد هـــذا الـــنوع من الإقراض فقاقيع مضاربية (الارتفاع الهائل للأسعار الـــناتج عن تدفق المستثمرين الطامعين في الاستفادة من الازدهار الظاهري

فـي هذا القطاع)، وتنتهي الفقاقيع دائما بأن تفرقع، وعندما يحدث ذلك ينهار الاقتصـاد. إنه سيناريو مألوف، وما حدث في بانكوك هو نفس ما حدث في هيوسـتن: عـندما ترتفع أسعار العقارات، تشعر البنوك أنها تستطيع تقديم المزيد من القروض على أساس أن العقارات تضمن القروض، وعندما يرى المستثمرون الأسعار ترتفع فإنهم يرغبون في المشاركة في اللعبة قبل فوات الأوان – ويقـدم لهـم رجال البنوك المال اللازم للقيام بذلك. ويرى متعهدو البـناء أرباحا سريعة في إقامة مباني جديدة، إلى أن ينجم عن ذلك زيادة في طاقة الاستيعاب. ويعجز متعهدو البناء عن تأجير مساحاتهم، ويتخلفون عن سداد قروضهم، وتنفجر الفقاعة.

غـير أن صـندوق النقد الدولي أكد أن أنواع القيود التي كانت تايلاند تفرضـها لـتفادى حـدوث الأزمة تداخلت مع التخصيص الكفء والفعال للمـوارد الذي يقوم بها السوق. إذا قالت السوق: "ابنوا مباني مكتبية"، "لابد" أن يكـون تشـييد مثل هذه المباني هو النشاط الذي يحقق أعلى عائد. وإذا قالـت السـوق، كمـا حدث "فعلا" بعد تحرير الأسواق، "ابنوا مباني مكتبية شاغرة"، نقول آمين. لأن طبقا لمنطق صندوق النقد الدولي :"لابد" أن السوق تعلـم أفضل. وبينما كانت تايلاند في أشد الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات العامـة لـتقوية بنيتها التحتية ولدعم نظم التعليم الثانوي والجامعي الضعيفة نسـبيا، كانت المليارات تبدد على العقارات التجارية. ولا تزال تلك المباني شـاغرة حـتى الآن، شـاهدة علـى المخاطر التي يطرحها حماس السوق المفـرط، وعلـى المدى الواسع لإخفاقات السوق التي يمكن أن تنشأ نتيجة لغياب تقنين حكومي مناسب للمؤسسات المالية.(٩)

لـم يكن صندوق النقد الدولي وحده هو الذي يفرض تحرير سوق رأس المـال. لقـد مارسـت وزارة الخزانة أيضا ضغوطا لفرض ذلك التحرير، بصـفتها أكـبر مساهم في صندوق النقد الدولي والوحيدة التي تملك سلطة الفيتو، وتلعب دورا كبيرا في تحديد سياسات الصندوق.

فـي عـام ١٩٩٣، كنـت في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينـتون عـند مناقشـة العلاقـات التجارية بين كوريا الجنوبية والولايات المـتحدة. كانت المفاوضات تتضمن مجموعة كبيرة من القضايا الثانوية ـ مـثل فتح أسواق كوريا الجنوبية لأنواع السجق الأمريكي ـ والقضية الهامة الخاصـة بـتحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال. لقد تمتعت كوريا

الجنوبية، لمدة ثلاثة عقود، بنمو اقتصادي باهر بدون استثمارات دولية ذات شأن. اعتمد النمو على المدخرات الكورية وعلى الشركات الكورية التي يديرها كوريون، فهي لم تكن في حاجة إلى الأموال الغربية، كما أثبتت أن لديها طريقا بديلا لاستيراد التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق. ففي الوقت الذي دعا جيرانها، سنغافورة وماليزيا، الشركات متعددة الجنسيات إلى أسواقهما، أنشأت كوريا الجنوبية شركاتها الخاصة. وتمكنت الشركات الكورية، من خلال سلع جيدة وسياسة تسويق قتالية، من بيع منتجاتها في جميع أنحاء العالم. كانت كوريا الجنوبية تدرك أنها لكي تواصل نموها وتندمج في الأسواق العالمية يتعين عليها تحرير طرق إدارتها لأسواقها المالية. كما كانت واعية تماما لأخطار التحرير الردئ لتلك الأسواق: لقد رأت ما حدث في الولايات المتحدة في عقد الثمانينيات، حيث أدى إلغاء القوانين واللوائح المنظمة للأسواق المالية إلى إفلاس صناديق الادخار الكبرى. ولحمايتة نفسها، أعدت كوريا بعناية خطة تدريجية لتحرير الأسواق. لكن كان ذلك بطيئا جدا بالنسبة لوول ستريت، التي كانت ترى فرص الربح ولا تريد الانتظار. وبينما كان رجال وول ستريت، على المستوى النظري، يدافعون عن مبادئ حرية السوق ويطالبون بدور محدود للحكومة، فإنهم على المستوى العملي لا يتورعون عن طلب مساعدة حكومتهم في هذه القضية، من أجل فرض أجندتهم. وكما سنرى، استجابت وزارة الخزانة بقوة لطلبهم.

في مجلس المستشارين الاقتصاديين لم نكن مقتنعين بأن قضية تحرير أسواق كوريا الجنوبية تمثل مصلحة "قومية" بالنسبة للولايات المتحدة، وإن كانت ستساعد بالطبع المصالح الخاصة لوول ستريت. كما كنا قلقين بشأن التأثير الذي قد يحدثه ذلك التحرير على الاستقرار العالمي. ومن ثم كتبنا مذكرة، أو "ورقة أفكار"، لتركيز الانتباه على القضية، وعرضها وفتح المناقشة حولها. لقد اقترحنا في هذه الورقة مجموعة من المعايير تسمح بتقييم إجراءات فتح الأسواق وتحديد أيا منها الأكثر حيوية حقا بالنسبة للمصالح القومية للولايات المتحدة. وطالبنا بوضع نظام "أولويات". حيث لا يجلب العديد من أشكال "فتح الأسواق" سوى القليل من النفع للولايات المتحدة. ففي حين قد تجنى بعض الجماعات المعينة مكاسب كبيرة، فلن يجني البلد ككل سوى القليل من هذه المكاسب. وبدون وضع أولويات،

سيظل خطر تكرار ما حدث أثناء إدارة بوش السابقة قائما: كان أحد الإنجازات الكبيرة المزعومة لفتح السوق اليابانية هو أن تتمكن شركة ألعاب "آر" الأمريكية أن تبيع ألعابا صينية إلى الأطفال اليابانيين ـ أمر جيد بالنسبة للأطفال اليابانيين والعمال الصينيين، لكنه لا يحقق سوى نفعا ضئيلا لأمريكا. ورغم صعوبة تصور أن يثير مثل هذا الاقتراح المعتدل أية اعتراضات، فإن ذلك ما حدث. لقد عارض لورنس سومرز، وكيل وزارة الخزانة حينذاك، باستماتة نظام الأولويات، مؤكدا أنه لا توجد ضرورة لوضع مثل هذه الأولويات. وكان تنسيق السياسة الاقتصادية من اختصاص المجلس الاقتصادي القومي (أن.إي.سي.): فهو يوازن التحليل الاقتصادي لمجلس المستشارين الاقتصاديين مع الضغوط السياسية التي كانت تنعكس في الوكالات المختلفة، ويقرر ما هي القضايا التي ستعرض على الرئيس لكي يتخذ فيها قرارا نهائيا.

وقرر المجلس الاقتصادي القومي، الذي كان يرأسه في ذلك الوقت روبرت روبين، إن المشكلة ليست ذات أهمية بحيث تعرض على الرئيس. وكان السبب الحقيقي وراء المعارضة واضحا جدا. إن إجبار كوريا على تحرير أسواقها بسرعة أكبر لن يخلق العديد من فرص العمل في أمريكا، كما لن يؤدى إلى زيادات لها قيمة في إجمالي الناتج المحلى الأمريكي. ومن ثم، فإن أي نظام أولويات لن يضع هذه الإجراءات على رأس القائمة [١٠]. لكن الأسوأ، أنه لم يكن واضحا أن الولايات المتحدة، ككل، ستستفيد حتى من تلك الإجراءات، وكان جليا أن الوضع في كوريا معرض للتدهور. وانتصرت وزارة الخزانة التي كانت تدافع عن الموقف المعاكس – أي أن تلك الإجراءات هامة بالنسبة للولايات المتحدة، ولن تؤدى إلى عدم استقرار. كانت هذه الأمور، في التحليل الأخير، من اختصاص وزارة الخزانة، ومن غير المعتاد أن يتم استبعاد موقفها. وبما أن المناقشة كانت تجرى وراء أبواب مغلقة، لم يكن من الممكن أن تسمع الأصوات الأخرى. ربما لو تم الاستماع إليها، ولو كان هناك قدر أكبر من الشفافية في عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة، لكانت النتيجة مختلفة. لكن بدلا من ذلك، فازت وزارة الخزانة، وخسرت كل من الولايات المتحدة وكوريا والاقتصاد العالمي. وقد تدعى وزارة الخزانة أن المشكلة ليست في التحرير في حد ذاته، إنما المشكلة أن التحرير نفذ بطريقة خاطئة. لكن كان ذلك بالتحديد إحدى النقاط

التـــي أثارها مجلس المستشارين الاقتصاديين: من المتوقع جدا أن يتم تنفيذ التحرير السريع بطريقة رديئة.

السلسلة الأولى من الأخطاء

لـيس هناك شك في أن سياسات صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة أســـهمت في خلق بيئة دعمت إمكانية حدوث أزمة، وذلك بتشجيع - وأحيانا بالإصرار على - تسارع غير مبرر لعملية تحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المـــال. لكن أخطر أخطاء الصندوق ووزارة الخزانة كانت رد فعلهما الأولـــي على الأزمة. لقد أصبحت الأخطاء العديدة التي سأذكرها فيما يلي، معترفا بها حاليا بشكل كبير - فيما عدا خطأ واحد، ألا وهو السياسة النقدية الرديئة لصندوق النقد الدولي.

فـــي البداية، يبدو أن صندوق النقد الدولي اخطأ في تشخيص المشكلة. لقـــد أدار فـــي أمـــريكا اللاتينـــية أزمات سببها الإنفاق الحكومي المسرف والسياسات النقدية غير المحكمة، مما أدى إلى عجز ضخم وارتفاع كبير في معـــدل التضـــخم. ورغم أنه ربما لم يعالج هذه الأزمات كما يجب ـ حيث عانـــت المـــنطقة مـــن الركود لمدة عشر سنوات بعد برامج الصندوق التي يدعـــي أنهـــا "ناجحة"، حتى الدائنون اضطروا في النهاية إلى تحمل خسائر كبيرة ـ إلا أن استراتيجيته كانت على الأقل تتمتع ببعض الترابط المنطقي. إن شـــرق آســـيا تختلف تماما عن أمريكا اللاتينية: كان لدى حكومات هذه الـــبلدان فائض في ميزانياتها واقتصادها يتمتع بمعدل تضـخم منخفض، بينما كانت الشركات مثقلة بالديون.

إن التشخيص السليم مهم لسببين. أولا: كانت بيئة أمريكا اللاتينية، التي تتســـم بتضـــخم عالـــي، تفرض خفض الطلب المفرط. أما في شرق آسيا، فالمشـــكلة لم تكن زيادة الطلب بل عدم كفاية الطلب، نظرا للكساد الوشيك. وكان خفض الطلب كفيلا بجعل الأمور تسوء.

ثانـــيا: إن أسعار الفائدة المرتفعة، وإن كانت أليمة، تظل محتملة، لو أن ديـــون الشـــركات قلـــيلة. لكن عندما تكون المديونية كبيرة جدا، فإن فرض أســـعار فـــائدة عالية، حتى وإن كان لفترة قصيرة، يعني التوقيع على قرار وفاة العديد من الشركات والشيء نفسه بالنسبة للاقتصاد.

فـــي الواقع، كانت الاقتصادات الآسيوية تعانى من بعض نقاط الضعف التـــي تحتاج لمعالجة، إلا أنها لم تكن أسوأ من تلك الموجودة في العديد من البلدان الأخرى ، وبالطبع لم تكن بأي حال من الأحوال بالسوء الذي أوحى به صندوق النقد الدولي. إن استرداد اقتصاد كل من كوريا وماليزيا السريع لقـــواه قد أثبت أن انكماشهما الاقتصادي مثله مثل عشرات حالات الانكماش التـــي أصـــابت اقتصادات السوق في البلدان الصناعية المتقدمة خلال قرنين مـــن الرأســـمالية. إن بلدان شرق آسيا لم تحقق فقط سجلا مبهرا في مجال النمو، كما سبق أن ذكرنا، لكنها على امتداد الثلاثة عقود الماضية، تعرضت لعدد أقل من حالات الانكماش مقارنة بأي من البلدان الصناعية المتقدمة. لم يـــتعرض بلدان منها لحالة انكماش واحدة طوال ثلاثين عاما، كما لم تسجل بلدان آخران خلال الفترة نفسها سوى عاما واحدا من النمو السلبي. من هذا البعد كما من أبعاد أخرى كثيرة، كان هناك الكثير في بلدان شرق آسيا الذي يســـتحق الثناء بدلا من اللوم. وإن كانت بلدان شرق آسيا غير حصينة، فهي عدم حصانة اكتسبتها مؤخرا ــ نتيجة أساسا لتحرير أسواق رأس المال الذي يتحمل جزئيا اللوم عنه صندوق النقد الدولي ذاته.

سياسات هوفر الانكماشية: حالة شاذة في العالم الحديث

مـــنذ أكثر من سبعين عاما، توجد وصفة قياسية لأي بلد يواجه انكماشا اقتصـــاديا خطـــيرا: يجـــب على الحكومة أن تحفز الطلب الكلى، سواء من خـــلال السياســـة الـــنقدية أو المالية – خفض الضرائب، زيادة الإنفاق، أو تخفـــيف القيود على السياسة النقدية. عندما كنت رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، كان هدفي الرئيسي الاحتفاظ بالاقتصاد عند حد العمالة الكاملة وتعظيم النمو طويل المدى. وفى البنك الدولي، تناولت مشكلات بلدان شرق آســـيا بنفس المنظور: تقييم السياسات للتوصل إلى أكثرها فاعلية سواء على المدى القصير أو الطويل. كان من الواضح أن الاقتصادات الآسيوية مهددة بانكمـــاش خطـــير وتحتاج إلى تحفيز. لكن صندوق النقد الدولي ضغط في الاتجاه المعاكس تماما، وكانت العواقب من النوع الذي يجب توقعه.

فـــي وقت بداية الأزمة، كانت بلدان شرق آسيا، إجمالا، تتمتع بتوازن اقتصادي جمعي ــ ضغوط تضخمية ضعيفة وموازنات حكومية متوازنة أو

ذات فائض. وكان لذلك نتيجتان واضحتان: أولا، كان انهيار سعر الصرف والبورصـــة، وانفجـار فقاقـيع الاســتثمار العقاري، وما يصاحب ذلك من انخفــاض الاستثمار والاستهلاك، سيدفع الاقتصاد نحو الركود. ثانيا، سينجم عــن هذا الانهيار الاقتصادي انهيار في عائدات الضرائب، مما يخلف فجوة فـــي الموازنة. منذ هربرت هوفر لم يعد أحد من رجال الاقتصاد المسئولين يقــول بضـــرورة التركــيز علـــى العجــز الظرفي ـ أي المرتبط بالوضع الاقتصـــادي الراهن بدلا من العجز الهيكلي ـ أي الذي كان سيوجد لو أن الاقتصـــاد عمل عند حد العمالة الكاملة. ومع ذلك دافع صندوق النقد الدولي عن الموقف "الهوفري".

يقـــر صندوق النقد الدولي، حاليا، أن السياسة المالية التي أوصى بها كانـــت صـــارمة بشكل مبالغ فيه[١١]. لقد جعلت هذه السياسات الركود أسوأ بكثـــير ممـــا كان يتطلبه الأمر. ومع ذلك، أثناء الأزمة، كتب ستانلى فيشر، الوكـــيل الأول للمديـــر التنفيذي للصندوق، في الفايننشيال تايمز مدافعا عن سياســـات صندوق النقد الدولي، أن "كل" ما طلبه الصندوق، في الواقع، من الـــبلدان هـــو أن يكون لديها ميزانية متوازنة![١٢]. منذ ستين عاما ، لم يعد الاقتصـــاديون المحترمون يعتقدون أن على اقتصاد ما يدخل في حالة ركود أن يكون لديه ميزانية متوازنة.

كنـــت أهتم بشدة بقضية الميزانيات المتوازنة. فعندما كنت في مجلس المستشـــارين الاقتصـــاديين، كانت إحدى أكبر معاركنا تدور حول التعديل الدســـتوري الخـــاص بالميزانـــية المتوازنة. كان هذا التعديل سيفرض على الحكومـــة الفيدرالـــية أن تحـــد نفقاتها بحدود مواردها. لقد عارضنا، نحن و"وزارة الخـــزانة"، هـــذا التعديل لاعتقادنا أنه يمثل سياسة اقتصادية رديئة. ففـــي حالـــة حدوث ركود، سيكون من الصعب جدا استخدام السياسة المالية لمســـاعدة الاقتصاد على استرداد قواه. عندما يدخل الاقتصاد في حالة ركود تـــنخفض عـــائدات الضرائب، وكان التعديل سيطالب الحكومة بأن تخفض نفقاتها (أو تزيد الضرائب) وهو ما كان سيفاقم من حالة الركود.

لـــو تم التصديق على هذا التعديل، لكان معنى ذلك أن تتخلى الحكومة عـــن إحـــدى مسئولياتها الرئيسية، ألا وهي: الحفاظ على الاقتصاد في حالة عمالة كاملة . وبالرغم من حقيقة أن السياسة المالية التوسعية هي واحدة من الطـــرق القليلة للخروج من الركود، وبالرغم من معارضة الإدارة الأمريكية

للتعديل الدستوري الخاص بالميزانية المتوازنة ، طالبت وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي تايلاند وكوريا وبلدان شرق آسيا الأخرى بما يساوى التعديل الخاص بالميزانية المتوازنة.

سياسات إفقار الذات

من بين كل الأخطاء التي اقترفها صندوق النقد الدولي في الفترة التي انتشرت فيها الأزمة الآسيوية من بلد إلى آخر، خلال عامي ١٩٩٧و١٩٩٨، هناك خطأ يصعب فهمه، ألا وهو إخفاق الصندوق في إدراك أهمية التفاعلات المتبادلة بين السياسات المتبعة في البلدان المختلفة. إن السياسات الانكماشية في بلد ما لا تسبب كسادا لاقتصاد هذا البلد وحده، لكنها تحدث آثارا سلبية لدى جيرانه. إن مواصلة صندوق النقد الدولي المطالبة بسياسات انكماشية، فاقم من "العدوى"، وانتشار الانكماش الاقتصادي من بلد إلى آخر. وخفضت كل بلد من هذه البلدان وارداتها من جيرانها، نظرا للضعف الذي أصاب اقتصادها، ومن ثم جذبت جيرانها إلى أسفل.

بشكل عام، يعتقد أن سياسات "أفقر جارك"، التي سادت في الثلاثينيات من القرن العشرين ، قد لعبت دورا هاما في انتشار "الكساد الكبير". كان كل بلد تضربه الأزمة يحاول دعم اقتصاده عن طريق خفض الواردات ، وبالتالي تحويل طلب المستهلك إلى المنتجات المحلية. وكان يتم تحقيق ذلك بفرض تعريفة جمركية على الواردات، وبتخفيض القيمة التنافسية لعملة ذلك البلد، مما يجعل السلع المحلية أقل ثمنا وسلع البلدان الأخرى أغلى ثمنا. لكن عندما تخفض كل بلد من وارداتها فإنها تنجح في " تصدير" الانكماش الاقتصادي إلى جيرانها. ومن ثم جاء اصطلاح "أفقر جارك".

إن آثار الإستراتيجية التي وضعها صندوق النقد الدولي كانت أسوأ حتى من آثار سياسات "أفقر جارك" التي دمرت العديد من البلدان على امتداد العالم، أثناء كساد الثلاثينيات. لقد أعلن للبلدان الآسيوية أنه يتعين عليها عند مواجهة انكماش اقتصادي أن تخفض عجزها التجاري، بل وأن تحقق فائضا تجاريا. قد يكون ذلك منطقيا لو أن الهدف المركزي لسياسة الاقتصاد الجمعي لهذا البلد، هو تسديد الدائنين الأجانب. إن أي بلد سيكون قادرا على تسديد فواتيره بشكل أفضل لو أنشأ خزانة حرب من العملات

الأجنبية بغض النظر عن تكلفة ذلك بالنسبة لسكان ذلك البلد أو أي بلد آخر. لكن الوضع حاليا مختلف عنه في الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث تمارس ضغوط هائلة على أي بلد كي لا يزيد تعريفته الجمركية أو أي حواجز تجارية أخرى من أجل خفض وارداته، حتى وإن كان يواجه ركودا اقتصاديا. كما كان صندوق النقد الدولي يهاجم بعنف أي تخفيض جديد في قيمة العملة. في الواقع، كان الهدف الوحيد لعمليات الإنقاذ التي قام بها الصندوق هو "منع" الهبوط في سعر الصرف من أن يستمر. قد يبدو ذلك في حد ذاته غريبا، نظرا لإيمان صندوق النقد الدولي بالأسواق: لماذا لا يترك الأمر لآليات السوق لكي تحدد أسعار الصرف كما تحدد الأسعار الأخرى؟ لكن الاتساق الفكري لم يكن أبدا السمة المميزة لصندوق النقد الدولي، وكان خوفه الأحادي البعد من التضخم الذي قد ينجم عن خفض قيمة العملة هو الذي يتغلب دائما. بعد استبعاد زيادة التعريفة الجمركية وخفض قيمة العملة، لا يتبقى سوى وسيلتان لتكوين فائض تجارى. الوسيلة الأولى، هي زيادة الصادرات، غير أن ذلك ليس بالأمر السهل ولا يمكن تحقيقه سريعا، خاصة عندما تكون اقتصادات الشركاء التجاريين ضعيفة وأسواق البلاد المالية تعانى من ارتباك، ففي هذه الحالة لا يستطيع المصدرون الحصول على التمويل اللازم للتوسع. ويمثل خفض الواردات الوسيلة الثانية وذلك بخفض الإيرادات، أي محدثا ركود أكبر. للأسف بالنسبة لهذه البلدان وللعالم، كان هذا هو الاختيار الوحيد المتاح . وكان ذلك ما حدث في شرق آسيا في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات: لقد أدت السياسات المالية والنقدية الانكماشية المقترنة بسياسات مالية مضللة إلى انكماش اقتصادي مكثف، وخفض للإيرادات، مما أحدث انخفاضا في الواردات، ونجم عن ذلك فائض تجارى ضخم، مانحا البلدان الموارد اللازمة لتسديد الدائنين الأجانب.

إن كان هدف هذه الإستراتيجية هو زيادة حجم الاحتياطي لدى هذا البلد، فقد نجحت. لكن ما هو الثمن الذي دفعه سكانه وسكان البلدان المجاورة! ولذلك تستحق هذه السياسة اسمها:"إفقار الذات". وكانت النتيجة بالنسبة للشركاء التجاريين لذلك البلد مطابقة تماما لما كان سيحدث لو تم فعلا تطبيق سياسات "أفقر جيرانك". إن خفض واردات كل بلد من هذه البلدان يعنى خفض صادرات البلدان الأخرى. من منظور الجيران، لم يكن

تعنـيهم كثـيرا معـرفة "لماذا" خفض الشركاء التجاريون من وإرداتهم، إن نتـيجة ذلـك هو ما رأوه، ألا وهو انخفاض مبيعاتهم في الخارج. وهكذا تم تصـدير الأزمة الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. لكن هذه المرة، لم يكن لتصدير الانكماش حتى ميزة تقوية الاقتصاد المحلي. وامتدت الأزمة لتشمل العـالم كله. وأدى تباطؤ النمو في المنطقة إلى انهيار أسعار المواد الأولية، مـثل البـترول، ممـا أحدث فوضى شديدة في البلدان المنتجة للبترول مثل روسيا.

مـن بين كل حالات إخفاق صندوق النقد الدولي، ربما يكون هذا الفشل أتعسها، لأنه يمثل أكبر خيانة لسبب وجود الصندوق ذاته. لقد كان الصندوق قلقـا بشـأن العدوى ــ العدوى بين أسواق رأس المال التي تنقلها مخاوف المسـتثمرين – رغم أن السياسات التي فرضها، كما رأينا في القسم السابق، هي التي جعلت البلدان أكثر عرضة بكثير للتأثر بتقلبات مزاج المستثمرين. كـان انهـيار سـعر الصـرف في تايلاند كفيلا بإثارة قلق المستثمرين في الـبرازيل بشـأن الأسـواق البرازيلية. كانت الكلمة الطنانة هي "الثقة": إن انعـدام الثقة في بلد ما قد ينتشر ليصبح انعدام ثقة في كل الأسواق الناشئة. بشـكل عـام، تحـتاج مهارة الصندوق في مجال الدراسة النفسية للأسواق للكثـير مـن الصقل. من الصعب أن تعيد الثقة سياسات خلقت حالات كساد رهيـبة، مصـحوبة بعمليات إفلاس مكثفة، في أفضل البلدان الناشئة أداء، ولفتـت الأنظار إلى مشكلات عميقة الجذور. لكن حتى لو كان الصندوق قد تمكـن مـن القـيام بدور أفضل في استعادة الثقة، كان يتعين محاسبته: إن الصندوق بتركيزه على حماية المستثمرين، نسى سكان البلدان الذين كان من المفترض أن يساعدهم. ولأنه ركز كل اهتمامه على المتغيرات المالية، مثل أسـعار الصـرف، نسـى تقريبا الجانب الحقيقي للاقتصاد. لقد فقد إدراكه لمهمته الأصلية.

خنق الاقتصاد بأسعار الفائدة العالية

حالـيا، يقر صندوق النقد الدولي أن السياسات "المالية" (تلك المتصلة بمسـتويات العجز الحكومي) التي فرضها كانت انكماشية بشكل مفرط، لكنه لا يعـترف بالأخطـاء التـي اقترفها في مجال السياسة النقدية. عندما دخل

صـــندوق الـــنقد الدولي إلى شرق آسيا، أجبر بلادها على رفع أسعار الفائدة إلـــى مستويات تعارف على تسميتها فلكية. إني أتذكر الاجتماعات التي كان فـــيها الرئـــيس كلينتون يشعر بالإحباط لأن بنك الاحتياط الفيدرالي، برئاسة آلان جرينســـبان الذي يتولى هذا المنصب منذ إدارات سابقة، كان يوشك أن يـــرفع ســـعر الفـــائدة ربـــع أو نصف في المائة. كان قلقا من أن يدمر هذا الإجـــراء الازدهـــار الـــذي حققه. كان يشعر أنه قد تم انتخابه على أرضية الشعارات التالية: "إنه الاقتصاد يا غبي"، و"فرص عمل،فرص عمل، فرص عمل"، ولا يريد أن يفسد بنك الاحتياط الفيدرالي خططه. كان يفهم قلق بنك الاحتـــياط الفيدرالي بشأن التضخم، وإن كان يعتقد أن مخاوفه مبالغ فيها – وكنـــت أشـــاركه هذا الرأي الذي أكدت صحته الأحداث التي تلت ذلك. كان الرئـــيس يخشـــى من الأثر السلبي لرفع سعر الفائدة على معدلات البطالة، وعلـــى الازدهـــار الاقتصادي الذي انطلق لتوه، وذلك في بلد يتمتع بأفضل بيـــئة للمشـــروعات والأعمـــال فـــي العـــالم. لكن في شرق آسيا، فرض بيروقراطيو صندوق النقد الدولي، الذين لا يشعرون بمسئولية سياسية كبيرة، زيادة في أسعار الفائدة تصل إلى خمسين ضعفا وليس عشرة أضعاف لقد ارتفـــع سعر الفائدة ليتجاوز ٢٥ في المائة. إذا كان كلينتون قلقا بشأن الآثار الســـلبية لزيادة نصف في المائة على اقتصاد في بداية مرحلة ازدهار، فإن تأثير تلك الزيادات الهائلة في أسعار الفائدة على اقتصاد يدخل مرحلة ركود يكـــون كفيلا أن يصيبه بسكتة قلبية. قامت كوريا، بداية، برفع أسعار الفائدة إلى ٢٥ في المائة، لكن قيل لها أنها لكي تكون جادة يجب أن تسمح لأسعار الفـــائدة أن تواصـــل ارتفاعها. وكانت إندونيسيا قد رفعت أسعار الفائدة، في حركة وقائية، قبل الأزمة، لكن قيل لها إن ذلك ليس كافيا. وارتفعت أسعار الفائدة الإسمية ارتفاعا صاروخيا.

وكان التفكير الذي تعتمد عليه هذه السياسات بسيطا، إن لم يكن ساذجا. إن رفـــع سعر الفائدة في بلد ما يجعلها أكثر جاذبية لتدفق رأس المال إليها، مما يساعد على دعم سعر الصرف في ذلك البلد، ويحقق الاستقرار لعملته. انتهت الحجة.

للوهلـــة الأولى، قد يبدو ذلك منطقيا. لكن لندرس حالة كوريا الجنوبية كمـــثال. ولنتذكر أن الأزمة في كوريا الجنوبية بدأت برفض البنوك الأجنبية تجديـــد قروضها قصيرة الأجل القابلة للتأجيل. لقد رفضوا لأنهم كانوا قلقين

بشـــأن قدرة شركات كوريا الجنوبية على السداد. وكان الإفلاس ـ والتخلف عـــن الســـداد ـ في قلب المشكلة. لكن في نموذج صندوق النقد الدولي، كما في نماذج أغلب الكتب الخاصة بالاقتصاد الجمعي التي كتبت منذ عقدين، لا يلعـــب الإفـــلاس أي دور. إن مناقشـــة السياسة النقدية والمالية مع استبعاد الإفلاس يكون مثل "هاملت" بدون أمير الدانمارك. "كان يجب" أن يوجد، في قلـــب تحليل الاقتصاد الجمعي، تحليل لما يمكن أن تحدثه الزيادة في أسعار الفـــائدة على احتمالات التخلف عن السداد، وعلى المبالغ التي يمكن للدائنين اســـتردادها في حالة حدوث هذا التخلف في السداد. كان العديد من الشركات في شرق آسيا تعانى من مديونية عالية، وكانت نسب المديونية لصافى قيمة هذه الشركات ضخمة. في الواقع، لقد ذكر مرارا أن أحد نقاط ضعف كوريا الجنوبية هو الإفراط في الاقتراض، "حتى من قبل صندوق النقد الدولي". إن الشـــركات ذات المديونـــية العالية تكون حساسة بشكل خاص لزيادة أسعار الفائدة، خاصة لو بلغت هذه الزيادة المستويات المرتفعة جدا التي طالب بها صـــندوق الـــنقد الدولي. عند هذه المستويات تصبح الشركة ذات المديونية العالـــية مهددة بالإفلاس السريع. وحتى إن لم تفلس، فإن صافى قيمتها يهبط بسرعة كبيرة، لأنها تضطر لدفع مبالغ ضخمة للدائنين.

كان صندوق النقد الدولي يدرك أن المشكلتين الأساسيتين في شرق آسيا همـــا ضعف المؤسسات المالية وتعاظم مديونية الشركات، ومع ذلك فرض سياســـات رفع أسعار الفائدة التي فاقمت فعليا من هاتين المشكلتين. وجاءت العواقـــب كما كان متوقعا بالضبط: ضاعفت أسعار الفائدة العالية من أعداد الشـــركات المتعســـرة، وبالتالي زادت أعداد البنوك التي تواجه قروضا لا تســـتطيع تحصيلها،[١٣] مما زاد من ضعف البنوك. إن زيادة حالات التعثر فـــي الشـــركات والقطاعـــات المالية فاقمت من الانكماش الاقتصادي الذي أحدثته السياسات الانكماشية من خلال خفض الطلب الكلى. لقد دبر صندوق النقد الدولي انكماشا متزامنا في الطلب الكلى "و" العرض الكلى.

فـــي معـــرض دفاعـــه عن سياساته، قال صندوق النقد الدولي أن تلك السياسات كانت ستساعد على استعادة الثقة في السوق في البلدان التي تعانى مـــن الأزمـــة. لكن من الواضح أن البلدان التي تمر بركود خطير لا توحي بالـــثقة. لنتصور رجل أعمال من جاكارتا وضع كل ثروته تقريبا في شرق آسيا. وعندما انهار الاقتصاد في المنطقة، بعد أن أحدثت التدابير الانكماشية

أثـرها وتضاعفت الأزمة، أدرك فجأة أن محفظة استثماراته ليست متنوعة بـالقدر الكافي، ونقل تلك الاستثمارات إلى بورصة نيويورك المزدهرة. إن المسـتثمرين المحليين مثلهم مثل المستثمرين الدوليين لم يروا نفعا من سكب الأمـوال فـي اقتصـاد ينهار. ولم تجذب أسعار الفائدة المرتفعة مزيدا من رؤوس الأموال إلى البلاد . على النقيض، فاقمت أسعار الفائدة المرتفعة من الركود، وفي نهاية الأمر، دفعت برؤوس الأموال "خارج" البلاد.

وقـدم صـندوق الـنقد الدولي حجة أخرى، لتبرير سياسته، لكنها غير مقنعة مثل سابقتيها. لقد أكد أن لولا زيادة أسعار الفائدة زيادة كبيرة، لانهار سـعر الصـرف، وهو ما كان سيحدث أثرا مدمرا على الاقتصاد، لأن من لديهـم ديونـا مقـيمة بـالدولار لن يتمكنوا من تسديدها. لكن، في الحقيقة، ولأسـباب كان لابد أن تكون واضحة، لا يحقق رفع أسعار الفائدة استقرارا للعملـة، ومن ثم أجبرت تلك البلدان على أن تخسر على الجبهتين. زد على ذلـك، أن صـندوق النقد الدولي لم يتكبد أبدا عناء فحص تفاصيل ما يحدث داخل هذه البلدان. ففي تايلاند، مثلا، كانت الشركات التي لديها أكبر مديونية مقـيمة بـالعملات الأجنبية، هي الشركات العقارية التي أفلست بالفعل وتلك التـي أقرضـتها. وبالتالـي، كان المزيد من خفض قيمة العملة ربما يضر الدائنيـن الأجانـب، لكنه ما كان ليقضي على تلك الشركات التي كانت قد ماتـت. فـي الواقـع، لقد جعل صندوق النقد الدولي المشروعات الصغيرة ومتفرجين أبرياء آخرين يدفعون ـ وبلا طائل – لمن تورطوا في الاقتراض المفرط بالدولار.

وعـندما طالبـت صـندوق النقد الدولي أن يغير سياسته، مؤكدا على الكارثة التي ستحدث إذا استمر في توجهه، كان رده مقتضبا على نحو فظ: لو ثبت أنى على حق، سيغير الصندوق سياساته. لقد أصابني موقف "انتظر وسـترى" بالرعب. يعرف كل رجال الاقتصاد أن وقتا طويلا يمر بين تنفيذ إجـراء ما ونتائجه. لن يتم الشعور بفوائد أي تغيير في التوجه إلا بعد تنفيذه بفـترة تـتراوح بين ستة شهور وثمانية عشر شهرا، بينما يمكن أن تحدث خسائر ضخمة في غضون ذلك.

لقـد حدثت هذه الخسائر في شرق آسيا. لأن العديد من الشركات كانت تعـانى من مديونية ثقيلة، وأجبر العديد منها على الإفلاس. ففي إندونيسيا، تشير التقديرات إلى أن ٧٥ في المائة من كل المشروعات وجدت نفسها في

مــــأزق مالي، أما في تايلاند فإن نصف القروض المصرفية تقريبا أصبحت غير قابلة للسداد. للأسف، إن تدمير مشروع ما أسهل بكثير من إنشاء واحد جديـــد. ومــــا كان خفض أسعار الفائدة لينقذ شركة ما من الإفلاس، بعد أن دفعـــت إليه دفعا: كان صافي قيمتها سيبقى مفقودا بالكامل. لقد كانت أخطاء صندوق النقد الدولي مكلفة جدا، وإصلاحها بطيئا.

لقـــد جعلت طريقة تفكير ساذجة في مجال الجغرافيا السياسية، من بقايا أسلوب كيسينجر القائل بـــ "السياسة الواقعية"، عواقب هذه الأخطاء متراكبة. ففـــي عـــام ١٩٩٧، منحـــت اليابان ١٠٠ مليار دولار للمساهمة في إنشاء صندوق نقد آسيوي، من اجل تمويل التدابير المطلوبة لتحفيز الاقتصاد. لكن وزارة الخزانة الأمريكية بذلت كل ما في وسعها لخنق الفكرة. وانضم إليها صـــندوق النقد الدولي. كان السبب وراء موقف الصندوق واضحا: لا يريد الصـــندوق منافسة في المجال الخاص به، رغم أنه من أشد أنصار المنافسة فـــي الأســـواق، وكان صندوق النقد الآسيوي سيمثل منافسا له. وكان دافع وزارة الخـــزانة ممـــاثلا. إن تأثير الولايات المتحدة على سياسات الصندوق كبـــير نظـــرا لأنها هي العضو الوحيد في صندوق النقد الدولي الذي يتمتع بحـــق الفيـــتو. وكـــان معـــروفا للجميع أن اليابان تعارض بشدة إجراءات الصـــندوق ــ لقـــد عبر مسئولون يابانيون كبار عن شكوكهم بشأن سياسات صندوق النقد الدولي، وذلك خلال لقاءات متكررة عقدتها معهم، وكانت تلك الشـــكوك مطابقـــة تقريـــبا لمـــا أبديته من انتقادات.[١٤] لو أن اليابان، ومن المحـــتمل الصين، أصبحتا المساهمين الرئيسيين في صندوق النقد الآسيوي، ســـيهيمن صوتهما، وهو ما يمثل تحديا حقيقيا لـــ "زعامة" الولايات المتحدة وسيطرتها.

في الأيام الأولى للأزمة، وقع حدث ذكرني بقوة بأهمية هذه السيطرة – بما في ذلك السيطرة على وسائل الإعلام. وجه سومرز توبيخا شفويا قاسيا لنائـــب رئيس البنك الدولي لشرق آسيا، جان-ميشيل سفرينو، لأنه أعلن في خطـــاب حظـــي باهتمام كبير، أن عدة بلدان في المنطقة قد دخلت في حالة ركـــود عميـــق، أو حـــتى فـــي حالة كساد. ببساطة، كان من غير المقبول اســـتخدام كلمـــة ركـــود أو كلمة كساد، حتى وإن كان واضحا حينذاك أن إجمالي الناتج المحلى لإندونيسيا معرض للهبوط بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ في المائة، وهو ما يسمح بوضوح باستخدام تلك التعبيرات القاسية.

وفي نهاية الأمر، لم يستطع سومرز وفيشر ووزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي تجاهل الكساد. ومرة أخرى، تقدمت اليابان بعرض سخي للمساعدة من خلال "مبادرة ميازاوا"، وهى المبادرة التي سميت باسم وزير المالية الياباني. غير أن العرض هذه المرة خفض إلى ٣٠ مليار دولار، وتم قبوله. لكن حتى آنذاك، طالبت الولايات المتحدة بأن ينفق المال على إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات المالية، بدلا من إنفاقه على تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الموازنة – وكان ذلك يعنى بوضوح أنه يتعين أن تساهم هذه الأموال في تقديم يد العون للبنوك الأمريكية والأجنبية الأخرى، وكل الدائنين الأجانب. لا يزال وأد صندوق النقد الآسيوي يثير السخط في آسيا، لقد تحدث معي بغضب عن الحادث العديد من المسئولين. وبعد مرور ثلاثة أعوام على الأزمة، اجتمعت أخيرا بلدان شرق آسيا لتبدأ، بهدوء، إنشاء نسخة أكثر تواضعا من صندوق النقد الآسيوي، تحت اسم "مبادرة شانج ماى"، وهى المدينة التي انطلقت منها المبادرة، وتقع في شمال تايلاند.

الجولة الثانية من الأخطاء:إعادة هيكلة خرقاء

مع تفاقم الأزمة، أصبحت "إعادة الهيكلة" هي الكلمة التعويذة، ومن ثم ، يجب إغلاق البنوك التي تكتظ دفاترها بقروض معدومة، كما يجب إغلاق الشركات المدينة أو استيلاء الدائنين عليها. وركز صندوق النقد الدولي على ذلك بدلا من القيام بالدور المفترض أن يقوم به، ألا وهو توفير السيولة لتمويل أوجه الإنفاق الضرورية. لكن للأسف فشل الصندوق حتى في تركيزه على إعادة الهيكلة، بل وساعد أغلب ما قام به على دفع الاقتصادات المنهارة إلى مزيد من الانهيار.

النظم المالية

كانت أزمة شرق آسيا، في المقام الأول وقبل أي شئ، أزمة نظام مالي، وكان من الضروري التعامل مع هذه الأزمة. يمكن تشبيه النظام المالي بعقل الاقتصاد، فهو الذي يوزع رأس المال القليل والنادر بين استخدامات متنافسة، وذلك بأن يحاول توجيه رأس المال إلى حيث يكون

أكــثر فاعلية، بمعنى آخر، حيث يغل أعلى عائد. كما يراقب النظام المالي رؤوس الأمــوال ليتأكد من أنها تستخدم بالطريقة المتفق عليها. وبالتالي، إذا انهار النظام المالي، لن تستطيع الشركات الحصول على رأس مال التشغيل الــذي تحــتاجه للاستمرار عند مستويات الإنتاج القائمة، ناهيك عن تمويل التوســع مــن خلال استثمارات جديدة. وقد تولد الأزمة حلقة مفرغة، حيث تخفــض البنوك التمويل الذي تقدمه للشركات مما يدفع الأخيرة إلى تخفيض إنــتاجها، وهو ما يؤدى بدوره إلى خفض الإنتاج العام وخفض الإيرادات. ومــع انهــيار الإنتاج والإيرادات، تنهار الأرباح، وتصبح بعض الشركات مجــبرة على الإفلاس. وعندما تعلن تلك الشركات إفلاسها، تصبح ميزانيات البنوك في وضع أسوأ، مما يدفع البنوك إلى مزيد من الخفض للقروض التي تقدمها، مما يفاقم من ركود الاقتصاد ككل.

وإن اخفق عدد كبير من الشركات في تسديد قروضه فإن البنوك تنهار. وقــد يتسبب انهيار بنك واحد كبير في حدوث كارثة. إن المؤسسات المالية هــي التــي تحدد كفاءة الائتمان، أي هي التي تعرف من يستحق ثقتها لكي تقــدم له القــروض. ومثل هذه المعلومات الدقيقة والخاصة للغاية، لا يمكن نقلها بسهولة، فهي مطمورة في السجلات والذاكرة المؤسسية للبنك (أو أية مؤسســة مالــية أخرى). وعندما يخرج بنك ما من السوق، يتم تدمير أغلب معلوماته المتعلقة بالمقترضين والخاصة بكفاءة الائتمان، وتكون إعادة إنشاء هــذه المعلومــات مكلفــة. حــتى في البلدان الأكثر تقدما لا تستطيع شركة صــغيرة أو متوســطة الحجم الحصول على قروض من أكثر من بنكين أو ثلاثــة بــنوك على الأكثر. وفي الأوقات العادية، عندما يخرج بنك ما من الســوق، ســيجد العديــد من عملائه صعوبة في العثور على بديل يقدم لهم قروضـــا بيــن ليلة وضحاها. أما في البلدان النامية، حيث مصادر التمويل محــدودة بدرجــة أكبر، عندما ينهار بنك تعتمد عليه شركة ما سيكون شبه مســتحيل أن تعثر هذه الشركة على مصدر جديد للتمويل، خاصة أثناء فترة ركود اقتصادي.

لقد دفعت المخاوف من هذه الحلقة المفرغة الحكومات، في جميع أنحاء العالم، إلى تقوية نظامها المالي عبر تقنين حكيم. وقام المدافعون عن السوق الحرة، مرارا، بكبح تلك القوانين. وكانت العواقب وخيمة عندما تم الإنصات إلى أصواتهم، سواء في شيلى، ١٩٨٢-١٩٨٣، حيث انخفض إجمالي الناتج

المحلى بنسبة ١٣,٧ في المائة، وأصبح واحد من كل خمسة عمال بلا عمل، أو فـي الولايات المتحدة في فترة ريجان، حيث أدى، كما سبق الإشارة إلى ذلـك، إلغـاء القوانيـن المنظمة للنظام المالي إلى كارثة صناديق الادخار، والتي كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين ٢٠٠ مليار دولار.

كما أخذ متخذو القرار السياسي في الاعتبار أهمية الحفاظ على تدفقات الائتمان عند التعامل مع مشكلات إعادة الهيكلة المالية. إن الولايات المتحدة، أثـناء كارثة صناديق الادخار، لم تغلق بشكل كامل سوى قلة قليلة جدا من البنوك، ويرجع ذلك جزئيا إلى الخوف من الآثار السلبية لعملية "تدمير رأس المال المعلوماتي". لقد تم الاستيلاء على أغلب البنوك الضعيفة من قبل بنوك أخـرى أو تـم دمجها فيها. ولم يعرف العملاء بذلك التحول إلا في أضيق الحـدود. وبهذه الطريقة، تم حماية رأس المال المعلوماتي. لكن رغم ذلك، كانت أزمة صناديق الادخار من العوامل الهامة التي أسهمت في ركود عام ١٩٩١.

تزاحم على البنوك لاسترداد الودائع

إن نقـاط ضعف النظام المالي في شرق آسيا كانت أكثر خطورة بكثير عنها في الولايات المتحدة. ورغم أن الخطاب البلاغي لصندوق النقد الدولي لم يكف عن التركيز على نقاط الضعف تلك والتأكيد على أنها السبب الخفي وراء الأزمـة الآسـيوية، فـإن الصندوق فشل في فهم كيفية عمل الأسواق المالية وتأثيرها على باقي الاقتصاد. إن نماذجه الخاصة بالاقتصاد الجمعي، وهـى نماذج غير متقنة، لم تتضمن قط صورة أوسع للأسواق المالية على المسـتوى الكلـي، بل كان أكثر عجزا على المستوى الفردي، أي مستوى الشـركة. لـم يـأخذ الصندوق في الاعتبار بشكل صحيح محنة الشركات والمؤسسـات المالـية التـي أسـهمت فيها وبقوة سياسته المسماة بسياسة الاستقرار، خاصة أسعار الفائدة المرتفعة.

لقد ركزت فرق صندوق النقد الدولي في آسيا، عند تناولها مشكلة إعادة الهـيكلة، علـى إغـلاق البنوك الضعيفة، وكأن في ذهنها نموذج دارويني للمنافسة، "يجب" ألا تستمر البنوك الضعيفة في الوجود. كان هناك أساس ما لهـذا الموقف، لأن السماح للبنوك الضعيفة أن تواصل أنشطتها "دون رقابة

محكمـــة" ســـيؤدى إلـــى موافقتها على قروض ذات مخاطر عالية جدا. لقد قامـــرت تلـــك البـــنوك بتقديم قروض ذات مخاطر عالية وعوائد عالية إن حالفهـــا الحـــظ، سيتم تسديد القروض، وستسمح لها أسعار الفائدة المرتفعة بالوفـــاء بجمـــيع ديونهـــا. أمـــا إذا خانها الحظ فسوف تختفي من الوجود، وســـتتولى الحكومة مسئولية جمع الحطام. غير أن ذلك ما كان سيحدث لتلك البنوك في جميع الأحوال، حتى وإن لم تلجأ إلى إستراتيجية القروض عالية المخاطر. لكن غالبا ما يتضح أن تلك القروض عالية المخاطر هي قروض رديئة، وعندما تدق ساعة تصفية الحساب، تضطر الحكومة إلى دفع فاتورة أعلى بكثير مما كانت ستدفعه لو أن البنك أغلق أبوابه في وقت سابق. وكان ذلـــك أحـــد الـــدروس التي برزت بوضوح من كارثة صناديق الادخار في الولايات المتحدة: لقد رفضت إدارة ريجان معالجة المشكلة لسنوات طويلة، لكـــن عـــندما لـــم يعـــد ممكنا تجاهل الأزمة أصبحت التكلفة بالنسبة لدافع الضـــرائب أثقل بكثير. غير أن صندوق النقد الدولي أهمل درسا مهما آخر: ألا وهو أهمية الحفاظ على تدفق الائتمان.

كانت إستراتيجية صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة المالية ترتكز على تقسيم وفرز البنوك إلى ثلاث فئات: بنوك مريضة حقا ويتعين إغلاقها على الفور، وبنوك سليمة، وتضم المجموعة الثالثة بنوك مريضة يمكن علاجها. وطلـــب الصـــندوق مـــن البـــنوك الحفـــاظ على نسبة معينة بين رأسمالها وقروضـــها غـــير المدفوعة والسندات الأخرى، وهو ما يسمى "نسبة كفاية رأس المال". وكان متوقعا ألا تحقق العديد من البنوك هذه النسبة نظرا للعدد الكبير من القروض الذي لم يتم تسديده. وأصر الصندوق على أن تغلق هذه البـــنوك أبوابهـــا أو أن تصل "سريعا" إلى هذه النسبة، أي "نسبة كفاية رأس المـــال". غير أن هذا الإصرار على أن تصل البنوك بسرعة إلى مستويات كفايـــة رأس المـــال فـــاقم من الركود. لقد اقترف الصندوق خطأ نحذر منه الطلـــبة فـــي أول درس لهم في الاقتصاد، وهو ما يسمى "مغالطة التسوية". عـــندما يعـــانى بنك واحد فقط من المشكلة، تكون مطالبته بتحقيق مستويات "نســـبة كفاية رأس المال" على وجه السرعة أمرا مفهوما. لكن عندما تكون غالبـــية البـــنوك تمـــر بضائقة، فقد تؤدى هذه السياسة إلى كارثة. إن هناك طريقتيـــن لزيادة النسبة بين رأس مال بنك ما والقروض التي قدمها: زيادة رأس المال أو خفض القروض. من الصعب زيادة رأس المال في قلب أزمة

اقتصـــادية بخطـــورة وضخامة الأزمة الآسيوية، وبالتالي يكون البديل هو خفض القروض المعلقة. لكن لو أن كل بنك قام باسترداد قروضه، لتعرض المـــزيد مـــن الشركات للانهيار. حيث ستجبر الشركات على خفض إنتاجها لعدم توفر رأسمال مناسب للتشغيل، ومن ثم ستخفض مشترياتها من منتجات الشركات الأخرى، وتتفاقم بالتالي دوامة الانهيار. ومع تزايد عدد الشركات التـــي تعـــانى من أزمات، تتزايد نسبة كفاية رأس مال البنوك سوءا. وترتد محاولة تحسين الوضع المالي للبنوك لتضربهم في مقتل.

وعـــندما تغلق العديد من البنوك أبوابها، وتواجه تلك التي تحاول البقاء عـــددا متزايدا من القروض الرديئة، وبالتالي لا تريد أي عملاء جدد، ، فإن العديـــد مـــن الشركات لن تجد وسيلة للوصول إلى الائتمان. ويسحق غياب الائـــتمان أي أمل في استعادة الاقتصاد لقواه. وكان خفض قيمة العملة يعنى زيـــادة الصادرات زيادة كبيرة، لأن المنتجات الواردة من المنطقة أصبحت أرخص بحوالي ٣٠% أو أكثر. لكن بالرغم من زيادة حجم الصادرات فإن تلـــك الـــزيادة كانـــت أقل بكثير مما كان متوقعا، وذلك لسبب بسيط: كانت الشـــركات تحـــتاج إلـــى رأس مـــال تشـــغيل لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة صـــادراتها. وبمـــا أن البـــنوك أغلقـــت أبوابها أو خفضت إقراضها لم تعد الشركات والمشروعات قادرة على الحصول على رأس مال التشغيل اللازم للحفاظ على الإنتاج، ناهيك عن التوسع فيه وزيادته.

إن عـــدم فهم صندوق النقد الدولي للأسواق المالية كان أوضح ما يمكن فـــي سياسته تجاه إغلاق البنوك في إندونيسيا. لقد تم إغلاق ١٦ بنكا خاصا في هذا البلد، كما أعلن أن بنوكا أخرى قد يتم إغلاقها أيضا، لكن لن يحظى المودعـــون بأيـــة مساعدة، فيما عدا أصحاب الحسابات الصغيرة. وكان من الطبيعي أن يولد ذلك تزاحما على البنوك الخاصة التي لازالت تعمل، حيث ســـحب المودعون أرصدتهم وحولوها إلى البنوك الحكومية، التي كان يعتقد أنهـــا تتمتع بضمان حكومي ضمني. وكان تأثير ذلك على النظام المصرفي والاقتصـــاد الإندونيســـي كارثـــة حقيقية. وأضيف هذا الخطأ إلى الأخطاء الخاصـــة بالسياســـة المالية والنقدية التي سبق مناقشتها، مقررا بذلك مصير هذا البلد: أصبح الكساد مصيرا لا مفر منه.

علـــى النقـــيض من ذلك، تجاهلت كوريا الجنوبية النصائح القادمة من الخارج، وجددت رأس مال أكبر بنكين لديها بدلا من إغلاقهما. ويفسر ذلك

جزئيا لماذا استردت كوريا الجنوبية قواها الاقتصادية أسرع نسبيا من باقي دول شرق آسيا.

إعادة هيكلة الشركات

بينما كان الانتباه مركزا على إعادة الهيكلة المالية، كان واضحا أنه لا يمكن حل المشكلات في القطاع المالي إلا إذا تم تسوية المشكلات في القطاع الصناعي والتجاري ـ أي قطاع الشركات ـ تسوية فعلية. كان القطاع الصناعي يدخل مرحلة الشلل، حيث أصبح ٧٥% من الشركات الإندونيسية على شفا الإفلاس، أما في تايلاند فكان نصف القروض غير قابل للسداد. كما كان وضع الشركات المهددة بالإفلاس يكتنفه الغموض، إذ من غير الواضح من الذي يملكها فعليا، المالكون الحاليون أم الدائنون. ولن تحل مشكلات الملكية إلا عندما تخرج الشركات من حالة الإفلاس. لكن بدون وجود مالكين واضحين، يظل إغراء نهب أصول الشركات، من قبل الإدارة الحالية والمالكين السابقين، قائما. ولقد حدثت بالفعل عملية نهب لأصول الشركات. أما في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، فعندما يعلن إفلاس شركة ما تقوم المحكمة بتعيين مصفيين لها لتفادى عملية النهب تلك. لكن في آسيا لا توجد الأطر القانونية لتنفيذ هذه العملية ولا الأشخاص المؤهلين للقيام بذلك. ومن ثم كان لزاما أن تنتهي تسوية حالات الإفلاس وأزمات القطاع الصناعي والتجاري على وجه السرعة، قبل أن تتم عملية النهب. لكن للأسف، بعد أن أسهمت سياسات صندوق النقد الدولي المضللة في خلق هذه الفوضى، من خلال أسعار الفائدة العالية التي دفعت بالعديد من الشركات إلى الكارثة، تآمرت تلك السياسات مع الأيديولوجيا والمصالح الخاصة لإبطاء إيقاع إعادة الهيكلة.

إن إستراتيجية الصندوق لإعادة هيكلة الشركات – التي أصبحت مفلسة بالفعل – لم تكن أكثر نجاحا من إستراتيجيته لإعادة هيكلة البنوك. لقد خلط الصندوق بين إعادة الهيكلة "المالية" – تحديد المالك الحقيقي للشركة بوضوح، والتخلص من الديون أو تحويلها إلى أسهم – وإعادة الهيكلة "الحقيقية"، أي كل القرارات العملية التي تتناول ما يجب أن تنتجه الشركة، وطرق إنتاجه وكيف يتعين تنظيم هذه الشركة. في وجود ركود اقتصادي

عـام، تجلـب إعـادة الهيكلة "المالية" السريعة مكاسب جمعية حقيقية. لكن المشاركين في المفاوضات التي تصاحب تسوية عمليات الإفلاس لا يأخذون فـي الاعتـبار هذه المكاسب العامة، حيث يكون الإبطاء مفيدا لهم شخصيا. وغالـبا ما تستغرق مفاوضات الإفلاس وقتا طويلا، وقد تمتد إلى أكثر من عام أو عامين. قد لا يكون لهذا الإبطاء سوى تكلفة اجتماعية ضئيلة، لو أن عـددا قليلا من الشركات، في اقتصاد ما، يشهر إفلاسه، لكن الأمر يختلف عـندما تعـانى من الأزمة شركات كثيرة، فقد تكون التكلفة الاجتماعية لهذا الإبطـاء ضـخمة، حيـث تطول مدة ركود الاقتصاد الجمعي. ولذلك يكون لزاما على الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها لتسهيل الوصول إلى تسوية سريعة.

لقـد تبنيت وجهة النظر القائلة بأنه يتعين على الحكومة أن تلعب دورا نشـطا فـي دفـع إعادة الهيكلة المالية تلك، والتي ستحدد بوضوح من هم المالكيـن الحقيقييـن للشركات. كنت أرى أنه بمجرد حل مشكلات الملكية سـيتولى المالكون الجدد اتخاذ القرارات بشأن قضايا إعادة الهيكلة الحقيقية. لكن الصندوق اتخذ الموقف المضاد لذلك، قائلا أنه يجب على الحكومة "ألا" تقـوم بـدور نشط في إعادة الهيكلة المالية، وإنما عليها أن تضغط من أجل إعـادة الهـيكلة الحقيقية، مثل، بيع الأصول، لخفض الزيادة "الظاهرية" في القدرات الإنتاجية لكوريا الجنوبية في مجال أشباه الموصلات، وجلب إدارة خارجـية(أجنبـية فـي أغلب الأحيان) لإدارة الشركات. لم أكن أرى سببا للاعـتقاد بـأن البيروقراطييـن الدولييـن، المدربين على الإدارة الجمعية، يتمـتعون بكفـاءة خاصة في إعادة هيكلة الشركات بشكل عام، أو صناعة الرقائق بشكل خاص. وبينما تتميز عملية إعادة الهيكلة، في جميع الأحوال، بأنهـا عملـية بطيـئة، فلقد قامت الحكومتان الكورية والماليزية بدور نشط ونجحتا في إتمام إعادة الهيكلة المالية لنسبة كبيرة جدا من الشركات المهددة بالانهيار، وذلك في غضون عامين، وهى فترة زمنية قصيرة للغاية. وعلى نقـيض ذلـك، تعـثرت إعادة الهيكلة في تايلاند، التي التزمت باستراتيجية صندوق النقد الدولي.

أكثر الأخطاء خطورة: الاضطراب الاجتماعي والسياسي

قـد يصعب قياس كل أبعاد العواقب الاجتماعية والسياسية لسوء إدارة الأزمـة الآسيوية. عندما اجتمع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ميشيل كمديسـو مع وزراء مالية مجموعة الـ٢٢ ومحافظي البنوك المركزية لتلك الـدول (وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية، بالإضـافة إلـى الاقتصـادات الآسيوية الرئيسية، بما في ذلك استراليا) في كوالالمـبور بمالـيزيا فـي بدايـة ديسـمبر ١٩٩٧ ، حذرتهم من خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، خاصة في البلدان التي لديها تاريخ من الصـراعات العرقـية (مثل إندونيسيا، التي عرفت شغبا عرقيا قبل ثلاثين عامـا)، إذا استمرت السياسات النقدية الانكماشية المبالغ فيها التي فرضت علـى هـذه الـبلدان. ورد كمديسـو بهدوء بأن علي هذه البلدان أن تتخذ الإجراءات المؤلمة لكي تستعيد اقتصاداتها عافيتها، فهي تحتاج إلى أن تحذو حـذو النموذج المكسيكي. وللأسف، ثبت أن توقعاتي كانت صحيحة تماما. فبعد خمسة شهور من تحذيري من الكارثة المحدقة، اندلعت أعمال الشغب. وفـي الوقـت الذي قدم فيه الصندوق ٢٣ مليار دولار لدعم سعر الصرف ولحل أزمة الدائنين، ، لم تصل أبدا المبالغ المطلوبة لمساعدة الفقراء، وهى مـبالغ أقل بكثير وبكثير جدا. وبالطريقة الأمريكية في التعبير، كانت هناك ملـيارات وملـيارات لرفاهية الشركات، بينما لا توجد مبالغ أكثر تواضعا، تقـدر بالملاييـن فقـط، لرفاهية المواطنين العاديين. ففي إندونيسيا، خفض بشـكل كبـير دعـم الغذاء والوقود المقدم للفقراء، وفى اليوم التالي اندلعت أعمـال الشغب. وكما حدث من ثلاثين عاما مضت، أصبح رجال الأعمال الإندونيسيين وأسرهم هم الضحايا.

إن سياسـة صـندوق النقد الدولي لا تعتبر فقط غير إنسانية من وجهة نظـر المتحررين الحمقى، بل هي سياسة اقتصادية رديئة، حتى بالنسبة لمن لا يهـتمون كثيرا بمن يواجهون المجاعة، أو بالأطفال الذين سيتوقف نموهم نتـيجة سوء التغذية. ولا تعيد أعمال الشغب الثقة إلى أوساط الأعمال، فهي بدلا من أن تجذب الاستثمارات تجعلها تهرب من البلاد. إن أعمال الشغب، مـثلها مـثل أي ظاهـرة اجتماعية أخرى، يمكن التنبؤ بها، ليس يقينا لكن باحـتمال عـال. كان واضحا أن إندونيسيا مرشحة لمثل تلك الاضطرابات

الاجتماعية. وكان يتعين على الصندوق أن يعرف ذلك، لأنه أثار الشغب في جميع أنحاء العالم عندما أدت سياساته إلى خفض الدعم المقدم للغذاء.

بعـد أعمال الشغب التي حدثت في إندونيسيا، "عكس" الصندوق موقفه، وتم إعادة دعم الغذاء. لكنه أثبت مجددا أنه لم يتعلم الدرس الأساسي لـ"عدم قابلية الانعكاس". فالشركة التي أعلنت إفلاسها نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة لن تصبح "غير مفلسة" عندما يتم خفض أسعار الفائدة، والمجتمع الذي مزقته أعمال الشغب الناجمة عن خفض دعم الغذاء، في الوقت الذي كان غارقا في حالة ركود، لن يلتئم جرحه بمعجزة عند إعادة دعم الغذاء. في الحقيقة، كانت المرارة تتنامى في بعض الأوساط : لماذا تم إلغاء دعم الأسعار، إذا كان من الممكن ماليا الحفاظ عليه ؟

لقد أتيحت لي فرصة الحديث مع رئيس وزراء ماليزيا بعد أحداث الشغب التي حدثت في إندونيسيا. كانت بلاده قد عرفت في السابق أعمال شغب عرقية، وقامت ماليزيا بالكثير من أجل منع تكرارها، بما في ذلك وضع برنامج لتشجيع العمالة بالنسبة للعرق الماليزي. وكان مهاتير يدرك أن كل المكاسب التي تحققت من بناء مجتمع متعدد الأعراق يمكن أن تضيع، لو ترك صندوق النقد الدولي يملي عليه وعلى بلاده سياساته، وعندئذ كانت ستندلع أعمال الشغب. فهو لا يعتبر أن قضية تفادي ركود خطير هي مجرد قضية اقتصادية، بل يعتبرها قضية تمس بقاء الأمة.

استعادة الاقتصاد لقواه: هل هي تبرئة لسياسات الصندوق؟

في الوقت الذي يتم فيه طبع هذا الكتاب، ستكون الأزمة قد انتهت. لقد استعاد العديد من البلدان الآسيوية نموها، حتى وإن كان انتعاشها الاقتصادي يعاني بعض الشيء من تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي بدأ عام ٢٠٠٠ . إن البلدان التي تمكنت من تفادي الركود في عام ١٩٩٨، مثل سنغافورة وتايوان، قد دخلت في حالة ركود عام ٢٠٠٠، أما كوريا فكان أداؤها أفضل بكثير. وعندما حدثت أزمة عالمية أصابت حتى الولايات المتحدة وألمانيا، لم يتحدث أحد عن مؤسسات ضعيفة وحكومات سيئة كسبب لحالات الركود،

يبدو أنهم تذكروا الآن أن مثل هذه التقلبات كانت دائما جزءا من اقتصادات السوق.

هناك الآن إجماع كبير على أن صندوق النقد الدولي قد اقترف أخطاء خطيرة، حتى وإن كان البعض في الصندوق يعتقد أن تدخلاته كانت ناجحة. ويتضح ذلك بجلاء من طبيعة استعادة الاقتصاد لقواه. إن كل حالات الركود الاقتصادي تقريبا لا تدوم إلى ما لانهاية. لكن الأزمة الآسيوية كانت أخطر مما كان يجب أن تكون، واستغرق استعادة الاقتصاد لقواه وقتا أطول مما كان ضروريا، كما أن الاحتمالات المستقبلية للنمو ليست ما كان يجب أن تكون عليه.

إن وول ستريت تعتبر الأزمة قد انتهت بمجرد أن تبدأ المتغيرات المالية ترجع إلى طبيعتها. فمعنى استمرار انخفاض أسعار الصرف وهبوط أسعار الأسهم أن القاع ليس واضحا بعد. لكن بمجرد بلوغ القاع، يصبح الأسوأ معلوما، وتتوقف على الأقل الخسائر. غير أن القياس الصحيح لاستعادة اقتصاد ما لقواه لا يكتفي باستقرار أسعار الصرف أو أسعار الفائدة، لأن الناس لا يعيشون على أسعار الصرف أو أسعار الفائدة. إن ما يهم العاملين هو فرص العمل والأجور. إن توقف تدهور معدلات البطالة والأجور الحقيقية وبلوغها القاع، ليس كافيا بالنسبة للعامل الذي مازال عاطلا أو ذلك الذي تناقص دخله بمعدل الربع. إن الاقتصاد لن يستعيد حقا قواه حتى يعود العاملون إلى أعمالهم وتعود الأجور إلى مستويات ما قبل الأزمة. حاليا، لا تزال الدخول في بلدان شرق آسيا التي عانت من الأزمة أقل بنسبة ٢٠% عن ما كان يجب أن تكون عليه لو استمر نموها بنفس معدل العقد السابق. ففي إندونيسيا، كان الإنتاج في عام ٢٠٠٠ لا يزال أقل بنسبة ٧,٥ % عنه في عام ١٩٩٧ ، وحتى تايلاند، أفضل تلميذ لصندوق النقد الدولي، لم تبلغ مستويات ما قبل الأزمة، ناهيك عن تعويض النمو الضائع. إنها ليست المرة الأولى التي يعلن فيها الصندوق انتصاره قبل اكتماله: ففي عام ١٩٩٥ أعلن انتهاء أزمة المكسيك بمجرد أن بدأت تسدد قروض البنوك والمقرضين الدوليين، لكن بعد خمس سنوات من الأزمة، عاد العاملون إلى نفس الوضع السابق. إن حقيقة تركيز صندوق النقد الدولي على المتغيرات المالية، وليس على قياس الأجور الحقيقية، والبطالة،

وإجمالـــي الناتج المحلى، أو قياسات أشمل للرفاهية الاجتماعية، لهو أمر ذو دلالة واضحة في حد ذاته.

إن الســؤال عن أفضل طريقة لإنجاح عملية استعادة اقتصاد ما لقواه، هــو ســؤال صــعب، وتعــتمد الإجابة بوضوح على سبب المشكلة. تعتبر الوصــفة الكيــنزية القياســية أفضل علاج للعديد من حالات الركود، وهى تــتلخص في سياسة مالية ونقدية توسعية. لكن المشكلة في شرق آسيا كانت أكــثر تعقــيدا، لأن "جزءا" من المشكلة كان ضعف القطاع المالي ـ بنوك ضــعيفة وشــركات تعانى من مديونية كبيرة. غير أن هذه المشكلات تتفاقم كلمــا ازداد الــركود عمقــا. إن الألم ليس فضيلة في حد ذاته، وهو لا يفيد الاقتصاد، وما سببته سياسات الصندوق من ألم زاد من عمق الركود وجعل اســتعادة الاقتصــاد لقــواه أمرا أكثر صعوبة. في بعض الأحيان، كما في أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين ومجموعة كبيرة من البلدان الأخرى) في عقد السبعينيات من القرن العشرين، كانت الحكومات المسرفة التي تنفق أكــثر مــن إمكانياتها هي سبب الأزمات، وبالتالي كانت تحتاج إلى خفض إنفاقهــا أو زيــادة الضــرائب ـ وهــى قرارات أليمة، على الأقل بالمعنى السياســي. لكن تلك الإجراءات لم تكن الإجراءات السليمة للتعامل مع أزمة شــرق آســيا، لأن بلدان شرق آسيا لم تكن تعانى من سياسة مالية منفلتة أو قطاعــات عامــة مســرفة، بل كان التضخم منخفضا ومستقرا، كما كانت الميزانيات، قبل الأزمة، تحقق فائضا.

إن المشكلة مع أخطاء صندوق النقد الدولي أن آثارها قد تستمر طويلا. يــتحدث الصــندوق في كثير من الأحيان وكأن الاقتصاد يحتاج إلى مطهر قــوى. يجــب تقبل الألم، فكلما كان الألم أعمق كان النمو الذي يليه أقوى. إذن، تقضى نظرية الصندوق بأن على البلدان المعنية بمستقبلها "على المدى الطويــل" ـ أي عشــرون عاما من الآن ـ أن تقبل بدون اعتراض بركود عمــيق. سيعانى الناس في الوقت الراهن، لكن أطفالهم على الأقل سيكونون في وضع أفضل. للأسف، لم تثبت الوقائع والأحداث صحة هذه النظرية. قد يــنمو اقتصــاد عانى من ركود عميق بسرعة أكبر إذا استعاد قواه، لكنه لن يعــوض أبدا الوقت الضائع. وكلما كان الركود الحالي عميقا سيكون الدخل أقل حتى بعد عشرين عاما من الآن، وليس كما يدعى الصندوق أن أبناء من عــانوا ســيجدون أنفسهم في وضع أفضل. إن آثار الركود تستمر طويلا.

وتـــنجم عن ذلك نتيجة هامة: كلما كان الركود عميقا في الوقت الراهن كان الإنـــتاج ضعيفا ليس الآن فقط وإنما لسنوات قادمة. بشكل ما، قد يمثل ذلك خـــبرا ســـارا: ألا وهـــو أن أفضل دواء لصحة الاقتصاد قي الوقت الراهن يـــتطابق مـــع أفضـــل دواء له غـــدا. وهـــو ما يتطلب أن تتوجه السياسة الاقتصـــادية إلـــى تقلـــيل خطـــورة ومدة أية أزمة اقتصادية إلى أدنى حد ممكـــن. لكـــن للأسف لم تكن تلك هي نية ولا تأثير وصفات صندوق النقد الدولي.

ماليزيا والصين

إن مقارنـــة مـــا حـــدث في البلدين اللذين رفضا برامج صندوق النقد الدولـــي، وهمـــا الصين وماليزيا، مع باقي بلدان شرق آسيا التي قبلت تلك البرامج، ستبين بجلاء الآثار السلبية لسياسات الصندوق. لقد وجهت الجماعة المالـــية الدولية انتقادات قاسية لماليزيا أثناء الأزمة. ورغم أن خطابة رئيس الوزراء مهاتير وسياساته الخاصة بحقوق الإنسان غير مرضية، فإن العديد من سياساته الاقتصادية حققت نجاحا.

كانـــت ماليزيا غير راغبة في الانضمام لبرنامج الصندوق، جزئيا لأن المسئولين الماليزيين لم يكونوا يريدون أن يفرض عليهم أجانب من الخارج السياسة التي يجب انتهاجها، لكن يرجع هذا الموقف أيضا إلى قلة ثقتهم في صـــندوق النقد الدولي. ففي بداية أزمة عام ١٩٩٧ ، أعلن رئيس الصندوق، ميشـــيل كمديســـو أن البـــنوك الماليزية في وضع ضعيف. وعلى الفور تم إرسال فريق مشترك من الصندوق والبنك الدوليين لفحص النظام المصرفي لمالـــيزيا. إن كانـــت نسبة القروض الغير قابلة للسداد عالية (١٥%)، فإن البـــنك المركـــزي المالـــيزي كـــان قـــد فرض قوانين صارمة تلزم البنوك بالاحتفاظ باحتياطيات كافية لتعويض هذه الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، كان موقـــف ماليزيا المتبنى لعملية تقنين قوية للقطاع المصرفي قد حمى البنوك مـــن الـــتعرض لتقلبات أسعار الصرف الأجنبي (خطر الاقتراض بالدولار والإقـــراض بالرينجيت)، بل حددت الحكومة الماليزية حدا أقصى "للمديونية الأجنبـــية" للشركات التي تقوم تلك البنوك بإقراضها (وهو تحفظ لم يكن في ذلك الوقت يمثل جزءا من الحزمة القياسية لصندوق النقد الدولي).

إن الطـــريقة القياسية لتقييم أي نظام مصرفي هي إخضاعه، من خلال تدريـــبات محاكاة، لاختبارات ضغط وتقييم رد فعله تحت مختلف الظروف الاقتصـــادية. ولقد اجتاز النظام المصرفي الماليزي هذه الاختبارات بنجاح. إن قلـــة مـــن الـــنظم المصرفية تستطيع البقاء في مواجهة ركود طويل، أو كســـاد، ولـــم يكن النظام المصرفي الماليزي استثناء، لكنه كان قويا بشكل ملفـــت للـــنظر. لقد شاهدت، أثناء إحدى زياراتي العديدة لماليزيا، انزعاج موظفـــي صندوق النقد الدولي وهم يكتبون التقرير: كيف يصيغونه دون أن يكون متناقضا مع تأكيدات المدير الإداري للصندوق وبحيث يظل متسقا مع الواقع والحقيقة.

إن قضـــية رد الفعـــل المناسب للأزمة كانت محل جدل ساخن داخل ماليزيا نفسها. لقد اقترح أنور إبراهيم وزير المالية "تطبيق برنامج صندوق الـــنقد الدولـــي لكن بدون الصندوق"، أي رفع أسعار الفائدة وخفض الإنفاق. غـــير أن مهاتـــير ظل متشككا. وفى نهاية الأمر، تخلص مهاتير من وزير ماليته وتم تغيير اتجاه السياسات الاقتصادية تغييرا جذريا.

وعـــندما تحولـــت الأزمة الإقليمية إلى أزمة عالمية، وأصيبت أسواق رأس المال الدولية بسكتة دماغية، تدخل مهاتير مجددا. ففي سبتمبر ١٩٩٨، ثبتـــت مالـــيزيا ســـعر الرينجيت عند ٣,٨ مقابل الدولار، وخفضت أسعار الفـــائدة، وأصدرت مرسوما يقضى بعودة كل العملة الماليزية الموجودة في الخارج(أوف شور) بنهاية الشهر. كما فرضت الحكومة قيودا صارمة على تحويـــلات رؤوس أمـــوال المقيمين في ماليزيا إلى الخارج، وجمدت إعادة محفظـــة رأس المال الأجنبي إلى موطنه لمدة ١٢ شهرا. وأعلنت الحكومة المالـــيزية أن هـــذه الإجراءات، التي صممت بعناية، هي إجراءات قصيرة المـــدى، وذلـــك لكي توضح أن البلاد ليست ضد الاستثمار الأجنبي طويل المدى. ولقد سمح للذين استثمروا أموالا في ماليزيا أن يخرجوا الأرباح التي حققوهـــا. وفى ٧ سبتمبر ١٩٩٨، حث الاقتصادي الشهير بول كروجمان، فـــى عمـــوده ذائع الصيت في مجلة فورتشن، مهاتير على فرض قيود على رأس المال. لكنه كان يمثل أقلية. لقد استقال كل من احمد محمد دون محافظ البـــنك المركـــزي الماليزي ونائبه فونج ونج فاك، على ما يبدو، بسبب عدم موافقـــتهما علـــى فـــرض تلك القيود. وتنبأ بعض الاقتصاديين من وول ستريت، وانضم إليهم اقتصاديو صندوق النقد الدولي بحدوث كارثة إن تم

فرض تلك القيود، قائلين أن المستثمرين الأجانب سيشعرون بالفزع لسنوات قادمـــة. وتوقعوا هبوط الاستثمار الأجنبي هبوطا كبيرا، وانهيار البورصة، وأن تنشـــأ ســـوق ســـوداء فـــي الرينجيت، وما يصاحب ذلك من تشوهات وانحراف. كما حذروا من أن القيود ستؤدى إلى تجفيف "تدفقات" رأس المال إلـــى "داخـــل البلاد"، بينما لن تكون فعالة في وقف "تدفقات" رأس المال إلى "خارج البلاد". وعلى أية حال، سيحدث هروب رأس المال. وتوقع "العالمون ببواطـــن الأمور" أن يعانى الاقتصاد، ويتوقف النمو، وألا ترفع القيود أبدا، وافترضـــوا أن مالـــيزيا تؤجـــل معالجة المشكلات الأساسية. حتى روبرت روبن، وزير المالية الأمريكي، الذي يتميز عادة بالسلوك الهادئ، انضم إلى "جوقة" الموبخين.

وكانـــت النتـــيجة، في الواقع، مختلفة تماما. لقد عمل فريقي في البنك الدولـــي مع ماليزيا في تحويل القيود على رأس المال إلى ضريبة مغادرة. بما أن تدفقات رأس المال السريعة الداخلة إلى بلد ما أو الخارجة منه تسبب اضطرابات كبيرة، فإن تأثيراتها تكون وخيمة على المواطنين العاديين الذين لا علاقـــة لهـــم بتلك التدفقات. إنها تؤدى إلى اضطرابات عنيفة تؤثر على الاقتصـــاد ككـــل. وبالتالـــي، فمن حق الحكومة، بل ومن واجبها، أن تتخذ التدابـــير الكفيلة بتصحيح مثل تلك الاضطرابات. يعتقد الاقتصاديون، بشكل عـــام، أن الـــتدخلات التـــي تعتمد على السوق، مثل الضرائب، تكون أكثر فاعلية من القيود المباشرة، كما تكون تأثيراتها الجانبية السلبية أقل ، ولذلك، شـــجعنا – نحن في البنك الدولي – ماليزيا على التخلي عن القيود المباشرة وفرض ضريبة مغادرة. وفضلا عن ذلك، يمكن تخفيض الضريبة تدريجيا، بحيث لا يحدث اضطراب كبير عندما يتم في النهاية إزالة التدخلات.

وتمـــت الأمـــور كما كان مخططا لها تماما. لقد ألغت ماليزيا الضريبة كما وعدت بالضبط، أي بعد عام واحد من فرض القيود. وكانت ماليزيا، في الواقع، قد فرضت قبل ذلك قيودا مؤقتة على رأس المال، وألغتها بمجرد أن اســـتقرت الأمـــور. لقد تم تجاهل هذه التجربة السابقة من قبل أولئك الذين هاجموا ماليزيا بكل تلك القسوة. وفى غضون ذلك العام قامت ماليزيا بإعادة هـــيكلة بـــنوكها وشـــركاتها، وأثبتـــت مجددا خطأ الانتقادات التي قالت أن الحكومات لا تقوم أبدا بأي شئ جاد إلا نتيجة الانضباط الصادر من أسواق رأس المـــال الحرة. في الحقيقة، لقد حققت ماليزيا تقدما في هذا الاتجاه أكثر

بكثير عن تايلاند التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي. وباستعراض ما حدث والتأمل فيه، يبدو واضحا أن القيود التي فرضتها ماليزيا على رأس المـال قـد سـمحت لهـا باسـتعادة قواها بسرعة أكبر، كما كانت أزمتها الاقتصـادية أقـل خطـورة(١٥)، وتركتها من الدين العام، الذي يثقل النمو المسـتقبلي، أصغر بكثير من غيرها. لقد أتاحت القيود خفض أسعار الفائدة بفاعلـية أكـبر من أي طريقة أخرى كان يمكنها تحقيق ذلك، ويعنى سعر الفـائدة المنخفض أن عددا أقل من الشركات سيعلن إفلاسه، وبالتالي يكون حجـم التمويل من قبل الحكومة للشركات وعمليات الإسعاف المالي أصغر بكثـير. كما تعني أسعار الفائدة المنخفضة أن يستعيد الاقتصاد قواه باعتماد أقـل علـى السياسـة المالـية، ومن ثم باقتراض حكومي أقل. حاليا، تقف مالـيزيا فـي موقـف أفضـل بكثـير من تلك البلدان التي أخذت بنصيحة الصندوق. إن الدليل على أن قيود رأس المال تثنى المستثمرين الأجانب هو دلـيل ضـعيف. ففي الحقيقة زاد الاستثمار الأجنبي في ماليزيا.(١٦) إن ما يعنى المستثمرين هو الاستقرار، ولأن ماليزيا أنجزت عملا أفضل بكثير من العديـد من جيرانها في الحفاظ على ذلك الاستقرار، كانت قادرة على جذب الاستثمار.

وكانـت الصين هي البلد الآخر الذي انتهج طريقا مستقلا. وليس من باب المصادفة أن يكون البلدان الناميان الكبيران، الهند والصين، اللذان تجنبا دمـار الأزمـة الاقتصـادية العالمية، يطبقان قيودا على رأس المال. فبينما شـهدت بلـدان العالم النامي ذات أسواق رأس المال المفتوحة انخفاضا في دخلهـا، زاد معـدل الـنمو في الهند عن ٥%، أما في الصين فقد بلغ قرب الـ٨%. وهو ما يمثل أفضل إنجاز، مع الأخذ في الاعتبار التباطؤ العام في الـنمو العالمـي، وفـي التجارة بوجه خاص، خلال تلك الفترة. لقد حققت الصـين هـذا الإنجـاز باتـباع وصفات الاقتصاد التقليدي، وليس وصفات الصـندوق الهوفـرية، إنما الوصفات القياسية التي يدرسها علماء الاقتصاد لأكـثر مـن نصف قرن: عند مواجهة ركود اقتصادي، يجب أن يكون رد الفعـل هـو سياسة اقتصاد جمعي توسعية. لقد التقطت الصين الفرصة لكي تجمـع بيـن أهداف النمو طويل المدى واحتياجاتها قصيرة المدى. إن النمو السـريع خـلال العقـد الماضـي، والمتوقع له أن يستمر في القرن الواحد والعشـرين، قـد خلق طلبا ضخما على البنية التحتية. وكانت هناك فرص

كبيرة للاستثمارات العامة ذات العوائد العالية، بما في ذلك مشروعات تحت التنفيذ تم التعجيل بالانتهاء منها، ومشروعات كان مخططا لها من قبل لكنها وضعت على الرف لعدم توفر التمويل. لقد نجح الدواء القياسي، وتفادت الصين التباطؤ في النمو.

كانت الصين تدرك وهى تتخذ قرارات السياسة الاقتصادية الارتباط بين الاستقرار الجمعي واقتصادها الوحدي (نسبة إلى الوحدة الاقتصادية مقابل الاقتصاد الجمعي). كانت تعرف أنها تحتاج إلى الاستمرار في إعادة هيكلة قطاعها الصناعي والمالي، لكنها تدرك، في الوقت نفسه، أن التباطؤ الاقتصادي سيجعل استكمال برنامج الإصلاح أمرا أكثر صعوبة. حيث سيزيد التباطؤ الاقتصادي عدد الشركات التي تمر بأزمة، ويجعل مزيدا من القروض غير قابلة للسداد، مما يضعف النظام المصرفي. كما سيزيد التباطؤ الاقتصادي من معدلات البطالة، وستجعل زيادة البطالة التكلفة الاجتماعية لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة أعلى بكثير. لقد أدركت الصين العلاقات بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. إن الصين عانت كثيرا في تاريخها القريب من عواقب عدم الاستقرار، ولا ترغب في تكرار ذلك. من جميع النواحي، أدركت الصين تمام الإدراك العواقب "الشاملة" للسياسات الخاصة بالاقتصاد الجمعي، وهى عواقب كان صندوق النقد الدولي يتجاهلها عادة.

لكن لا يعنى ذلك أن الصين قد تجاوزت الأزمة تماما، لا تزال تمثل عملية إعادة هيكلة نظامها المصرفي والشركات المملوكة للدولة تحديا لها، خلال السنوات القادمة. إلا أن مواجهة هذه التحديات تتم بشكل أفضل في ظل اقتصاد جمعي قوى.

ورغم أن الاختلافات في الظروف الفردية تجعل من الصعب التأكد من الأسباب التي تؤدى إلى حدوث أزمة أو تلك التي تجعل اقتصادا ما يستعيد قواه بسرعة، فإنني أعتقد أنها ليست مصادفة أن يكون البلد الرئيسي الوحيد في شرق آسيا، الصين، الذي تفادى الأزمة، قد انتهج طريقا مناهضا تماما للطريق الذي يدافع عنه الصندوق، كما أن البلد الذي سجل أقصر فترة ركود، ماليزيا، رفض بوضوح استراتيجية الصندوق.

كوريا وتايلاند وإندونيسيا

تقدم كوريا وتايلاند المزيد من نقاط التباين. بعد فترة قصيرة من السياسة المتذبذبة، من يوليو حتى أكتوبر ١٩٩٧، التزمت تايلاند بوصفات صندوق النقد الدولي التزاما شبه كامل. لكن بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بداية الأزمة، كانت تايلاند لا تزال في حالة ركود، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي لديها بنسبة ٢,٣ في المائة عن مستواه قبل الأزمة. كما لم تتم هيكلة سوى عدد قليل من الشركات، وكان ٤٠% من القروض لا تزال غير قابلة للسداد.

وعلى النقيض من ذلك، لم تغلق كوريا بنوكا كما كان يطالب الصندوق، ولعبت الحكومة الكورية، مثل الحكومة الماليزية، دورا نشطا في عملية إعادة هيكلة الشركات. وفضلا عن ذلك، احتفظت كوريا بسعر صرفها منخفضا، بدلا من تركه يقفز. كان ذلك، ظاهريا، لتمكينها من تعزيز احتياطياتها، حيث أن شراءها للدولار يخفض قيمة عملتها الـ "وون". لكن في الواقع، حافظت كوريا على سعر الصرف منخفضا من أجل دعم الصادرات والحد من الواردات. بالإضافة إلى ذلك، لم تأخذ كوريا بنصيحة الصندوق الخاصة بإعادة الهيكلة "المادية". كان الصندوق يتصرف وكأنه يعلم عن صناعة الرقائق العالمية أكثر من الشركات التي تنتجها وجعلت منها مجال عملها، لقد طالب كوريا بسرعة التخلص من الطاقة الإنتاجية الزائدة في مجال الرقائق. وتجاهلت كوريا بذكاء هذه النصيحة. وعندما استعاد الطلب على الرقائق عافيته، استعاد الاقتصاد الكوري قواه. لو أخذت كوريا بنصيحة الصندوق، لكانت استعادة اقتصادها لقواه أضعف بكثير.

يضع أغلب المحللين إندونيسيا جانبا عند تقييم عمليات استعادة الاقتصاد لقواه، وذلك ببساطة لأن الأحداث السياسية والاضطراب الاجتماعي سيطروا على الاقتصاد. وكما سبق أن رأينا، يمكن أن يعزى الاضطراب السياسي والاجتماعي وبدرجة غير قليلة، إلى سياسات الصندوق. لا أحد يستطيع أن يعرف لو كان من الممكن أن يتم الانتقال من حكم سوهارتو بشكل أكثر كياسة، لكن قليلين من سيشككون في إمكانية أن يكون الأمر أكثر عنفا واضطرابا.

التأثيرات على المستقبل

رغم المعاناة والأوقات العصيبة، كان للأزمة الآسيوية آثار مفيدة. فبلدان شرق آسيا ستطور، بدون أدنى شك، نظما أفضل للتقنين المالي، ومؤسسات مالية أفضل بشكل عام. ومن المتوقع أن تخرج كوريا من الأزمة باقتصاد أكثر تنافسية، مع أن شركاتها قد أثبتت سابقا قدرة غير عادية على المنافسة في السوق العالمية. كما سيتم كبح بعض أسوأ مظاهر الفساد، أي ما يسمى برأسمالية المحسوبية ومحاباة الأقارب والأصدقاء في مجال الأعمال.

لكن من المحتمل أن يكون لطريقة معالجة الأزمة، خاصة استخدام أسعار الفائدة المرتفعة، تأثير سلبي كبير على التنمية الاقتصادية في المنطقة على المدى المتوسط، وربما على المدى الطويل أيضا. وينطوي السبب الرئيسي في ذلك على نوع من سخرية التاريخ. يرجع سوء المؤسسات المالية الضعيفة والغير محكمة التقنين، إلى أنها تؤدى إلى سوء توزيع الموارد. غير أن بنوك شرق آسيا، وإن كانت بعيدة عن الكمال، فإن إنجازاتها على امتداد العقود الثلاثة الماضية كانت مبهرة حقيقة فيما يتعلق بتوزيع تدفقات رأس المال الضخمة ـ وهو ما ساند نموها السريع. ورغم أن نية الذين ضغطوا من أجل "الإصلاحات" في شرق آسيا كانت تحسين قدرة النظام المالي على توزيع الموارد، إلا أن سياسات الصندوق في الواقع أفسدت على ما يبدو الكفاءة "الكلية" للسوق.

في جميع أنحاء العالم، يتم تمويل جزء ضئيل جدا من الاستثمار الجديد عن طريق زيادة رأس مال الشركة ذاتيا(أي ببيع أنصبة من أسهم الشركة). في الواقع، البلدان الوحيدة التي لديها ملكية أسهم متنوعة تنوعا كبيرا هي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، وهى تمتلك نظاما قانونيا قويا وحماية قوية للمساهمين. إن تطوير مثل هذه المؤسسات القانونية يستغرق وقتا، ولم تنجح في القيام بذلك سوى قلة من البلدان. وكان على الشركات في أرجاء العالم، إلى أن يتم ذلك، أن تعتمد على الاستدانة. لكن الاستدانة من حيث طبيعتها الذاتية تنطوي على مخاطرة. وتجعل استراتيجيات صندوق النقد الدولي، مثل تحرير سوق رأس المال ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات مفرطة عند حدوث أزمة، الاقتراض أكثر مجازفة وخطرا. ولكي يكون رد

فعــل الشـــركات معقــولا ومنطقيا، ستعمد إلى خفض مستويات اقتراضها وســـتجبر نفسها على أن تعتمد بشكل أكبر على الأرباح غير الموزعة. وهو مـــا سيؤدى إلى تقييد النمو في المستقبل، ولن يتدفق رأس المال بحرية كما في السابق نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. وبهذه الطريقة، تؤدى سياسات الصـــندوق إلى كفاءة أقل في توزيع وتخصيص الموارد، خاصة تخصيص وتوزيـــع رأس المال، وهو أندر مورد في البلدان النامية. إن صندوق النقد الدولـــي لا يـــأخذ فـــي اعتباره هذا التدهور لأن نماذجه لا تعكس الحقائق الواقعـــية لكيفية عمل أسواق رأس المال، بما في ذلك تأثير نقص وعدم دقة المعلومات على أسواق رأس المال.

تفسير الأخطاء

إن كان الصندوق قد أقر حاليا أنه اقترف أخطاء خطيرة بنصائحه بشأن السياســـة المالـــية، والضغوط التي مارسها من أجل إعادة هيكلة البنوك في إندونيســـيا، وربما جهوده من أجل تحقيق تحرير سابق لأوانه لأسواق رأس المـــال، وعدم تقديره لأهمية تأثير انهيار اقتصاد بلد ما على جيرانه، إلا أنه لـــم يعترف بأخطائه في مجال السياسة النقدية، ولا حتى حاول تفسير سبب فشـــل نماذجه، بهذا الشكل البائس، في التنبؤ بمجرى الأحداث. إن الصندوق لـــم يهتم قط بوضع وتطوير إطار ثقافي بديل، وهو ما يعنى أنه في الأزمة القادمـــة قـــد يكـــرر الأخطاء نفسها. (في يناير ٢٠٠٢ سجل الصندوق في الأرجنتيـــن فشـــلا إضـــافيا لمصـــداقيته، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى إصراره مجددا على سياسة مالية انكماشية).

إن تفســـير "ضخامة" حالات الفشل يعود ولو جزئيا إلى الكبر أو"العزة بـــالإثم" : لا يحـــب أحـــد الإقرار بالخطأ، خاصة إن كان الخطأ بمثل هذه الضخامة أو بمثل هذه العواقب. لا يريد أحد، سواء كان فيشر أو سومرز أو روبين أو كمديسو، ولا حتى الصندوق أو وزارة الخزانة الأمريكية، تصور أن سياساته ضلت الطريق. لقد ظلوا جميعا متمسكين بمواقفهم، رغم ما كان يـــبدو لـــي كأدلة دامغة على فشلهم. (عندما قرر الصندوق في آخر الأمر مســـاندة خفض أسعار الفائدة، وتوقف عن دعمه للانكماش المالي في شرق

آســيا، قـــال إنه قام بذلك لأن الوقت كان مناسبا. لكنى اعتقد أن ذلك حدث جزئيا نتيجة ضغط الرأي العام.)

لكـــن فـــي الـــبلدان الآســـيوية تكثر التفسيرات الأخرى، ومنها نظرية "المؤامـــرة"، التي لا أؤمن بها. وترى هذه النظرية في السياسات التي طبقت محاولة متعمدة لإضعاف شرق آسيا - وهى المنطقة التي شهدت أقوى نمو على امتداد الأربعين عاما الماضية - أو على الأقل لإثراء رجال المال في وول ســتريت ومراكز المال العالمية الأخرى. ويمكن للمرء أن يفهم كيف تطور هذا الخط في التفكير: في أول الأمر، قال صندوق النقد الدولي للبلدان الآسيوية أن تفتح أسواقها لرؤوس أموال المضاربات قصيرة الأجل، ونفذت الـــبلدان الآسيوية ذلك، وتدفقت الأموال إليها. لكن فجأة تدفقت هذه الأموال إلـــى خـــارج تلـــك البلدان، بالسرعة نفسها التي تدفقت إليها. وعندئذ، أعلن الصـــندوق أنـــه يتعيـــن على هذه البلدان زيادة أسعار الفائدة وإتباع سياسة انكمـــاش مالـــي، ممـــا تسبب في ركود خطير جدا. وعندما انهارت أسعار أصـــول الشركات، طالب الصندوق وبشدة البلدان التي أصابتها الأزمة ببيع تلـــك الأصول، حتى وإن كان ذلك بثمن بخس. وقال الصندوق أن الشركات تحـــتاج إلـــى إدارة أجنبية ذات كفاءة (متجاهلا، ببساطة، إن تلك الشركات ســـجلت واحـــدا مـــن أعلى معدلات النمو على امتداد العقود السابقة، ومن الصعب التوفيق بين ذلك وسوء الإدارة)، مؤكدا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تم بـــيع الشـــركات إلى أجانب، وليس فقط أن تدار بواسطة أجانب. وتم البيع بواســـطة المؤسسات المالية الأجنبية ذاتها التي جعلت الأزمة تندلع بسحبها رؤوس أموالهـــا. وحصـــلت تلـــك البـــنوك على عمولات ضخمة من بيع الشـــركات التي تمر بأزمة أو من تصفيتها، تماما كما حصلت من قبل على عمـــولات ضـــخمة عندما نظمت تدفق رؤوس الأموال إلى هذه البلدان في بـــادئ الأمر. وما حدث بعد ذلك عزز بشكل أكبر حالة الارتياب: حيث لم تقـــم بعـــض تلـــك الشـــركات المالية، الأمريكية وذات الجنسيات الأخرى، بعملـــيات إعادة هيكلة تذكر، بل احتفظوا بالأصول إلى أن يستعيد الاقتصاد قـــواه، وحققـــوا مكاسب ضخمة من بيع تلك الأصول، التي اشتروها بأثمان بخس، بأسعار أقرب للطبيعي.

أعتقد أن هناك مجموعة أبسط من التفسيرات - لم يشارك الصندوق في **مؤامـــرة، لكنه كان يعكس مصالح وأيديولوجيا الجماعة المالية الغربية. لقد**

تمــيزت طــرق عمل الصندوق بالسرية مما عز له هو وسياساته عن نوع التدقــيق والفحــص المكثف الذي كان من الممكن أن يجبر الصندوق على اســتخدام نمــاذج وتبــنى سياسات أكثر ملاءمة للوضع في شرق آسيا. إن اخفاقات سياسات الصندوق الثقيلة في شرق آسيا تشبه إلى حد كبير اخفاقاته في مجال التنمية والتحول. وسوف نلقى نظرة أقرب على الأسباب المشتركة لهذا الإخفاق في الفصلين الثامن والتاسع.

استراتيجية بديلة

وردا على الانتقادات التي أوجهها إلى استراتيجية صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، سألني المنتقدون لي، وهم على حق في سؤالهم، مـــا الذي كنت سأقوم به لو كنت مكانهم. لقد سبق أن أشرت في هذا الفصل إلـــى الاستراتيجية الأساسية: ألا وهى الحفاظ على الاقتصاد أقرب ما يمكن لمستوى العمالة الكاملة. ويتعين لبلوغ هذا الهدف انتهاج سياسة مالية ونقدية .توســعية (أو على الأقل ليست انكماشية)، وتتوقف النسب الصحيحة بينهما علـــى البلد المعنى. إنني أتفق مع الصندوق على أهمية إعادة الهيكلة المالية ــ تســوية المصاعب التي تواجهها البنوك الضعيفة ــ إلا إني كنت سأعالج هذه القضية بطريقة مختلفة تماما، واضعا كهدف أولى الحفاظ على التدفقات المالية، والتجميد المؤقت لعملية تسديد الديون القائمة: أي إعادة هيكلة الدين، مـــثل تلـــك التي حدثت في كوريا الجنوبية وأثبتت في النهاية نجاحها. وكان الحفـــاظ علـــى الـــتدفقات المالـــية يتطلب بذل مزيد من الجهد لإعادة تنظيم المؤسسات القائمة. إن جزءا رئيسيا من عملية إعادة هيكلة الشركات يستلزم تنفـــيذ فقرة شرطية خاصة بالإفلاس تهدف إلى إيجاد حل سريع للصعوبات الناجمة عن اضطرابات الاقتصاد الجمعي التي تخلق وضعا استثنائيا تماما. يتضمن قانون الإفلاس في الولايات المتحدة بنودا تسمح بإعادة تنظيم سريعة نسبيا لشركة ما (بدلا من تصفيتها): وهو "الفصل الحادي عشر". ويتطلب الإفـــلاس الـــناجم عـــن اضطرابات الاقتصاد الجمعي، كما في شرق آسيا، تسوية أسرع، وهو ما أسميه "الفصل الحادي عشر الإضافي".

كـــان الأمـــر يتطلب، مع وجود مثل هذا البند أو بدونه، تدخلا قويا من الحكومـــة، على أن يكون هدف هذا التدخل هو إعادة الهيكلة المالية تحديد

ملكية الشركات بشكل واضح، وتمكينها من العودة إلى أسواق الائتمان، مما كـان سـيتيح لهـذه الشركات فرصة الاستفادة الكاملة من فرص التصدير الـناجمة عـن أسـعار الصـرف المنخفضة. ومن ناحية أخرى، كان ذلك سيسـتبعد الباعث على نهب أصول هذه الشركات، كما سيمدها بحوافز قوية للقـيام بأيـة إعـادة هـيكلة حقيقـية تكون مطلوبة حيث سيكون الملاك والمديـرون الجـدد فـي وضـع أفضل بكثير لقيادة إعادة الهيكلة تلك عن البيروقراطيين الدوليين أو المحليين، الذين - كما يقال - لم يروا من قبل أية كشـوف للرواتـب. ولا تتطلـب عملية إعادة الهيكلة تلك عمليات إسعاف ضـخمة. لقد أصبحت خيبة الأمل في استراتيجية الإسعاف الضخمة شاملة تقريـبا. لا أستطيع أن أكون متأكدا إن كانت أفكاري ستنجح، لكنى لا أشك أن فـرص النجاح مع هذه الاستراتيجية أكبر بكثير عنها مع خطة صندوق الـنقد الدولـي، تلـك الخطة التي فشلت بطرق كان يمكن التنبؤ بها تماما، وكانت تكلفتها ضخمة.

ولم يتعلم الصندوق سريعا من اخفاقاته في شرق آسيا. لقد كرر تجربة اسـتراتيجية الإسـعاف الضـخم، مع اختلافات طفيفة. وأصبح واضحا بعد الفشـل الذي منيت به هذه الاستراتيجية في روسيا والبرازيل والأرجنتين أن الأمـر يتطلـب استراتيجية بديلة. وهناك حاليا دعم متزايد لبعض العناصر الرئيسـية للتناول الذي وصفته منذ قليل. الآن، وبعد خمس سنوات من بداية الأزمـة، يتحدث الصندوق وكذلك السبع الكبار عن منح تأكيد أكبر للإفلاس والتجمـيد الانتقالي(تعليق الدفع على المدى القصير)، بل أنهم يتحدثون أيضا عـن الاسـتخدام المؤقـت للقـيود على رأس المال. وسوف نعود إلى تلك الإصلاحات فيما بعد، في الفصل التاسع.

إن الأزمـة الآسيوية أحدثت العديد من التغيرات التي ستكون مفيدة في المسـتقبل للـبلدان التـي عانـت منها. لقد تحسنت إدارة الشركات وكذلك معايـيرها المحاسـبية، ممـا دفع، في بعض الحالات، تلك البلدان نحو قمة الأسـواق الناشئة. إن الدستور الجديد في تايلاند يعد بديمقراطية أقوى (فهو يتضـمن بـندا يعترف للمواطنين بـ"حق المعرفة"، وهو حق لا ينص عليه حـتى الدستور الأمريكي) ، كما يعد بمستوى شفافية أعلى بكثير من شفافية المؤسسـات المالية الدولية. وتضع العديد من تلك التغيرات الأسس لظروف نمو أكثر قوة في المستقبل.

لكن هناك مقابل هذه المكاسب بعض الخسائر الحقيقية. إن طريقة تعامل الصندوق مع الأزمة ترك في أغلب البلدان إرثا ثقيلا من الديون العامة والخاصة. لقد خلقت التجربة لدى الشركات رعبا من الاستدانة، ليست الاستدانة المفرطة فقط مثل ما كان قائما في كوريا، لكن حتى من مستويات الدين الأكثر حرصا وحذرا : إن أسعار الفائدة الباهظة، التي أجبرت آلاف الشركات على إعلان إفلاسها، أثبتت كيف يمكن أن تنطوي حتى مستويات الدين المعتدلة على مخاطر كبيرة. ونتيجة لذلك، سيتعين على الشركات أن تعتمد أكثر على التمويل الذاتي. في الواقع، ستعمل أسواق رأس المال بكفاءة أقل عن ذي قبل - فهي أيضا من ضحايا الرؤية الأيديولوجية لصندوق النقد الدولي الخاصة بتحسين كفاءة السوق. والأكثر أهمية، أن تحسين مستويات المعيشة سيكون أبطأ.

إن عواقب سياسات الصندوق في شرق آسيا هي بالضبط نوع العواقب التي جعلت العولمة هدفا لكل هذا القدر من الهجوم. علما بأن اخفاقات المؤسسات المالية الدولية في البلدان النامية ليست وليدة اليوم، غير أن هذه الاخفاقات لم تحتل أبدا من قبل عناوين الأخبار. لقد كشفت أزمة شرق آسيا مباشرة للمواطنين في العالم المتقدم جزءا من الاستياء الذي طالما شعر به المواطنون في العالم النامي. إن ما حدث في روسيا في التسعينيات من القرن العشرين يقدم أمثلة أكثر وضوحا للسبب الذي من أجله تثير المؤسسات المالية الدولية كل هذا القدر من السخط، ولماذا هي تحتاج إلى تغيير.

هوامش الفصل الرابع

١ - للتعرف على بعض وجهات النظر المتباينة، راجع

Paul Krugman, "The Myth of Asia's Miracle: A Cautionary Fable", Foreign Affairs (November 199

to Crisis to Recovery: Lessons from Four Decades of East Asia Experience", J.E.Stiglitz & S.Yusuf, *Rethinking the East Asian Miracle*

(واشنطن، العاصمة، ونيويورك: مطبوعات البنك الدولي وجامعة اكسفورد،٢٠٠١)، صفحات٢٦ -٥٠٩ . راجع أيضا البنك الدولي،

The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy

(نيويورك: مطبوعات جامعة اكسفورد، ١٩٩٣)، وكتاب

Alice Amsden, *The*

from Late-Industrialization Economies

(نيويورك: مطبوعات جامعة اكسفورد، ٢٠٠١) ، و

Masahiko Aoki, Hyung-Ki Kim, Okuno Okuno-Fujiwara, Masahjiro Okuno-Fjujiwara, *The Role of Government in East Asian Economic Development: Comparative Institutional Analysis*

(نيويورك، مطبوعات جامعة اكسفورد، ١٩٩٨) . ولوصف سهل القراءة جدا لأزمة شرق آسيا، راجع

Paul Blustein, *The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF* (New York: Public Affairs, 2001).

وتوفر المراجع التالية مناقشات أكثر تقنية، مثل:

Morris Goldstein, *The Asian Financial Crisis: Causes, Cures, and Implications,* (Washington, DC: *Inter*national Institute for Economics,1998), & Jason Furman and Joseph E.Stiglitz , *Brookings Papers on Economic Activity,*

قدمت في هيئة مستشاري بروكينجز عن النشاط الاقتصادي، واشنطن، العاصمة، ٣ سبتمبر ١٩٩٨ ، مجلد ٢ ، صفحات ١ -١٤٤ .

٢ ـ طالما أن اقتصاد الولايات المتحدة لم يتأثر، فإنها لا تقدم أية مساعدة، وذلك في تناقض واضح مع المعاملة السخية التي منحتها للمكسيك في أزمتها الأخيرة. وهو ما أثار استياء كبيرا في تايلاند. بعد المساندة القوية التي قدمتها للولايات المتحدة أثناء حرب فيتنام، كانت تايلاند تعتقد أنها تستحق معاملة أفضل.

٣- راجع E.Kaplan & D.Rodrik,"Did the Malysian Capital Controls Work?" ,working paper no. W8142 National Bureau of Economic Research, Cambridge,Mass., February 2001.

من الممكن العثور على هذا البحث على موقع البروفسير Rodrik على الشبكة الدولية، (http://ksghome.harvard.edu/~.drodrik.academic.ksg/papers.html)

٤- تلقت كوريا ٥٥ مليار دولار وإندونيسيا ٣٣ مليار دولار وتايلاند ١٧ مليار دولار.

٥ – راجع "J.Sachs,"The Wrong Medecine for Asia نيويورك تايمز، ٣ نوفمبر ١٩٩٧ ، و" To Stop the Money Panic: An Interview with Jeffrey Sachs", *Asiaweek*, February13,1998.

٦ – في عام ١٩٩٠ كان الاستثمار الأجنبي المباشر (مقدرا بمليون دولار) ١٣٠,٢٤ وفي عام ١٩٩٧ بلغ ١٧٠,٢٥٨ وفي عام ١٩٩٨ بلغ ١٧٠,٩٤٢ ، وكان الاستثمار في شكل سندات وأوراق تجارية في عام ١٩٩٠ (مقدرا بمليون دولار) ٣,٩٣٥ وارتفع في عام ١٩٩٧ إلى ٧٩,١٢٨ وفي عام ١٩٩٨ بلغ ٥٥,٢٢٥. والاستثمار التجاري والمصرفي ذو الصلة في عام ١٩٩٠ كان ١٤,٥٤١ ، وفي عام ١٩٩٧ بلغ ٥٤,٥٠٧ ، وفي عام ١٩٩٨ أصبح ٤١,٥٣٤ . وكان إجمالي تدفقات رأس المال الخاص (مقدرا بمليون دولار) ٤٢,٦٠٦ في عام ١٩٩٠ ، وفي عام ١٩٩٧ بلغ ٣٠٣,٨٩٤، أما في عام ١٩٩٨ فبلغ ٢٦٧,٧٠٠ .

٧ – عن العوامل المرتبطة بالأزمات المالية والمصرفية، راجع مثلا:

D.Beim & C.Calomiris, *Emerging Financial Markets* (New York: McGraw-Hill/Irwin,2001),chapter 7. Demirguc-Kunt& E.Detragiache, *The Determinants of Banking Crises: Evidence from Developing and Developed Countries*, IMF Staff Papers, vol.45,no. 1 (March 1998). G.Caprio & D.Klingebiel" Episodes of Systemic and Borderline Financial Crises" World Bank, October 1999. وهيئة البنك الدولي ،

"Global Economic Prospects and the Developing Countries 1998/99: Beyond Financial Crises" .The World Bank, February 1999.

٨ - M.Camdessus. "Capital Account Liberalization and the Role of the Fund", ملحوظات في منتدى عن تحرير حساب رأس المال، واشنطن، العاصمة، ٩مارس ١٩٩٨ .

٩- إن التباطؤ الاقتصادي للولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان معزوا أيضا إلى الزيادة المفرطة في نشاط وحيوية السوق، حيث أن الاستثمار المفرط في مجال الإنترنت والاتصالات اللاسلكية قد نتج جزئيا عن الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم. إن التقلبات الواضحة في الاقتصاد يمكن أن تنشأ حتى في غياب سوء إدارة للمؤسسات المالية والسياسة النقدية.

١٠ - كان الجدل المحيط بكوريا جزءا من جدل أوسع حول تحرير سوق رأس المال وعمليات الإنقاذ التي تتبع ذلك عندما تفشل الأمور، حيث لا مفر من أن يحدث ذلك ــ جدل دار داخل صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة بالكامل تقريبا وراء أبواب مغلقة. وقد حدث ذلك بشكل متكرر، على سبيل المثال، عندما كنا نعد لاتفاقيات التجارة الإقليمية ولاجتماعات السبعة الكبار. وفي إحدى المناسبات(الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥) عندما قدمت وزارة الخزانة قضية عملية الإنقاذ للكونجرس ورفض الكونجرس الاقتراح، عادت وزارة الخزانة إلى جماعاتها المغلقة، وقررت طريقة لإكمال عملية الإنقاذ بدون موافقة الكونجرس، واستخدمت القوة مع الحكومات الأخرى للمشاركة في عمليات الإنقاذ تلك (بطريقة ولدت كراهية كبيرة في العديد من الجماعات الأوروبية ــ وكانت العواقب الكاملة لتكتيك استخدام القوة من جانب وزارة الخزانة الأمريكية قد فقدت قوتها تدريجيا على امتداد السنوات التالية، حيث تم وبشكل ماهر معارضة مواقف الولايات المتحدة في مجموعة متنوعة من الأطر والسياقات، منها على سبيل المثال، اختيار رئاسة صندوق النقد الدولي). إن القضايا معقدة، لكن تبدو وزارة الخزانة الأمريكية وكأنها تقريبا تجد متعة بالغة في قدرتها على أن تفوق الكونجرس حيلة ودهاء.

١١ - في صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي للمجلس التنفيذي للسنة المالية التي انتهت في أبريل ١٩٩٨ (واشنطن،العاصمة)، ص٢٥ ، شكك بعض مديري الصندوق في ضرورة انتهاج سياسات مالية صارمة أثناء الأزمة الآسيوية لأن هذه البلدان لم تعان من عجز مالي. ومما يثير الاهتمام، أن صندوق النقد الدولي اعترف في تقرير مماثل له لكن لعام ٢٠٠٠ (ص١٤) أن السياسة المالية التوسعية وراء استعادة كل من اقتصاد كوريا وماليزيا وتايلاند عافيته من الأزمة. راجع أيضا:

T.Lane, A.Ghosh, J.Hamann, S.Phillips, M.Schulze-Ghattas, T.Tsikata, "IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea, and Thailand: A Preliminary Assessment", Occasional Paper 178, International Monetary Fund, January 1999.

12- Stanley Fischer, "Comment & Analysis: IMF-The Right Stuff. Bailouts in Asia Are Designed to Restore Confidence and Bolster the Financial System". *Financial Times*, December 16, 1997.

١٣ – على امتداد السنوات، لم أسمع قط من أي من العاملين في صندوق النقد الدولي دفاعا مترابط منطقيا عن استراتيجية الصندوق الخاصة برفع أسعار الفائدة في بلدان تعاني شركاتها من مديونية كبيرة. الدفاع الجيد الوحيد سمعته من John Lipsky ، رئيس اقتصادي سندات Chase ، الذي ركز بشكل واضح على عيوب أسواق رأس المال. لقد لاحظ أن رجال الأعمال المحليين يحتفظون بكميات كبيرة من الأموال في الخارج، لكنهم يقترضون محليا. إن أسعار الفائدة المرتفعة على القروض المحلية قد "تجبرهم" على إعادة بعض أموالهم من الخارج لتسديد القروض وتفادي مثل أسعار الفائدة تلك. ولم يتم بعد تقييم هذه الفرضية. بالنسبة للعديد من البلدان التي مرت بأزمة كان صافي تدفق رأس المال يتحرك بالطبع في الاتجاه المعاكس. وكان العديد من رجال الأعمال يفترضون ببساطة أنه لا يمكن "إجبارهم" على دفع أسعار الفائدة العالية وأنه يتعين إعادة التفاوض بشأنها. في الحقيقة، كانت أسعار الفائدة العالية غير معقولة.

١٤– وزير المالية المسئول رسميا، Eisuke Sakakibara، كتب في ما بعد تفسيره الشخصي للأحداث في خطاب ألقاه في نادي المراسلين الأجانب ، طوكيو،٢٢ يناير ١٩٩٩ بعنوان "نهاية أصولية السوق".

١٥– للمزيد من التفاصيل، راجع

E.Kaplan & D.Rodrik,"Did the Malaysian Capital Controls Works?",

المشار إليه سابقا.

١٦– أثـــناء فترة هذه الأزمة، أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا نموذجا ممـــاثلا للبلدان الأخرى التي تقع في المنطقة وتأثرت بالأزمة. ومع ذلك، الدليل لا يزال تمهـــيديا جـــدا لاســـتخلاص نتائج منه يعتمد عليها. يتطلب الأمر دراسة أعمق في مجال الاقتصــاد القياسي (والمزيد من البيانات) من أجل فصل تأثير ضوابط رأس المال على الاستثمار الأجنبي المباشر عن العوامل الأخرى التي تؤثر على هذا الاستثمار.

الفصل الخامس

من أضاع روسيا؟

بعـــد سقوط جدار برلين، نهاية عام ١٩٨٩ ، بدأت إحدى أهم عمليات الـــتحول الاقتصـــادي فـــي جمـــيع الأزمـــنة، والتي شكلت ثاني التجارب الاقتصـــادية والاجتماعية الجريئة في القرن العشرين.(١) أما التجربة الأولى فهي انتقال روسيا إلى الشيوعية قبل ذلك بسبعة عقود. وعلى امتداد السنين، أصـــبحت إخفاقات تلك التجربة جلية واضحة. خسر حوالي ٨ % من سكان العالم الذين كانوا يعيشون في ظل النظام السوفيتي الشيوعى كلا من الحرية السياســـية والرخاء الاقتصادى، كنتيجة لقيام ثورة ١٩١٧ والهيمنة السوفيتية على جزء كبير من أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ولايزال أمام التحول الـــثانى فـــى روسيا، وفى شرق وجنوب شرق أوروبا، وقت طويل قبل أن يكـــتمل. لكن هناك شيئا واضحا: لقد أعطى هذا التحول فى روسيا نتائج أقل بكثـــير مما كان قد وعد به أو آمل فيه أنصار اقتصاد السوق. لقد أصبحت الحياة الاقتصادية لأغلب سكان الاتحاد السوفيتي السابق فى ظل الرأسمالية، أســـوأ حـــتى مما توقعه القادة الشيوعيون السابقون. إن احتمالات المستقبل كئيـــبة. لقـــد دمـــرت الطبقة المتوسطة،وتم خلق نظام من رأسمالية المافيا والمحســـوبية والمحابـــاة، والإنجاز الوحيد، ألا وهو إقامة ديمقراطية تحقق الحـــريات، ومـــنها صحافة حرة، يبدو هشا فى أحسن الأحوال، خاصة وان المحطـــات التلفزيونـــية المســـتقلة التى كانت قائمة، تم إغلاقها الواحدة تلو الأخـــرى. إن كـــان الروس يتحملون الجزء الأكبر من اللوم لما حدث، فانه يتعيـــن أيضـــا أن يتحمل جزءا من اللوم المستشارون الغربيون، خاصة من الولايـــات المـــتحدة وصندوق النقد الدولى، الذين سارعوا للتبشير باقتصاد الســـوق. فهـــم، علـــى الأقل، الذين قدموا الدعم لمن قاد روسيا والعديد من الاقتصـــادات الأخرى إلى السبل التى اتبعتها، مبشرين بدين جديد- أصولية السوق- كبديل للدين القديم-الماركسية- الذى اثبت انه ضعيف للغاية.

إن روســـيا تمثل دراما دائمة. لم يتنبأ بتفكك الاتحاد السوفيتى المفاجئ ســـوى قلـــة، والذيـــن تنبأوا بتنحى بوريس يلتسن المفاجئ كانوا قلة أيضا.

ويعتقد البعض أنه تم كبح جماح الأوليجاركية(*)، المسئولة عن أسوأ التجاوزات أثناء حكم يلتسين، فى حين يرى آخرون ببساطة أن بعض أفراد هذه الجماعة قد فقدوا حظوتهم. و يتوقع البعض أن تكون زيادة الإنتاج التى حدثت فى السنوات التى تلت أزمة ١٩٩٨ بداية نهضة ستؤدى إلى إعادة تكوين طبقة متوسطة، بينما يرى آخرون أن الأمر يتطلب سنوات لمجرد إصلاح أضرار العقد الماضى. لقد انخفضت الدخول بشكل واضح عما كانت عليه منذ عقد مضى، كما سجل الفقر معدلات أعلى بكثير عن ذى قبل. ويرى المتشائمون أن روسيا قوة نووية مترنحة تعانى عدم استقرار سياسى واجتماعى. أما المتفائلون(!) فيرون أن قيادة شبه مستبدة ستحقق الاستقرار، لكن على حساب ضياع بعض الحريات الديمقراطية.

لقد عرفت روسيا بعد عام ١٩٩٨ دفعة نمو اعتمدت على أسعار البترول المرتفعة ومكاسب تخفيض قيمة العملة الذى عارضه طويلا صندوق النقد الدولى. لكن النمو الذى حدث تباطأ أيضا عندما انخفضت أسعار البترول وتم حصد المكاسب التى نجمت عن خفض قيمة العملة. حاليا، تبدو التوقعات الاقتصادية أقل كآبة بشكل ما عما كانت عليه إبان أزمة ١٩٩٨ ، لكنها ليست أقل غموضا والتباسا. عندما كانت أسعار البترول-الذى يعد أهم صادرات روسيا- مرتفعة، تمكنت الحكومة بالكاد من عدم تخطى حدود دخلها، وذلك بالحد من الإنفاق. لكن يمكن ان تحدث مشكلات حقيقية لو انخفضت أسعار البترول، وهو الأمر الذى يبدو أنه سيحدث أثناء طبع هذا الكتاب. وأفضل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد أن المستقبل ملبد بالغيوم.

لم يبعث على الدهشة أن يحدث الجدل حول من الذى أضاع روسيا مثل هذا الصدى. من الواضح انه سؤال فى غير موضعه. يثير هذا السؤال فى الولايات المتحدة ذكريات جدل دار منذ نصف قرن مضى عن من أضاع الصين، عندما استولى الشيوعيون على السلطة. لكن صين ١٩٤٩ لم تكن ملكا لأمريكا لكى تفقدها، كما ان روسيا لم تكن ملكا لأمريكا لكى تفقدها بعد ذلك بأربعين عاما. وفى الحالتين، لم يكن للولايات المتحدة وأوروبا الغربية أية سيطرة على التطور السياسى والاجتماعى سواء فى الصين أو

(*) حكم القلة- حكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة همها الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية . (المترجم)

فى روسيا. فى الوقت نفسه، من الواضح أن الأمور لا تسير كما ينبغى لها، لــيس فقــط فــى روســيا وإنمــا فى أغلب البلدان التى انبثقت عن تفكك الإمبراطورية السوفيتية، وعددها أكثر من عشرين بلدا.

يؤكــد صندوق النقد الدولى والقادة الغربيون الآخرون أن الأمور كانت ستسوء أكثر بكثير بدون مساعداتهم ونصائحهم. لم يكن لدينا فى ذلك الوقت كــرة بللورية-وليس لدينا الآن أيضا- لتقول لنا ما الذى كان سيحدث لو تم اتخــاذ سياســات بديلــة. ليس لدينا أية وسيلة لإجراء تجربة ذات ضوابط، نــرجع بها إلى الوراء لتجربة استراتيجية مغايرة. وليس فى حوزتنا طريقة لنكون "متأكدين" من"ما كان يمكن أن يكون".

لكن ما نعرفه، انه تم اتخاذ بعض الخيارات السياسية والاقتصادية، كما نعــرف ان النتائج كانت بمثابة كارثة. فى بعض الأحيان، يكون من السهل رؤيــة العلاقــة بين السياسات والنتائج: كان صندوق النقد الدولى يخشى ان يفجــر خفض قيمة الروبل دورة تضخم. إن إصراره على ان تحافظ روسيا علــى عملــتها أعلــى مــن قيمتها، ثم دعمه لذلك بمليارات الدولارات من القــروض، ادى فــى الــنهاية إلى انهيار الاقتصاد. (عندما تم خفض قيمة الــروبل عــام ١٩٩٨ ، لم ترتفع معدلات التضخم كما كان يخشى صندوق الــنقد الدولــى، وعــرف الاقتصاد اول نمو هام.) فى حالات أخرى، تكون العلاقــة أكثر تعقيدا. لكن تجارب بعض البلدان التى اتبعت سياسات مختلفة فــى إدارة مــرحلة التحول الخاصة بها تساعد فى إرشادنا عبر المتاهة. إن تكويــن العالم لرأى مطلع عن سياسات صندوق النقد الدولى فى روسيا هو أمر جوهرى. ماهى دوافع تلك السياسات، ولماذا كانت خاطئة لهذه الدرجة؟ ويقــع على عاتق الذين أتيحت لهم فرصة رؤية كيف يتم اتخاذ القرارات - وأنا منهم- وما هى عواقب تلك القرارات، مسئولية خاصة فيما يتعلق بتقديم تفسيراتهم للأحداث ذات الصلة.

هــناك ســبب ثــانى لإعادة التقييم. الآن، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على سقوط حائط برلين، من الواضح أن التحول إلى اقتصاد السوق سيشــكل صــراعا طويلا، والعديد من القضايا الخلافية، إن لم يكن أغلبها، الــتى بــدا أنها حسمت منذ سنوات قليلة فقط ستحتاج إلى إعادة تفكير. ولو فهمنا وأدركنا أخطاء الماضى يمكن عندئذ فقط أن نأمل فى تصميم سياسات لديها الفرصة لكى تكون فعالة فى المستقبل.

لقد أدرك زعماء ثورة ١٩١٧ ان الرهان أكبر من مجرد تغيير فى الاقتصاد، كان التغيير المطلوب تغييرا فى المجتمع بكل أبعاده. ومن ثم، فان التحول أيضا من الشيوعية إلى اقتصاد السوق كان أكثر من مجرد تجربة اقتصادية: لقد كان تحولا للمجتمعات وللبنى الاجتماعية والسياسية.وكان أحد أسباب النتائج المحبطة للتحول الاقتصادى، هو الفشل فى إدراك مركزية تلك المكونات الأخرى.

لقد أدركت الثورة الأولى مدى صعوبة مهمة التحول وكان الثوريون يعتقدون انه لا يمكن إتمام التحول بالوسائل الديمقراطية، وانه يتعين أن يتم ذلك بواسطة"ديكتاتورية البروليتاريا". فى بادئ الأمر، اعتقد بعض قادة الثورة الثانية فى التسعينيات من القرن العشرين، إن الشعب الروسى الذى تحرر من قيود الشيوعية، سرعان ما سيقدر فوائد السوق. لكن بعض الإصلاحيين الروس الآخرين (مثلهم فى ذلك مثل مسانديهم ومستشاريهم الغربيين) كان إيمانهم بالديمقراطية، أو مصلحتهم فى تحققها، ضئيلا جدا. كانوا يخشون من انه لو سمح للشعب الروسى بالاختيار ، فانه قد لا يختار النموذج الاقتصادى "الصحيح" (أى "نموذجهم"). فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق، عندما لم تتجسد فوائد"إصلاح السوق" فى بلد تلو الآخر،نبذت الانتخابات الديمقراطية المتطرفين من أنصار إصلاح السوق، ووضعت فى السلطة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بل والأحزاب الشيوعية "الإصلاحية"، وكان على رأس العديد من هذه الأحزاب شيوعيون سابقون. ولا يدعو إلى الدهشة ان العديد من أنصار السوق اظهروا توافق واضحا مع الطرق القديمة فى مجال الأعمال: فى روسيا، كان يتم تشجيع الرئيس يلتسين، الذى كان يتمتع بسلطات ضخمة اكبر بكثير من اى رئيس فى اية ديمقراطية غربية، على تجاوز البرلمان (الدوما)المنتخب بشكل ديمقراطى وان يسن إصلاحات السوق بواسطة مرسوم رئاسى.[٢] وبدا الأمر وكأن "بلاشفة السوق"- المؤمنون الروس بالدين الاقتصادى الجديد وأنصاره من الخبراء الغربيين، الذين تدافعوا على البلدان الاشتراكية السابقة - حاولوا استخدام نسخة"طيبة"من طرق لينين لتوجيه التحول "الديمقراطى".

تحديات وفرص التحول

عـــندما بـــدأ الـــتحول فـــى مطلع تسعينيات القرن العشرين، كان يمثل تحديـــات كـــبرى وفرصا عظيمة فى آن واحد. قبل ذلك، كان من النادر أن يشرع بلد عن عمد، إلى الانتقال من وضع تسيطر فيه الحكومة تقريبا على كـــل مظهـــر من مظاهر الاقتصاد، إلى وضع يتم فيه اتخاذ القرارات عبر الأســـواق. لقـــد بدأت جمهورية الصين الشعبية تحولها في السنوات الأخيرة مـــن ســـبعينيات القرن الماضي، ولا تزال بعيدة عن اقتصاد السوق بالمعنى الكـــامل. إن مـــا حـــدث فـــي تايوان، على بعد مائة ميل من شاطئ الجزء الرئيســـى مـــن الصـــين، يعـــد من أنجح حالات التحول. لقد كانت تايوان مستعمرة يابانية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وبعد انتصار الثورة الصينية عـــام ١٩٤٩، أصـــبحت الملجـــأ للزعامة القومية السابقة، التي أعلنت من قاعدتهـــا فـــي تـــايوان سيادتها على كل الأراضي الصينية، محتفظة باسم "جمهورية الصين". لقد قاموا بتأميم وإعادة توزيع الأرض وأقاموا مجموعة مـــن الصـــناعات الكـــبرى ثم قاموا بخصخصتها جزئيا، وخلقوا بشكل عام اقتصـــاد سوق نابض بالنشاط. وبعد عام ١٩٤٥، تحرك العديد من البلدان، بمـــا فـــي ذلك الولايات المتحدة، من حالة التعبئة الخاصة بزمن الحرب إلى اقتصـــاد الســـلام. فـــي ذلـــك الوقت، كان العديد من الاقتصاديين والخبراء الآخريـــن يخشـــون مـــن أن يتبع تسريح الجيوش بعد انتهاء الحرب حدوث ركـــود ضـــخم، ممـــا اســـتلزم تغيير أسلوب اتخاذ القرارات (إلغاء أساليب الاقتصـــاد الموجـــه، حيث كانت حكومات الحرب تتخذ القرارات الرئيسية بشـــأن الإنـــتاج، والعودة إلى إدارة القطاع الخاص للإنتاج)، بالإضافة إلى إعـــادة تخصـــيص ضخمة لإنتاج السلع، من الدبابات، مثلا، إلى السيارات. وبحلـــول عام١٩٤٧، أي بعد مضى عامين على انتهاء الحرب، كان الإنتاج فـــي الولايـــات المتحدة أعلى بنسبة٩,٦ %عنه في عام ١٩٤٤ ، آخر عام كـــامل للحـــرب. وقـــرب نهاية الحرب (١٩٤٥)، كان ٣٧ % من الناتج المحلى الإجمالي مكرسا للدفاع. ومع حلول السلام انخفض هذا الرقم سريعا إلى ٧,٤ % (في عام ١٩٤٧).

كـــان هـــناك اختلاف هام بين التحول من الحرب إلى السلام، والتحول مـــن الشـــيوعية إلـــى اقتصاد السوق، كما سأوضح تفصيلا بعد ذلك : قبل

الحـــرب العالمـــية الثانـــية، كان لدى الولايات المتحدة المؤسسات الأساسية للســـوق، ورغم ذلك تم تعليق العديد منها أثناء الحرب وجرى إبطالها تحت شـــعار"وجـــه وسيطر". فى الجانب المقابل، كانت روسيا تحتاج إلى كل من إعادة توزيع لمواردها "و" عملية إنشاء بالجملة لمؤسسات السوق.

لكـــن تـــايوان والصين واجهتا المشكلات نفسها التي تواجه اقتصادات التحول. لقد واجهتا تحدى إحداث تحولات رئيسية فى المجتمع، بما فى ذلك إقامـــة المؤسســـات الـــتى يعتمد عليها اقتصاد السوق. وحقق كلاهما نجاحا مـــبهرا حقـــا. وبدلا من السقوط فى ركود التحول الممتد، سجل البلدان نموا يقدر برقمين. إن الاقتصاديين الإصلاحيين الراديكاليين الذين حاولوا نصيحة روسيا والعديد من البلدان الأخرى التى تمر بمرحلة تحول، لم يلقوا بالا إلى تلـــك التجارب والدروس التى يمكن تعلمها. ولم يكن ذلك لأنهم يعتقدون أن تاريخ روسيا (أو تاريخ البلدان الأخرى التى تمر بمرحلة التحول) يجعل هذه الـــدروس غير قابلة للتطبيق. لقد تجاهلوا عن عمد نصيحة العلماء الروس، سواء كانوا خبراء فى تاريخ روسيا،أو اقتصادها، أو مجتمعها، لسبب بسيط: ألا وهـــو انهـــم يعـــتقدون أن "ثورة السوق" التى كانت على وشك الحدوث جعلـــت كل المعرفة المتاحة من فروع العلم تلك غير ذات صلة. إن ما كان يبشـــر بـــه أصـــوليو السوق هو اقتصادات مستمدة من الكتب، نسخة شديدة التبسيط لاقتصادات السوق لا تأخذ فى اعتبارها ديناميكيات التغيير.

لنتناول بالبحث المشكلات التى كانت تواجه روسيا(أو البلدان الأخرى) فـــى عام ١٩٨٩. كان فى روسيا مؤسسات لها أسماء"مشابهة" لتلك التى فى الغـــرب، لكنها لا تؤدى الوظائف نفسها. كان فى روسيا بنوك، وكانت هذه البـــنوك تقـــوم بتخزين المدخرات، لكنها لا تتخذ قرارات بشأن من يحصل علـــى القروض، ولا تتحمل مسئولية مراقبة سداد تلك القروض والتأكد من ذلـــك. بالأحرى، كانت البنوك تتولى توفير"التمويل" فقط، طبقا لأوامر وكالة التخطيط المركزى الحكومية. وكان فى روسيا شركات، شركات تنتج السلع، لكـــنها لا تـــتخذ قرارات: إنها تنتج ما يطلب منها أن تنتجه، بمدخلات إنتاج (مـــواد خام، عمل، آلات) يتم تخصيصها لها. ويرتكز المجال الأكبر للفكر الاستثماري على تجنب المشكلات التى تطرحها الحكومة: قد تحدد الحكومة للشـــركات حصـــص إنتاج دون أن توفر لها بالضرورة المدخلات اللازمة لذلـــك، لكنها فى بعض الأحيان تقدم أكثر مما تحتاجه العملية الإنتاجية. كان

المسئولون عن المشروعات يمارسون التجارة كى يتمكنوا من الوفاء بالحصص المطلوبة منهم، وأثناء ذلك يحصلون على بعض الأرباح الإضافية لأنفسهم بالإضافة بالطبع إلى رواتبهم الرسمية.إن هذه الأنشطة- التى كانت دوما ضرورية لجعل النظام السوفيتى يعمل- أدت إلى الفساد الذى زاد مع توجه روسيا نحو اقتصاد السوق.[٣] وأصبح الالتفاف على القوانين السارية، إن لم يكن خرقها صراحة، جزءا من طريقة الحياة، وكان ذلك بمثابة النذير لانهيار "حكم القانون" الذى كان يتعين أن يميز فترة التحول.

وكما فى اقتصاد السوق، كانت هناك أسعار فى ظل النظام السوفيتى، لكن تحديد تلك الأسعار كان يتم بأمر الحكومة، وليس عبر آليات السوق. بعض تلك الأسعار، مثل أسعار السلع الضرورية، كان يتم الحفاظ عليها منخفضة بشكل مصطنع- بحيث يتيح ذلك لمن هم فى أدنى سلم توزيع الدخول أن يتفادوا الفقر. كذلك كان يتم الحفاظ بشكل مصطنع على أسعار الطاقة والموارد الطبيعية منخفضة- وهو ما كانت روسيا وحدها تستطيع تحمله نظرا لاحتياطياتها الضخمة من تلك الموارد.

إن كتب الاقتصاد المدرسية ذات الطراز القديم كثيرا ما تتحدث عن اقتصاد السوق على أن له ثلاثة مكونات رئيسية: الأسعار، الملكية الخاصة، والأرباح. وبإضافة المنافسة إلى هذه المكونات مجتمعة يتم توفير الحوافز، وتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادى، مما يؤمن أن تقوم الشركات بإنتاج ما يريده الأفراد وبأقل تكلفة ممكنة. لكن كان هناك أيضا منذ فترة طويلة، اعتراف بأهمية "المؤسسات". والأكثر أهمية من ذلك الأطر القانونية والمنظمة، لضمان تنفيذ الاتفاقات والعقود، وأن تكون هناك طريقة منهجية لحل النزاعات التجارية، وعندما لا يستطيع المقترضون تسديد ديونهم تكون هناك إجراءات منهجية للإفلاس، ولضمان الحفاظ على المنافسة، وضمان أن تكون البنوك التى تتلقى الودائع فى وضع يسمح لها برد أموال المودعين عندما يطلبون ذلك. هذا الإطار من القوانين والمؤسسات يساعد على ضمان أن تعمل أسواق السندات المالية بشكل قانونى وعادل، وألا يخدع المديرون حملة الأسهم، ولا ينهب حملة الأسهم الذين يمثلون الأغلبية أولئك الذين يمثلون الأقلية. فى الأمم التى لديها اقتصاد سوق ناضج، تم بناء الأطر القانونية والتنظيمية عبر قرن ونصف قرن من الزمان، وكرد فعل لمشكلات

تـم الـتعرض لهـا فى سوق رأسمالية غير مقيدة. إن التقنين المصرفى لم يـتحقق إلا بعـد عـدد ضخم من حالات إفلاس مصرفية. ولم يتحقق تقنين أسـواق السندات إلا بعد سلسلة من الأحداث الخطيرة تعرض خلالها حملة الأسـهم غـير الحذرين لعمليات غش وخداع. وليس لزاما على البلدان التى تسـعى لإقامة اقتصاد سوق أن تعيش مرة أخرى هذه الكوارث: يمكنها أن تتعلم من تجارب الآخرين. ربما أشار الإصلاحيون المنادون باقتصاد السوق إلى هذه البيئة التحتية المؤسسية، لكنهم مروا عليها مرور الكرام. لقد حاولوا أن يسـلكوا طـريقا مختصـرا إلـى الرأسمالية، بإقامة اقتصاد سوق بدون مؤسسـات يعـتمد عليها، ومؤسسات بدون بنية تحتية مؤسسية تستند عليها. قـبل أن تقيم بورصة، يجب أن تتأكد أن هناك لوائح حقيقية تنظم عملها. إن الشـركات الجديدة تحتاج إلى أن تكون قادرة على أن تجمع رأسمال جديد، وذلك يتطلب بنوكا حقيقية، ليست كتلك البنوك التى ميزت النظام القديم، ولا البنوك التى تقوم فقط بإقراض المال إلى الحكومة. يتطلب أى نظام مصرفى حقـيقى وفعـال قوانين مصرفية قوية. وتحتاج الشركات الجديدة أن تكون قادرة على حيازة أرض، وهو ما يتطلب سوقا للأراضى ونظاما لتسجيلها.

وبالمـثل، فـى مجال الزراعة فى العصر السوفيتى، اعتاد المزارعون علـى أن تقـدم لهـم الـبذور والأسمدة التى يحتاجونها. ولم يكن عليهم أن ينشغلوا بالحصول على تلك المدخلات وغيرها (مثل الجرارات) أو بتسويق إنتاجهم. فى ظل اقتصاد السوق، يجب إقامة أسواق لأدوات الإنتاج وأسواق للإنـتاج، وهـو مـا يتطلـب مشروعات وشركات جديدة. إن المؤسسات الاجتماعـية هامة أيضا. ففي ظل النظام القديم فى الاتحاد السوفيتى، لم تكن هـناك بطالة، وبالتالى لم تكن هناك حاجة للتأمين ضد البطالة. كان العمال يعملـون طوال حياتهم فى الشركة نفسها المملوكة للدولة، والتى كانت توفر لهـم المسكن وإعانات التقاعد. غير أن فى روسيا ما بعد ١٩٨٩، إن أرادوا إقامـة سوق للعمل، لابد أن يستطيع العاملون الانتقال من شركة إلى أخرى، وهـو أمر مستحيل تقريبا إن لم يكن بإمكانهم الحصول على مسكن، ومن ثم كـان من الضرورى إقامة سوق للإسكان. لو أن أصحاب العمل لديهم أدنى مسـتوى مـن الحساسية الاجتماعية لن يرغبوا فى فصل العمال إذا لم يكن هـناك مكان يلجأون إليه. وبالتالى لا يمكن إجراء المزيد من "إعادة الهيكلة"

بدون شبكة تأمين اجتماعى. وللأسف، لم تكن هناك سوق للمساكن ولا شبكة تأمين حقيقية فى روسيا الجديدة عام ١٩٨٩ .

كانت التحديات التى تواجه اقتصادات الاتحاد السوفيتى السابق ودول الكتلة الشيوعية الأخرى فى عملية التحول مثبطة للهمة: كان عليهم الانتقال من نظام واحد للأسعار- نظام الأسعار المحرف الذى كان السمة الغالبة فى ظل الشيوعية- إلى نظام سعر السوق. كان عليهم إقامة أسواق، والبنية التحتية المؤسسية التى تعتمد عليها هذه الأسواق، كما كان يتعين عليهم خصخصة كل الممتلكات التى كانت فى السابق ملكا للدولة. كان عليهم خلق نوع جديد من الإدارة المنظمة للمشروعات- ليس مجرد ذلك النوع الذى يحسن الالتفاف على قواعد الحكومة وقوانينها- ومشروعات وشركات جديدة للمساعدة فى إعادة استخدام الموارد التى كانت تستخدم فى السابق بطريقة تنقصها الكفاءة إلى حد بعيد.

مهما كانت الطريقة التى ينظر بها أى شخص للقضية، فإن هذه الاقتصادات كانت تواجه خيارات صعبة، وكان هناك جدل عنيف حول الخيارات التى يتعين الأخذ بها. وكان أكثر هذا الجدل ضراوة يتركز على سرعة الإصلاح: كان بعض الخبراء يخشون من حدوث ارتداد إلى الشيوعية إن لم تتم الخصخصة بسرعة بحيث تؤدى إلى خلق جماعة كبيرة من الناس تجد أن مصلحتها الثابتة مع الرأسمالية. على النقيض، كان يخشى الآخرون من أنهم إذا تحركوا أسرع مما يجب قد تتحول الإصلاحات إلى كارثة: اخفاقات اقتصادية تقترن بفساد سياسي، مما يفتح الطريق أمام حركة إرتجاعية عنيفة ومفاجئة، سواء من أقصى اليسار أو أقصى اليمين. لقد سميت المدرسة الأولى "علاج الصدمة"، والمدرسة الثانية"التدريجية".

وانتصرت أفكار القائلين بـ"علاج الصدمة" فى أغلب البلدان، وكانت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي من أشد أنصار هذا الاتجاه. فى حين كان يعتقد القائلون بالتدرج أن التحول إلى اقتصاد السوق سيدار بشكل أفضل لو تم التحرك بسرعة معقولة، وبترتيب جيد ("متسلسل"). إن الأمر لا يحتاج إلى مؤسسات"مثالية"، لكن خصخصة احتكار ما، قبل إقامة سلطة تنظيمية أو منافسة فعالة، سيؤدى ببساطة إلى استبدال احتكار خاص بالاحتكار الحكومي، وهو أشد قسوة فى استغلاله للمستهلك، وهذا مجرد مثال واحد. وبعد مضى عشر سنوات، تم الاعتراف أخيرا بحكمة التناول

التدريجـــي: لقـــد تغلبت السلاحف على الأرانب البرية. إن انتقادات القائلين بالـــتحول التدريجي لعلاج الصدمة لم تتنبأ فقط وبدقة باخفاقات هذا العلاج، لكنها ذكرت باختصار الأسباب التى تجعل هذا العلاج لن ينجح. كان فشلهم الوحيد أنهم لم يقدروا جسامة الكارثة حق قدرها.

إذا كانـــت الـــتحديات التى تطرحها عملية التحول كبيرة فإن الفرص المـــتاحة كبيرة أيضا. كانت روسيا بلدا غنيا. ورغم أن ثلاثة أرباع قرن من الشـــيوعية قد تركت جماهيرها مجردة من أى فهم لاقتصادات السوق، فإنها قـــد تركتهم وهم يتمتعون بمستوى تعليمى مرتفع، خاصة فى مجالات التقنية الهامـــة جدا لـــ"الاقتصاد الجديد". برغم كل شىء، فإن روسيا كانت أول بلد يرسل إنسانا إلى الفضاء.

لقد كانت النظرية التى تفسر فشل الشيوعية واضحة: كان محكوما على التخطـــيط المركـــزى بالفشل، لأن ببساطة لا توجد وكالة أو إدارة حكومية تستطيع جمع ومعالجة كل المعلومات ذات الصلة، المطلوبة لجعل الاقتصاد يعمـــل بشكل جيد. بدون الملكية الخاصة وحافز الربح، ستكون المحركات، خاصة المحركات الإدارية وتلك التى تتعلق بإقامة المشروعات، مفتقدة. كما كـــان نظـــام التجارة المقيد، المقترن بعمليات دعم ضخمة وتسعير تعسفى، حافلا بالتشوهات.

وكـــان يستتبع ذلك ، أن يؤدى استبدال نظام سوق لامركزى بالتخطيط المركزى ، واستبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة، واستبعاد أو على الأقل تقلـــيل التشـــوهات بـــتحرير التجارة، إلى زيادة ضخمة فى الإنتاج. كما أن الخفـــض فـــى النفقات العسكرية التى كانت تمتص نصيبا كبيرا من إجمالى الـــناتج المحلـــى للاتحـــاد الســـوفيتى السابق، والتى كانت تزيد عن خمسة أضعاف الإنفاق العسكرى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، كان سيوفر مجالا أكـــبر لزيادة مستويات المعيشة. لكن، بدلا من ذلك انخفض مستوى المعيشة فى روسيا، وفى العديد من بلدان شرق أوروبا التى بدأت تجربة التحول.

حكاية "الإصلاح"

لقـــد حـــدث أول الأخطاء، تقريبا مع بداية التحول مباشرة. ففى فورة الحمـــاس لإنجاح اقتصاد السوق، تم تحرير أغلب الأسعار بين ليلة وضحاها

فـي عـام ١٩٩٢ ، ممـا أطلق حالة تضخم قضت على المدخرات، ونقلت قضـية الاستقرار الجمعى للاقتصاد إلى رأس الأجندة. لقد أدرك الجميع أن من الصعب إنجاح التحول مع معدلات تضخم مفرطة (معدلات تضخم ذات رقميـن"شـهريا"). وبالتالـي، كان ضروريا بعد الجولة الأولى من علاج الصـدمة- التحرير الآنى للأسعار- أن تأتى الجولة الثانية، ألا وهى: العمل علـى خفـض التضخم. وكان ذلك يستلزم إحكام السياسة النقدية- أي رفع أسعار الفائدة.

وبيـنما تـم تحريـر أغلـب الأسعار بالكامل، تم الاحتفاظ ببعض أهم الأسـعار منخفضـة- وهى أسعار الموارد الطبيعية. ومع "اقتصاد السوق" المعلـن حديثا، خلق ذلك دعوة مفتوحة تقول: إن كنت تستطيع شراء بترول مـثلا، وبـيعه فى الغرب، يمكنك أن تربح ملايين بل مليارات الدولارات. وذلـك مـا حدث بالفعل. وبدلا من كسب المال بإقامة شركات ومشروعات جديـدة، اصـبحوا أثـرياء من خلال شكل جديد من أشكال الإدارة القديمة للمشـروعات- أي استغلال السياسات الحكومية الخاطئة. وكان هذا السلوك "الباحـث عن الربح السريع" هو الذي وفر الأساس لإدعاء الإصلاحيين أن المشكلة لم تكن أن الإصلاحات كانت شديدة السرعة، ولكن أنها كانت بطيئة جـدا. يقولون لو أنه تم تحرير"كل" الأسعار على الفور! هناك قدر كبير من الصـحة فـي هـذه الحجة، لكنها تكون مخادعة لو كانت بمثابة دفاع عن الإصلاحات الراديكالية. إن العمليات السياسية لا تمنح التكنوقراط أبدا حرية التصرف، وذلك لسبب وجيه: كما رأينا، فان التكنوقراط يغفلون غالبا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المهمة. إن الإصلاح يتسم دائما بالفوضى حـتى فـي النظم السياسية والاقتصادية التى تعمل بشكل جيد. حتى لو كان هـناك مبرر للضغط من اجل التحرير الفورى للأسعار، فان السؤال الوثيق الصـلة بالموضوع،هو كيف يمكن للمرء أن يتقدم في عملية التحرير إن لم يكـن قـد تمكن من النجاح في التحرير السريع لقطاعات هامة مثل أسعار الطاقة؟

لقـد كـان الـتحرير والاستقرار اثنين من أعمدة استراتيجية الإصلاح الـراديكالى. أمـا العامود الثالث فهو الخصخصة السريعة. لكن العامودين الأوليـن يضـعان العراقيل في طريق العامود الثالث. فقد أطاح أول تضخم عـالى بمدخرات أغلب الروس وبالتالى لم يكن بحوزة قدر كاف من الروس

المـــال اللازم لشراء الشركات والمشروعات التى يتم خصخصتها. وحتى لو تمكـنوا من شراء تلك الشركات، فان منحها حياة جديدة سيكون أمرا صعبا، نظرا لأسعار الفائدة المرتفعة وغياب المؤسسات المالية لتوفير رأس المال.

كـــان مـــن المفترض أن تكون الخصخصة هى أول خطوة في عملية إعـــادة هـــيكلة الاقتصاد. ولا يقتصر الأمر على ضرورة تغيير الملكية إنما يمتد إلى الإدارة أيضا، كما يجب إعادة توجيه العملية الإنتاجية، من إنتاج ما كـــان يطلـــب من الشركات إنتاجه إلى إنتاج ما يريده المستهلكون. إن إعادة الهـــيكلة تلك تحتاج بالطبع إلى استثمار جديد، وإلى خفض العمالة في العديد من الحالات. إن خفض العمالة يساعد على زيادة الكفاءة الكلية، شريطة أن يـــؤدى ذلك إلى انتقال العمال من أعمال منخفضة الإنتاجية إلى أعمال عالية الإنتاجـــية. للأســـف، لـــم تحدث إعادة الهيكلة الإيجابية تلك إلا في حالات نادرة. جزئيا، لأن إستراتيجية صندوق النقد الدولى تضع في طريقها عقبات من المستحيل تقريبا التغلب عليها.

لـــم تنجح إستراتيجية الإصلاح الراديكالى: هبط الناتج المحلى الإجمالي فـــي روسيا ما بعد ١٩٨٩،عاما تلو الآخر. ما كان متخيلا أنه ركود قصير الأمد يصاحب عملية التحول انقلب ليمتد عقدا أو أكثر، ولا تبدو نهاية النفق المظلم في مدى الرؤية. كان التخريب- الخسارة في إجمالى الناتج المحلى- أكـــبر ممـــا عانت منه روسيا في الحرب العالمية الثانية. ففى الفترة ما بين عـــام ١٩٤٠ وعـــام ١٩٤٦ هبط الإنتاج الصناعى للاتحاد السوفيتى بنسبة ٢٤%. بينما انخفض الإنتاج الصناعى الروسى بحوالى ٦٠% في الفترة من ١٩٩٠ إلـــى ١٩٩٩ ، أي أكـــبر مـــن الانخفاض في إجمالى الناتج المحلى (٥٤%). ويســـتطيع المطلعـــون علـــى تـــاريخ عملية التحول السابقة"إلى" الشـــيوعية أثـــناء الثورة الروسية، القيام ببعض المقارنات بين تلك الصدمة الاجتماعـــية-الاقتصـــادية والـــتحول ما بعد ١٩٨٩ : لقد انخفضت الثروة الحيوانـــية بمعـــدل النصف، وتوقف تقريبا الاستثمار في التصنيع. كان لدى روســـيا القـــدرة علـــى جـــذب بعض الاستثمار الأجنبى في مجال الموارد الطبيعـــية، خاصـــة وأن أفريقيا قد أثبتت منذ وقت طويل أن تسعير الموارد الطبيعية تسعيرا منخفضا بما يكفى، يسهل اجتذاب الاستثمار الأجنبى في هذا المجال.

إن برنامج الاستقرار/التحرير/الخصخصة، لم يكن بالطبع برنامج نمو. كـان المقصـود منه وضع الشروط المهيئة للنمو. وبدلا من ذلك، وضعت شروط هيأت للضعف والذبول. لم يقتصر الأمر على توقف الاستثمار، لكن رأس المـال اسـتنفد أيضـا- لقد تبخرت المدخرات بفعل التضخم، كما تم اخـتلاس أمـوال الخصخصـة أو القـروض الأجنبية بشكل كبير. وأدت الخصخصـة، المصحوبة بفتح أسواق رأس المال، إلى عملية سلب للأصول بدلا من خلق الثروة، وكان ذلك منطقيا تماما. من الطبيعى أن يعمل أى فرد من القلة الحاكمة، استغل تأثيره السياسى لكسب أصول قيمتها مليارات، بعد دفع مبلغ زهيد، على إخراج أمواله من البلاد. إن الاحتفاظ بالمال فى روسيا يعـنى اسـتثماره فى بلد يعانى كسادا خطيرا، والمخاطرة لا تتمثل فقط فى انخفـاض العـائدات وإنما أن تستولى الحكومة التالية على الأصول، والتى ستشكو بالطبع- وهى محقة تماما- من"عدم شرعية" عملية الخصخصة. إن اى شـخص ذكـى بمـا يكفى ليكون من الفائزين فى مراهنات الخصخصة سـيكون بالطـبع ذكيا بما يكفى ليضع أمواله فى البورصات المزدهرة فى الولايـات المتحدة، أو فى جنة حسابات بنوك الأوف شور السرية الآمنة. لم تكـن هـناك أدنى فرصة ان تجرى الأمور بشكل مختلف، وبالطبع تدفقت المليارات خارج البلاد.

وظل صندوق النقد الدولى يعد بان استعادة الاقتصاد لقواه وعافيته على وشـك الحـدوث. فى عام ١٩٩٧ ، كان لديه مبرر لمثل هذا التفاؤل. كان الإنتاج قد انخفض بنسبة ٤١% منذ عام ١٩٩٠، إلى أى مدى أبعد من ذلك يمكنه الانخفاض؟ بالإضافة إلى ذلك، كنت روسيا تنفذ أغلب ما كان يطالب بـه الصندوق ويصر عليه. لقد نفذت سياسة التحرير، وإن لم يكن بالكامل، وسياسـة الاستقرار- وإن لم يكن بالكامل(انخفضت معدلات التضخم بشكل مؤثـر)، كمـا نفذت سياسة الخصخصة. لكن من السهل بالطبع إتمام عملية الخصخصـة بسـرعة، إن لـم يتم التنبه إلى"كيفية" تحقيق ذلك: يتم أساسا الموافقـة على منح أملاك قيمة مملوكة للدولة لأحد الأصدقاء. فى الحقيقة، يمكن أن يحقق ذلك مكاسب كبيرة للحكومات ، سواء كان مردود ذلك يعود فى شكل دفعات نقدية أو إسهامات فى الحملات الانتخابية (أو كلاهما).

لكن لمحات استعادة الاقتصاد لقواه التى بدت فى عام ١٩٩٧ لم تستمر طويـلا. فـى الحقيقة، كانت الأخطاء التى ارتكبها صندوق النقد الدولى فى

جـــزء بعـــيد مـــن العـــالم محورية: ففى عام ١٩٩٨،أصاب روسيا الغبار المتســـاقط من أزمة شرق آسيا. لقد أدت الأزمة إلى تردد عام من الاستثمار فـــى الأســـواق الناشـــئة، وطالب المستثمرون بعوائد أعلى لتعويضهم عن إقـــراض تلـــك الـــبلدان. وكـــان انعكـــاس ضعف الناتج المحلى الإجمالي والاســـتثمار هـــو إصابة المالية العامة بالضعف: فالحكومة الروسية كانت تقـــترض بشـــكل ضـــخم وخطـــير. ورغم أن الحكومة الروسية كانت تجد صعوبة فى تحقيق توازن لميزانيتها فان ضغوط الولايات المتحدة وصندوق الـــنقد والبـــنك الدوليـــن عليها للإسراع بالخصخصة، دفعها لبيع الأصول المملوكة لها بثمن بخس، وقد فعلت ذلك قبل أن تنشئ نظاما ضرائبيا فعالا. وخلقت الحكومة بذلك طبقة قوية من رجال الأعمال والقلة الحاكمة الذين لم يدفعوا سوى جزءا زهيدا من الضرائب المستحقة عليهم، وهو أقل بكثير مما كـــانوا ســـيدفعونه عملـــيا فى أى بلد آخر. بالتالى، كانت روسيا فى وضع غريـــب أثـــناء أزمة شرق آسيا. كان لديها وفرة من الموارد الطبيعية، لكن حكومـــتها كانت فقيرة. عمليا، كانت الحكومة تبيع الأصول القيمة المملوكة للدولة، ومع ذلك كانت غير قادرة على توفير معاشات التقاعد أو مستحقات الـــرعاية الاجتماعية للفقراء. كانت الحكومة تقترض المليارات من صندوق النقد الدولى مما ضاعف مديونيتها، فى حين كانت الطبقة الجديدة، التى تلقت كـــل هذا السخاء من الحكومة، تخرج المليارات خارج البلاد. كان صندوق الـــنقد الدولـــى يشجع الحكومة على فتح حسابات للتحويلات الرأسمالية، مما يسمح بحرية تدفق رأس المال. ومن المفترض أن تجعل هذه السياسة روسيا أكـــثر جاذبـــية للمستثمرين الأجانب، لكن كان ذلك، فى الواقع، بابا ذا اتجاه واحد سهل اندفاع المال خارج البلاد.

أزمة عام ١٩٩٨

كانـــت روســـيا تعانى من مديونية ضخمة، وأدى ارتفاع أسعار الفائدة الـــذى ســـببته أزمـــة شرق آسيا إلى خلق مصدر توتر إضافى ضخم لها. وتهـــاوى هذا البرج المتداعى عندما انهارت أسعار البترول. إن الطلب على البترول لم يزد كما كان متوقعا له، لكنه انكمش، وذلك نتيجة لحالات الركود والكســـاد فى جنوب شرق آسيا التى أدت سياسات صندوق النقد الدولى إلى

تفاقمهـــا. وتحـــول اختلال التوازن بين العرض والطلب الناجم عن ذلك إلى هـــبوط كبـــير فـــى أسعار خام البترول (انخفضت بنسبة ٤٠% فى الشهور الســـتة الأولى من عام ١٩٩٨ مقارنة بمتوسط الأسعار خلال عام ١٩٩٧). إن البـــترول بالنســـبة لروسيا سلعة تصدير رئيسية وفى الوقت نفسه مصدر ضـــرائب هام للحكومة، ومن ثم كان لانهيار أسعاره الأثر المدمر المتوقع. فى البنك الدولى أدركنا المشكلة فى بداية عام ١٩٩٨ ، عندما بدت الأسعار مســـتعدة للهبوط لأقل حتى من تكلفة استخراج البترول الروسى ونقله. ومع أخذ سعر الصرف فى ذلك الوقت فى الاعتبار، كان يمكن أن تصبح صناعة البترول الروسية غير مربحة. ومن ثم أصبح لا مفر من خفض قيمة العملة.

كـــان مـــن الواضـــح أن الروبل أعلى من قيمته الفعلية. واكتسحت المنـــتجات المســـتوردة روسيا، وواجه المنتجون المحليون وقتا صعبا لكى يتمكـ نوا مـــن المنافسة. كان المفترض أن يسمح التحول إلى اقتصاد السوق وتفكـــيك الصـــناعات الحربية بإعادة توزيع الموارد لإنتاج المزيد من السلع الاســـتهلاكية، أو المـــزيد من الآلات لإنتاج سلع استهلاكية. لكن الاستثمار توقـــف، ولم تعد روسيا تنتج سلعا استهلاكية. إن سعر الصرف المغالى فى قيمـــته، مقترنا مع سياسات الاقتصاد الجمعى الأخرى التى فرضها صندوق النقد الدولى على روسيا، أدت إلى انهيار الاقتصاد، وبينما ظل معدل البطالة الرســـمى معـــتدلا، كانت هناك بطالة مقنعة ضخمة. كان مديرو العديد من الشـــركات كارهيـــن لعملية فصل العمال، نظرا لغياب شبكة تأمين مناسبة. ورغـــم أن الـــبطالة كنت مقنعة فإنها لم تكن أقل إيذاء : فبينما كان العمال يدعون فقط أنهم يعملون، كانت الشركات تدعى فقط أنها تدفع الرواتب. لقد تأخر دفع الرواتب بدرجة كبيرة، وعندما كان يدفع للعمال أجورهم، كان يتم ذلك فى شكل سلع بدلا من روبلات.

إن كـــان ســـعر الصرف المغالى في قيمته كارثة لهؤلاء الناس وللبلد ككـــل، فإنه كان نعمة للطبقة الجديدة من رجال الأعمال. فقد كانوا يحتاجون لعـــدد أقـــل مـــن الـــروبلات لشراء سياراتهم المرسيدس، وحقائبهم الشانيل والأغذيـــة الإيطالـــية الراقية المستوردة. كما كان سعر الصرف المغالى فى قيمته نعمة أيضا للقلة الحاكمة التى تسعى لتحويل أموالها إلى خارج روسيا، لأن ذلـــك كـــان يعنى الحصول على دولارات أكثر مقابل روبلاتهم عندما يرسلون مكاسبهم لتغذى حساباتهم المصرفية فى الخارج.

ورغــم هــذه المعانـــاة الواقعة على أغلب الروس، كان الإصلاحيون ومستشـــاروهم فـــى صندوق النقد الدولى يخشون من خفض قيمة الروبل، معتقدين أن ذلك قد يحدث دورة أخرى من التضخم المفرط. لقد قاوموا بشدة اى تغيـــير فى سعر الصرف ورغبوا فى ضخ مليارات الدولارات فى البلاد لتجنب هذا التغيير. وبحلول شهر مايو، وبالطبع بحلول شهر يونيو ١٩٩٨، كان واضحا أن روسيا ستحتاج إلى عون خارجى للحفاظ على سعر صرف عملـــتها. وتآكلت الثقة فى العملة. وبما أن الجميع كانوا مقتنعين بأنه لا مفر مـــن خفض قيمة الروبل، ارتفعت أسعار الفائدة الداخلية ارتفاعا حادا، بينما كـــان المزيد من الأموال تغادر روسيا، حيث كان الناس يحولون روبلاتهم إلـــى دولارات. وبســـبب هذا الخوف من اقتناء الروبلات، ونقص الثقة فى قـــدرة الحكومـــة على تسديد ديونها، كان على الحكومة أن تدفع سعر فائدة علـــى قروضـــها بالروبل يصل إلى حوالى ٦٠% (المقابل الروسى لسندات الخـــزانة الأمريكية). وقد ارتفع هذا الرقم خلال أسابيع ليصل إلى ١٥٠%. حـــتى عـــندما وعـــدت الحكومة أنها ستسدد بالدولار، واجهت أسعار فائدة مرتفعة (سعر فائدة سندات الدين الدولارية التى أصدرتها الحكومة الروسية ارتفـــع من أكثر من ١٠% بقليل إلى حوالى ٥٠%، اى أعلى بـــ٤٥ نقطة عـــن ســـعر الفائدة الذى كان يتعين على الحكومة الأمريكية أن تدفعه على ســـندات الخزانة فى ذلك الوقت)، وتوقعت السوق بدرجة كبيرة احتمال عدم القدرة على السداد، وكانت السوق على حق. بل إن سعر الفائدة هذا كان أقل ممـــا يجـــب أن يكـــون عليه، لأن العديد من المستثمرين كانوا يعتقدون أن روســـيا كبيرة جدا ومهمة للغاية بحيث يصعب أن تفلس. وبينما كانت بنوك الاســـتثمار فى نيويورك توالى روسيا بالقروض، بدأت تلك البنوك تتهامس بشأن مدى ضخامة عملية الإنقاذ التى سيقوم بها صندوق النقد الدولى.

وتصـــاعدت الأزمة بالطريقة التى كثيرا ما تتصاعد بها هذه الأزمات. وكـــان بإمكـــان المضاربين رؤية كم تبقى فى الاحتياطيات. وكلما تناقصت الاحتياطيات ، كان الرهان على خفض قيمة العملة موضع تزكية بكل تأكيد. لـــم يخاطـــروا بشئ تقريبا بالمراهنة على انهيار الروبل. وكما كان متوقعا، قـــدم صندوق النقد الدولى ٤,٨ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٨[٤] فى محاولة لإنقاذ الموقف.

فـــي الأسابيع التى سبقت الأزمة، ضغط صندوق النقد الدولى من أجل تطبيق سياسات جعلت الأزمة عندما وقعت، أسوأ حالا. دفع لصندوق روسيا للاقـــتراض بالعملـــة الأجنبية أكثر من الروبل. وكانت الحجة بسيطة: كان سعر فائدة الروبل أعلى بكثير من سعر فائدة الدولار. وتستطيع الحكومة أن توفـــر الأمـــوال باقتراضـــها بالدولار. لكن كان هناك خلل أساسى فى هذا التفكـــير. فالنظرية الاقتصادية الأساسية تبين أن الفرق فى سعر الفائدة بين الســـندات الدولاريـــة والسندات المقومة بالروبل لابد أن يعكس توقع حدوث خفـــض فى قيمة الروبل: وتتوازن الأسواق بحيث تكون تكلفة الإقراض (أو عائد الإقراض) بعد ضبط المخاطرة متماثلة. إن ثقتى فى الأسواق أقل بكثير مـــن ثقـــة صـــندوق الـــنقد الدولى فيها، وبالتالى لا أعتقد أن،عمليا، تكلفة الإقـــراض بعـــد ضبط المخاطرة تكون فعلا متماثلة لكل العملات. لكن من ناحية أخرى، فإن ثقتى فى قدرة بيروقراطيى الصندوق على التنبؤ بتحركات ســـعر الصـــرف بشكل أفضل من الأسواق، أقل بكثير من ثقة صندوق النقد الدولى. فى حالة روسيا، كان بيروقراطيو الصندوق يعتقدون أنهم أذكى من الســـوق، كـــانوا على استعداد للمراهنة بأموال روسيا على أن السوق كانت خاطئة. وكان ذلك خطأ فى الحكم كرره الصندوق مرارا، وبأشكال متنوعة، المـــرة تلو الأخرى. لم يكن الحكم به خلل فقط، إنما عرض روسيا لمخاطر ضـــخمة: لو تم تخفيض قيمة الروبل، ستواجه روسيا صعوبة أكبر بالنسبة لســـداد القـــروض المقومـــة بالدولار.(٥) لقد اختار صندوق النقد الدولى أن يتجاهل هذه المخاطرة. إن الصندوق يستحق جزئيا اللوم عن توقف روسيا، فى نهاية الأمر، عن دفع ديونها، ذلك لأنه حثها على زيادة قروضها بالعملة الأجنبية، ومن ثم وضعها فى موقف مزعزع تماما بعد خفض قيمة الروبل.

الإنقاذ

عـــندما عصفت الأزمة، تولى صندوق النقد الدولى قيادة جهود الإنقاذ، لكـــنه كـــان يريد من البنك الدولى أن يوفر ستة مليارات من حزمة الإنقاذ. وكان إجمالى حزمة الإنقاذ ٢٢,٦ مليار دولار، سيوفر منها الصندوق ١١,٢ ملـــيار دولار، والبنك الدولى ، كما سبق أن ذكرت، ستة مليارات، وتتولى الحكومة اليابانية توفير المبلغ المتبقى.

كان هذا الموضوع محل جدل ساخن داخل البنك الدولى. فقد اعترض العديد منا على القروض المقدمة لروسيا. وكنا نتساءل إن كان إسهام تلك القروض فى نمو مستقبلى محتمل كافيا لتبرير التركة الثقيلة من الديون التى ستتركها هذه القروض وراءها. لقد اعتقد الكثيرون منا أن الصندوق يتيح بذلك للحكومة أن تؤجل الإصلاحات المهمة، مثل جمع الضرائب من شركات البترول. إن أدلة الفساد فى روسيا واضحة وجلية. وقد اعتبرت دراسة قام بها البنك الدولى ذاته حول موضوع الفساد أن تلك المنطقة واحدة من أكثر المناطق فسادا فى العالم. كان الغرب يعلم أن الكثير من هذه المليارات ستنحرف عن الأهداف المخصصة لها، ليتم تحويلها إلى اسر وعائلات وشركاء المسئولين الفاسدين وأصدقائهم من الطبقة الحاكمة. كان البنك الدولى والصندوق الدولى قد اتخذا على ما يبدو موقفا صارما ضد إقراض الحكومات الفاسدة، لكن بدا الأمر وكأن هناك كيلا بمكيالين. لقد حرمت بلدان صغيرة ليس لها أهمية إستراتيجية مثل كينيا من القروض بسبب الفساد، فى حين تحصل بلدان مثل روسيا على القروض دون توقف رغم أن الفساد فيها يعمل على مستوى أكبر بكثير.

حتى لو تركنا جانبا كل الاعتبارات الأخلاقية، كانت هناك مشكلات اقتصادية صرفة. فأموال عملية الإنقاذ التى يتولاها الصندوق كان يفترض أن تستخدم لدعم سعر الصرف. لكن عندما تكون عملة بلد ما مقومة بأعلى من قيمتها واقتصاد هذا البلد يعانى من ذلك، فإن الحفاظ على سعر الصرف يصبح لا معنى له. فإذا نجحت عملية دعم سعر الصرف فإن معاناة اقتصاد هذا البلد ستستمر، ولو لم تنجح عملية الدعم، وهو الاحتمال الأرجح، تكون الأموال قد ضاعت هباء، وزادت من مديونية هذا البلد. لقد أوضحت حساباتنا أن سعر صرف العملة الروسية أعلى من قيمتها الحقيقية، وبالتالى كان تقديم المال لدعم هذا السعر سياسة اقتصادية رديئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحسابات التى أجراها البنك الدولى قبل تقديم القرض، والتى اعتمدت على توقعات طويلة المدى لإيرادات ونفقات الحكومة، قد أوحت بقوة أن قرض يوليو ١٩٩٨ لن ينجح، إلا إذا حدثت معجزة أدت إلى خفض أسعار الفائدة بشكل كبير، ولكن بحلول الخريف أحكمت الأزمة قبضتها من جديد على روسيا.

ولقـد توصـلت بطريق آخر إلى الخلاصة القائلة بأن أى قرض جديد لروسـيا سيكون خطأ خطيرا. إن روسيا بلد غنى بالموارد الطبيعية، وإذا تم التصرف بشكل عقلانى، فإنها لن تحتاج إلى الاقتراض من الخارج، أما إذا حـدث العكس، فليس من الواضح أن أية قروض من الخارج ستحدث فرقا. وفى كلتا الحالتين، بدا أن الحجة ضد الإقراض لا يمكن دحضها.

ورغـم معارضـة مسـئولى البـنك الدولى لهذا القرض، إلا أن البنك تعـرض لضـغط سياسى قوى من قبل إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لتزويد روسيا بالقروض. وتوصل البنك إلى حل وسط، فقد أعلن رسميا عن قـرض ضخم، على أن يقدم فى شكل شرائح–على دفعات. وتم اتخاذ قرار بتوفير ٣٠٠ مليون دولار على الفور، على أن يدفع الباقى فى وقت لاحق، تـبعا لمـدى تقـدم الإصلاحات فى روسيا. كان أغلب قيادات البنك الدولى يعـتقدون أن برنامج صندوق النقد الدولى سيفشل قبل موعد استحقاق باقى المـبلغ بكثـير. وثبت أن توقعاتنا كانت سليمة. بدا الصندوق، وبشكل لافت للـنظر، أنه قادر على التغاضى عن الفساد، وما يصاحب الفساد من مخاطر فـيما يتعلق باستخدام أموال القروض. فى الواقع، كان يعتقد أن الحفاظ على سـعر الصـرف عند مستويات أعلى من قيمته الحقيقية هو شئ جيد، وأن أمـوال القـرض سـتمكنه مـن تحقيق ذلك لمدة تزيد عن شهرين. لقد قدم الصندوق مليارات الدولارات لروسيا.

فشل عملية الإنقاذ

بعـد ثلاثـة أسـابيع من منح القرض، أعلنت روسيا تعليق السداد من جانـب واحـد وخفـض قـيمة الروبل.[٦] لقد انهار الروبل. وبحلول يناير ١٩٩٩ ، انخفضت قيمة الروبل، القيمة الحقيقية، بأكثر من ٤٥% من قيمته فى يوليو ١٩٩٨.[٧] وعجل إعلان ١٧ أغسطس بالأزمة المالية العالمية. فقد ارتفعـت أسعار الفائدة فى الأسواق الناشئة بشكل اكثر حدة مما كانت عليه فـى ذروة أزمـة شـرق آسـيا. حتى البلدان النامية التى اتبعت سياسات اقتصـادية سـليمة وجدت أنه من المستحيل جمع موارد مالية. لقد تزايدت خطـورة الـركود فى البرازيل، وواجه هذا البلد أيضا فى نهاية الأمر أزمة سـيولة. والأرجنتين، وبلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية، التى كانت تستعيد

تدريجيا عافيتها من أزمات سابقة، دفعت من جديد قرب حافة الهاوية. وتخطت كل من الأكوادور وكولومبيا الحافة إلى الأزمة. حتى الولايات المتحدة لم تبق بعيدة عن الأزمة. لقد قام بنك الاحتياطى الفيدرالى بنيويورك بتدبير خطة إنقاذ خاصة لأكبر صناديق ضمانات المخاطر فى البلاد،"الإدارة طويلة المدى لرأس المال"،حيث خشى البنك من أن يؤدى فشل هذا الصندوق إلى التعجيل بحدوث أزمة مالية عالمية.

إن المفاجأة بشأن الانهيار لم يكن الانهيار فى حد ذاته، لكن إنه فاجأ فى الحقيقة بعض مسئولى صندوق النقد الدولى - بما فى ذلك بعض أكبر المسئولين. فقد كانوا يعتقدون بصدق أن برنامجهم سينجح.

لقد أثبتت توقعاتنا أنها سليمة جزئيا فقط: كنا نعتقد أن أموال القرض قد تؤدى إلى دعم وتثبيت سعر الصرف لمدة ثلاثة شهور، لكن ذلك لم يدم سوى ثلاثة أسابيع. وكنا نعتقد أن عملية استنزاف القلة الحاكمة للأموال وتهريبها إلى خارج البلاد قد تستغرق أياما أو حتى أسابيع، لكن الأمر لم يستغرق سوى ساعات وأيام. بل لقد "سمحت" الحكومة الروسية بزيادة قيمة سعر الصرف. وكما سبق أن رأينا، فأن ذلك يعنى أن القلة الحاكمة المستغلة ستحتاج إلى إنفاق قدر أقل من الروبلات لشراء دولاراتها. وقال فيكتور جيراتشينكو،محافظ البنك المركزى الروسى لرئيس البنك الدولى ولى وهو يبتسم أن ذلك ببساطة "فعل قوى السوق". عندما واجه صندوق النقد الدولى الحقائق- مليارات الدولارات التى أقرضها لروسيا ظهرت فى حسابات مصرفية فى قبرص وسويسرا بعد أيام فقط من منح القرض - ادعى أن تلك الدولارات ليست"دولاراته". إن هذه الذريعة تثبت إما نقصا واضحا فى فهم الاقتصاد أو خداعا ومكرا ينافسان خداع جيرا تشينكو، أو كلاهما. عندما ترسل الأموال إلى بلد ما، لا يتم إرسالها فى شكل دولارات نقدية تحمل علامة. وبالتالى لا يستطيع أحد أن يقول إنها"أموالى" التى ذهبت إلى هناك. لقد أقرض صندوق النقد الدولى روسيا الدولارات - أموال سمحت لروسيا، بدورها، أن تعطى القلة الحاكمة التى تستغل نفوذها الدولارات لتخرجها من البلاد. كان بعضنا يسخر قائلا أن صندوق النقد الدولى كان سيجعل الأمر أسهل للجميع لو أنه أرسل ببساطة تلك الأموال مباشرة إلى الحسابات المصرفية فى سويسرا أو قبرص.

بالطـــبع، لـــم تكـــن القلة الحاكمة وحدها هى التى استفادت من قرض الإنقاذ. إن وول ستريت ورجال البنوك الاستثمارية الغربية الآخرين، الذين كانوا من بين من ضغطوا بأقصى قوة لتقديم حزمة الإنقاذ، كانوا يعرفون أن عملية الإنقاذ لن تدوم: لقد استفادوا هم أيضا من المهلة القصيرة التى وفرتها عملـــية الإنقـــاذ، مـــن أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والفرار من البلاد بكل ما أمكنهم الحصول عليه.

إن سياســـات صندوق النقد الدولى، التى قضت بإقراض المال لروسيا مـــن أجـــل قضـــية خاسرة، قادت روسيا إلى مديونية أكبر وأثقل، دون أن تحصـــل علـــى شـــئ مقـــابل لذلك. إن تكلفة هذا الخطأ لم يتحملها مسئولو صـــندوق الـــنقد الدولى الذين أعطوا القرض، ولا أمريكا التى ضغطت من أجل أن يتم، ولا رجال البنوك الغربية والقلة الحاكمة المستغلة لنفوذها الذين اســـتفادوا مـــن القـــرض، لكن من يدفع ثمن هذا الخطأ هو دافع الضرائب الروسى.

كانت هناك سمة واحدة إيجابية للأزمة: فقد استحث خفض قيمة الروبل قطاعات التصدير الروسية، بحيث أن السلع المنتجة بالفعل فى روسيا كسبت أخـــيرا نصيبا متناميا من السوق المحلية. أدت هذه "النتيجة غير المقصودة" فـــى الـــنهاية إلـــى النمو الذى طال انتظاره فى الاقتصاد الروسى الحقيقى (كمقـــابل لاقتصاد السوق السوداء). كان هناك نوع من سخرية الأقدار فيما يـــتعلق بهذا الفشل: فمن المفترض أن يكون الاقتصاد الجمعى هو نقطة قوة صندوق النقد الدولى ، لكنه أخفق حتى فى هذا المجال. وضاعف هذا الفشل فـــى الاقتصـــاد الجمعـــى حـــالات الفشل الأخرى، وأسهم بقوة فى ضخامة وجسامة التدهور الاقتصادى.

عمليات التحول الفاشلة

نـــادرا ما كانت الهوة بين التوقعات والواقع أكبر منها فى حالة التحول مـــن الشـــيوعية إلـــى اقتصـــاد الســـوق. كان المفترض أن يؤدى اقتران الخصخصة مع تحرير الأسواق واللامركزية، إلى زيادة كبيرة وسريعة فى الإنـــتاج، ربمـــا بعـــد فترة قصيرة من الكساد المرافق لعملية التحول. كان المـــتوقع أن تكـــون منافع التحول أكبر على المدى الطويل منها على المدى

القصــير، نظرا لاستبدال الآلات القديمة وغير الفعالة، وخلق جيل جديد من رجــال الأعمـــال. كمــا كان متوقعا أن يكون الاندماج الكلي فى الاقتصاد العالمى بكل المنافع التى يجلبها ذلك معه، سريعا، إن لم يكن بشكل فورى.

لم تتحقق توقعات النمو الاقتصادى تلك، ليس فى روسيا وحدها لكن فى "أغلــب" الاقتصادات التى تمر بمرحلة التحول. إن قلة من البلدان الشيوعية الســابقة - مــثل بولــندا والمجر وسلوفينيا وسلوفاكيا - كان الناتج المحلى الإجمالـــي لكل منها مساويا لما كان عليه منذ عقد مضى. أما بالنسبة لباقى البلدان، فإن قدر الانخفاض فى الدخول كان كبيرا جدا لدرجة يصعب فهمها وتفســيرها. فطــبقا لبــيانات البنك الدولى ، بلغ الناتج المحلى الإجمالي فى روســيا عــام ٢٠٠٠ أقــل من ثلثي ما كان عليه فى عام ١٩٨٩ . وكان التدهور فى مولدافيا هو الأكثر إثارة، حيث أصبح الإنتاج فيها حاليا أقل من ثلث ما كان عليه منذ عقد مضى. وبلغ الناتج المحلى الإجمالي لاوكرانيا فى عام ٢٠٠٠ ثلث ما كان عليه منذ عشر سنوات مضت.

وراء هذه البيانات، توجد الأعراض الحقيقية لمرض روسيا. لقد تحولت روســيا سريعا من عملاق صناعى - البلد الذى تمكن من إطلاق أول قمر صــناعى إلـــى مــدار فى الفضاء بواسطة سبوتنيك - إلى مصدر للموارد الطبيعــية، وتمــثل تلــك الموارد، خاصة البترول والغاز، أكثر من نصف صــادراتها الكلــية. وبيــنما كان مستشارو الإصلاح الغربيون يؤلفون كتبا بعناويــن مثل"الازدهار القادم فى روسيا"أو"كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد الســوق"، كانــت البيانات ذاتها تجعل من الصعب أخذ الصور الوردية التى رسموها محمل الجد، وكان المراقبون الأكثر اعتدالا يؤلفون كتبا مثل"عملية بيع القرن: الانطلاق الجامح لروسيا من الشيوعية إلى الرأسمالية".(٨)

إن حجــم الانخفـــاض فـــى إجمالى الناتج المحلى الروسى (ناهيك عن البلدان الشيوعية الأخرى) محل جدل وخلاف، حيث حاول البعض إثبات أن الأرقام بالغت فى تقدير حجم الانخفاض، نظرا للتنامى الخطير للقطاع غير الرســمى ، والــذى يصعب إدراج أنشطته الاقتصادية فى إحصائيات الدخل القومـــى مــثل باعــة الشــوارع والسباكين والنقاشين ومقدمى الخدمات الأخرى. ومع ذلك، فأن آخرين حاولوا إثبات أن الإحصائيات تقلل من تقدير هذا الانخفاض، لأن العديد من التعاملات التجارية فى روسيا تتم عن طريق

المقايضـــة (أكـــثر من ٥٠% من عمليات البيع الصناعية)،[٩]، ولأن أسعار "السوق" أعلى من أسعار المقايضة تلك.

ومـــع أخـــذ كل ذلك فى الاعتبار، يظل هناك إجماع أن أغلب الأفراد عـــانوا من تدهور ملحوظ فى مستوى معيشتهم الأساسى، وانعكس ذلك فى مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية. ففى حين كان العمر الافتراضى للإنسان يزداد بشكل ملحوظ فى باقى أنحاء العالم، كان فى روسيا أقل بأكثر من ثلاث سنوات، وأقل بحوالى ثلاث سنوات فى أوكرانيا. إن بيانات المسح الخاصـــة بالاستهلاك المنزلى ـ ماذا يأكل الناس، كم ينفقون على الملابس، مـــا نـــوع المســـكن الذى يعيشون فيه ـ تثبت حدوث انخفاض ملحوظ فى مســـتويات العيشة، ويتطابق ذلك مع تدنى مستويات المعيشة الذى أشار إليه هـــبوط إجمـــالى الناتج المحلى فى الإحصائيات. ومع الأخذ فى الاعتبار أن الحكومـــة خفضت الإنفاق العسكرى، كان يتعين أن يرتفع مستوى المعيشة حـــتى أعلـــى من إجمالى الناتج المحلى. وبتعبير آخر، نفترض أن الإنفاق السابق على الاستهلاك كان يمكن الحفاظ عليه بطريقة ما، وأن ثلث الإنفاق العســـكرى قـــد تحول إلى إنتاج جديد للسلع الاستهلاكية، وأنه لم يكن هناك إعـــادة هـــيكلة لـــزيادة الكفاءة والفاعلية أو الاستفادة من الفرص التجارية الجديـــدة، فإن الاستهلاك ـ مستويات المعيشة ـ كان من المفترض أن يزيد بنسبة ٤%، وهى نسبة صغيرة لكنها أفضل بكثير من الانخفاض الحالى.

تزايد الفقر وعدم المساواة

إن هذه الإحصائيات لا تقول كل حكاية التحول فى روسيا. إنها تتجاهل أحد أهم النجاحات: كيف يمكن تقييم مكاسب الديمقراطية الجديدة، حتى وإن كانت ناقصة؟ لكن هذه الإحصائيات تتجاهل أيضا أحد أهم الاخفاقات: تنامى الفقر وعدم المساواة.

بيـــنما انكمش حجم كعكة الاقتصاد القومى، فقد تزايد عدم المساواة فى تقســـيمها، بحيـــث حصـــل المواطن الروسى المتوسط على شريحة أصغر فأصغر. فى عام ١٩٨٩ كان ٢% فقط ممن يعيشون فى روسيا من الفقراء. وارتفـــع هـــذا الـــرقم بنسبة كبيرة حتى بلغ ٢٣% مع نهاية عام ١٩٩٨، وتستخدم هذه الإحصائيات معيار دولارين فى اليوم. ويحصل أكثر من ٤٠%

من المواطنين على أقل من ٤ دولارات يوميا، وذلك طبقا لمسح أجراه البنك الدولـــى. وكشــفت الإحصائيات الخاصة بالأطفال عن مشكلة أعمق، حيث يعــيش ٥٠% مـــن الأطفال فى أسر فقيرة. وتعانى البلدان الشيوعية السابقة الأخرى من زيادة مماثلة فى الفقر إن لم تكن أسوأ.(١٠)

بعد التحاقى بالبنك الدولى بوقت قصير،بدأت أفحص عن قرب ما يدور والإســتراتيجيات المتــبعة فى البنك. وعندما أبديت قلقى حول هذه الأمور، كان رد فعل أحد الاقتصاديين فى البنك والذى لعب دورا رئيسيا فى عمليات الخصخصـــة حــادا جــدا. لقــد ذكر أزمة مرور السيارات، والعديد منها مرسيدس، التى تغادر موسكو فى إجازة نهاية الأسبوع الصيفية، والمحلات المليــئة بســلع الرفاهــية المستوردة. وكانت تلك صورة مختلفة تماما عن مؤسسات تجارة التجزئة الفارغة والتى لا لون لها فى ظل النظام السابق. لم أعــارض أن عــددا كبــيرا من الناس أصبح من الثراء بحيث يسبب أزمة مــرور، أو يخلــق طلبا على أحذية جوتشى وسلع رفاهية مستوردة، يكفى لجعــل بعــض المحلات تزدهر. وفى العديد من المنتجعات الأوروبية، حل الأغنياء الروس محل أغنياء العرب الذين كانوا منتشرين فى هذه المنتجعات مــنذ عقديــن من الزمان. بل فى بعض المنتجعات، كتبت إشارات الشوارع باللغــة الروسية إلى جانب لغة البلد. لكن أزمة مرور سيارات مرسيدس فى بلــد يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى ٤٧٣٠ دولارا (مثل روسيا فى عام ١٩٩٧) هى دليل مرض وليس صحة. فإن ذلك يعد دليلا واضحا على مجتمع يركز الثروة فى أيدى قلة، بدلا من توزيعها بين الأغلبية.

ففـــى الوقت الذى أدت فيه عملية التحول إلى زيادة أعداد الفقراء بشكل كبــير وازدهـــار قلة فى القمة، فإنها دمرت الطبقة المتوسطة الروسية. كما رأينا، لقد قضى التضخم فى أول الأمر على المدخرات الهزيلة لهذه الطبقة. ثــم انخفضـــت الدخـــول الحقيقـــية لأبناء الطبقة الوسطى نظرا لعدم زيادة أجورهم مع التضخم. كما أدى الخفض فى الإنفاق على الصحة والتعليم إلى تـــآكل مســـتويات معيشـــتهم، وهاجــر من استطاع الهجرة من أبناء الطبقة المتوســـطة (بعــض البلدان، مثل بلغاريا، فقدت ١٠% أو أكثر من سكانها، ونســـبة أكـــبر من القوى العاملة المتعلمة فيها). والطلبة النابهون فى روسيا وبلـــدان الاتحـــاد السوفيتى السابق الذين التقيتهم ، يعملون بجد وفى ذهنهم طمـــوح واحـــد: الهجرة إلى الغرب. هذه الخسائر مهمة، ليس فقط لما ينجم

عـــنها حالـــيا لمـــن يعيشون فى روسيا، لكن لما تنذر به بالنسبة للمستقبل: تاريخـــيا، للطـــبقة المتوسطة دور مركزى فى خلق مجتمع يعتمد على حكم القانون والقيم الديمقراطية.

لقـــد شـــكل حجـــم الـــزيادة فـــى عدم المساواة، وزيادة حجم التدهور الاقتصادى واستمراره، مفاجأة. فقد توقع الخبراء زيادة ما فى عدم المساواة، أو علـــى الأقل عدم مساواة مدروسة. فى ظل النظام القديم، كان يتم الحفاظ علـــى الدخـــول متماثلة بإلغاء الفروق فى الأجور. ففى حين لم يكن النظام الشيوعى يعمل من أجل توفير حياة سهلة، إلا أنه تفادى الحد الأقصى للفقر، وحـــافظ علـــى مســـتويات معيشة متساوية نسبيا، وذلك بتقديم مستوى عال مشـــترك مـــن نوعية التعليم، والإسكان والرعاية الصحية وخدمات رعاية الطفولة. ومع التحول إلى اقتصاد السوق، حصد الذين يعملون بجد وينتجون بشكل جيد المكافآت لجهودهم، وبالتالى كان لا مفر من حدوث بعض الزيادة فـــى عدم المساواة. لكن كان المتوقع أن تجتنب روسيا عدم المساواة الناجمة عن الثروة الموروثة، كان هناك تعهد باقتصاد سوق أكثر مساواة. ولكن كم كـــان الواقـــع مختلفا! إن مستوى عدم المساواة فى روسيا اليوم مساو لأسوأ مســـتويات عـــدم المساواة فى العالم، مجتمعات أمريكا اللاتينية، حيث يعتمد عدم المساواة على إرث شبه اقطاعى.[١١]

لقـــد حصلت روسيا على أسوأ نتيجة ممكنة: انخفاض ضخم فى الإنتاج وارتفـــاع ضخم فى عدم المساواة. أما التوقعات بالنسبة للمستقبل فهى قاتمة: إن عدم المساواة القصوى يعوق النمو، خاصة إذا أدى ذلك إلى عدم استقرار اجتماعى وسياسى.

كيف أدت السياسات المضللة إلى فشل عملية التحول؟

لقـــد ســـبق أن رأيـــنا بعض الطرق التى ساهمت بها سياسات إجماع واشـــنطن فى حالات الفشل والإخفاق: لم تؤد الخصخصة التى تمت بطريقة خاطـــئة إلى زيادة الكفاءة أو النمو، وإنما أدت إلى التدهور وسلب الأصول. لقد رأينا كيف تراكمت المشكلات بالتفاعل بين سياسات الإصلاح وإيقاع تلك السياســـات وتسلســـلها: لقد جعل تحرير سوق رأس المال والخصخصة من الأســـهل إخراج الأموال من البلاد، والخصخصة التى طبقت قبل وضع بنية

تحتية قانونية،عززت إمكانية سلب الأصول وحفزت على ذلك بدلا من إعادة الاستثمار من أجل مستقبل البلاد. إن الوصف الكامل لما حدث، والتحليل الشامل للطرق التى أسهمت بها برامج صندوق النقد الدولى فى تدهور البلاد، تكفى فى حد ذاتها لتأليف كتاب. أريد هنا أن أضع بشكل إجمالى ثلاثة أمثلة: فى كل حالة، سيقول المدافعون عن الصندوق أن الأمور كانت ستصبح أسوأ بدون برامجه. بالنسبة لبعض النقاط، مثل غياب سياسات المنافسة، سيصر الصندوق على أن مثل هذه السياسات كانت جزءا من البرنامج، لكن روسيا لم تنفذها للأسف. إن مثل هذا الدفاع ساذج: فمع عشرات الشروط، كان برنامج الصندوق يتضمن "كل شئ". مع ذلك، كانت روسيا تعلم أنه عندما يصل الأمر إلى المرحلة التى لا مفر منها، حيث سيهدد الصندوق بقطع المساعدات، فإنها ستساوم بشدة، وسيتم التوصل إلى اتفاق (كثيرا ما لا يتم الوفاء به)، وسيفتح صنبور المال من جديد. إن ما كان مهما هو الأهداف المالية، عجز الميزانية وإيقاع الخصخصة ـ عدد الشركات التى تحولت إلى القطاع الخاص، ولا يهم كيفية حدوث ذلك. كان كل شئ آخر ثانويا، مثل سياسة المنافسة التى كانت عمليا مجرد واجهة مزخرفة لإعطاء صورة خادعة عن الوضع، وللدفاع ضد المنتقدين الذين يقولون إن تلك السياسات أهملت المكونات المهمة لعملية تحول ناجحة. ولأننى طالبت مرارا بسياسات تنافسية أقوى، فإن أولئك الذين يتفقون معى فى الرأى داخل روسيا، والذين يحاولون إقامة اقتصاد سوق حقيقي، ويسعون لخلق سلطة تنافس فعالة، وجهوا لى الشكر مرارا.

إن تقرير ما يتعين التأكيد عليه، ووضع الأولويات ليس بالأمر السهل. إن كتب الاقتصاد تقدم غالبا إرشادا غير كاف. فالنظرية الاقتصادية تقول أنه لكى تعمل الأسواق بشكل جيد، يتعين وجود كل من المنافسة والملكية الخاصة. ولو كان الإصلاح سهلا، لتوفرت عصا سحرية وتحقق الاثنان معا. لقد اختار صندوق النقد الدولى التأكيد على الخصخصة، وأهمل المنافسة. ربما لم يكن هذا الاختيار مفاجأة: غالبا ما تتعارض مصالح الشركات والمصالح المالية مع سياسات المنافسة، لأن تلك السياسات تحد من قدرة هذه المصالح على تحقيق أرباح. لقد كان خطأ الصندوق هنا أخطر من مجرد ارتفاع الأسعار: سعت الشركات المخصخصة لإقامة احتكارات واتحادات منتجين (كارتل)، لتعزيز وتدعيم أرباحها، نظرا لغياب سياسات

مناهضـــة للاحـــتكار تمنعها من ذلك. ومثلما حدث فى أحيان كثيرة، أثبتت أربـــاح الاحـــتكار أنها مغرية بشكل خاص لأولئك الذين يريدون اللجؤ إلى أساليب المافيا سواء للسيطرة على السوق أو لتدعيم التواطؤ.

التضخم

لقـــد رأيـــنا ســـابقا كيف أدى التحرير السريع للأسواق فى البداية إلى انـــدلاع التضـــخم. والجزء لمحزن فى قصة روسيا أن كل خطأ كان يعقبه خطأ آخر، حتى تراكمت العواقب.

بعـــد أن فجـــر تحريـــر الأســـعار المفاجئ عام ١٩٩٢ موجة التضخم السريع، كان من الضرورى لصندوق النقد الدولى ولنظام يلتسين احتواء هذا التضـــخم. لكـــن الـــتوازن لم يكن أبدا من النقاط القوية للصندوق، فلقد أدى حماســـه المفرط إلى رفع أسعار الفائدة بشكل مبالغ فيه. لا يوجد ما يثبت أن خفـــض التضخم تحت مستوى معتدل يزيد النمو. لقد تجاهلت البلدان الأكثر نجاحـــا، مثل بولندا، ضغط الصندوق واحتفظت بالتضخم عند حوالى ٢٠% خلال سنوات التوفيق الحرجة. أما الطلبة النابهون للصندوق، مثل جمهورية التشـــيك، الـــتى دفعت التضخم لأقل من ٢%، فقد رأت اقتصادها يعانى من الركود. هناك عدد من الأسباب الوجيهة تدفع إلى الاعتقاد أن الحماس الزائد لمكافحـــة التضخم يمكن أن يكبح النمو الاقتصادى الحقيقى. إن أسعار الفائدة المـــرتفعة تعـــوق بوضـــوح الاســـتثمارات الجديدة. لقد وجدت العديد من الشـــركات الجديدة التى تم خصخصتها، حتى تلك التى بدأت دون أن يكون فـــى النية نهبها، أنه لا يمكنها التوسع وتحولت إلى سلب الأصول. كما أدى ارتفـــاع أسعار الفائدة الذى حض عليه الصندوق إلى زيادة فى تقدير أسعار الصرف، مما جعل الواردات رخيصة والتصدير صعب. ولا عجب إذن أن يجـــد أى زائـــر لموســـكو بعـــد عام ١٩٩٢ المحال مليئة بالملابس والسلع المســـتوردة. لكـــنه ســـيجد صـــعوبة كبـــيرة للعـــثور على منتجات عليها علامة"صنع فى روسيا". وظل هذا الوضع قائما حتى بعد خمس سنوات من بداية التحول.

كمـــا ساعدت السياسات المالية المحكمة على استخدام المقايضة. ومع وجود نقص فى السيولة، كانوا يدفعون للعمال سلعا بدلا من النقود– أيا كان

نــوع السلع التى ينتجها المصنع الذى يعملون فيه أو ما هو متاح له، ابتداء من ورق التواليت إلى الأحذية. وبينما أقيمت أسواق السلع المستعملة فى كل أنحــاء البلاد، لأن العمال كانوا يحاولون الحصول على المال السائل لشراء مجــرد الضروريات، حتى أضحت أشبه بالنشاط التجارى، وكان ذلك يخفى أوجه ضخمة لعدم الكفاءة. إن معدلات التضخم العالية تكلف الاقتصاد غاليا لأنها تتداخل مع آليات نظام الأسعار. لكن نظام المقايضة يدمر الأداء الفعال لــنظام الأسعار. وأدى الإفراط فى تضييق إمكانية الحصول على قروض، ومــن ثــم ندرة المال، إلى استبدال نوع من عدم الكفاءة بنوع آخر قد يكون أسوأ منه.

الخصخصة

طالــب صندوق النقد الدولى روسيا بأن تقوم بعملية الخصخصة بأسرع مــا يمكــن، وكان ينظر إلى كيفية إتمام الخصخصة على أنها أمر ثانوى. ويمكــن ربــط أغلب أوجه الفشل التى كتبت عنها سابقا ــ انخفاض الدخول والــزيادة فــى عدم المساواة ــ مباشرة بهذا الخطأ. إن الدراسة التى أجراها صندوق النقد الدولى حول عشر سنوات من اقتصادات التحول أوضحت أن الخصخصــة، فى غياب بنية تحتية مؤسسية (مثل إدارة وتوجيه الشركات)، لــيس لها تأثير إيجابى على النمو.[١٢]. ومرة أخرى أخطأ إجماع واشنطن. فمن السهل رؤية الروابط بين طريقة إتمام الخصخصة وحالات الفشل.

علــى سبيل المثال، فى روسيا وبلدان أخرى، كان غياب قوانين تضمن إدارة جيدة للشركات يعنى أن من يستطيعون السيطرة على شركة ما سيكون لديهم الحافز على سرقة الأصول من أقلية حملة الأسهم، وأن لدى المديرين حوافز مماثلة تجاه حملة الأسهم أيضا. فلماذا بذل الطاقة لخلق الثروة عندما تكــون ســرقتها أســهل بكثــير؟ وكمــا رأينا، هناك سمات أخرى لعملية الخصخصــة تعــزز وتشجع الحوافز وكذلك الفرص لسرقة الشركات. لقد ســلمت الخصخصــة فــى روسيا، شركات قومية كبرى لمدرائها السابقين. وكــان هــؤلاء المطلعون على بواطن الأمور فى داخل الشركات، يعرفون مــدى صــعوبة والتــباس احــتمالات التنمية فى المستقبل. ولذلك فأنهم لم يجــرؤوا، حــتى وإن كانت لديهم الرغبة، على انتظار خلق أسواق رؤوس

المـــال وكل التغيرات الأخرى الضرورية، للتمكن من الاستفادة الكاملة من جهـــود الاســـتثمار المحتملة وجهود إعادة الهيكلة. ومن ثم ركزوا على ما يمكـــنهم استخلاصـــه مـــن الشركة خلال السنوات القليلة التالية، وفى أغلب الأحيان، كانت تلك المنافع تصل إلى حدها الأقصى بسلب الأصول.

كـــان المفـــترض أن تستبعد الخصخصة دور الدولة فى الاقتصاد، لكن الذيـــن افترضوا ذلك كانت نظرتهم لدور الدولة فى الاقتصاد الحديث ساذجة للغايـــة. فالدولـــة تمارس تأثيرها من خلال عدد لانهائى من الطرق، وعلى عدد لانهائى من المستويات. لقد قللت الخصخصة سلطة الحكومة المركزية، لكن هذا التنازل عن السلطة منح الحكومات الإقليمية والمحلية حرية تصرف أوســـع بكثـــير. تستطيع مدينة مثل سان بيترسبورج مثلا، أو حكومة إقليمية مـــثل حكومـــة نوفجـــورود، أن تســـتخدم حشـــدا من الإجراءات التنظيمية والضـــرائبية لانتزاع "إيجارات" من الشركات التى تعمل فى نطاق سلطتها. فـــى البلدان الصناعية المتقدمة، هناك قاعدة قانونية تمنع الحكومات المحلية وحكومات الولايات من استغلال السلطة المقدرة لها، لكن الأمر مختلف فى روسيا. وفى البلدان الصناعية المتقدمة، هناك تنافس بين الجماعات المحلية لجعـــل مـــناطقهم جذابـــة للمستثمرين. لكن فى بيئة تسود فيها أسعار الفائدة المرتفعة والركود العام، تبدو مثل هذه الاستثمارات بعيدة الاحتمال على أية حـــال، خاصـــة أن الحكومات المحلية لا تكرس سوى وقتا قليلا لخلق "بيئة استثمارية" جذابة، فهى بدلا عن ذلك تركز اهتمامها على ما يمكنها انتزاعه من الشركات القائمة – مثلما يفعل مالكو ومديرو الشركات التى خصخصت حديـــثا. وعـــندما تعمل الشركات التى خصخصت فى عدة مناطق فى وقت واحد، فإن السلطات فى كل منطقة تفكر أن فضل شئ هو أن تنتزع من تلك الشـــركات مـــا يمكـــن الحصـــول عليه قبل أن يأخذ الآخرون قضمتهم من الأصـــول. ولقـــد عزز ذلك، الدافع لدى المديرين أن يخطفوا كل ما يمكنهم الحصول عليه وبأسرع ما يمكن. ففى النهاية، ستترك الشركات خاربة على أيـــة حال. لقد كان سباقا نحو القاع. كان هناك حافز لسلب الأصول وتجريد الشركات من أصولها على كل المستويات.

إن الإصـــلاحيين الراديكاليين أصحاب نظرية "علاج الصدمة" قد ادعوا أن المشكلة مع تحرير الأسواق أن التحرير كان بطيئا جدا، وليس سريعا بما يكفـــى، وينطبق الشئ نفسه على الخصخصة. لقد أثنى صندوق النقد الدولى

علـــى جمهورية التشيك، مثلا، حتى واقتصادها يترنح، وأصبح واضحا الآن أن خطابـــة هذا البلد تتفوق على أدائه: لقد تركت البنوك فى يد الحكومة. لو خصخصـــت حكومة ما الشركات، وتركت البنوك فى يد الدولة، أو تركتها دون تقنيـــن وتنظيم فعال، فإن هذه الحكومة لا تخلق قيودا صارمة للميزانية كفـــيلة بأن تؤدى إلى الفاعلية والكفاءة، لكنها تخلق عوضا عن ذلك طريقة بديلـــة لدعـــم الشركات تكون أقل شفافية، وتطلق دعوة مفتوحة للفساد. إن منتقدي عملية الخصخصة التشيكية يدعون أن المشكلة لم تكن أن تلك العملية كانـــت سريعة جدا بل تكمن المشكلة فى أنها كانت بطيئة جدا. لكن لم تنجح بلـــد واحـــد فـــى خصخصـــة كل شئ بشكل جيد بين ليلة وضحاها، وعلى الأرجح ستكون هناك فوضى إذا حاولت أى حكومة تنفيذ الخصخصة بشكل لحظـــى. إن المهمـــة صعبة جدا، والدوافع إلى الإقدام على أعمال محظورة عالـــية جدا. لقد كان فشل إستراتيجيات الخصخصة السريعة قابلا للتنبؤ وتم بالفعل التنبؤ به.

إن الخصخصة بالطريقة التى فرضت فى روسيا (وفى العديد من بلدان الاتحـــاد السوفيتي السابق) لم تفشل فقط فى تحقيق النجاح الاقتصادى للبلاد، لكـــنها أضعفت الثقة فى الحكومة وفى الديمقراطية والإصلاح. كانت نتيجة مـــنح الحكومة مواردها الطبيعية الغنية قبل وضع نظام لجباية ضرائب عن تلـــك الموارد، أن أصبحت قلة من أصدقاء وشركاء يلتسين مليارديرات، فى الوقـــت الـــذى عجـــزت فيه الحكومة عن دفع معاشات المتقاعدين التى لا تتجاوز ١٥ دولارا فى الشهر لكل متقاعد.

كـــان أفظـــع مـــثال علـــى سياســـة الخصخصـــة الرديئة هو برنامج "الخصخصـــة عن طريق القروض". فى عام ١٩٩٥ ، توجهت الحكومة إلى البـــنوك الخاصـــة طلـــبا للقروض بدلا من التوجه إلى البنك المركزى لسد احتـــياجاتها مـــن التمويل. كان العديد من هذه البنوك الخاصة ملك أصدقاء للحكومـــة، التى كانت قد منحتهم تراخيص امتياز بنكية. وفى بيئة لا يتوفر فـــيها تقنين وتنظيم كاف للبنوك، كانت تراخيص الامتياز هى بالفعل بمثابة ترخـــيص بطـــبع الـــنقود، وبتقديم القروض، سواء لأنفسهم ولأصدقائهم أو للحكومـــة. وكشرط للقرض، وضعت الحكومة أنصبة من شركاتها كضمانة إضـــافية. وبعـــد ذلك ، حدثت مفاجأة! تخلفت الحكومة عن تسديد قروضها، واستولت البنوك الخاصة على تلك الشركات من خلال ما يمكن اعتباره بيعا

صوريا (رغم أن الحكومة قامت بتمثلية "البيع بالمزاد")، وهكذا أصبحت قلة مــن الطبقة الحاكمة مليارديرات على الفور. إن عمليات الخصخصة تلك لا تحظى بأية شرعية سياسية. وحقيقة كونها غير شرعية –كما سبق القول– جعــل مــن الحتمى أن تعمد الطبقة الحاكمة الفاسدة إلى تهريب أموالها إلى الخارج بسرعة، قبل أن تتولى السلطة حكومة قد تحاول إضعاف مواقعها أو إبطال عملية الخصخصة.

إن الذين استفادوا من كرم الدولة، أو بتعبير أكثر دقة، من كرم يلتسين، عملــوا بكــل طاقتهم لتأمين إعادة انتخابه. ومما يدعو للسخرية أنه كان من المفــترض أن يوجـــه جــزءا من مما قدمه يلتسين مجانا لمحسوبيه لتمويل حملــته الانتخابــية، غير أن بعض المراقبين المنتقدين للوضع يعتقدون أن كانــت الأوليجاركية أذكى بكثير من أن تستخدم أموالها لتمويل تلك الحملة، كــان هــناك وفرة من أموال الرشاوى الحكومية التى يمكن استخدامها. لقد وفــرت تلــك القلــة ليلتسين شيئا أكبر قيمة بكثير من المال: تقنيات حديثة لإدارة الحملة الانتخابية وصورة إيجابية له من خلال شبكات التلفزيون التى يسيطرون عليها.

كانت فضيحة "الخصخصة عن طريق القروض" تمثل المرحلة الأخيرة لإثــراء المجموعة الحاكمة الفاسدة، تلك المجموعة الصغيرة العدد(التى يقال أن أصــول وبدايــات بعضها، على الأقل، ترجع إلى علاقات بالمافيا) التى توصلت إلى السيطرة ليس فقط على اقتصاد البلاد إنما على حياتها السياسية أيضـــا. فــى لحظة ما، كانوا يؤكدون أنهم يسيطرون على ٥٠% من ثروة روسيا. إن المدافعين عن القلة الحاكمة الفاسدة شبهوهم بالبارونات اللصوص الأمريكييــن، آل هاريمان وآل روكفلر. لكن هناك اختلافا كبيرا بين أنشطة مثل تلك الشخصيات في ظل رأسمالية القرن التاسع عشر، حتى أولئك الذين حققــوا ثــرواتهم من مد خطوط السكك الحديدية وأعمال المناجم في الغرب الأمريكــي الضارى، وبين استغلال القلة الحاكمة الفاسدة الروسية لروسيا، وهو ما يمكن تسميته بالشرق الضارى. إن البارونات اللصوص الأمريكيين خلقــوا ثــروات حتى وهم يحققون ثرواتهم الخاصة. وتركوا بلدا أكثر ثراء بكثــير حــتى وإن كانوا قد حصلوا على شريحة كبيرة من الكعكة. أما القلة الحاكمـــة الفاسدة في روسيا فقد سرقت الأصول ونهبتها، تاركة بلادها أفقر

بكثير. لقد تركوا الشركات على حافة الإفلاس، في حين تضخمت حساباتهم البنكية.

المحيط الاجتماعي

إن المسـئولين الرسـميين الذين طبقوا إجماع واشنطن فشلوا في تقييم الإطار الاجتماعى لاقتصادات التحول. وكان ذلك يمثل،بشكل خاص، مشكلة نظرا لما كان يحدث في زمن الشيوعية.

يتطلـب اقتصـاد السـوق مجموعـة كبـيرة من العلاقات والتبادلات الاقتصـادية. ويعتمد الكثير من هذه التبادلات على الثقة. يقرض شخص ما مـالا لشـخص آخر، ويثق أنه سيسدد له هذا القرض. وهناك نظام قضائى يدعـم هـذه الثقة. وإذا لم يحترم الأشخاص التزاماتهم التعاقدية، فإنه يمكن إجبارهم على احترامها، ولو سرق شخص ما شيئا ملكا لآخر، يمكن تقديمه للمحاكمة. لكن في البلدان التى تتمتع باقتصادات سوق مستقرة وبنيات تحتية مؤسسية مناسبة، لا يلجأ الأفراد ولا الشركات إلى التقاضى إلا لماما.

وفـى كثير من الأحيان، يشير العلماء إلى الغراء الذى يجعل المجتمع يتماسـك معـا بتعبـير "رأس المـال الاجتماعى". وغالبا ما يعتبر العنف العشـوائى ورأسمالية المافيا انعكاسا لتآكل رأس المال الاجتماعى، لكن فى بعض دول الاتحاد السوفيتى السابق التى زرتها يمكن للمرء أن يرى فى كل مكـان، وبطرق أكثر دقة، مظاهر مباشرة لتآكل رأس المال الاجتماعى. إن القضية ليست مجرد سوء سلوك وسوء تصرف قلة من المديرين، إنها تقريبا عملية سرقة فوضوية من الجميع للجميع. فى كازاخستان على سبيل المثال، تنتشر فى المناطق الريفية الصوبات، لكنها بدون زجاج. وبالطبع، لا يمكنها أن تعمـل بدون الزجاج. فى الأيام الأولى للتحول، كانت الثقة فى المستقبل قلـيلة بحيـث كـان كـل فرد يأخذ ما يمكنه أخذه: كان كل واحد يعتقد أن الآخريـن سيأخذون الزجاج من الصوبات، وفى هذه الحالة ستدمر الصوبة (وكذلـك سبل عيشهم). لكن طالما أن تدمير الصوبة أصبح حتميا على أية حـال، إذن هـناك معنى لأن يأخذ كل فرد ما يمكنه أخذه، حتى وإن كانت قيمة الزجاج زهيدة.

إن الطريقة التى تم بها التحول فى روسيا قد ساهمت فى تآكل رأس المال الاجتماعى. فالمرء لا يصبح ثريا بأن يعمل بجد وأن يستثمر، لكن بأن يستخدم علاقاته السياسية للحصول على إحدى ممتلكات الدولة بثمن بخس من خلال عملية الخصخصة. لقد تحطم العقد الاجتماعى الذى يربط المواطنين معا بحكومتهم، عندما رأى أرباب المعاشات الحكومة تبيع الأصول الثمينة المملوكة للدولة، لكنها تدعى أنها لا تملك الأموال اللازمة لدفع معاشاتهم.

لقد أدى تركيز صندوق النقد الدولى على الاقتصاد الجمعى، وخاصة على التضخم، إلى أنه نحى جانبا قضايا الفقر وعدم المساواة ورأس المال الاجتماعى. وإذا واجهنا الصندوق بقصر نظره سيقول "إن التضخم قاسى خاصة على الفقراء ". لكن إطار سياسته لم يكن مصمما لتقليل التأثير على الفقراء. وعندما تجاهل تأثير سياساته على الفقراء وعلى رأس المال الاجتماعى، فإنه أعاق فعليا نجاح "الاقتصاد الجمعى". وقد خلق تآكل رأس المال الاجتماعى بيئة غير مشجعة على الاستثمار. إن عدم اهتمام الحكومة الروسية (وصندوق النقد الدولى) بإقامة الحد الأدنى من شبكات التأمين الاجتماعى أبطأ عملية إعادة الهيكلة، لأن مديرى المصانع، حتى وإن كانوا قساة القلوب، فأنه كان من الصعب عليهم، فى أغلب الأحيان، الاستغناء عن العمال، لعلمهم بما سيتعرض له هؤلاء العمال من محن قد تصل إلى حد الموت جوعا.

العلاج بالصدمة

إن الجدل الكبير حول إستراتيجية الإصلاح فى روسيا قد تمركز حول إيقاع وسرعة الإصلاح. من فى النهاية كان على حق: هل هم أنصار "العلاج بالصدمة" أم أنصار "الإصلاح التدريجى"؟ إن النظرية الاقتصادية التى تركز على التوازن والنماذج المثالية، لا تقول الكثير عن ديناميكية الإصلاحات، وترتيب وتوقيت وسرعة تلك الإصلاحات ـ وإن حاول اقتصاديو صندوق النقد الدولى، فى كثير من الأحيان، إقناع البلدان التى تتعامل معه بنقيض ذلك. لقد لجأ المتجادلون إلى الكتابة لإقناع الآخرين بمزايا موقف كل منهم. قال المطالبون بالإصلاح السريع:"لا يمكن اجتياز

هــوة مــا بقفزتين"، بينما يرد أنصار الإصلاح التدريجى أن الطفل يستغرق تســعة أشــهر لكى يتكون ويتحدثون عن اختبار متانة الأحجار أثناء عبور الــنهر. فى بعض الحالات، كان الفارق بين وجهتي النظر هو اختلاف فى تصــور الواقع أكثر منه اختلاف حول الواقع. لقد حضرت ندوة فى المجر، قــال أحد المشاركين فيها:"يجب أن نقوم بإصلاح سريع! ويجب أن يتم ذلك فــى غضــون خمس سنوات". وقال آخر:"يجب أن نقوم بإصلاح تدريجى. وسيســتغرق ذلــك منا خمس سنوات". كان أغلب الجدل يدور حول طريقة الإصلاح أكثر منه حول سرعته.

لقــد ســبق أن ذكرنا انتقادين كان دعاة الإصلاح التدريجى يوجهونها: "العجلــة تســبب الخسائر" ـ حيث من الصعب التخطيط لإصلاحات جيدة، ويجــب ألا يــتم حرق المراحل. هناك على سبيل المثال، متطلبات أساسية مهمــة يتعيــن توفيرها لكى تتم بنجاح عملية خصخصة واسعة النطاق، مع الأخــذ فــى الاعتــبار أن تلبية تلك المتطلبات تستغرق وقتا.(١٣) إن نموذج الإصــلاح الروسى يثبت بالطبع أن الحوافز مهمة، لكن هذا النوع الروسى مــن الرأســمالية البديلة لم يوفر حوافز لخلق الثروة والنمو الاقتصادى، بل كــان حافــزا لنهــب أصول الشركات. وبدلا من اقتصاد سوق يعمل بشكل سلس، أدى التحول السريع إلى خلق شرق ضارى وفوضوى.

التناول البلشفى لإصلاح السوق

لو أن الإصلاحيين الراديكاليين نظروا إلى أبعد من المجال الاقتصادى الصــرف، لأدركــوا مــا أوضحه التاريخ من أن أغلب تجارب الإصلاح الراديكالى قد اكتنفتها المشاكل. إن ذلك صحيح بدءا من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وكمــيونة بــاريس عام ١٨٧١ ، والثورة البلشفية عام ١٩١٧ إلى الثورة الثقافية الصينية فى عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. يمكــن بسهولة فهم القوى التى أحدثت كل واحدة من تلك الثورات، لكن كل ثــورة منها أفرزت روبسبير الخاص بها، وزعماءها السياسيين الذين دفعوا الــثورة إلى حدها الأقصى أو الذين أفسدتهم الثورة. فى الجانب المقابل، لم تكــن "الــثورة" الأمريكــية الــناجحة ثــورة اجتماعية حقيقية، إنما كانت تغيــيرا"ثوريــا" فــى الهياكل السياسية، لكنها مثلت تغيرا"تطوريا" فى هيكل

وبنـــيان المجتمع. لقد حاول الإصلاحيون الراديكاليون الروس إحداث ثورة فـــى الـــنظام الاقتصادى وفى هيكل وبنيان المجتمع فى آن واحد. والحقيقة المحزنة أنهم فشلوا فى النهاية على الجبهتين: فى ظل اقتصاد السوق، خول العديـــد مـــن القيادات الحزبية السابقة ببساطة سلطات أكبر فى أن يوجهوا لمصـــلحتهم الشركات التى كانوا يديرونها فى السابق، وظلت مقاليد السلطة بـــيد مســئولى الـــ"كـيه.بى. جى". كان هناك بعد وحيد جديد: حفنة من الاوليجاركـــية، قـــادرة وعازمـــة علـــى ممارسة سلطة سياسية واقتصادية ضخمة.

فـــى الواقـــع، استخدم الإصلاحيون الراديكاليون إستراتيجيات بولشفية، وإن كانوا يقرأون نصوصا مختلفة. فى السنوات التى أعقبت ثورة ١٩١٧ ، حـــاول البلاشفة فرض الشيوعية على بلد يكرهها. وكانت حجتهم أن السبيل لبـــناء الاشتراكية هو أن "تقود" طليعة من النخبة (غالبا ما كان تعبير "يقود" تلطـــيفا لتعبير "يجبر") الجماهير إلى الطريق الصحيح، وهو ليس بالضرورة الطريق الذى كانت تريده الجماهير وتعتقد أنه الأفضل. فى الثورة "الجديدة" فـــى روســـيا الـــتى تلـــت ســـقوط الشيوعية، حاول بالمثل نخبة، يتقدمها البيروقراطيون الدوليون، فرض تغيير سريع على شعب يكره هذا التغيير.

يبدو أن الذين يؤيدون التناول البولشفى لا يتجاهلون فقط تاريخ مثل تلك الإصـــلاحات الجذرية، لكنهم يفترضون أيضا أن العمليات السياسية ستعمل بطـــرق لم يقدم التاريخ أى مثال لها. إن علماء اقتصاد مثل اندريه شلايفر، الـــذى اعـــترف بأهمية البنية التحتية المؤسسية لاقتصاد السوق، يعتقدون أن الخصخصـــة، بغـــض الـــنظر عن كيفية تطبيقها، ستقود إلى طلب سياسى بالنسبة للمؤسسات التى تحكم الملكية الخاصة.

يمكـــن اعتبار أن حجة شلايفر هى امتداد وتوسع (لا مبرر له) لنظرية كـــواس. فقد أكد عالم الاقتصاد رونالد.هـــ.كواس الحاصل على جائزة نوبل فـــى الاقتصاد، أن حقوق الملكية المحددة بوضوح هى أمر جوهرى لتحقيق كفاءة وفاعلية اى اقتصاد. حتى عندما توزع الأصول على شخص لا يعرف كـــيف يديرها بكفاءة، فإن هذا الشخص إذا كان فى مجتمع تتحدد فيه حقوق الملكـــية بشـــكل جـــيد، سيكون لديه الدافع لبيع تلك الأصول لشخص يمكنه إدارتها بشكل أكثر كفاءة منه. لذلك كان المدافعون عن الخصخصة السريعة يؤكدون أنه لا ضرورة حقيقية لأن يكون المرء دقيقا جدا فيما يتعلق بطريقة

تنفيذ الخصخصة. من الأمور التى أصبح معترفا بها الآن، أن الظروف التى تكون فى ظلها فرضية كواس صحيحة هى ظروف مقيدة للغاية[١٤] وهى لا تنطبق بالطبع على الظروف فى روسيا عندما بدأ هذا البلد مرحلة التحول.

غير أن شلايفر ورفاقه، أخذوا أفكار كواس إلى أبعد مما كان هو شخصيا ليفعل. لقد اعتقدوا أن العمليات لسياسية ستنطبق عليها القواعد نفسها التى تحكم العمليات الاقتصادية. لو أمكن خلق جماعة اجتماعية معنية شخصيا بالملكية، فإنها ستطالب بإقامة البنية التحتية المؤسسية الضرورية لعمل اقتصاد سوق، وستنعكس مطالبها على العملية السياسية. لكن للأسف، يعلمنا التاريخ الطويل للإصلاحات السياسية أن توزيع الدخول له أهمية كبيرة. فالطبقة المتوسطة هى التى طالبت بالإصلاحات التى يشار إليها غالبا بتعبير "حكم القانون". إن شديدي الثراء، عادة ما يخدمون مصالحهم بشكل أفضل وراء الأبواب المغلقة، وذلك بالتفاوض حول الامتيازات والمصالح الخاصة. بالطبع لم يكن آل روكفلر وآل بيل جيتس فى البلدان المختلفة من العالم هم الذين طالبوا بسياسات قوية لتحفيز المنافسة. فى روسيا الحالية، لا نسمع الاوليجاركيين والاحتكاريين الجدد يطالبون بمثل تلك التدابير الخاصة بسياسة تنافسية قوية. لم يبدأوا يطالبون بحكم القانون ــ هم الذين يدينون بثرواتهم إلى صفقات خاصة وراء كواليس الكريملين ــ إلا عندما رأوا أن نفوذهم الخاص على حكام روسيا آخذ فى الأفول.

إن الاوليجاركيين الذين أرادوا السيطرة على وسائل الإعلام للحفاظ على سلطتهم؛ لم يطالبوا بوسائل إعلام حرة لا تتركز فى أيدى قلة، إلا عندما حاولت الدولة استخدام سلطتها لحرمانهم من سلطتهم. وفى أغلب البلدان الديمقراطية والمتقدمة، لن تسمح الطبقة المتوسطة طويلا بمثل هذا التركيز للسلطة الاقتصادية، لأنها هى التى ستضطر إلى دفع ثمن الاحتكار. لقد اهتم الأمريكيون منذ وقت طويل بأخطار تركيز سلطة وسائل الإعلام، ولا يمكن فى الولايات المتحدة القبول بتركيز للسلطة بالمستوى الذى يحدث فى روسيا حاليا. وعلاوة على أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى لم يعيرا المخاطر التى يطرحها تركيز سلطة وسائل الإعلام سوى اهتماما طفيفا، فإنهما ركزا اهتمامهما على سرعة إنجاز الخصخصة، ورأوا فى إتمام ذلك بسرعة علامة إيجابية. لقد شعرا بالراحة، بل بالاعتزاز فى

الحقـــيقة، عندما رأوا كيف استخدمت وسائل الإعلام الخاصة المتركزة بهذا الشـــكل بـــنجاح فـــى الحفاظ على صديقهما بوريس يلتسين فى الحكم ومعه أولئك الذين يدعون أنهم"إصلاحيون".

إن أحـــد الأسباب التى تجعل من المهم توفر وسائل إعلام نشطة ونقدية هو التأكد من أن القرارات التى يتم اتخاذها تعكس المصلحة العامة للمجتمع وليس مصالح القلة. لقد كان من الأمور الأساسية لاستمرار النظام الشيوعى ألا يكـــون هناك تدقيق وفحص علنى. كانت إحدى مشكلات الفشل فى خلق وســـائل إعـــلام فعالـــة ومســـتقلة وتنافسية فى روسيا ما بعد الشيوعية، أن السياســـات، مثل"الخصخصة بواسطة القروض"، لم تخضع للنقد العلنى الذى كانت تستحقه. ومن ناحية أخرى، حتى فى الغرب، كانت القرارات الحاسمة الخاصة بالسياسة فى روسيا تتم بشكل كبير وراء الأبواب المغلقة، سواء فى المؤسســـات الاقتصـــادية الدولية أو فى وزارة الخزانة الأمريكية. إن دافعي الضـــرائب فى الغرب، الذين من المفترض أن تكون هذه المؤسسات مسئولة أمـــامهم، لم يعلموا شيئا عن ما كان يجرى فى ذلك الوقت، وكذلك كان حال الشـــعب الروســـى، الذى دفع الثمن الأقصى. ونحن الآن فقط، نتصارع مع الســـؤال القائل"من أضاع روسيا؟" ولماذا؟ والإجابات، كما بدأنا نرى، ليست مقنعة.

هوامش الفصل الخامس

١- يعتمد الكثير من هذا الفصل والفصلين التاليين على عمل ذكر بشكل أكثر شمولا في أماكن أخرى. راجع الأبحاث التالية:

J.E.Stiglitz, "Whither Reform? Ten Years of the Transition" (Annual World Bank Conference on Development Economics, 1999), in Boris Pleskovic & J.E.Stiglitz,eds., The World Bank(Washington, DC, 2000),pp 27-56. J.E.Stiglitz, *Who Is to Guard the Guards Themselves? In Governance, Equality, and Global Markets: The Annual Bank Conference on Development Economics, Europe,* J.E.Stiglitz & Pierre-Alain Muet, eds.,World Bank (Washington, DC,2001) ,pp.22-54.

بالإضافة، راجع

A.Ellerman & J.E.Stiglitz, "New Bridges Across the Chasm: Macro-and Micro-Strategies for Russia and other Transitional Economies", *Zagreb International Review of Economics and Business* 3(1) (2000),pp 41-72,and A.Hussain, N.Stern, & J.E.Stiglitz,"Chinese Reforms from a Comparative Perspective", in Peter J.Hammond & Gareth D.Myles,eds.,*Incentives, Organization, and Public Economics. Papers in Honour of Sir James Mirrlees* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2000), pp.243,277.

وللتقارير الصحفية الممتازة عن التحول في روسيا، راجع:

Chrystia Freeland , *Sale of the Century* (New York: Crown, 2000); P.Klebnikov, *Godfather of the Kremlin, Boris Berezovsky and the Looting of Russia* (New York: Harcourt, 2000); R.Brady, *Kapitalizm: Russia Struggle to Free its Economy* (New Haven: Yale University Press, 1999); and John Lloyd, "Who Lost Russia?", *New York Times Magazine*, August 15, 1999.

قـدم عدد من علماء السياسة تحليلات تتفق بشكل واسع مع التفسيرات التي قدمت هنا. راجع، بشكل خاص:

A.Cohen, "*Russia Meltdown: Anatomy of the IMF Failure*, Heritage Foundation Backgrounders No. 1228, October 23, 1998; S. F.Cohen, *Failed Crusade* (New York: W.W.Norton, 2000); P.Reddaway, & D.Glinski, *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism Against Democracy* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2001); Michael McFaul, *Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2001); Archie Brown & Liliia Fedorovna Shevtskova, eds., *Gorbachev, Yeltsin and Putin: Polotical Leadership in Russia's Transition* (Washington,DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000); and Jerry F. Hough & Michael H. Armacost, *The Logic of Economic Reform in Russia* (Washington, DC: Brookings Institution, 2001).

ولا يوجـد مـا يدعو للدهشة، أن عددا من الإصلاحيين قدموا تقاريرا تختلف بشكل واضـح عـن تلك المقدمة هنا، غير أن مثل هذة التفسيرات كانت أكثر تكرارا في الفترة المبكرة للتحول حيث كانت أيام التحول واعدة بشكل أكبر، بعض هذه التقارير كانت تحمل عناوين تبدو متضاربة مع الأحداث اللاحقة. راجع، على سبيل المثال:

Anders Aslund, *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995) or Richard Layard & John Parker, *The Coming Russian Boom: A Guide to New Markets and Politics* (New York: The Free Press, 1996).

ولوجهات نظر نقدية أكثر، راجع:

Lawrence R. Klein & Marshall Pomer, eds. (with a foreword by Joseph E. Stiglitz), *The New Russia: Transition Gone Awry* (Palo Alto, Calif.: Stanford university Press, 2001).

2- J.R.Wedel, "Aid to Russia", *Foreign Policy* 3 (25), Interhemispheric Resource Center and Institute Policy Studies, September 1998.

٣ – لمزيد من القراءة، راجع:

P.Murrel, "Can Neo-Classical Economics Underpin the Economic Reform of the Centrally Planned Economies?" *Journal of Economic Perspectives* 5(4) (1991), pp 59-76.

٤– راجـــع صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٩٨ /٣١ ، واشنطن، العاصمة، ٢٠ يوليو ١٩٩٨ ،

"IMF Approves Augmentation of Russia Extended Arrangement and Credit Under CCFF, Activates GAB".

٥– هـــناك فرضـــية تقول أن صندوق النقد الدولي لم يتجاهل حقا ذلك. في الواقع، يعـــتقد البعض أن الصندوق كان يحاول إنهاء اختيار تخفيض قيمة العملة بجعل تكلفة هذا التخفـــيض عالية جدا بحيث لا يقدم البلد عليها. إذا كان ذلك صحيحا، فإن الصندوق يكون قد أخطأ التقدير إلى أبعد حد.

٦– كـــان هـــناك بالطبع المزيد بالنسبة لإعلان الحكومة الروسية في ١٧ أغسطس، لكـــن كانـــت تلـــك من بين المقومات المركزية بالنسبة لأهدافنا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومـــة الروســـية وضعت ضوابط مؤقتة على رأس المال مثل منع غير المقيمين من الاســـتثمار قصـــير الأجـــل في الأصول المقدرة بالروبل، والقرار الرسمي بتأجيل تسديد دفعـــات الديـــن والتأميـــن المقدرة بالعملة الأجنبية لمدة ٩٠ يوما، وكذلك بالنسبة لدفعات التأمين الخارجية. كما أعلنت الحكومة الروسية دعمها لاتحاد مالي تنشئه البنوك الروسية الرئيسية للحفاظ على استقرار دفع المستحقات وقدمت مشروع قانون من أجل دفع رواتب العامليـــن فـــي الدولة في وقتها المحدد ومن اجل إعادة تأهيل البنوك. لمزيد من التفاصيل راجع الموقع التالي على الشبكة الدولية:

www.bisnis.doc.gov/bisnis/country/980818ru.htm

يقدم هذا الموقع النص الأصلي للإعلانين العامين بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٩٨ .

٧– في يوم الثلاثاء ١٧ أغسطس ١٩٩٨ ، في سوق العملات بين البنوك بموسكو، انخفض سعر الروبل أمام الدولار بنسبة ٩و١ % مقارنة بمستواه يوم ١٦ أغسطس، لكن بحلـــول نهايـــة الأسبوع (الجمعة ٢١ أغسطس) بلغت نسبة انخفاض قيمة الروبل ١١% (مقارنـــة دائما بمستوى يوم ١٦ أغسطس). على أية حال، كان الروبل قد انخفض بنسبة ٢٦ % في نهاية يوم ١٧ أغسطس ١٩٩٨ في السوق غير الرسمية بين البنوك.

٨- راجع Chrystia Freeland, في المرجع الذي سبق الإشارة إليه، و Richard Layard & John Parker، في المرجع الذي سبق الإشارة إليه، و Anders Aslund. في المرجع الذي سبق الإشارة إليه.

٩- بالنسـبة للعواقب والتكلفة التي فرضها نظام المقايضة على الاقتصاد الروسي، راجع

C.G. Gaddy & B.W. Ickes, "Russia's Virtual Economy", *Foreign Affairs 77* (September-October 1998).

١٠- لم يبد أن التحول كان لمصلحة الفقراء. على سبيل المثال، كان نصيب الخمس الأدنى من السكان من الدخل يساوي ٨,٦ % فى روسيا (في عام ١٩٩٨)، و٨,٨ % في أوكرانـيا (في عام ١٩٩٩)، و٦,٧ % في كازاخستان (في عام ١٩٩٦) (البنك الدولي، "مؤشر التنمية العالمية لعام ٢٠٠١).

١١- باسـتخدام مقياس قياسي لعدم المساواة (معامل Ginii)، حققت روسيا بحلول عام ١٩٩٨ مستوى عدم مساواة ضعف الموجود في اليابان و٥٠% أكثر مما في بريطانيا والـبلدان الأوروبية الأخرى، ومستوى مساو لفنزويلا وبنما. بينما استطاعت البلدان التي اتخذت سياسات تدريجية، مثل بولندا والمجر، أن تحتفظ بمستوى عدم المساواة في بلدانها منخفضا ــ كان مستوى عدم المساواة في المجر أقل حتى منه في اليابان وكان في بولندا أقل منه في بريطانيا.

١٢- راجع،

Stiglitz. "Who Is to Guard the Guard themselves?" op.cit.

١٣- مـثلا: إذا حـرر بلـد ما أسواق رأس المال قبل أن يتم خلق مناخ استثماري جذاب في هذا البلد ــ كما كان صندوق النقد الدولي يوصي ــ فمعنى ذلك هو الدعوة إلى هـروب رأس المال. وإذا تم خصخصة الشركات قبل خلق سوق رأس مال فعالة في ذلك الـبلد، فـإن الملكية و/أو السيطرة تصبح بين أيدي أولئك القريبين من التقاعد، بحيث لن يكـون هـناك حافـز لخلق الثروة على المدى الطويل، بينما سيكون هناك حوافز لنهب الأصول. وإذا تمت الخصخصة قبل إقامة هيكل قانوني وتنظيمي لتوطيد المنافسة، سيكون هـناك حوافـز لخلق احتكارات، وستكون هناك حوافز "سياسية" للحيلولة دون خلق نظام تنافسـي فعـال. وإذا تمـت الخصخصـة في نظام فيدرالي، لكن تركت الحرية للدولة والسلطات المحلية في أن تفرض ضرائب وتقنينات على هواها، فإن ذلك لا يستبعد قدرة وحافز السلطات العامة على انتزاع أنواع مختلفة من الريع، وهو ما يؤدي بشكل ما وكأن عملية الخصخصة لم تتم إطلاقا.

١٤- بالنسـبة لنظرية Coase ذاتها، راجع R.H.Coase, The Problem of Social Cost", Journal of Law and Economics 3 (1960), pp. 1-14. هـذه النظرية تكون صحيحة فقط عندما لا توجد تكاليف صفقات أو تعاملات، ولا نقص وعـيوب في المعلومات. ولقد اعترف Coase نفسه بقوة هذه القيود. بالإضافة إلى أنه يستحيل تحديد حقوق الملكية بالكامل، وكان ذلك صحيحا بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات التـي تمـر بمرحلة تحول. حتى في البلدان الصناعية المتقدمة، فإن حقوق الملكية مقيدة بـالهموم الخاصـة بالبيـئة، وحقوق العمال، والتوزيع إلى مناطق وهلم جرا. ورغم أن القـانون يحـاول أن يكـون واضـحا قدر الإمكان بشأن تلك الأمور، فإن كثيرا ما تنشأ الـنزاعات، ويتعين حلها من خلال إجراءات قانونية. لحسن الحظ، هناك ثقة عامة، نظرا "لسيادة القانون"، بأن ذلك يتم بطريقة عادلة ومنصفة. لكن الأمر لم يكن كذلك في روسيا.

الفصل السادس

قوانين تجارة غير عادلة

و

أضرار أخرى

إن صندوق النقد الدولي مؤسسة سياسية. لقد كان الاهتمام بالحفاظ على بوريـــس يلتســـن فـــى الســـلطة هو الذي أملى عملية الإسعاف المالي عام ١٩٩٨ ، رغـــم أنها ليست مقبولة على أساس "المبادئ" التى كان يتعين أن تقود عملية الإقراض. إن القبول الصامت، إن لم يكن الدعم الصريح، لعملية الخصخصة الفاسدة المعتمدة على القروض، كان يستند جزئيا على حقيقة أن الفســـاد أيضـــا كـــان لهـــدف جيد ـ هو إعادة انتخاب يلتسين.(١) لقد كانت سياسات الصندوق فى هذه المجالات مرتبطة بشكل لا سبيل إلى الفكاك منه بالأحكام السياسية لوزارة الخزانة فى عهد كلينتون.

داخـــل الإدارة ككـــل، كـــان هناك فى الواقع ارتياب حول استراتيجية وزارة الخزانة. بعد هزيمة الإصلاحيين فى ديسمبر ١٩٩٣ ، عبر ستروب تالبوت ــ الذي كان مسئولا فى ذلك الوقت عن سياسة روسيا (وأصبح بعد ذلك مساعد وزير الخارجية) ــ عن الرؤية القلقة المنتشرة بشأن استراتيجية العـــلاج بالصـــدمة: هـــل كان هناك قدر مفرط من الصدمة وقدر قليل من العـــلاج؟ نحـــن فـــى مجلـــس الاستشاريين الاقتصاديين كنا نشعر بقوة أن الولايات المتحدة تقدم نصيحة سيئة لروسيا وتستخدم أموال دافعي الضرائب لإقـــناعهم بقبولها. لكن وزارة الخزانة ادعت أن السياسة الاقتصادية لروسيا مـــن اختصاصـــها وحدهـــا، ونحـــت جانبا أية محاولات لفتح حوار حول الموضوع، سواء داخل الحكومة أو خارجها، وتمسكت بعناد بدعمها المطلق لعلاج الصدمة والخصخصة السريعة.

إن أحكامـــا سياســـية وأخرى اقتصادية بالقدر نفسه تقف وراء مواقف رجال وزارة الخزانة. إنهم يخشون من الخطر المسلط فوق الرؤوس، خطر الارتـــداد إلـــى الشيوعية. كان المنادون بالحل التدريجي يخشون من الخطر الحقيقي ألا وهو فشل علاج الصدمة: زيادة معدلات الفقر وانخفاض الدخول قـــد يقوضـــان دعم إصلاحات السوق. ومرة أخرى، أثبت التدريجيون أنهم علـــى حـــق. إن انـــتخابات مولدافـــيا فى فبراير ٢٠٠٠ ، التي حصل فيها

الشيوعيون السابقون على ٧٠ فى المئة من مقاعد الدوما، ربما كانت الحالة القصوى، لكن خيبة الأمل فى الإصلاح الجذري وعلاج الصدمة أصبح الآن عاما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول.[٢] لقد أدى تصور التحول على أنه الجولة الأخيرة فى المعركة بين الخير والشر، وبين الأسواق والشيوعية، إلى مشكلة إضافية: لقد تعامل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية مع أغلب الشيوعيين السابقين بازدراء وبعدم ثقة، باستثناء قلة مختارة منهم أصبحوا حلفاءهم. كان هناك بالطبع، بعض الشيوعيين المقاومين لأي تغيير، لكن البعض الآخر، ربما العديد ممن خدموا فى الحكومات الشيوعية لم يكونوا مؤمنين حقيقيين بالنظام. بدلا من ذلك، كانوا براجماتيين يريدون التقدم فى النظام القائم. إن كان النظام يتطلب أن ينضموا إلى الحزب الشيوعي، فإن ذلك لم يبد لهم ثمنا باهظا بشكل مغالى فيه بحيث يتعين رفضه. لقد كان العديد منهم سعداء مثل أي شخص آخر لرؤية نهاية السيطرة الشيوعية واستعادة العملية الديمقراطية. وإن كان هؤلاء الناس يحتفظون بشئ من أيامهم الشيوعية فهو الإيمان بأن الدولة تتحمل مسئولية العناية بالمحتاجين، والإيمان أيضا بمجتمع تسوده المساواة بشكل أكبر.

فى الواقع، وحسب التعبير الأوروبي، أصبح العديد من هؤلاء الشيوعيين السابقين، ما يسمى بالاشتراكيين الديمقراطيين من مختلف المذاهب. وبالتعبير السياسي الأمريكي، فإنهم يقعون فى مكان ما بين ديمقراطيي الاتفاق الجديد السابقين والديمقراطيين الجدد الأكثر حداثة، وإن كان أغلبهم أقرب للمجموعة الأولى من الأخيرة. لقد كان مدعاة للسخرية، فى ما يتعلق بالاقتصادات التى تمر بمرحلة التحول، أن تتحالف فى كثير من الأحيان، إدارة كلينتون الديمقراطية، التي تعتنق على ما يبدو رؤى تنسجم بدرجة عالية مع رؤى الاشتراكيين الديمقراطيين، مع الإصلاحيين الذين يميلون إلى اليمين، أنصار ميلتون فريدمان وأنصار إصلاحات السوق الجذرية، الذين يولون اهتماما قليلا جدا للعواقب الاجتماعية والتوزيعية للسياسة.

فى روسيا، لم يكن هناك سوى شيوعيين سابقين للتعامل معهم. يلتسين نفسه كان شيوعيا سابقا ــ كان مرشحا ليصبح عضوا فى المكتب السياسي. ففي الحقيقة، لم يخرج الشيوعيون الروس أبدا من السلطة. إن أغلب الإصلاحيين الروس كانوا شيوعيين سابقين مرموقين. فى فترة ما، بدا أن

خط التقسيم قد يقع بين الذين كان ارتباطهم وثيقا بالـ كيه جي بي والجوسبلان ـ مراكز السيطرة السياسية والاقتصادية فى النظام السابق والآخرين. كان "الفتيان الطيبون" هم الأعضاء البارزون فى الحزب الشيوعى الذين كانوا يديرون المؤسسات والمشروعات، مثل فيكتور شيرنوميردين، رئيس شركة جازبروم، الذى خلف جيدور كرئيس للوزراء. إنهم رجال عمليون يمكن التعامل معهم. وإذا كان بعضهم مستعدا لسرقة كل ما يمكنهم من الدولة لصالحهم ولصالح أصدقائهم، فإن هؤلاء لم يكونوا بالطبع أيديولوجي اليسار المتطرف. فى الأيام الأولى للتحول، إذا كانت الأحكام(الخاطئة أم لا) عن الشخصيات القابلة أكثر من غيرها أن تدخل روسيا إلى أرض السوق الحرة الموعودة، قد قادت الولايات المتحدة(وصندوق النقد الدولي) فى عملية اختيار الحلفاء، فإن البراجماتية التامة كانت هى القاعدة فى عام ٢٠٠٠ . وإذا كان هناك مثالية فى البداية، فإن فشل يلتسين والعديد ممن يحيطون به قد أدى إلى تشكك وتشاؤم. لقد استقبلت إدارة بوش، تولى بوتين السلطة بترحاب كشخص يمكننا العمل معه، دون الاهتمام بماضيه فى الـ كيه جي بي. واستغرقنا وقتا طويلا للحكم على الناس، قبل الكف عن التساؤل إن كانوا شيوعيين أم لا فى النظام السابق ـ أو حتى ما الذي فعلوه فى ظل ذلك النظام. وإن كانت أيديولوجية خاطئة قد أعمتنا فى التعامل مع القادة والأحزاب الناشئة فى أوروبا الشرقية، وفى تصور السياسة الاقتصادية، فإن الأحكام السياسية الخاطئة لم تلعب دورا أقل فى روسيا. كان العديد ممن تحالفنا معهم أقل اهتماما بخلق اقتصاد السوق الذى عمل بكفاءة كبيرة فى الغرب، وأكثر اهتماما بإثراء أنفسهم.

ومع مرور الوقت، وعندما ظهرت بوضوح المشكلات مع استراتيجية الإصلاح ومع حكومة يلتسين، كان رد فعل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية هو نفسه تقريبا رد فعل المسئولين الأمريكيين أثناء حرب فيتنام: تجاهل الوقائع، نفى الحقيقة، منع أي نقاش، وإلقاء المزيد والمزيد من الأموال الجديدة، فوق المال الذي فقد سابقا. لقد وصلت روسيا تقريبا إلى "المنعطف"، والنمو بات قريبا جدا، والقرض التالي سيسمح لها أخيرا أن تنطلق، لقد أثبتت روسيا الآن أنها قادرة على احترام شروط اتفاقات القروض، وهكذا دواليك. وتغير أسلوب الحديث عندما بدت الأزمة وشيكة

الحـــدوث واحـــتمالات النجاح كئيبة بشكل متزايد. انتقل التأكيد من الثقة فى يلتسين إلى الخوف من التهديد الذي يمثله البديل.

كـــان القلـــق ملموســـا بوضوح. لقد تلقيت ذات يوم مكالمة من مكتب مستشـــار رفـــيع جدا للحكومة الروسية. كان يريد أن ينظم فى روسيا جلسة حوار مفتوح يقدم فيها المشاركون أفكارا مبتكرة وجديدة حول ما يتعين على روسيا القيام به كي تخرج من الأزمة. وكان أفضل ما استطاع صندوق النقد الدولي أن يقدمه طوال سنوات من النصيحة هو "الاستقرار". لم يكن لديه ما يقدمه بشأن طريق النمو. وكان واضحا أن الاستقرار ــ على الأقل كما قدمه الصـــندوق ــ لم يؤد إلى نمو. وعندما علم الصندوق ووزارة الخزانة بذلك الاجتماع وثبا إلى العمل. واتصلت وزارة الخزانة(على أعلى مستوى، على مـــا يـــبدو) برئـــيس البنك الدولي وأمرته ألا يذهب. لكن، فيما تحب وزارة الخزانة الأمريكية أن تعتقد أن البنك الدولي أحد ممتلكاتها، فإن بلدانا أخرى تستطيع لو نسقت مواقفها بعناية، أن تتجاوز حتى وزير الخزانة الأمريكية. وذلـــك ما حدث: نتيجة للاتصالات الهاتفية والخطابات الملائمة، ذهبت إلى روسيا لأقوم بما طلبه الروس، ألا وهو فتح مناقشة متحررة من أيديولوجية الصندوق ومن المصالح الخاصة لوزارة الخزانة الأمريكية.

لقـــد كانـــت زيارتـــي آســـرة، حيث كانت سعة الأفق التي اتسمت بها المناقشـــات مثـــيرة للإعجـــاب. كـــان هناك عدد من الأناس الأذكياء الذين يكافحون لوضع تصور لاستراتيجية للنمو الاقتصادي. كانوا يعرفون الأرقام ــ لكـــن تدهـــور روســـيا بالنسبة لهم لم يكن مجرد مسألة إحصائيات. كان العديـــد ممـــن تكلمت معهم يدركون أهمية ما أهملته برامج الصندوق أو لم تـــوله اهتماما كافيا. إنهم يعلمون أن النمو يتطلب أكثر من مجرد الاستقرار والخصخصـــة وتحريـــر الأســـواق. لقـــد كانوا قلقين من أن يؤدى ضغط الصـــندوق لتحقـــيق الخصخصـــة الســـريعة، وهو الضغط الذي لا يزالون يشـــعرون بـــه، إلـــى مـــزيد من المشكلات. كان البعض يدرك أهمية خلق سياســـات منافسة قوية، ويتحسرون على غياب المساندة التي كانوا يتلقونها. لكن أكثر ما صدمني كان التعارض بين طريقة التفكير فى كل من واشنطن وموسكو. ففي موسكو، كان هناك(فى ذلك الوقت) سياسة حوار صحية. كان الكثـــيرون معنيون، مثلا، بأن ارتفاع أسعار الصرف يعوق النمو ــ وكانوا علـــى حـــق. وكان ما يقلق آخرين أن يؤدى خفض قيمة العملة إلى حدوث

تضخم وكانوا على حق. إنها أمور معقدة، وفى النظم الديمقراطية، تحتاج مثل هذه الأمور إلى أن تناقش ويدار حوار حولها. وكانت روسيا تحاول أن تقـوم بذلـك. كانـت تحاول فتح باب المناقشة لمختلف الأصوات، فى حين كانت واشنطن ـ أو بشكل أكثر دقة، صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية ـ هـى مـن تخشـى الديمقراطـية، وتريد قمع النقاش. ولا يمكنني سوى ملاحظة السخرية والشعور بالحزن تجاه ذلك.

ومـع تزايد الأدلة على الفشل، وبعد أن أصبح واضحا بشكل متزايد أن الولايات المتحدة تساند الجواد الخاسر، حاولت الإدارة الأمريكية أن تفرض قـيودا أكـثر صـرامة على الانتقادات والمناقشة العامة. لقد حاولت وزارة الخـزانة منع المناقشات من داخل البنك مع الصحافة، لضمان ألا يسمع أحد سـوى تفسـيراتها وحدهـا لمـا يدور. بل كان من الواضح تماما كيف لم تـتزحزح وزارة الخزانة عن استراتيجيتها، حتى عندما نشر على الملأ فى الصحف الأمريكية الأدلة على وجود فساد محتمل.

يعـتقد الكثيرون الآن أن خطة "الخصخصة بواسطة القروض"، التي تم تحليلها فى الفصل الخامس (وهى الخطة التي استولى عن طريقها حفنة من الأوليجاركيين على جزء كبير جدا من الثروات الطبيعية لروسيا)، كانت هى اللحظـة الحاسـمة التي يتعين عندها على الولايات المتحدة أن تتحدث بقوة ووضوح. وداخل روسيا، اعتبروا أن الولايات المتحدة ودون تجنى قد ربطـت نفسـها بالفساد. عندما دعا نائب وزير الخزانة الأمريكي لورانس سـومرز المسئول الروسي اناتولى شوبايس إلى منزله، فسرت هذه الدعوة علـى أنهـا عـرض علني لدعم ذلك المسئول، الذي نظم عملية القروض المشينة عندما كان هو الوزير المسئول عن الخصخصة، والذي أصبح، ولا غرابة فى ذلك، أحد أقل المسئولين شعبية فى روسيا. لقد دخل صندوق النقد ووزارة الخـزانة الأمريكـية إلـى الحياة السياسية فى روسيا. إن الولايات المـتحدة، وصـندوق الـنقد، والجماعة الدولية ارتبطوا بشكل يتعذر محوه بالسياسـات التي ، فى أحسن الأحوال، عززت مصالح الأغنياء على حساب المواطـن الروسـي المتوسط، وذلك بانحيازهم القوى الذي دام طويلا لمن كـانوا فـى مواقع السلطة عندما خلقت عملية الخصخصة الفاسدة ذلك القدر الضخم من عدم المساواة.

عـندما كشفت الصحف الأمريكية والأوروبية أخيرا، ذلك الفساد علنا، كـان لإدانة وزارة الخزانة نبرة جوفاء ومخادعة. الحقيقة، أن المفتش العام للدومـا جـاء لـيوجه هـذه الاتهامات فى واشنطن، قبل أن تصبح عناوين للصحف بوقت طويل. فى البنك الدولي، طلبوا منى بإلحاح ألا أقابله، خشية أن اقتـنع بهذه التهم. إن كان مدى الفساد واتساعه لم يكن معروفا فلأننا كنا نغمض أعيننا ونسد آذاننا.

ماذا كان يتعين عمله؟

كـان يمكن خدمة المصالح طويلة المدى للولايات المتحدة بشكل أفضل كثيرا لو أننا قدمنا دعما عاما للعمليات الديمقراطية، بدلا من ارتباطنا الوثيق بقـيادات بعيـنها. وكـان يمكن القيام بذلك بمساعدة الشباب من المسئولين، سـواء فى موسكو أو فى الأقاليم، المناهضين للفساد والذين كانوا يحاولون خلق ديمقراطية حقيقية.

كنـت أتمـنى أن يكـون هناك نقاش مفتوح حول استراتيجية الولايات المـتحدة تجاه روسيا فى بداية حكم كلينتون، نقاش يعكس بشكل أفضل ذلك النقاش الذي كان دائرا فى العالم الخارجي. اعتقد أن كلينتون لو تم مواجهته بالمناقشـات والحجـج، لكان تبنى تناولا أكثر توازنا، ولكان أكثر حساسية لهمـوم الفقـراء، وأكثر إدراكا لأهمية العمليات السياسية عن رجال وزارة الخـزانة. لكـن، كما هو الحال فى كثير من الأحيان، لا يمنح الرئيس أبدا فرصـة سماع كل وجهات النظر وكل القضايا. لقد رأت وزارة الخزانة أن القضـية هامـة جدا بحيث لا يتاح للرئيس أن يكون له دور مهم فى اتخاذ القرارات بشأنها. وربما لعدم وجود اهتمام من الشعب الأمريكي بالموضوع، لـم يشـعر كلينتون أن القضية مهمة له بما يكفى لكى يطلب تقريرا مفصلا عن الموضوع.

مصالح الولايات المتحدة والإصلاح الروسي

هناك الكثيرون فى روسيا (وأماكن أخرى) يعتقدون أن فشل السياسات التـي طبقـت لم يكن مجرد صدفة: كان الفشل مدبرا ومتعمدا، ويهدف إلى

سلب روسيا القوة، وإزاحتها لمدى غير محدود كمصدر تهديد. إن هذه الرؤية التي تكاد تكون تآمرية ، تنسب للمسئولين فى الصندوق وفى وزارة الخزانة حكمة وحقد أكبر بكثير، فى رأى، مما لديهم. اعتقد أنهم كانوا يتصورون أن السياسات التي دافعوا عنها ستنجح. كانوا يعتقدون أن اقتصاد روسيا قوى وأن وجود حكومة روسية مستقرة ذات توجه إصلاحي ، سيكون لصالح الولايات المتحدة والسلام العالمي .

لكن تلك السياسات لم تكن محبة للغير أو خالية تماما من الأنانية. لقد كانت تعكس المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة - أو بشكل أكثر دقة - مصالح السوق المالية والتجارية الأمريكية. على سبيل المثال، لم يكن هدف عملية الإسعاف المالي التي تمت فى يوليو ١٩٩٨ إنقاذ روسيا بقدر ما كان إنقاذ البنوك الغربية، التي كانت على وشك خسارة مليارات الدولارات (وخسرت المليارات فى نهاية الأمر). لكن، لم تكن المصالح المباشرة لوول ستريت وحدها التى أثرت على السياسة المتبعة، إنما كانت هناك الأيديولوجية السائدة فى الجماعة المالية. على سبيل المثال، يعتبر وول ستريت أن التضخم هو أسوأ شئ فى العالم: فهو يؤدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للمبالغ المستحقة للدائنين، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة، التي تؤدى بدورها إلى انخفاض أسعار السندات. بالنسبة للخبراء الماليين فى وول ستريت تثير البطالة قلقا أقل أهمية بكثير. ولا يوجد فى وول ستريت شئ أكثر قداسة من الملكية الخاصة، وبالتالي لا يدعو للدهشة أن يتم التشديد على الخصخصة. إن التزامهم بالمنافسة أقل حماسا بكثير - فوزير الخزانة الأمريكى الحالي، بول اونيل، هو الذي هندس وكون كارتل الألومنيوم العالمي، وعمل على القضاء على أية منافسة فى السوق العالمية للصلب. إن مفاهيم الرأسمال الاجتماعي والمشاركة السياسية قد لا تظهر حتى على شاشات راداراتهم. إنهم يشعرون براحة أكبر مع بنك مركزي مستقل عن بنك تكون تصرفاته تحت سيطرة العمليات السياسية مباشرة. (فى حالة روسيا، كان هناك نوع من السخرية لهذا الموقف، فغداة أزمة ١٩٩٨ ، كان رئيس البنك المركزي المستقل هو الذي يهدد بإتباع سياسة تضخمية أكثر مما يريد صندوق النقد الدولي - وبعض الأعضاء فى الحكومة الروسية - وترجع جزئيا قدرة البنك المركزي على تجاهل تهم الفساد إلى درجة الاستقلال التي يتمتع بها.

لقد أثرت المصالح الخاصة فى الولايات المتحدة على السياسات بطرق تعارضت مع المصالح الوطنية الأوسع، وجعلت الولايات المتحدة تبدو منافقة. فهى تدعم التجارة الحرة، لكن فى كثير من الأحيان، عندما يتمكن بلد فقير من إيجاد سلعة يستطيع تصديرها إلى الولايات المتحدة، تستثار المصالح الحمائية المحلية الأمريكية لبناء حواجز من الأسلاك الشائكة أمام الواردات، ويستخدم هذا الخليط من المصالح النقابية ومصالح أرباب الأعمال ترسانة من القوانين التجارية – التي تسمى رسميا "قوانين التجارة العادلة"، لكنها تعرف خارج الولايات المتحدة بأنها "القوانين الظالمة للتجارة العادلة". وتسمح هذه القوانين لشركة ما تعتقد أن منافسا أجنبيا يبيع منتجا بسعر أقل من التكلفة، أن تطلب من الحكومة أن تفرض عليه تعريفة جمركية لحمايتها. ويسمى بيع المنتجات بأقل من تكلفتها إغراق، ومن ثم تسمى الرسوم رسوم إغراق. ومع ذلك، فكثيرا ما تحدد الحكومة الأمريكية التكاليف على أساس لا يعتمد على دليل قوى، وبطرق عبثية. بالنسبة لأغلب علماء الاقتصاد، فإن رسوم الإغراق ليست سوى سياسة حمائية صريحة. ويتساءلون، لماذا ستبيع شركة سليمة التفكير سلعا بأقل من التكلفة؟

قضية الألومنيوم

فى الفترة التي كنت فيها جزءا من الحكومة الأمريكية، ربما كانت أخطر حالة تدخل للمصالح الخاصة الأمريكية فى حرية التجارة – وفى عملية الإصلاح – هى ما حدث فى بداية عام ١٩٩٤ ، عقب انهيار سعر الألومنيوم مباشرة. كرد فعل لانخفاض السعر، اتهم منتجو الألومنيوم فى الولايات المتحدة روسيا بإغراق الألومنيوم. إن أي تحليل اقتصادي للموقف، يبين بوضوح أن روسيا لم تكن تقوم بعملية إغراق. ببساطة، كانت روسيا تبيع الألومنيوم بالسعر الدولي، الذي انخفض لعدة أسباب، من بينها تباطؤ الطلب العالمي نظرا لتباطؤ النمو، وتخفيض استخدام الألومنيوم الروسي لإنتاج طائرات القتال. بالإضافة إلى ذلك، فإن التصميمات الجديدة لعلب الصودا تستخدم كمية أقل بكثير من الألومنيوم عن ذي قبل، مما ساهم أيضا فى انخفاض الطلب. وعندما رأيت أسعار الألومنيوم تنهار، أدركت أن صناعة الألومنيوم سرعان ما ستناشد الحكومة تقديم شكل من أشكال النجدة

لهـــا، سواء في شكل مساعدات جديدة أو حماية جديدة من المنافسة الأجنبية. لكــن مـــع ذلك، دهشت من الاقتراح الذي تقدم به بول اونيل، رئيس اتحاد منتجي الألومنيوم، "الكوا"، ألا وهو: كارتل عالمي للألومنيوم. إن الكارتلات تعمــل علـــى تقيــيد الإنتاج، بحيث ترتفع الأسعار. لم تشكل مصلحة اونيل مفاجـــأة لي، لكن ما أدهشني هو فكرة أن حكومة الولايات المتحدة لن تكتفي بالتغاضي عن الكارتل، وإنما ستلعب في الواقع دورا محوريا في إقامة هذا الكارتل. وقد هدد اونيل باستخدام القوانين المضادة للإغراق إن لم يتم إنشاء هـــذا الكارتل. إن هذه القوانين تسمح للولايات المتحدة فرض رسوم خاصة علـــى السلع التي تباع بأقل من "القيمة السوقية العادلة"، وخاصة عندما تباع بـــأقل من تكلفة الإنتاج. لم تكن القضية بالطبع قيام روسيا بعملية إغراق أم لا. لقــد كانـــت روسيا تبيع الألومنيوم الذي تنتجه بالأسعار الدولية. ونظرا للفـــائض فـــي القـــدرة الإنتاجية لهذه الصناعة، والسعر المنخفض للكهرباء الروســـية، فـــإن أغلب إن لم يكن كل ما كان يباع في الأسواق العالمية كان يـــباع بأعلى من تكلفة إنتاجه. غير أن طريقة تطبيق قوانين الإغراق تجعل تهمـــة الإغراق توجه إلى بلدان حتى وإن كانت – من وجهة نظر اقتصادية – لا تقـــوم بالإغراق. إن تقديرات الولايات المتحدة لتكاليف الإنتاج تستخدم مـــنهجا غريـــبا، لو طبق على الشركات الأمريكية، فمن المرجح أن ينتهي الأمر بأن أغلب الشركات الأمريكية تقوم أيضا بعمليات إغراق. لكن ما هو أسوأ، أن وزارة التجارة التي تقوم بدور القاضي والمحلفين والإدعاء في آن واحـــد، تعـــتمد فـــي تقديـــرها للتكالـــيف على ما يسمىBIA ، أي أفضل المعلومـــات المتاحة، وهي المعلومات المقدمة من الشركات الأمريكية التي تحـــاول إقصـــاء المنافســـة الأجنبـــية. وفي حالة روسيا والبلدان الشيوعية الســـابقة، يـــتم غالـــبا تقديـــر التكاليف بالرجوع إلى التكاليف في بلد يمكن مقارنـــتها بـــه. وفي إحدى الحالات، اتهمت بولندا بإغراق السوق بعربات الجولـــف، وكان البلد المفترض "مقارنتها به" هو كندا. في حالة الألومنيوم، إذا مـــا تـــم تقديـــم شـــكوى إغراق ضد روسيا، فإنها ستجد نفسها معرضة لاحـــتمال حقيقي بفرض رسوم عالية عليها بحيث لا تستطيع بيع الألومنيوم فـــي الولايـــات المتحدة. ويمكنها بيع إنتاجها من الألومنيوم في بلدان أخرى (إلا إذا اتبعت تلك البلدان المبادرة الأمريكية)، وفي هذه الحالة، فإن أسعار الألومنـــيوم العالمـــية ستســـتمر في الانخفاض. بالنسبة لـــ "الكوا"، كان من

الأفضل إقامة كارتل عالمي: فهذا الكارتل يتيح فرصة أفضل للحصول على الأسعار العالية التى يريدها "الكوا".

لقد عارضت الكارتل. فالمنافسة هي التي تجعل اقتصادات السوق تعمل. إن الكارتلات غير شرعية داخل الولايات المتحدة ويجب أن تكون كذلك على المستوى العالمي. وأصبح مجلس المستشارين الاقتصاديين حليفا قويا لإدارة مناهضة الاحتكار فى وزارة العدل، فى الضغط من أجل دعم قوى لقوانين المنافسة. بالنسبة للولايات المتحدة الآن، فإن المساعدة على خلق كارتل عالمي كانت بمثابة خرق لكل المبادئ. لكن، فى هذه الحالة، كان الرهان كبيرا. كانت روسيا تصارع لخلق اقتصاد سوق، وسيؤدى الكارتل إلى الإضرار بها لأنه سيحد من قدرتها لأن تبيع للغير، تلك السلع القليلة التي يمكنها تسويقها دوليا. وقيام كارتل كان سيعلم روسيا الدرس الخاطئ عن كيفية عمل اقتصادات السوق.

فى رحلة سريعة لروسيا، تكلمت مع جيدار، الذي كان النائب الأول لرئيس الوزراء والمسئول عن الاقتصاد. كان كلانا يعرف أن روسيا لم تكن تقوم بعملية إغراق ـ بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة للاقتصاديين ـ لكن كان كلانا يعلم كيف تعمل القوانين الأمريكية. إذا اتهمت روسيا رسميا بالإغراق، سيكون من المحتمل جدا أن يفرض عليها رسوم إغراق. ومع ذلك، كنا نعلم مدى الضرر الذي يسببه الكارتل لروسيا، سواء على الصعيد الاقتصادي أو من حيث تأثيره على الإصلاحات التي كان يحاول تطبيقها. لقد وافق على أنه يجب علينا المقاومة بقوة قدر المستطاع. كان جيدار مستعدا لمواجهة مخاطرة فرض رسوم إغراق.[٣]

لقد عملت بجد لإقناع أعضاء المجلس الاقتصادي القومي أن مساندة فكر اونيل سيشكل خطأ فادحا، وحققت تقدما كبيرا. لكن فى اجتماع مصغر ساخن للوزارة، تم اتخاذ قرار بمساندة إقامة كارتل دولي. لقد أصيب الناس فى وزارة العدل ومجلس المستشارين الاقتصاديين بالشحوب. ووجهت آن بينجامان، مساعدة النائب العام المسئولة عن قوانين مناهضة الاحتكار، إنذارا للحكومة بأن هذه القوانين قد تعرضت للانتهاك فى اجتماع الحكومة المصغرة. كان الإصلاحيون داخل الحكومة الروسية يعارضون بصلابة إقامة الكارتل وابلغوني ذلك مباشرة. فقد كانوا يدركون أن القيود الكمية التي سيفرضها الكارتل ستعطى من جديد سلطة أكبر للوزارات الاقتصادية

المركـــزية. فى وجود الكارتل، سيمنح كل بلد حصصا نسبية معينة، كميات مـــن الألومنيوم التي يمكن إنتاجها أو تصديرها. وستتحكم الوزارات فى من سيحصل على هذه الحصص. هذا هو نوع النظام الذي كانوا معتادين عليه، إنـــه الـــنوع الذي يحبونه. كنت أخشى أن يؤدى فائض الأرباح الناجم عن القـــيود التجارية إلى ظهور مصدر إضافي للفساد. لم نكن قد أدركنا بعد أن فـــى روسيا الجديدة، التي أصبحت فيها المافيا تتحكم فى الاقتصاد، قد تسبب تلـــك القـــيود علـــى التجارة حمام دم فى الصراع حول من سيحصل على الأنصبة.

وبيـــنما عملـــت علـــى إقـــناع الجميع تقريبا بمخاطر الكارتل، سيطر صوتان: وزارة الخارجية، ذات الروابط الحميمة مع وزارات الدولة المنتمية للخـــط التقلـــيدي، دعمـــت إقامة الكارتل، ولعب روبين، الذى كان فى ذلك الوقـــت رئيســـا للمجلـــس الاقتصادي القومي دورا حاسما، مناصرا وزارة الخارجية. إن وزارة الخارجية تقدر النظام فوق أي عامل آخر، والكارتلات تؤمن تحقيق النظام. ومن ناحية أخرى، فإن الوزارات التقليدية المحافظة فى روســـيا، لـــم تقتنع أبدا بالطبع بعقلانية الانتقال إلى الأسعار والسوق، وأدت تجـــربة الألومنيوم فقط إلى تأكيد وجهات نظرهم. وعمل الكارتل بشكل جيد لفـــترة علـــى الأقل. فقد ارتفعت الأسعار، وازدادت أرباح "الكوا" والمنتجين الآخريـــن. وخسر المستهلكون الأمريكيون، والمستهلكون على امتداد العالم، أمـــا المـــبادئ الأساسية للاقتصاد، التي تعلمنا قيمة الأسواق التنافسية، فإنها توضـــح أن خســـائر المســـتهلكين تفوق بكثير أرباح المنتجين. لكن فى هذه الحالـــة المحددة، كان هناك الكثير على المحك: لقد كنا نحاول تعليم روسيا اقتصادات السوق. لقد تعلموا درسا، لكنه كان الدرس الخاطئ، الذي سيكلفهم غالـــيا خـــلال السنوات التالية: للنجاح فى اقتصاد السوق، يتعين التوجه إلى الحكومـــة! لـــم يكـــن فى نيتنا تعليمهم "رأسمالية الأصدقاء فى مائة درس"، مـــن الأرجـــح أنهم لا يحتاجون إلينا لتعليمهم ذلك، كان يمكنهم تعلم كل ما هـــو مطلوب معتمدين على أنفسهم. لكننا قدمنا لهم قدوة سيئة، دون أن نريد ذلك.

إن قضـــية الألومنيوم لم تكن المثال الأول من نوعه ولن تكون الأخير، حيـــث تتغلـــب المصالح الخاصة على الهدف القومي والعالمي لعملية تحول ناجحـــة. ففى نهاية إدارة بوش وبداية ولاية كلينتون، عقد اتفاق بين روسيا والولايـــات المتحدة أطلق عليه "تحول السيوف إلى شفرات محاريث". كانت شـــركة عامة أمريكية (USEC) ، وهى اختصار لشركة التخصيب التابعة للولايـــات المـــتحدة، ستشـــترى يورانيوم الرؤوس النووية الروسية المخمدة وتحضـــرها إلـــى الولايـــات المتحدة. وكان سيتم إزالة التخصيب عن هذا اليورانـــيوم بحيث لا يصلح بعد ذلك للاستخدام فى الأسلحة النووية، وعندئذ يســـتخدم فـــى محطات الطاقة النووية. إن عملية البيع ستزود روسيا بالمال الـــذي تحـــتاجه، والـــذي يمكن استخدامه للحفاظ على معداتها النووية تحت السيطرة بشكل أفضل.

ومهمـــا بدا ذلك غير قابل للتصديق، تم الاستناد مرة أخرى إلى قوانين الـــتجارة العادلة، لمنع هذه الصفقة. لقد ادعى منتجو اليورانيوم الأمريكيون أن روســـيا تقـــوم بإغراق اليورانيوم فى الأسواق الأمريكية. وكما فى حالة الألومنـــيوم، لم يكن هناك أي أساس اقتصادي صحيح لهذه التهمة. غير أن، "قوانيـــن الـــتجارة العادلـــة غـــير العادلة" الأمريكية لا ترتكز على المبادئ الاقتصادية. إنها موجودة فقط لحماية "الصناعات الأمريكية" التي تتأثر سلبا بالواردات.

عـــندما تحدى منتجو اليورانيوم الأمريكيون استيراد الحكومة الأمريكية لليورانـــيوم مـــن أجـــل أهداف نزع السلاح النووى، واستندوا فى ذلك إلى قوانيـــن الـــتجارة العادلة، أصبح واضحا أن هذه القوانين تحتاج إلى تغيير. وبعـــد حملـــة تملـــق رفيعة المستوى تم أخيرا إقناع وزارة التجارة وممثلي الـــتجارة الأمريكـــية بـــتقديم اقـــتراح إلى الكونجرس بإجراء تعديلات لهذه القوانيـــن. لكن الكونجرس رفض هذه الاقتراحات. وظل الأمر غير واضح لـــي، هـــل خربت وزارة التجارة وممثلو التجارة الأمريكية الجهود الرامية لـــتعديل هذه القوانين، بتقديم الاقتراح إلى الكونجرس بطريقة تجعل النتيجة محتومة، أم أنهم حاربوا فعلا ضد كونجرس اتخذ دائما موقفا حمائيا قويا.

مـــا حدث بعد ذلك بقليل، فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، كـــان مذهلا أيضا. فى سباق الخصخصة الذي شهده عقد الثمانينيات، كانت الولايـــات المتحدة متخلفة جدا مما سبب حرجا كبيرا لإدارة كل من ريجان وبــوش. لقد خصخصت تاتشر المليارات، فى حين لم تخصخص الولايات المـــتحدة ســـوى مصـــنع هيلـــيوم فى تكساس قيمته مليوني دولار. الفرق، بالطبع، يرجع إلى أن تاتشر كان لديها عدد أكبر وأهم بكثير من الصناعات المؤممة التي يمكن خصخصتها. أخيرا فكر أنصار الخصخصة الأمريكيون فـــى شـــركة، قلة من الحكومات الأخرى تود أو تستطيع خصخصتها: إنها شـــركة USEC ، التي لا تقوم فقط بتخصيب اليورانيوم للمفاعلات النووية وإنمـــا للقـــنابل الذرية أيضا. لقد طرحت عملية الخصخصة تلك العديد من المشـــكلات. فقـــد عهد إلى USEC بمهمة استيراد اليورانيوم المخصب من روســـيا، وبالنســـبة لشـــركة خاصة، كان ذلك يمثل وضعا احتكاريا لم يكن لـــيقاوم فحـــص الســـلطات المناهضـــة للاحتكار. الأسوأ، كان فى مجلس المستشـــارين الاقتصاديين، حيث حللنا الدوافع التي ستحرك شركة USEC بعـــد خصخصتها، وأثبتنا بوضوح أنه سيكون لديها كل الدوافع للإبقاء على اليورانيوم الروسي خارج الولايات المتحدة. وكانت تلك مشكلة حقيقية: كان هـــناك قلق كبير بشأن الانتشار النووي ـــ ووصول المواد النووية إلى أيدي دولة شاردة أو منظمة إرهابية ـــ مع وجود روسيا التي أصابها الوهن والتي تملـــك يورانـــيوم مخصبا يمكن أن تبيعه لكل من يدفع ثمنه، كانت الصورة كئيبة. وأكدت USEC بشدة أنها لن تعمل أبدا ضد المصالح العليا للولايات المـــتحدة، وأنهـــا ســـتقوم دائمـــا بإدخال اليورانيوم الروسي إلى الأراضي الأمريكـــية بمجـــرد أن يرغب الروس فى بيعه. لكن فى الأسبوع ذاته التي قدمت فيه تلك الاحتجاجات، أمكنني الحصول على اتفاق سرى بين USEC والوكالـــة الروسية. لقد عرض الروس مضاعفة الكميات المباعة إلى ثلاثة أضـــعاف، ولم تكتف USEC برفض العرض لكنها دفعت مبلغا كبيرا من المـــال لمـــا يمكن فقط أن يسمى "رشوة للإبقاء على الأمر سرا"، سواء أمر العـــرض أو رفض USEC له. ربما يعتقد البعض أن ذلك فى حد ذاته قد يكفـــى لوقـــف الخصخصة، لكن ذلك لم يحدث: كانت وزارة الخزانة صلبة وعنـــيدة بخصـــوص الخصخصـــة فى الولايات المتحدة بنفس قدر تمسكها بالخصخصة فى روسيا.

مـن المثير للاهتمام أن عملية الخصخصة الرئيسية تلك، والتي تعد أهم مـا قامـت بـه الولايات المتحدة فى هذا المجال لعقد من الزمان، صحبتها مشـكلات لا تقـل سـوءا عن تلك التي حدثت فى أماكن أخرى من العالم، لدرجـة أن الحزبيـن الجمهوري والديمقراطي قدما للكونجرس مشروعات قوانيـن لإعـادة تأمـيم تلك الشركة. لقد ثبت أن توقعاتنا، بأن الخصخصة سـتتداخل مع استيراد اليورانيوم المخصب من روسيا، كانت نافذة البصيرة تمامـا. فـى الحقيقة، لقد بدا الأمر للحظة وكأن كل الواردات إلى الولايات المـتحدة ستتوقف. فى نهاية الأمر، طلبت USEC إعانات حكومية ضخمة لكـي تسـتمر فى الاستيراد. واتضح أن الصورة الاقتصادية الوردية التى رسـمتها USEC (وكذلك وزارة الخزانة) خاطئة، وثار غضب المستثمرين لرؤيـتهم أسعار الأسهم تنهار. لقد أثار عصبية المستثمرين أن تتولى شركة لا تـتوفر لهـا مقومـات الحياة المالية إلا بالكاد، مسئولية إنتاج اليورانيوم المخصـب لأمتنا. وبعد عامين من الخصخصة، تعالت التساؤلات هل يمكن لـوزارة الخـزانة أن تمـنح شـركة USEC ،بأمانة، الشهادة المالية التي يقتضيها القانون لكي تستمر فى العمل.

دروس لروسيا

لقـد تلقـت روسيا دروسا متعجلة فى اقتصادات السوق، وكنا المعلمين لهم. ويالها من دروس. من جانب، منحنا الروس جرعات نظرية كبيرة من اقتصادات السوق الحرة. وفى الجانب المقابل، ما يشاهده الروس "عمليا" من معلمـيهم يـنحرف جذريا عن ذلك النموذج. لقد قيل لهم أن تحرير التجارة ضـروري لتحقيق اقتصاد سوق ناجح، لكن عندما حاولوا تصدير الألومنيوم واليورانـيوم (وسلع أخرى أيضا) إلى الولايات المتحدة، وجدوا الباب مغلقا. مـن الجلي، أن أمريكا نجحت بدون تحرير التجارة، أو كما يقال فى بعض الأحيان "التجارة شئ جيد لكن الواردات شئ سيئ". لقد قيل لهم أن المنافسة حيوية (حتى وإن لم يتم التشديد كثيرا على موضوع المنافسة)، لكن حكومة الولايـات المـتحدة كانـت فى قلب عملية إقامة كارتل عالمي للألومنيوم، ومنحـت احـتكار استيراد اليورانيوم المخصب للمنتج الأمريكي الذي يتمتع بوضـع احـتكاري. لقـد قيل لهم أنه يتعين عليهم تنفيذ الخصخصة بسرعة

وبأمانة، لكن عملية الخصخصة الوحيدة التي حاولت الولايات المتحدة القيام بها استغرقت وقتا طويلا، وفي النهاية تم التشكيك في نزاهتها. إن الولايات المـتحدة تعطي العالم كله دروسا، خاصة بعد الأزمة الآسيوية، عن مخاطر رأسمالية الأصدقاء، لكن استغلال النفوذ كان في مقدمة ومركز القضايا التي أثـيرت فـي هذا الفصل، كما كان في عملية الإسعاف الخاصة بإدارة رأس المال طويل المدى التي وصفت في الفصل السابق.

إذا كـان وعظ ونصائح الغرب لا تؤخذ بجدية في كل مكان، فإنه يمكن فهـم سـبب ذلـك. إن الأمـر لا يـتعلق بحالات ظالمة في الماضي، مثل المعاهدات التجارية غير العادلة التي ذكرناها في الفصول الأولى، وإنما بما نفعلـه حالـيا. إن الآخرين ينظرون إلى ما نفعله وليس فقط إلى ما نقوله. والصورة ليست دائما جميلة.

هوامش الفصل السادس

١- مـــع أن ذلك كان الدفاع "المفترض"، كما أشرنا من قبل، فحتى هذا الدفاع كان محـــل خلاف. إن الأوليجاركيين لم يستخدموا الأموال لتمويل إعادة انتخاب يلتسين. لكنهم أعطوه القاعدة التنظيمية (والدعم التلفزيوني) اللذين كان يحتاجهما.

٢- البلدان التي تمر بمرحلة التحول وتحكمها في الوقت الحاضر الأحزاب الشيوعية السابقة أو زعمائها هي: ألبانيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، كرواتيا، كازاخستان، ليتوانيا، مولدوفيا، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، روسيا، تاجيستان، تركمنستان، وأوزبكستان.

٣- لقد وضعت في موقف محرج جدا أثناء زيارتي لروسيا في أواخر عام١٩٩٣ ، فـــي لقـــاء مـــع Yegor Gaidar، النائب الأول لرئيس الوزراء والذي كان مسئولا عن الاقتصـــاد. كان يعرف اقتصاد بلاده ويعرف أن روسيا لم تكن تقوم بعملية إغراق ــ أيا كان مدى ومرونة استخدام هذه الكلمة في الاقتصاد. ماذا كان لدي لأقوله؟

٤- لمزيد من التفاصيل، راجع

M.Du Bois & E.Norton, “Foiled Competition: Don’t Call it a Cartel, But World Aluminium Has Forged a New Order” , *Wall Street Journal*, June 9, 1994.

أشـــار هذا المقال إلى العلاقة الوطيدة بين أونيل وبوومان كاتر، الذي كان في ذلك الوقـــت نائب مدير المجلس القومي للاقتصاد التابع للرئيس كلينتون، كعلاقة ذات أثر في "طـــبخ" الاتفاق. وكانت عملية التهدئة والتلطيف بالنسبة للروس هي استثمار في السندات المالـــية تقدر قيمته بـــ٢٥٠ مليون دولار، يضمنه الـــ OPIC. وقام بارونات الألومنيوم الأمريكيون بكل شئ للاهتمام بالظواهر بهدف تفادي المقاضاة من قبل مناهضي الاحتكار، وضمت الحكومة الأمريكية ثلاثة محامين مناهضين للاحتكار لوضع مسودة الاتفاق الذي، طبقا لهذا المقال، تم صياغته بشكل مبهم بحيث يرضي وزارة العدل.

فـــي عام ١٩٩٥ ، بدأ هذا الكارتل ينهار مع تزايد الطلب العالمي على الألومنيوم، والصعوبات في تنفيذ اتفاق الكارتل مع المنتجين الروس ــ راجع.

S.Givens, “Stealing an Idea from Aluminium”, *The Dismal Scientist*, July 24, 2001.

بالإضـــافة إلـــى ذلـــك، تم مقاضاة "الكوا" ومنتجي ألومنيوم أمريكيين آخرين بتهمة التآمر لتقييد التجارة، لكن القضية رفضت في المحكمة ــ راجع

J.Davidow, "Rules for the Antitrust/Trade Interface", Miller&Chevalier.September 29, 1999, at:www.ablondifoster.com/library/article.asp?pubid=143643792001&groupid=12.

ولقـراءة مقـال افتتاحـي يعـبر عـن رأي ممـاثل لهـذا الرأي، راجع *Journal of Commerce*. February 22, 1994.

ولـم تنـته القصة هناك: في أبريل ٢٠٠٠، ظهرت أنباء عن كيف نجح اثنان من الأولـيجارك الروس (بوريس بريزوفسكي ورومان ابراموفيش) في إقامة احتكار خاص يتحكم في ٧٥% إلى ٨٠% من الإنتاج السنوي الروسي من الألومنيوم، وحلقا بذلك ثاني أكبر شركة ألومنيوم في العالم (بعد الكوا). راجع،

"Russian Aluminium Czars Joining Forces", *The Sydney Morning Herald*, April 19, 2000, and A.Meier & Y. Zarakhovich, "Promises, Promises, " *Time Europe* 155(20), May 22, 2000.

وراجع أيضا،

R.Behar, "Capitalism in a Cold Climate", *Fortune* (June 2000).

لقـد نفـى بوريس بريزوفسكي بعنف إلحاق أي ضرر بروسيا، رغم التقارير التي تؤكد عكس ذلك.

الفصل السابع

طرق أفضل إلى السوق

عـندما تـزايدت بشـكل واضـح حالات فشل استراتيجيات الإصلاح الجـذري (الراديكالـي) فـي روسـيا وأماكن أخرى، ادعى من طالبوا بها وفرضـوها أنه لم تكن لديهم خيارات أخرى. لكن كانت هناك استراتيجيات بديلـة مـتاحة. لقد أدركت ذلك بوضوح وقوة في اجتماع عقد في براغ في سـبتمبر ٢٠٠٠ ، عندما قام مسئولون حكوميون سابقون من عدد من بلدان أوروبا الشرقية بإعادة تقييم تجاربهم، سواء البلدان التي حققت نجاحا أو تلك التـي كـان أداؤهـا مخيبا للآمال. كانت حكومة جمهورية التشيك برئاسة فـاكلاف كـلاوس قد حصلت على درجات عالية من صندوق النقد الدولي بسبب سياسة الخصخصة السريعة التي انتهجتها، لكن إدارتها لعملية التحول ككل أدت إلى تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عقد التسعينيات عـنه عام ١٩٨٩ . وقال المسئولون في تلك الحكومة أنه لم يكن لديهم خيار فـي السياسـات التي طبقت. لكن متحدثين من جمهورية التشيك ومن بلدان أخـرى دحضـوا هـذا الإدعاء. كانت هناك بدائل، فقد قامت بلدان أخرى باختـيارات مخـتلفة ــ وهنك ارتباط وثيق بين الاختيارات المختلفة والنتائج المختلفة.

لقـد استخدمت بولندا والصين استراتيجيات بديلة لتلك التي كان ينادي بهـا إجماع واشنطن. إن بولندا هي أنجح تجربة بين بلدان أوروبا الشرقية، أمـا الصين فحققت أسرع معدل نمو بين كل الاقتصادات الكبرى في العالم خـلال العشـرين عامـا الماضية. بدأت بولندا بـ"علاج الصدمة" لخفض التضـخم الفـائق الـذي كانت تعاني منه إلى مستويات أكثر اعتدالا، وأدى استخدامها في البداية والمحدود لهذا الإجراء إلى اعتقاد الكثيرين أن التحول فـي بولـندا تـم بواسطة "علاج الصدمة". لكن هذا الاعتقاد خاطئ تماما. فسـرعان مـا أدركت بولندا أن علاج الصدمة كان مناسبا لخفض التضخم الفائق، لكنه غير مناسب لتحقيق التغير الاجتماعي. واتبعت سياسة تدريجية للخصخصـة، فـي الوقت الذي كانت تبني فيه المؤسسات الأساسية اللازمة

لإقامة اقتصاد السوق، مثل البنوك التي تمنح قروضا حقيقية، ونظاما شرعيا يستطيع أن يضع العقود موضع التنفيذ ويعالج عمليات الإفلاس بعدل ونزاهة. واعترفت أن بدون تلك المؤسسات لا يستطيع اقتصاد السوق أن يعمل. (على نقيض بولندا، خصخصت جمهورية التشيك الشركات والمؤسسات قبل أن تخصخص البنوك. واستمرت بنوك الدولة تقرض الشركات التي تم خصخصتها، وتدفق المال السهل إلى من يتمتعون بالحظوة لدى الدولة، ولم تخضع الوحدات التي تم خصخصتها لقيود صارمة فيما يتعلق بالميزانية، وهو ما سمح لها بتجنب إعادة الهيكلة الحقيقية.) لقد أكد Grzegorz W. Kolodko نائب رئيس الوزراء ووزير المالية البولندى السابق أن نجاح بلاده يرجع إلى رفضها الصريح لنظريات إجماع واشنطن.[1] لم تنفذ بولندا توصيات صندوق النقد الدولي — فهي لم تلتزم بالخصخصة السريعة، ولم تضع خفض معدلات التضخم إلى مستويات أدنى بشكل مطرد، فوق كل الشئون والقضايا الأخرى الخاصة بالاقتصاد الجمعي. لكنها أكدت على بعض الأشياء التي لم يولها صندوق النقد الدولي اهتماما كافيا — مثل أهمية الدعم الديمقراطي للإصلاحات، والذي يستتبع محاولة الحفاظ على معدلات البطالة منخفضة، وتأمين تعويضات للعاطلين عن العمل، وتعديل المعاشات تبعا للتضخم، وإقامة البنية التحتية المؤسسية المطلوبة لجعل اقتصاد السوق يعمل. لقد سمحت الخصخصة التدريجية أن تتم إعادة الهيكلة قبل الخصخصة، وأن تتمكن الشركات الكبرى من أن تعيد تنظيم نفسها في وحدات أصغر. ومن ثم، تم إنشاء قطاع جديد من الشركات الصغيرة ينبض بالحياة، وعلى رأس هذه الشركات مديرون شباب يرغبون في الاستثمار من اجل مستقبلهم.[2]

وبالمثل، كان نجاح الصين خلال العقد الماضي يمثل وبشكل واضح تناقضا مع فشل روسيا. ففي الوقت الذي كان معدل نمو الصين خلال عقد التسعينيات يزيد في المتوسط عن ١٠ % كان متوسط معدل النمو السنوي لروسيا ينخفض ليصل إلى ٥و٦ %. ومع نهاية العقد، كانت الدخول الحقيقية (التي تسمى القوة الشرائية) في الصين مساوية للدخول في روسيا. وفي حين نتج عن عملية التحول في الصين، أكبر خفض لمعدلات الفقر في التاريخ في مثل هذا المدى الزمني القصير (من ٣٥٨ مليونا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٨ ملايين في عام ١٩٩٧ ، باستخدام معيار الفقر المعتمد في الصين

وهو دولار واحد في اليوم، وهو معيار منخفض بالطبع) أدت عملية التحول في روسيا، إلى أكبر زيادة لمعدلات الفقر في التاريخ خلال المدى الزمني نفسه (باستثناء أوقات الحروب والمجاعات).

إن التباين بين استراتيجية الصين واستراتيجية روسيا لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك. وقد بدأ هذا التباين من الخطوات الأولى في طريق التحول. بدأت إصلاحات الصين في مجال الزراعة. وذلك بالانتقال من نظام الإنتاج الجماعي لـ"الكميونات الشعبية" إلى نظام "المسئولية الفردية" ـ وكان ذلك في الواقع بمثابة خصخصة "جزئية". لم يكن ذلك خصخصة كاملة: إذ لم يكن في إمكان الأفراد أن يشتروا ويبيعوا الأرض بحرية، لكن المكاسب في الإنتاج أوضحت كم يمكن كسبه من الإصلاحات حتى وإن كانت محدودة وجزئية. وكان ذلك إنجازا ضخما، شمل مئات الملايين من العمال، وتم إنجازه في سنوات قليلة. لكن هذا الإنجاز تم بطريقة ولدت دعما منتشرا له: كانت التجربة الناجحة في إقليم تتبعها تجارب ناجحة أيضا في أقاليم أخرى. كان الدليل يفرض نفسه بحيث لم يكن على الحكومة المركزية "فرض" هذا التغيير، لقد تم تقبله عن طيب خاطر. لكن القيادة الصينية أدركت أنه لا يمكنها الاكتفاء بهذا النجاح، وأن عليها أن تمد الإصلاحات إلى كل الاقتصاد.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، دعت الصين عدة مستشارين أمريكيين، من بينهم Kenneth Arrow وأنا. كان Arrow قد حصل على جائزة نوبل جزئيا لأبحاثه عن أسس اقتصاد السوق، حيث قدم الأسس الرياضية التي تفسر لماذا "ومتى" تعمل اقتصادات السوق. كما أنجز عملا رائدا عن الديناميكا، أي كيفية تغير الاقتصادات. وعلى نقيض مرشدي التحول الذين تدافعوا على روسيا مسلحين باقتصاد نظري، كان Arrow يدرك محدودية هذه النماذج النظرية. لقد شدد كل منا على أهمية المنافسة، وإقامة بنية تحتية مؤسسية لاقتصاد السوق. كنت الخصخصة ثانوية. كانت القضايا الأكثر تحديا التي طرحها الصينيون هي تلك الخاصة بمشكلات الديناميكا، خاصة كيف يمكن الانتقال من أسعار محرفة إلى أسعار السوق. وتوصل الصينيون إلى حل عبقري: نظام أسعار ذو مستويين حيث يتم تسعير ما تنتجه شركة ما في ظل نظام الحصص القديم (ما كان مطلوب إنتاجه في ظل نظام السيطرة والتحكم) باستخدام الأسعار القديمة، لكن إنتاج أية زيادة عن هذه

الحصص فإنه يتم تسعيرها طبقا لأسعار السوق الحرة. وقد سمح هذا النظام بأن تقوم الحوافز بدورها كاملا "على الهامش" ــ أي حيث تكون الحوافز هامة، كما يدرك علماء الاقتصاد ذلك جيدا ــ لكنه تفادى عمليات إعادة التوزيع الضخمة التي كان يمكن أن تحدث لو تم تطبيق الأسعار الجديدة على الفور على كل الإنتاج. لقد سمح ذلك للسوق أن تتلمس طريقها "نحو الأسعار غير المحرفة"، بأقل قدر من الاضطراب. والأمر الأهم، هو أن هذا التناول التدريجي الصيني تفادى مأزق التضخم المفرط الذي اتسم به علاج الصدمة في روسيا والبلدان الأخرى تحت وصاية صندوق النقد الدولي، كما تفادى كل العواقب الرهيبة التي تبعت ذلك، بما فيها زوال حسابات الادخار. وبمجرد أن أنجز نظام الأسعار ذو المستويين الهدف منه تم التخلي عنه.

وفي غضون ذلك، أطلقت الصين العنان لعملية تدمير "بناءة": إزالة الاقتصاد القديم بخلق اقتصاد جديد. فقد أقامت المناطق والقرى ملايين المشروعات الجديدة، حيث تحررت من مسئولية إدارة الزراعة وأمكنها توجيه اهتمامها نحو أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، دعت الحكومة الصينية الشركات الأجنبية إلى البلاد لإقامة مشروعات مشتركة، وأتى حشد من الشركات الأجنبية. وأصبحت الصين أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة، وأصبح ترتيبها الثامن عالميا بعد الولايات المتحدة، بلجيكا، بريطانيا، السويد، ألمانيا، هولندا وفرنسا.[٣] وبنهاية عقد التسعينيات كان ترتيبها أعلى. وشرعت الصين، في الوقت نفسه، في إقامة "بنية تحتية مؤسسية" ــ لجنة فعالة لعمليات البورصة، ولوائح تنظيمية للبنوك، وشبكات تأمين. بعد إقامة شبكات التأمين، وبعد خلق فرص عمل جديدة، بدأت الصين مهمة إعادة هيكلة الشركات القديمة المملوكة للدولة، فقامت بتصغير حجمها، وكذلك حجم البيروقراطية الحكومية التي كانت تديرها. وفي مدى عامين، كانت قد خصخصت أغلب قطاع الإسكان. . . لم تنته المهام بعد، كما أن المستقبل لم يتضح بعد، لكن ما تحقق ليس مجالا للجدل، إن أغلبية الصينيين يعيشون حاليا حياة أفضل بكثير عنها منذ عشرين عاما.

غير أن "التحول" عن النظام الاستبدادي للحزب الشيوعي الحاكم في الصين، يمثل مشكلة أكثر صعوبة. فالنمو الاقتصادي والتنمية لا يمنحان تلقائيا الحرية الشخصية والحقوق المدنية. إن التفاعل المتبادل بين السياسة

والاقتصاد عملية مركبة. منذ خمسين عاما مضت، كانت هناك فكرة شائعة مؤداها انه يتعين الاختيار بين النمو والديمقراطية. كان الاعتقاد، أن بإمكان روسيا أن تنمو أسرع من أمريكا، لكنها كانت ستدفع ثمنا عاليا. إننا نعرف الآن أن الروس تنازلوا عن حريتهم لكنهم لم يربحوا اقتصاديا. هناك حالات إصلاح ناجحة تمت في ظل الديكتاتورية ــ بينوشيه في شيلي مثال لذلك. لكن حالات الديكتاتورية التي دمرت اقتصاد بلادها هي الأكثر شيوعا.

إن الاستقرار هام للنمو، وكل من يعرف تاريخ الصين يدرك أن الخوف من عدم الاستقرار عميق في هذه الأمة الذي يزيد عددها عن مليار نسمة. في النهاية، النمو والازدهار اللذان يتمتع بهما أكبر عدد من الناس شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا، للاستقرار على المدى الطويل. إن الديمقراطيات في الغرب أثبتت أن الأسواق الحرة (التي غالبا ما تقوم الحكومات بتنظيمها) قد نجحت في تحقيق النمو والازدهار في مناخ من الحرية الشخصية. وكما كانت هذه المفاهيم صحيحة في الماضي، فإنها ستكون كذلك على الأرجح لاقتصادات المستقبل الجديدة.

وبحثا عن كل من الاستقرار والنمو، أعطت الصين الأولوية لخلق المنافسة والشركات الجديدة وفرص العمل، على الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات القائمة. وبينما كانت الصين تدرك أهمية استقرار الاقتصاد الجمعي، فإنها لم تخلط أبدا بين الوسائل والغايات، ولم تغال قط في مكافحتها للتضخم. لقد وعت أن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي يتطلب تفادي البطالة الضخمة، وأن خلق فرص عمل جديدة يجب أن يكون بالتوازي مع إعادة الهيكلة. ويمكن تفسير العديد من سياسات الصين من خلال هذا المفهوم. لقد حررت الصين اقتصادها لكنها فعلت ذلك بالتدريج وبطرق أمنت إعادة نقل الموارد البشرية التي تم تسريحها إلى استخدامات أكثر فاعلية، بحيث لا تترك في حالة بطالة غير منتجة. وسهلت السياسة النقدية والمؤسسات المالية إقامة مشروعات جديدة وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة. وقد ذهبت بعض الأموال لدعم بعض شركات الدولة غير الكفؤة، لأن الصين كانت ترى أن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي أكثر أهمية ليس سياسيا فقط لكن اقتصاديا أيضا، وأن معدلات البطالة العالية ستقوض هذا الاستقرار الاجتماعي. وإن كانت الصين لم تسارع إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة، فإن أهمية تلك الشركات تضاءلت مع

إقامة شركات جديدة، لدرجة أن مساهمة شركات الدولة في الإنتاج الصناعي لم تتجاوز ٢و٢٨ % بعد عشرين عاما من بداية التحول. لقد أدركت الصين مخاطـــر الـــتحرير الكامل لسوق رأس المال، بينما فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التـــناقض بين ما حدث في الصين وما حدث في بلدان مثل روسيا، التـــي انحنت أمام أيديولوجية صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن يكون أكثر جلاء ووضوحا. وفي حالة بعد أخرى، بدا أن الصين، وهي القادمة الجديدة إلـــى اقتصـــادات السوق، كانت أكثر حساسية من صندوق النقد إزاء تأثير الحافز بالنسبة لكل قرار من القرارات الخاصة بالسياسة التي اتبعتها.

لقـــد لعبت الشركات العامة التي أنشأتها البلديات والقرى دورا مركزيا فـــي السنوات الأولى من التحول. وكانت أيديولوجية صندوق النقد تقول أن هـــذه الشـــركات لا يمكنها النجاح. لكن الصندوق كان على خطأ. لقد حلت شـــركات ومشروعات البلديات والقرى مشكلة الإدارة، وهي مشكلة لم يولها الصندوق سوى اهتمام ضئيل، رغم أنها كانت وراء العديد من حالات الفشل فـــي أماكـــن أخرى. لقد وجهت البلديات والقرى مواردها الثمينة نحو خلق الـــثروة، وكانـــت هناك منافسة قوية من أجل النجاح. وأصبح بإمكان سكان الـــبلديات والقـــرى أن يـــروا ما يحدث لمواردهم، وأن يعرفوا هل تم إيجاد فرص عمل، وهل زادت العوائد. ورغم أنه قد لا تكون هناك ديمقراطية، إلا أنه هناك مسئولية ومساءلة وحساب عما تقوم به تلك المؤسسات. لقد أقيمت صـــناعات جديـــدة في المناطق الريفية مما ساعد على تقليل الاضطرابات الاجتماعـــية التـــي حـــتما ما تصاحب عملية التصنيع. ومن ثم فلقد شيدت الصـــين أســـس الاقتصـــاد الجديـــد على المؤسسات القائمة، وحافظت على رأسمالها الاجتماعي ودعمته، في حين تآكل هذا الرأسمال في روسيا.

وتكمـــن ذروة الســـخرية في أن العديد من البلدان التي انتهجت سياسة تدريجـــية قد نجحت في تحقيق إصلاحات أعمق وبسرعة أكبر. إن بورصة الصـــين أهم وأكبر من بورصة روسيا، كما أن هناك جزءا كبيرا من قطاع الـــزراعة في روسيا الآن تتم إدارته بطريقة لا تختلف كثيرا عما كان قائما منذ عقد مضى، بينما انتقلت الصين إلى نظام "المسئولية الفردية" في أقل من خمـــس ســـنوات. إن التبايـــن الذي وصفته بين روسيا من جانب والصين وبولـــندا من جانب آخر، يمكن أن يتكرر في أماكن أخرى في الاقتصادات

التـي تمـر بمـرحلة تحول. إن جمهورية التشيك التي تلقت مبكرا تهاني ومـباركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإصلاحاتها السريعة، قـد اتضح فيما بعد أنها خلقت سوقا لرؤوس الأموال لا تمول الاستثمارات الجديـدة، لكـنها تسـمح لقلة من مدراء المال الأذكياء (وبشكل أكثر دقة، لمجرمين من ذوي الياقات البيضاء ـ لو أنهم فعلوا في الولايات المتحدة ما فعلـوه فـي جمهوريـة التشـيك لكانوا وراء القضبان) أن يهربوا بأموال الآخريـن. ومن ثم تأخرت جمهورية التشيك، نتيجة لهذه الأخطاء وأخطاء أخـرى اقترفتها في عملية التحول، "مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٩ " ـ رغـم المـزايا الضخمة التي تتمتع بها من حيث الموقع ومستوى التعليم العالـي لسـكانها. وعلى النقيض، قد تكون المجر بدأت عملية الخصخصة بوتيرة بطيئة، لكنها أعادت هيكلة شركاتها، وأصبح في مقدور هذه الشركات الآن المنافسة على المستوى الدولي.

لقد برهنت كل من الصين وبولندا على أن هناك استراتيجيات بديلة. إن المحـيط السياسي والاجتماعي والتاريخي يختلف بالنسبة لكل بلد، ولا يمكن لأحـد أن يـتأكد مـن أن ما نجح في هذين البلدين كان يمكن أن ينجح في روسـيا ويكـون قابلا للتطبيق سياسيا هناك. وبالتالي، يؤكد البعض أن من غـير العـدل مقارنة النتائج طالما أن الظروف مختلفة تماما. لقد كان لدى بولـندا مـنذ البداية تقاليد وعرف خاص بالسوق أقوى من روسيا، بل كان لديهـا قطاع خاص خلال الحقبة الشيوعية، لكن الصين بدأت من موقع أقل تقدما. إن وجود رجال أعمال في بولندا قبل مرحلة التحول كان في مقدوره أن يمكـنها من القيام بعملية الخصخصة بسرعة أكبر، غير أن بولندا، مثلها مثل الصين، اختارت أن يتم ذلك تدريجيا.

لقـد ادعى البعض أن بولندا تتمتع بميزة أنها كانت أكثر تصنيعا، بينما كانـت ميزة الصين أنها أقل من حيث التصنيع. فالصين، طبقا لهؤلاء النقاد، كانت لا تزال في منتصف عملية التصنيع والتمدين، أي إضفاء صفة المدنية على مناطقها الريفية، في حين واجهت روسيا مهمة أكثر حساسية ودقة، ألا وهـي إعـادة توجيه اقتصاد صناعي لكنه اقتصاد يحتضر. غير أنه يمكن ادعـاء النقيض تماما: إن التنمية ليست بالأمر السهل، كما تبرهن على ذلك نـدرة حالات النجاح. وإن كانت عملية التحول صعبة، وكذلك التنمية، فمن غير المتوقع أن يكون سهلا القيام بالاثنين في آن واحد. إن الفرق بين نجاح

الصين وفشل روسيا في الإصلاح الزراعي كان أكبر حتى من نجاح البلدين في الإصلاح الصناعي.

إن إحدى السمات المميزة لحالات النجاح هي أنها صممت بواسطة أناس من داخل كل بلد، أناس حساسون لاحتياجات وهموم بلادهم. إن الطرق التي استخدمت في كل من الصين وبولندا والمجر لم تكن سابقة التجهيز. فهذه البلدان، وكل البلدان الأخرى التي حققت نجاحا، كانت براجماتية ـــ لم تدع أبدا الأيديولوجيا والنماذج النظرية البسيطة تحدد السياسة الخاصة بها.

إن العلم معني بتقديم التوقعات وتحليل علاقات "السببية" حتى بالنسبة لعلم غامض مثل الاقتصاد. لقد تحققت توقعات أنصار التحول التدريجي ـــ سواء في البلدان التي طبقت استراتيجية التحول التدريجي أو في بلدان علاج الصدمة التي طبقت الطريق البديلة. وعلى النقيض، لم تتحقق توقعات أنصار علاج الصدمة.

اعتقد أن نجاح البلدان التي لم تلتزم بوصفات صندوق النقد الدولي لم يكن صدفة. كانت هناك صلة واضحة بين السياسات التي اتبعت والنتائج، بين النجاح في الصين وبولندا وما فعلاه، وبين الفشل في روسيا وما فعلته. وكما أشرنا، كانت النتائج في روسيا، كما توقع المناهضون لعلاج الصدمة ـــ بل وأسوأ. وكانت النتائج في الصين على النقيض تماما لما كان يتوقعه صندوق النقد الدولي ـــ بل وأفضل.

وليس مقنعا ذلك المبرر الذي يقدمه أنصار علاج الصدمة بأن التدابير والإجراءات التي تقتضيها وصفتهم لم يتم أبدا تنفيذها بالكامل. في الاقتصاد، لا توجد وصفة تتبع حرفيا، ويجب أن تتضمن السياسات (والنصيحة) هذه الحقيقة: إن أشخاصا غير كاملين يعملون في إطار عمليات سياسية معقدة هم الذين سيطبقونها. وإن كان صندوق النقد قد فشل في إدراك هذه الحقيقة فإن ذلك في حد ذاته يمثل اتهاما خطيرا. وما هو أسوأ، أن العديد من أوجه الفشل قد توقعها مراقبون وخبراء مستقلون، لكن تم تجاهلهم.

إن ما يعاب على صندوق النقد الدولي لا يقتصر على أن توقعاته كانت خاطئة، ففي نهاية الأمر، لم يكن بإمكان أحد ولا حتى الصندوق أن يكون متأكدا من عواقب التغيرات الضخمة التي استتبعت التحول من الشيوعية إلى

اقتصـــاد السوق. إنما يعاب عليه أن رؤيته كانت ضيقة جدا ـ لقد ركز فقط على الاقتصاد، واستخدم في ذلك بشكل خاص نموذجا اقتصاديا محدودا.

لديـــنا الآن أدلـــة عن عملية الإصلاح أكثر مما كان متوفرا منذ خمس ســـنوات مضـــت عـــندما ســـارع الصندوق والبنك الدوليان إلى الحكم بأن اســـتراتيجيتهما تعمل بشكل جيد.[٤] إن الموقف يبدو حاليا مختلفا تماما عما كان عليه في منتصف التسعينيات. وربما سيكون علينا مراجعة أحكامنا بعد عشـــر ســـنوات بناء على الإصلاحات الجارية الآن. لكن من وجهة النظر الحالية، فإن بعض الأشياء تبدو واضحة. كان صندوق النقد الدولي يقول أن البلدان التي التزمت علاج الصدمة، قد تشعر بألم أكبر على المدى القصير، لكـــنها ستكون أكثر نجاحا على المدى الطويل. لقد برهنت المجر وسلوفينيا وبولندا أن السياسات التدريجية تؤدي إلى ألم أقل على المدى القصير، وإلى استقرار اجتماعي وسياسي أكبر ونمو أسرع على المدى الطويل. في السباق بيـــن الســـلحفاة والأرنب، يبدو أن السلحفاة هي التي فازت مرة أخرى. لقد خسر الإصلاحيون الراديكاليون، سواء كانوا تلاميذ نموذجيين مثل جمهورية التشيك أو تلاميذ غير منضبتين بعض الشيء مثل روسيا.[٥]

الطريق إلى المستقبل

ليس لدى المسئولين عن أخطاء الماضي سوى نصيحة ناقصة وقاصرة بالنســـبة للطريق الذي يتعين على روسيا اتباعه في المستقبل. إنهم يرددون الشـــعارات المقدســـة نفســـها: يجـــب مواصـــلة العمل من أجل الاستقرار والخصخصـــة وتحريـــر الأســـواق. لقد أجبرتهم المشكلات التي حدثت في الماضـــي علـــى الاعتراف الآن بضرورة وجود مؤسسات قوية، لكن ليس لديهـــم ما يقدمونه فيما يتعلق بما يعنيه إقامة مؤسسات قوية أو كيفية إنجاز ذلـــك. فـــي اجتماع وراء اجتماع عن السياسة الروسية، صدمت لغياب أية استراتيجية، سواء للقضاء على الفقر أو لتعزيز النمو. قي الواقع، كان البنك الدولـــي يـــناقش تخفـــيض أنشـــطته في القطاع الريفي. كانت هذه المبادرة مفهومـــة بالنسبة للبنك، نظرا للمشكلات التي سببتها برامجه السابقة في تلك المـــناطق، لكنها ليست مفهومة بالنسبة لروسيا، نظرا لأن حل مشكلة الفقر في البلاد يكمن في هذا القطاع. وكنت استراتيجية "النمو" الوحيدة المقترحة،

هـي أن على روسيا أن تتبنى سياسات كفيلة بإعادة توطين رأس المال الذي هاجر من البلاد. إن من يتخذون هذا الموقف كانوا يغفلون أن هذه التوصية قـد تعنـي تثبيـت وتدعيم، بشكل نهائي، سلطة الأوليجاركية وما تمثله من رأسمالية اللصوص والمافيا والمحسوبية. لم يكن هناك أي سبب آخر يدفعهم لإعادة رؤوس أموالهم إلى البلاد بينما يمكنهم الحصول على عوائد جيدة في الغـرب. بالإضـافة إلـى ذلك، فإن صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية لم يرغبا قط في رؤية حقيقة أنهما قد دعما نظاما تنقصه الشرعية السياسية، حيث العديد ممن أصبحوا أثرياء قد حصلوا على ثرواتهم بالسرقة والاتصـالات السياسية مع زعيم ـ بوريس يلتسن ـ كان قد فقد هو أيضا أية مصداقية وشرعية. وتظل الحقيقة المحزنة أن على روسيا التعامل مع ما حـدث على أنه نهب للثروات الوطنية، وسرقة لن تتمكن الأمة الروسية أبدا مـن الحصول على تعويض عنها. يجب أن يكون هدف روسيا في المستقبل هـو محاولـة وقف المزيد من النهب، وجذب المستثمرين الحقيقيين، وذلك بإقامة حكم القانون، وبشكل أعم خلق مناخ جاذب للمشروعات.

كـان لأزمـة ١٩٩٨ فائدة واحدة، أشرت إليها سابقا: لقد أدى تخفيض قيمة الروبل إلى تحفيز النمو، في مجال بدائل الواردات أكثر منه في مجال الصـادرات، وقـد أثبـت ذلك أن سياسات صندوق النقد الدولي كانت في الحقـيقة تعـوق الاقتصـاد وتخـنقه بأن أبقت عليه أدنى من إمكانياته. إن تخفيض قيمة الروبل الذي تضافر مع ضربة حظ، ألا وهي الزيادة الضخمة فـي أسعار البترول في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، غذيا استرداد الاقتصـاد لبعض قواه انطلاقا بالطبع من قاعدة ضعيفة. وحقق هذا التعاظم المفاجئ في النمو مكاسب دائمة، يبدو أن بعض الشركات التي استفادت من تلـك الظـروف الملائمة في طريقها للحصول على فرص جديدة واستمرار نموهـا. وهـناك إشـارات إيجابية أخرى: فبعض الذين استفادوا من نظام الرأسمالية البديلة ليصبحوا فاحشي الثراء، يعملون لتغيير قواعد اللعبة، حتى يـتأكدوا من أن ما فعلوه بالآخرين لا يمكن أن يحدث لهم. كما تأخذ بعض الأوسـاط مـبادرات لتحسين توجيه وإدارة الشركات ـ ففي حين لا يرغب بعض الأوليجاركيين بالمخاطرة بكل أموالهم في روسيا، فإنهم يودون إغراء الآخريـن بالمجازفـة بالمـزيد من أموالهم، ويعرف هؤلاء أن قيامهم بذلك يفرض عليهم أن يكون سلوكهم أفضل مما كان عليه في الماضي. لكن هناك

إشـــارات أخـــرى أقل إيجابية. حتى في ذروة ارتفاع أسعار البترول كانت روســيا قــادرة بالكاد على موازنة ميزانيتها، في حين كان عليها أن تجنب الأمــوال لمواجهة "الأيام الممطرة" عندما تنخفض الأسعار. وعندما يصدر هــذا الكــتاب لن يكون تعافي الاقتصاد الروسي أكيدا. لقد انخفضت أسعار البــترول عن الذروة التي بلغتها، وكالعادة، لا تكون تأثيرات تخفيض العملة ملموســة بشكل واضح إلا في أول سنتين. لكن مع معدلات النمو التي تميل إلى الانخفاض، فإن روسيا تحتاج إلى عقد أو عقدين أو أكثر لكي تلحق بما كانت عليه في عام ١٩٩٠ ــ إلا إذا حدثت تغيرات واضحة جدا.

لقــد تعلمت روسيا عدة دروس. فبعد انهيار الشيوعية، انتقل العديد من الــروس من دين ماركس القديم إلى دين الأسواق الحرة الجديد. لكن البريق زال عن دين الأسواق الحرة، وتوطدت أقدام تفكير براجماتي جديد.

هناك بعض السياسات التي كان يمكن أن تحدث فرقا. وعند استعراض وحصر تلك السياسات، من الطبيعي البدء بالتفكير في أخطاء الماضي: عدم الاهــتمام بالأســس والدعــائم التــي يستند إليها اقتصاد السوق ــ بدءا من المؤسســات المالــية التــي تقرض المشروعات والشركات الجديدة، مرورا بالقوانيــن التي تفرض تنفيذ التعاقدات ودعم المنافسة، وانتهاء بنظام قضائي مستقل ونزيه.

يجــب علــى روســيا أن تتجاوز التركيز فقط على استقرار الاقتصاد الجمعــي وأن تعمــل على تشجيع النمو الاقتصادي. طوال التسعينيات من القــرن العشرين، ركز صندوق النقد الدولي اهتمامه على جعل البلدان تنظم ميزانيتها وتسيطر على زيادة كتلتها النقدية. ورغم أن ذلك الاستقرار إذا ما طــبق بشكل معتدل يمكن أن يكون متطلبا أساسيا لتحقيق النمو، فإنه لا يمثل فــي حد ذاته استراتيجية نمو. في الواقع، لقد أدت استراتيجية الاستقرار إلى تقلــيص الطلــب الكلــي. وتفــاعل هــذا الانخفاض في الطلب الكلي مع الاستراتيجيات المضللة لإعادة الهيكلة، مما أدى إلى تقليص العرض الكلي. فــي عــام ١٩٩٨، كان هناك جدل نشط حول دور العرض والطلب. وكان الصــندوق يؤكد أن أي زيادة في الطلب الكلي ستكون لها آثار تضخمية. لو أن ذلــك صــحيح، فهــو إقــرار مريع بالفشل. في غضون ست سنوات، انخفضت قدرة روسيا الإنتاجية بأكثر من ٤٠ % ــ وهو رقم يتجاوز بكثير الخفــض في الإنتاج العسكري، وهو فقد في القدرة أكبر مما يحدث حتى في

أسوأ الحروب. اعرف أن سياسات الصندوق أسهمت بشكل كبير في خفض القــدرة الإنتاجية، لكنني أعتقد أن ضعف الطلب الكلي لا يزال يمثل مشكلة. وفــي الــنهاية، أثبت صندوق النقد الدولي مجددا أنه كان على خطأ: عندما حــدث خفــض لقــيمة الروبل، تمكن المنتجون المحليون أخيرا من منافسة الواردات الأجنبية، وأصبح في إمكانهم تلبية الطلبات الجديدة. وزاد الإنتاج. كــان هــناك في الواقع فائض في القدرة الإنتاجية تركته سياسات الصندوق عاطلا لسنوات طويلة.

لن ينجح النمو في روسيا إلا إذا أقامت بيئة صديقة للاستثمار، وهو ما يتطلب القيام بمبادرات على جميع المستويات الحكومية. إن السياسات الجيدة علــى المســتوى القومــي يمكن أن تبطلها السياسات السيئة على المستوى المحلي والإقليمي. والقوانين واللوائح لدى كل المستويات يمكن أن تجعل من الصعب إقامة مشروعات جديدة. إن عدم توفر الأرض قد يكون عائقا تماما مــثل عدم توفر رأس المال. ولن تكون الخصخصة مفيدة لو أن المسئولين فــي الحكومات المحلية يعتصرون الشركات بشدة بحيث لا يكون لديها حافز للاستثمار. إذن يتعين التصدي مباشرة لمشكلات الفيدرالية. يجب إقامة هيكل فيدرالــي يوفــر حوافــز منســجمة ـ أي لا تعارض بينها ـ على جميع المســتويات. سيكون ذلك صعبا. فالسياسات التي تهدف إلى الحد من الفساد فــي المســتويات الدنــيا من الحكومة، يمكن أن يساء استخدامها هي ذاتها، بحيــث تعطي سلطة للمركز، وتحرم السلطات المحلية والإقليمية من القدرة علــى ابــتكار استراتيجيات نمو خلاقة وديناميكية. إن كانت روسيا ككل قد عرفــت الركود، فقد شهدت بعض المحليات والمواقع القليلة تقدما حقيقيا ـ ويخشى أن تؤدي محاولات الكرملين الأخيرة لإعادة الانضباط إلى المحليات إلى خنق هذه المبادرات المحلية.

هــناك عــامل واحــد رئيسي لإقامة مناخ جيد للمشروعات، ألا وهو الاســتقرار السياســي والاجتماعي، لكن تحقيقه سيكون صعبا بشكل خاص نظــرا لما حدث خلال العقد الأخير. إن الظلم وعدم المساواة الهائل، والفقر الشنيع، الذي حدث خلال العقد الماضي يؤمن تربة خصبة لمجموعة متنوعة مــن الحركات، ابتداء من الحركات القومية إلى الحركات الشعبية، والتي قد يشــكل بعضها تهديدا للسلام العالمي وليس لمستقبل روسيا الاقتصادي فقط.

سيكون من الصعب، وعلى الأرجح، قد يستغرق الأمر وقتا طويلا، للقضاء على الظلم وعدم المساواة اللذين تم خلقهما بسرعة كبيرة.

و أخـيرا، يجب أن تقوم روسيا بتحصيل الضرائب. من المفترض أن يكـون جمـع الضـرائب أقل صعوبة في روسيا حيث ترتبط المشروعات الرئيسـية بـالموارد الطبيعية، فالإنتاج والدخل في قطاع الموارد الطبيعية يسـهل مبدئـيا مراقبتهما، ومن ثم يكون من السهل جمع الضرائب في هذا القطـاع. يجب أن تنذر روسيا الشركات بالحجز على ممتلكاتها لو لم تدفع الضرائب خلال ستين يوما مثلا. وإن لم تدفع شركة ما الضرائب واستولت علـيها الحكومة، يمكنها إعادة خصخصتها بطريقة أكثر شرعية من الطريقة المخـزية التي تمت في عهد يلتسن، وهي الخصخصة عن طريق القروض. مـن ناحـية أخرى، لو دفعت المشروعات ضرائبها فسيكون لدى الحكومة الروسية الموارد اللازمة لموجهة بعض المشكلات الهامة العالقة.

وكمـا يجـب أن يدفـع المدينون بضرائب ما عليهم، فإنه يجب إجبار المدينيـن للبنوك ــ خاصة البنوك التي هي حاليا في يد الحكومة نتيجة لعدم السـداد ــ علـى دفع ديونهم. ومرة أخرى، قد يؤدي ذلك إلى عملية إعادة تأمـيم فعالـة للمشـروعات والشركات، إعادة تأميم تتبعها خصخصة أكثر شرعية من تلك التي حدثت سابقا.

إن نجـاح هـذه الأجندة يستند على وجود حكومة أمينة نسبيا ومهتمة بتحقـيق الصالح العام. نحن في الغرب، يجب أن ندرك ما يلي: ليس هناك سـوى القلـيل نسبيا الذي يمكننا عمله لإحداث ذلك. إن السياسة المغرورة للمسئولين في إدارة كلينتون وصندوق النقد الدولي الذين اعتقدوا أن بإمكانهم "انـتقاء" مـن يدعمون، وفرض برامج إصلاح ناجحة وبشروا روسيا بيوم جديـد، قـد كشفت عن طبيعتها: إنها محاولة وقحة ممن يعرفون القليل عن البلاد، استخدموا فيها مجموعة ضيقة من المفاهيم الاقتصادية، لتغيير مجرى الـتاريخ. لقـد كانـت محاولة محكوما عليها بالفشل. يمكنا أن نساعد بدعم المؤسسـات التـي تسـتند إلـيها الديمقراطية ــ تشكيل مجموعات للتفكير والبحـث، خلق مساحة للحوار العام، دعم وسائل الإعلام المستقلة، المساعدة علـى تعلـيم جيل جديد يفهم كيف تعمل الديمقراطيات. يوجد على المستوى القومـي والإقليمـي والقروي العديد من المسئولين الشباب يودون أن يروا روسـيا تأخذ منحى مختلفا، ويمكن لمساندة ذات قاعدة ثقافية ومالية واسعة

أن تحدث فرقا. إذا كان تدمير الطبقة الوسطى الروسية يمثل التهديد الأطول أمدا لهذا البلد، وإذا كنا لا نستطيع أن نعكس بالكامل اتجاه هذا الضرر الذي حــدث، فإنــنا علــى الأقل نستطيع أن نعمل على وقف مزيد من تآكل هذه الطبقة.

لقــد بين George Soros أن المساعدة المقدمة من فرد واحد يمكن أن تحــدث فــرقا. وبالطبع فإن الجهود المتناغمة للغرب، لو تم توجيهها بشكل جيد، يمكن أن تفعل ما هو أكثر. وبما أننا نصيغ تفاعلات ديمقراطية أوسع، فإنــه يجــب علينــا أن نبعد أنفسنا عن أولئك المتحالفين مع كل من هياكل الســلطة السابقة وهياكل السلطة الأوليجاركية الناشئة مؤخرا ــ على الأقل بقدر ما تسمح به "السياسة الواقعية". وبشكل خاص، يجب ألا نسبب ضررا. إن قروض صندوق النقد الدولي لروسيا كانت ضارة. إن هذه القروض وما وراءهــا من قرارات سياسية لم تترك البلاد فقط وهي أكثر فقرا واستدانة، وحافظت على معدلات صرف عالية خنقت الاقتصاد، بل إنها قصدت أيضا الاحــتفاظ بالمجموعات القائمة في السلطة، في حين كان معروفا أنها فاسدة. إذن، بــالقدر الذي نجح هذا التدخل المتعمد في الحياة السياسية للبلاد، يمكن الإدعــاء أن هــذه القروض أعاقت برنامج إصلاح أكثر عمقا، يتجاوز خلق رؤيــة ضيقة وخاصة للاقتصاد، إلى خلق ديمقراطية نشطة ونابضة بالحياة. إن الفكــرة التي خلصت إليها من المناقشات التي شاركت فيها حول قرض عــام ١٩٩٨ تظــل صحيحة اليوم كما كانت في ذلك الحين: لو أن روسيا، وهــي بلد غني بالبترول والموارد الطبيعية، تستطيع أن تملك زمام أمرها، فإنها لن تحتاج إلى تلك القروض، وإن لم تستطع فستكون تلك القروض ذات نفــع ضــئيل. إن روسيا لا تحتاج إلى المال. إنها تحتاج إلى شئ آخر، شئ يستطيع باقي العالم تقديمه، لكنه سيتطلب برنامج من نوع مختلف تماما.

المسئولية الديمقراطية أمام المواطنين وحالات الفشل

لقد رسمت صورة كئيبة لروسيا في مرحلة التحول: فقر مستفحل، حفنة من الأوليجاركيين، وطبقة متوسطة مدمرة، وتناقص في عدد السكان، وخيبة أمــل تجــاه عملــيات الســوق، لكــن يجب موازنة هذا الاتهام بالاعتراف بالإنجازات. لدى روسيا الآن ديمقراطية هشة، لكنها أفضل بكثير من النظام

الشـــمولي السابق. إنها تعاني من غياب الحرية في وسائل إعلامها ــ كانت بـــالأمس، تحت سيطرة حفنة من الأوليجاركيين، والآن تحت سيطرة الدولة ــ لكـــن وسائل الإعلام الروسية تقدم بالرغم من كل شئ تنوعا في وجهات الـــنظر أوســـع بكثـــير مما كان في ظل سيطرة الدولة في الماضي. ويمثل الشباب الديناميكي والجيد التعليم من رجال الأعمال وعدا بقطاع خاص أكثر حـــيوية ونشاط في المستقبل، حتى وإن كانوا غالبا ما يحاولون الهجرة إلى الغـــرب بـــدلا مـــن مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية في روسيا أو في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى.

فـــي الـــنهاية، فـــإن روسيا وقادتها يتحملون مسئولية التاريخ الحديث لبلادهم ومصيرها. إن الروس، أو على الأقل صفوة صغيرة منهم، هي التي تسببت إلى حد بعيد في كارثة روسيا. إن الروس هم الذين اتخذوا القرارات الرئيسية ــ مثل الخصخصة عن طريق القروض. ويمكن القول أن الروس كـــانوا أكـــثر مهـــارة في التأثير على المؤسسات الغربية والتلاعب بها عن المهـــارة التـــي أبداها الغربيون في فهم روسيا. لقد أقر مسئولون كبار في الحكومـــة الروسية، مثل Anatoly Chubais ، كيف أنهم خدعوا صندوق النقد الدولي(*) (أو الأسوأ، كذبوا عليه). لقد شعروا أن عليهم الحصول على المال الذي يحتاجونه.

لكن نحن في الغرب، وقادتنا، لعبنا دورا بعيدا تماما عن الحيادية، دورا لـــيس بالضئيل. لقد ترك صندوق النقد الدولي نفسه يخدع، لأنه كان يريد أن يصـــدق أن برامجه ناجحة، ولأنه كان يريد أن يستمر في الإقراض. كذلك لأنـــه كان يريد أن يصدق أنه يعيد تشكيل روسيا. لقد كان لنا بالطبع بعض التأثـــير علـــى توجـــه البلاد: إننا باركنا أولئك الذين كانوا في السلطة. لقد منحـــتهم رغـــبة الغرب الجلية في التعامل معهم ــ وبشكل ضخم، بمليارات الـــدولارات الجاهـــزة ــ مصداقية. وحقيقة كون القوى السياسية الأخرى لم تتمكـــن من انتزاع مثل هذا الدعم قد حسب بشكل واضح ضدها. إن دعمنا

(*) عـــندما ســـئل إن كان من حق الحكومة الروسية أن تكذب على صندوق النقد الدولي فـــيما يتعلق بالموقف المالي الحقيقي قال حرفيا: "في مثل هذا الموقف،كان على السلطات الروســـية أن تفعـــل ذلـــك. كان واجبا علينا. وتفهمت المؤسسات المالية، رغم حقيقة أننا خدعـــناهم وأخذنـــا مـــنهم ٢٠ ملـــيار دولار، أنـــه لـــم يكـــن لدينا خيار آخر". راجع C.R.Paddock"مســـاعد يلتســـن يقـــول: روسيا كذبت للحصول على قروض"، لوس انجلوس تايمز، ٩ سبتمبر ١٩٩٨.

الضمني لبرنامج الخصخصة بواسطة القروض قد هدأ من الانتقادات له. على أية حال، فإن صندوق النقد الدولي كان هو الخبير في عملية التحول: لقد طالب بأن تتم الخصخصة بأسرع ما يمكن، وعلى الأقل كانت للخصخصة عن طريق القروض ميزة أنها سريعة. ومن الواضح أن ما يتضمنه ذلك من فساد لم يكن مصدر قلق. إن الدعم والسياسات ـ ومليارات الدولارات من أموال الصندوق ـ ربما لم تمكن فقط الحكومة الفاسدة وسياساتها الفاسدة من البقاء في السلطة، بل قللت أيضا الضغط من أجل القيام بإصلاحات جادة.

لقد راهنا (الغرب) لصالح زعماء حظوا بتأييدنا وروجنا لاستراتيجيات تحول استثنائية. واتضح أن بعض هؤلاء الزعماء غير أكفاء والبعض الآخر فاسدون، وأن البعض الثالث الاثنان معا. كما اتضح أن بعض تلك السياسات خاطئة والبعض فاسدة والبعض الاثنان معا. ومن العبث القول أن السياسات كانت صحيحة لكنها لم تطبق بشكل جيد. إن السياسة الاقتصادية يجب أن تبنى على أساس العالم كما هو وليس على أساس أنه عالم مثالي. يجب أن تصمم السياسات طبقا لكيفية تطبيقها في العالم الذي نعيش فيه وليس طبقا لكيفية تطبيقها في عالم مثالي. كانت هناك نداءات تهديدية من أجل عدم استكشاف استراتيجيات بديلة واعدة أكثر. الآن، تبدأ روسيا في محاسبة زعمائها على عواقب قراراتهم، وعلينا نحن أيضا محاسبة زعمائنا.

هوامش الفصل السابع

١- كتب كولودكو في نيويورك تايمز:" لكن كان هناك وجه آخر لا يقل أهمية لنجاحنا. بولندا لم تنتظر من الجماعة المالية الدولية الموافقة. بدلا من ذلك، كانت تريد من المواطنين البولنديين أن يعبروا عن موافقتهم على هذه الإصلاحات. ومن ثم تم دفع الرواتب والمعاشات وتم تعديلها طبقا للتضخم. وكانت هناك مساعدات بطالة. لقد احترمنا مجتمعنا، بينما كنا نخوض مفاوضات قاسية مع المستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية".
George W.Kolodko, "Russia Should Put Its People First", New York Times, July 7, 1998.

٢- وأثبتت بولندا أيضا أنه يمكن الاحتفاظ بملكية الدولة للأصول وليس فقط منع نهبها بل وزيادة الإنتاجية. في الغرب، لم ترتبط أكبر مكاسب في الإنتاجية بالخصخصة، إنما ارتبطت بالتنظيم القانوني للمؤسسات والشركات وترشيد عملها، أي بفرض قيود صارمة على الميزانية والممارسات التجارية في الشركات والمشروعات بينما ظلت مملوكة للدولة. راجع،

J.Vickers & G.Yarrow, *Privatization: An Economic Analysis* (Cambridge,MA: MIT Press, 1988), chapiter 2, and J.Vickers & G.Yarrow, "Economic Perspectives on Privatization", *Journal of Economic Perspectives* 5 (2) (Spring 1991), pp. 111-32.

٣- كان صافي تدفقات رأس المال الخاص في الصين ٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٠. وبحلول ١٩٩٩ ارتفعت بدرجة كبيرة لتصل إلى ٤١ مليار دولار، أي أكثر عشر مرات من كمية النقود التي جذبتها روسيا في العام نفسه.(البنك الدولي: "تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠١).

٤- راجع مثلا البنك الدولي، "تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٩٦: من التخطيط إلى السوق" (لندن ونيويورك: مطبوعات جامعة اكسفورد، يونيو ١٩٩٦).

٥- أفضل دفاع قدمه الإصلاحيون الراديكاليون في روسيا عن فشلهم هو الآتي: لا نعرف ما كان سيحدث لو أن الأمور سارت بشكل مختلف، أي لو لم تطبق التدابير التي اتخذت. إن الخيارات المتاحة في البلدان الأخرى لم تكن ببساطة متاحة عندنا. في الوقت الذي تولى فيه السلطة الإصلاحيون الراديكاليون، لم يكن من الممكن القيام بإصلاح موجه

مركــزيا مثل الذي حدث في الصين، لأن السلطة المركزية في روسيا كانت قد انهارت. وكان البديل هو استعادة سيطرة المديرين الموجودين على الشركات، وهو ما كان قد حدث بالفعل في العديد من الحالات. وعلى النقيض، كنت سأرد على هذا الرأي بأن إدراك هذه المشــكلات يجعــل بالأحــرى أكــثر أهمية عدم تنفيذ استراتيجية الخصخصة والتحرير بالطــريقة التــي تمت بها. إن انهيار السلطة المركزية كان من المفترض أن يجعل الأمر أكــثر ســهولة، والأكــثر أهمية، كان تفكيك الشركات القومية الكبيرة، خاصة في قطاع الموارد الطبيعية، إلى أجزاء قادرة على المنافسة فيما بينها، مؤدية إلى انتشار أكبر للقدرة الاقتصــادية. ويجعل ذلك، العمل على إقامة نظام ضرائب فعال قبل توزيع مصادر خلق الــثروة، أكــثر إلزاما. لقد حققت الإصلاحات الصينية عملية تنازل ضخمة عن السلطة المركــزية إلــى السلطات المحلية في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي. في النهاية، ربما لم تكن الاستراتيجيات البديلة لتنجح في روسيا، لكن يصعب تصديق أن النتيجة كان يمكن أن تكون أسوأ مما حدث.

الفصل الثامن

البرنامج الآخر لصندوق النقد الدولى

إن جهود صندوق النقد الدولى التى لم تحقق سوى نجاحا محدودا خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تثير أسئلة مزعجة حول الطريقة التى يرى بها الصندوق عملية العولمة ــ وكيف ينظر إلى أهدافها ويسعى إلى إنجازها كجزء من دوره ومهمته.

يعتقد الصندوق أنه يؤدى المهام الموكلة إليه ألا وهى: تعزيز الاستقرار العالمى، مساعدة البلدان النامية التى تمر بمرحلة تحول على تحقيق ليس الاستقرار فقط ولكن النمو أيضا. وحتى وقت قريب كان يتساءل إن كان يتعين عليه الاهتمام بالفقر ــ حيث أن الفقر مسئولية البنك الدولى ــ لكنه حاليا ضم إليه قضية الفقر أيضا، على الأقل على مستوى الخطابة. غير أننى أعتقد أنه فشل فى مهمته، وأن حالات الفشل ليست عرضية لكنها نتاج الكيفية التى فهم بها مهمته.

منذ سنوات عديدة، أصبحت الصيغة التى أطلقها وزير الدفاع الأسبق شارلز ويلسون، والرئيس السابق لشركة جنرال موتورز، رمزا لرؤية خاصة للرأسمالية الأمريكية: "الجيد لجنرال موتورز يكون جيدا للبلاد". ويبدو فى كثير من الأحيان أن صندوق النقد الدولى لديه رؤية مماثلة: "ما تراه الجماعة المالية جيداً للاقتصاد العالمى يكون جيداً للاقتصاد العالمى ويجب عمله". فى بعض الحالات، يكون ذلك صحيحا، وفى العديد من الحالات لا يكون كذلك. وأحيانا، يكون ما تعتقد الجماعة المالية أنه فى مصلحتها لايكون كذلك فى الحقيقة، لأن أيديولوجية السوق الحرة المسيطرة تشوش التفكير الصافى والواضح بشأن الحل الأمثل لمشكلات اقتصاد معين.

فقدان التماسك الفكرى: من صندوق النقد الدولى لكينز إلى صندوق النقد الحالى

كان هناك نوع من التماسك والترابط المنطقى فى مفهوم كينز (الأب الروحى الفكرى لصندوق النقد الدولى) للصندوق ودوره. لقد سجل كينز

فشل السوق ــ وهو سبب يستدعى عدم ترك الأسواق لنفسها ــ والذى يمكن علاجه بعمل جماعى. كان يخشى أن تولد الأسواق بطالة مزمنة. ولقد ذهب إلى أبعد من ذلك. فقد بين لماذا هناك حاجة إلى عمل جماعى "عالمى"، لأن ما يقوم به بلد ما له اسقاطاته على البلدان الأخرى. إن واردات بلد ما ليست سوى صادرات بلد آخر، وأن خفض واردات بلد ما، لأى سبب كان، يؤذى اقتصادات بلدان أخرى.

كان هناك فشل آخر للسوق: كان يخشى فى حالة حدوث أزمة اقتصادية شديدة، وعجز السياسة النقدية عن مواجهتها، ألا تتمكن بعض البلدان من الاقتراض لتمويل زيادة الإنفاق أو تعويض خفض الضرائب اللازمين لتنشيط الاقتصاد. حتى أن بلدا قادرا ظاهريا على إيفاء الدين قد يجد نفسه غير قادر على الحصول على المال. إن كينز لم يحدد فقط مجموعة من اخفاقات السوق، لكنه أوضح لماذا تستطيع مؤسسة مثل صندوق النقد الدولى أن تحسن الأمور، وذلك بالضغط على البلدان للحفاظ على اقتصاداتها عند مستوى العمالة الكاملة، وتوفير السيولة لتلك البلدان التى تواجه أزمات اقتصادية ولا تستطيع تحمل زيادة تضخمية فى الإنفاق الحكومى، ومن ثم يصبح من الممكن تثبيت ودعم الطلب الكلى "العالمى".

غير أن أصوليى السوق يسيطرون الآن على صندوق النقد الدولى، وهم يعتقدون أن الأسواق، بصورة عامة جدا، تعمل بشكل جيد، وأن الحكومات، بصورة عامة جدا، تعمل بشكل سئ. إن لدينا مشكلة واضحة: مؤسسة عامة أنشئت لتصحيح بعض اخفاقات السوق، لكنها تدار حاليا بواسطة اقتصاديين يثقون فى الأسواق بدرجة كبيرة، وفى الوقت نفسه ثقتهم فى المؤسسات العامة ضئيلة. لكن أوجه التناقض الذاتى فى صندوق النقد تبدو مثيرة للإزعاج، وبشكل خاص عند النظر إليها من منظور التقدم الذى حدث فى النظرية الاقتصادية خلال العقود الثلاث الأخيرة.

لقد طور علماء الاقتصاد تناول منهجى لـ" النظرية التى تفسر كيف تواجه الحكومة فشل السوق"، والتى تحاول أن تحدد لماذا لا تعمل الأسواق بشكل سليم، ولماذا يكون العمل الجماعى ضروريا. وعلى المستوى الدولى، تحدد النظرية لماذا قد تفشل الحكومات الفردية فى خدمة رفاهة الاقتصاد العالمى، وكيف يمكن أن تتحسن الأمور من خلال العمل الجماعى العالمى، بشكل منظم ومتفق عليه بين حكومات تعمل معا، وغالبا ما يكون ذلك من

خـــلال مؤسســـات دولية. إن تطوير رؤية فكرية متماسكة للسياسة الدولية لمؤسســـة عالمـــية مثل صندوق النقد الدولى يتطلب تحديد الحالات الرئيسية للاخـــتلال الوظـــيفى لعمل الأسواق، وتحليل كيف يمكن لسياسات معينة أن تـــتفادى أو تقلل لأدنى مستوى حجم الضرر الناجم عن حالات الإخفاق تلك. بل يجب أن تذهب هذه الرؤية إلى بعد من ذلك، لتوضيح كيف أن التدخلات المعيـــنة هى "أفضل" طريقة للتصدى لإخفاقات السوق، ومواجهة المشكلات "قبل" حدوثها، وعلاجها عندما تحدث.

وكما ذكرنا من قبل، كان كينز قد اقترح مثل هذا التحليل، شارحا لماذا قـــد لا تنـــتهج البلدان من تلقاء نفسها سياسات تضخمية بشكل كاف لأنها ربمـــا لا تأخذ فى الاعتبار، المكاسب التى قد تجلبها للبلدان الأخرى. لذلك، كـــان من المفترض لصندوق النقد الدولى، فى مفهومه الأصلى، أن يمارس ضغطا على البلدان لكى تنتهج سياسات تضخمية أكثر مما قد تختار بمحض إرادتهـــا. حاليا، عكس الصندوق اتجاهه، بحيث أصبح يمارس ضغطا على البلدان، خاصة النامية منها، لكى تطبق سياسات انكماشية أكثر مما قد تتخذه بمحض اختيارها. لكن بينما يرفض الصندوق على ما يبدو رؤى كينز، فإنه حاليا، فى رأيى، لم يصغ أية نظرية متماسكة لفشل السوق، وهو الأمر الذى قـــد يـــبرر وجـــوده ذاتـــه كمؤسسة دولية ويقدم الأساس المنطقى لتداخلاته الخاصة فى السوق. وكم رأينا، كان نتيجة ذلك أن الصندوق صاغ فى أغلب الأحـــيان سياســـات فاقمـــت المشـــكلات ذاتها التى حاولت تلك السياسات تصحيحها، بالإضافة إلى أنه سمح لهذه المشكلات أن تتجدد مرارا وتكرارا.

دور جديد لنظام جديد لسعر الصرف؟

مـــنذ حوالى ثلاثين عاما، تحول العالم إلى نظام مرن لأسعار الصرف، وكـــان هـــناك أساس نظرى متماسك وراء هذا التحول: يجب أن تحدد قوى الســـوق أســـعار الصرف، مثلها مثل الأسعار الأخرى. إن محاولة الحكومة الـــتدخل لتحديد هذا السعر ليست أكثر نجاحا من محاولة التدخل لتحديد أى سعر آخر. ومع ذلك، كما رأينا، فإن الصندوق قام مؤخرا بتدخلات ضخمة. لقـــد تـــم إنفـــاق مليارات الدولارات فى محاولة لتثبيت أسعار الصرف فى الـــبرازيل وروســـيا عـــند مســـتويات يصعب دعمها. ويبرر الصندوق هذه

التدخلات بأن الأسواق تبدى "أحيانا" تشاؤما مفرطا ـ إنها "تتجاوز حد الاعتدال" ـ وتستطيع السيد الرزينة للبيروقراطية الدولية أن تساعد على استقرار الأسواق. ويبدو لى غريبا ولافت للنظر أن مؤسسة ملتزمة بنظرية أن الأسواق تعمل بشكل جيد، إن لم يكن بشكل مثالى، تقرر أن الأمر بالنسبة لسوق محددة، سوق سعر الصرف، يتطلب التدخل وبشكل مكثف. إن الصندوق لم يقدم أبدا تفسيرا جيدا، سواء لماذا يكون التدخل المكثف مرغوبا فيه بالنسبة لهذه السوق المعينة أو لماذا لا يكون كذلك بالنسبة لأسواق أخرى.

إننى أوافق الصندوق أن الأسواق قد تبدى تشاؤما مفرطا. لكننى أعتقد أيضا أن الأسواق قد تبدى تفاؤلا مفرطا، وأن المشكلات لا تحدث فقط فى سوق سعر الصرف. هناك مجموعة أوسع من أوجه النقص فى الأسواق، وخاصة فى أسواق رأس المال، وأنها تتطلب مجموعة أوسع من التدخلات.

على سبيل المثال، كان هناك حماس وغبطة مفرطان أديا إلى فقاعة السوق المالية والعقارية فى تايلاند، ودعم هذه الفقاعة، إن لم يكن أنشأها، تلك الأموال الساخنة للمضاربات المتدفقة على البلاد. وتلى هذا الحماس والغبطة تشاؤم مفرط عندما انقلب فجأة اتجاه تدفق الأموال. فى الحقيقة، هذا التغير فى اتجاه رأس المال المضارب كان السبب وراء قابلية التبخر المفرطة لأسعار الصرف. وإن كان يمكن مقارنة هذه الظاهرة بـ"المرض"، فمن المنطقى معالجة المرض بدلا من مجرد معالجة أعراضه، ألا وهى قابلية سعر الصرف للتبخر. لكن أيديولوجية السوق الحرة التى يؤمن بها الصندوق قادته إلى تسهيل دخول الأموال الساخنة للمضاربات إلى البلاد والخروج منها. إن الصندوق، فى الحقيقة، بمعالجته الأعراض مباشرة، وذلك بضخ مليارات الدولارات إلى السوق، قد فاقم المرض. لو أن المضاربين لا يكسبون المال إلا من بعضهم البعض لكانت لعبتهم غير مغرية ـ نشاط مخاطرته عالية، يحقق فى "المتوسط" عائد صفر، حيث أن أرباح البعض تكافئها تماما خسائر البعض الآخر. إن ما يجعل المضاربة مربحة هى الأموال التى تأتى من الحكومات المدعومة من صندوق النقد الدولى. على سبيل المثال، عندما أنفق الصندوق والحكومة البرازيلية حوالى ٥٠ مليار دولار فى أواخر عام ١٩٩٨ ، للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى مغالى فى تقييمه، أين ذهبت تلك الأموال؟ لم تتبخر الأموال فى

الهــواء. لقــد ذهبــت إلـــى جيـــب شـــخص ما – ذهب أغلبها إلى جيوب المضـــاربين. إن بعــض المضاربين قد يربحون وقد يخسر البعض الآخر، لكن المضاربين ككل يحققون ربحا يساوى خسائر الحكومة. وبمعنى ما، فإن الصندوق هو الذى أبقى على نشاط المضاربين.

العدوى

هـــناك أيضـــا مـــثال صارخ آخر لكيف يمكن أن يؤدى غياب نظرية للصندوق، متماسكة وكاملة بشكل معقول، إلى سياسات تزيد تفاقم المشكلات ذاتهـــا الـــتى يفترض أن يحلها الصندوق. ولندرس ماذا حدث عندما حاول الصندوق وقف انتشار "العدوى". إن الصندوق يدعى أساسا أن عليه التدخل وبسرعة، لو قرر أن أزمة جارية فى بلد ما ستنتقل إلى بلدان إخرى، أى أن الأزمة ستنتشر مثل مرض معدى.

لو أن العدوى مشكلة، فإن المهم فهم عمل الآلية التى تحدث العدوى من خلالهـــا، مـــثل علمـــاء الأوبئة، فى محاولتهم التى لا تعرف الكلل لاحتواء المـــرض المعـــدى، حيث يعملون بجد لفهم آلية انتقاله. إن لدى كينز نظرية متماســـكة مؤداها أن الأزمة الاقتصادية عندما تحدث فى بلد ما، فإنها تجعل هـــذا الـــبلد يخفـــض من وارداته، وذلك يؤذى جيرانه. لقد رأينا فى الفصل الـــرابع كيف أن صندوق النقد الدولى، بينما كان يتكلم عن العدوى، اتخذ فى الأزمـــة المالية الآسيوية تدابير عجلت فى الواقع من انتقال المرض، عندما أجـــبر بلـــدا تلو الآخر على التقشف وربط الأحزمة. إن خفض الدخول أدى بســـرعة إلـــى خفض كبير فى الواردات وفى اقتصادات تلك المنطقة شديدة الـــتكامل، وأدى ذلـــك بـــدوره إلـــى إضعاف متتالى لدول الجوار. وعندما انفجـــرت المـــنطقة، أدى انخفـــاض الطلب على البترول والسلع الأساسية الأخـــرى إلـــى انهـــيار أسعار تلك السلع، مما نشر فوضى شديدة فى بلدان أخـــرى تقـــع علـــى بعد آلاف الأميال، وتعتمد اقتصاداتها على تصدير تلك السلع.

وفـــى غضون ذلك، تشبث الصندوق بفكرة التقشف على أنها الترياق، مدعيا أن الأمر الجوهرى هو استعادة ثقة المستثمرين. وانتشرت أزمة شرق آســـيا مـــن هـــناك إلى روسيا عبر انهيار أسعار البترول، وليس بسبب أية

علاقة غامضة بين "ثقة" المستثمرين الأجانب وثقة المستثمرين المحليين فى اقتصادات المعجزة الآسيوية وفى رأسمالية المافيا فى روسيا. وبسبب غياب أيــة نظــرية مقــنعة ومتماســكة للعدوى، نشر الصندوق المرض بدلا من احتوائه.

متى يكون العجز التجارى مشكلة؟

إن علاجات صندوق النقد الدولى لا تعانى وحدها من مشكلة التماسك، إنمــا تصيب أيضا تشخيصاته. إن اقتصاديى الصندوق يخشون كثيرا عجز مــيزان المدفوعات، لأن مثل هذا العجز يشكل، فى حساباتهم، علامة أكيدة علــى وجــود مشكلة وشيكة الحدوث. لكنهم عندما ينددون بقوة بوجود هذا العجــز، فــإنهم غالبا لا يهتمون كثيرا بما تستخدم فيه النقود بالفعل. لو أن حكومة ما لديها فائض فى الميزانية (مثل تايلاند فى السنوات السابقة لأزمة ١٩٩٧)، فــإن عجــز مــيزان المدفوعــات يعود أساسا إلى أن الاستثمار "الخــاص" يفوق الادخار الخاص. لو أن شركة فى القطاع الخاص اقترضت ملــيون دولار بفائدة ٥%، واستثمرت هذا المال فى شئ يدر عائد ٢٠ % ، عــندئذ لا تكــون لديهــا مشكلة فى أنها اقترضت المليون دولار، حيث أن الاســتثمار سيسدد المبلغ المقترض وزيادة. حتى إذا أخطأت الشركة التقدير وكانت عائداتها ٣% أو حتى صفر فى المئة، لا تكون هناك مشكلة بالطبع. عــندئذ ســيفلس المقترض، ويفقد الدائن جزءا أو كل قرضه. قد يمثل ذلك مشــكلة للدائــن، لكنها ليست مشكلة تستدعى أن تقلق حكومة هذا البلد ـ أو صندوق النقد الدولى ـ بخصوصها.

كــان يتعيــن على التحليل المتماسك أن يدرك ذلك. كما كان عليه أن يــدرك أنــه إذا كان بلد ما يستورد أكثر مما يصدر (أى لديه عجز تجارى) فــإن ذلك يعنى أن هناك بلدا آخر يصدر أكثر مما يستورد (أى لديه فائض تجــارى). إنــه قــانون المحاسبة الدولية غير القابل للتقادم: إن مجموع كل العجز فى العالم يجب أن يساوى مجموع كل الفائض فى العالم. ويعنى ذلك أنه إذا أصرت اليابان والصين على أن يكون لهما فائض تجارى، فإن بعض البلدان ستعانى بالضرورة عجزا تجاريا. لا يجب مهاجمة ولوم بلدان العجز وحدها، لأن بلدان الفائض مخطئة أيضا بالقدر نفسه. لو أن اليابان والصين

حافظـــتا علـــى فائضهما، وحولت كوريا عجزها التجارى إلى فائض، فإن مشكلة العجز التجارى "لابد" أن تظهر على عتبة بلد أو بلدان أخرى.

ومع ذلك، فإن العجز التجارى الضخم يمكن أن يمثل مشكلة. يمكن أن يكون مشكلة لأنه يضطر البلد الذى يعانى هذا العجز أن يقترض عاما وراء عـــام. وإذا غير من يقدمون رأس المال رأيهم وتوقفوا عن تقديم القروض، فإن هذا البلد قد يعانى مضايقات خطيرة ـ أى يواجه أزمة. فهو ينفق لشراء ســلع من الخارج أكثر مما يحصل عليه من بيع سلعه فى الخارج. وعندما يـــرفض الآخرون الاستمرار فى تمويل تلك الفجوة التجارية، فلابد أن يقوم هـــذا الـــبلد وبسرعة بضبط ميزانه التجارى. فى حالات قليلة، يمكن أن تتم عملـــية ضـــبط الميزانية بسهولة: لو أن بلدا ما يقترض بشكل ضخم لتمويل صـــفقة شـــراء سيارات(كما حدث مؤخرا فى أيسلندا)، فإذا رفض الأجانب توفير التمويل للسيارات، فإن الصفقة تتوقف، وتختفى الفجوة التجارية. لكن ضـــبط الميزانـــية، لا يـــتم بشـــكل عـــام بمثل هذه السهولة. بل، قد تكون المشـــكلات أسوأ لو أن قروض البلد قصيرة الأجل، بحيث يستطيع الدائنون المطالبة بالتسديد الآن لما أقرضوه لتمويل عجز السنوات السابقة، سواء كان تـــم استخدام هذه القروض لتمويل الإسراف فى الاستهلاك أو للاستثمارات طويلة الأجل.

الإفلاس والمخاطرة الأخلاقية

إن تلك الأزمات تحدث، على سبيل المثال، عندما تنفجر فقاعة عقارية، كمـــا حـــدث فـــى تايلاند. فالذين اقترضوا من الخارج لتمويل مشروعاتهم العقاريـــة لم يتمكنوا من سداد قروضهم. وانتشرت حالات الإفلاس. ويمثل تعـــامل الصـــندوق مع حالات الإفلاس حلبة أخرى، حيث اتسم تناوله لهذه الحالات بعدم الاتساق والتماسك الفكرى.

فـــى اقتصـــادات السوق القياسية، لو أن مقرضا قدم قرضا سيئا، فإنه يـــتحمل عواقـــب ذلك. قد يعلن المقترض إفلاسه، ولدى البلدان قوانين تحدد كيفـــية تسوية حالات الإفلاس تلك. هذه هى الطريقة التى من المفترض أن تعمـــل بها اقتصادات السوق. بدلا من ذلك، قدمت برامج الصندوق، وبشكل

متكرر، الأموال لبعض الحكومات لإنقاذ الدائنين الغربيين. وبما أن هؤلاء الدائنين يفترضون أنه ستكون هناك عند اللزوم عملية إنقاذ، فإن ذلك أضعف الحافز لديهم للتأكد عن كثب من قدرة المقترضين على السداد. إنها مشكلة المخاطرة الأخلاقية الشائعة المعروفة جيدا فى صناعة التأمين، والتى يعرفها الاقتصاد الآن. إن التأمين يقلل حافزك لتوخى الحذر، وأن تكون محترسا. لو كنت مقرضا وتعرف أنه سيتم إنقاذك إن ساءت الأمور، فإنك تولى عناية أقل فى فرز الذين يلتمسون قروضك. إن عملية إنقاذ فى حالة الأزمة تماثل التأمين "المجانى". وفى غضون ذلك، تستطيع الشركات الحريصة التى تواجه تبخر أسعار الصرف أن تؤمن نفسها ضد ذلك بطرق معقدة، لكن يمكن الوصول إليها. لكن، كما قلنا سابقا، إذا لم يشتر المقرضون فى بلد ما التأمين اللازم لتقليل المخاطرة بالنسبة لهم، لأنهم يعرفون أو يعتقدون أن الصندوق سينقذهم، فإن ذلك يشجعهم على تعريض أنفسهم لمخاطرة إضافية ـ وعلى ألا يقلقوا لذلك. إن هذا ما حدث فى مرحلة التمهيد لأزمة الروبل فى روسيا ١٩٩٨ . فى حالة روسيا، كان مقرضو وول ستريت فى اللحظة التى يقدمون فيها قروضهم، يقولون صراحة أن الأمر فى رأيهم يتطلب عملية إنقاذ ضخمة فعلا ـ وكانوا يدركون أنهم سيحصلون على أموالهم لأن روسيا قوة نووية.

إن الصندوق يحاول وهو يركز على الأعراض، أن يدافع عن تدخلاته بالقول أن لولا هذه التدخلات لما أوفى هذا البلد بالتزاماته، ولما أمكنه الحصول على قروض فى المستقبل. إن أى تناول متماسك منطقيا كان سيدرك المغالطة فى هذه الحجة. "لو" أن الأسواق المالية تعمل بشكل جيد لو أنها تعمل فى أى مكان بالشكل الرائع الذى يعتقده أصوليو السوق فى الصندوق فإنها تنظر إذن إلى المستقبل وهى تحدد سعر الفائدة الذى تطالب به، وتقيم هذا السعر حسب المخاطرة التى "أمامها" وليس وراءها. إن البلد الذى تخلص من حمل الديون الثقيل، حتى وإن لم يستطع الوفاء بالتزاماته، يكون فى وضع أفضل للنمو، ومن ثم "أكثر" قدرة على سداد أى اقتراض إضافى. إن ذلك جزء من منطق الإفلاس فى المقام الأول: إن الإعفاء من الدين أو إعادة هيكلته تتيح للشركات ـ وللبلدان ـ أن تتحرك إلى الأمام وتنمو. فى القرن الثامن عشر، ربما كانت عقوبة السجن لعدم سداد الدين، تحث الأفراد بقوة لعدم إعلان إفلاسهم، لكن هذه العقوبة لم

تســاعد المدينيين على النهوض من جديد. لم تكن تلك العقوبات غير إنسانية فقط، لكنها لم تعزز الكفاءة الكلية للاقتصاد.

إن التاريخ يدعم هذا التحليل النظرى. وأحدث مثال، روسيا، التى كانت تعــانى من عدم إيفاء ضخم للدين فى عام ١٩٩٨ وكان يوجه إليها انتقادات واســعة لأنها لم تستشر حتى الدائنين، تمكنت من الاقتراض من السوق فى عــام٢٠٠٠ وبدأ رأس المال يتدفق ثانية إلى البلاد. وبالمثل، بدأت رؤوس الأمــوال تتدفق من جديد إلى كوريا الجنوبية، برغم أن الدولة فرضت إعادة هــيكلة فعلية لديونها، وخيرت الدائنين الأجانب بين إعادة تدفق القروض أو عدم السداد.

لنرى كيف لو كان الصندوق قد أعد نموذجا متماسك منطقيا، لاستطاع تــناول إحــدى المشكلات الأكثر صعوبة فى أحداث شرق آسيا: هل يتعين رفــع أسعار الفائدة أم لا فى غمرة الأزمة؟ سيجبر رفع أسعار الفائدة آلاف الشــركات والمشروعات على إعلان إفلاسها. كان موضوع الجدال بالنسبة للصــندوق أن عدم رفع أسعار الفائدة سيؤدى إلى انهيار سعر الصرف، مما ســيؤدى إلــى المــزيد من حالات الإفلاس. مؤقتا، لنترك جانبا السؤال هل ســيؤدى رفــع أسعار الفائدة (مع ما سينجم عن ذلك من تفاقم الكساد) إلى رفع سعر الصرف(لم يحدث ذلك فى الحياة العملية). وسنضع جانبا أيضا، السؤال التجريبى ما الذى يسبب ضررا لعدد أكبر من الشركات هل هو رفع سعر الفائدة أم انخفاض سعر الصرف(على الأقل فى تايلاند، توحى الأرقام بشــكل قوى أن الضرر من مزيد من خفض سعر الصرف سيكون أقل). إن "مشــكلة" الفوضى الاقتصادية التى نجمت عن عمليات تخفيض قيمة العملة "تســببت" فــيها الشــركات التى اختارت ألا تشترى تأمينا ضد انهيار سعر الصــرف. كــان يجب أن يبدأ أى تحليل للمشكلة، يتسم بالتماسك المنطقى، بســؤال عــن أسباب هذا الفشل الظاهرى للسوق ـــ لماذا لم تشتر الشركات التأميــن ضــد هذا الفشل؟ وكان أى تحليل سيقترح أن الصندوق نفسه يمثل جــزءا كبــيرا من المشكلة: إن تدخلات الصندوق لدعم سعر الصرف، كما ذكــرنا عاليه، تجعل شراء تأمين أمرا أقل ضرورة للشركات، مما يفاقم فى المستقبل المشكلة ذاتها التى كان من المفترض أن يحلها ذلك التدخل.

من عون مالى خارجى إلى عون داخلى

بحـث الصندوق عن استراتيجيات جديدة، عندما أصبحت حالات فشله واضحة جلية، لكن غياب التماسك المنطقى ضمن ألا يكون لبحثه عن بدائل قابلـة للتطبـيق سوى فرصة صغيرة للنجاح. أن النقد الواسع لاستراتيجية العـون المـالى الخـارجى دفعت الصندوق إلى محاولة تطبيق استراتيجية سـماها الـبعض "العون الداخلى". فقد رغب الصندوق أن تكون مؤسسات القطـاع الخاص طرفا "فى" أية عملية عون مالى خارجى. وبدأ يصر على أن تكون هناك "مشاركة" واسعة من قبل القطاع الخاص المقرض فى بلد ما، قـبل أن يقـوم الصـندوق بإقـراض المال لهذا البلد فى شكل عون مالى خـارجى، حيث يتعين على المقرضين المحليين أن يتحملوا نوعا من "قص الشـعر"، ويسقطوا جزءا كبيرا من الدين المستحق لهم. ولا يوجد ما يدعو للدهشـة، إن تم تجربة الاستراتيجية الجديدة أولا على بلدان لا حول لها ولا قـوة مثل الإكوادور ورومانيا، وهما بلدان أضعف من أن تقاوما الصندوق، ولـيس علـى بلدان رئيسية مثل البرازيل وروسيا. وسرعان ما أثبتت هذه الاسـتراتيجية أن التصـور الذى بنيت عليه مشكوك فيه ومحل جدل، وأن تنفـيذها معيب وناقص، ولها عواقب سلبية جدا على البلدان التى استهدفتها التجربة.

لقد كانت رومانيا بشكل خاص مثالا محيرا. فهى لم تهدد بالامتناع عن سداد ديونها، لقد أرادت فقط مالا جديدا من الصندوق لكى توضح أنها قادرة على الوفاء بالدين، وهو ما يمكن أن يساعدها على خفض أسعار الفائدة التى يتعيـن عليها دفعها. لكن المقرضين الجدد لن يقرضوا إلا إن حصلوا على سعر فائدة يعادل المخاطرة التى يواجهونا. ولا يمكن إجبار المقرضين الجدد علـى قـبول "قـص الشـعر". لو كان الصندوق بنى سياساته على نظرية متماسكة منطقيا لحسن أداء أسواق رأس المال، لكان أدرك ذلك.

لكـن هناك مشكلة أكثر خطورة، تمس لب مهمة صندوق النقد الدولى. لقد أنشئ الصندوق للتعامل مع أزمات السيولة الناجمة عن الغياب العرضى للمـنطق فـى سلوك أسواق الإقراض، ورفضها إقراض بلدان قادرة بالفعل علـى الوفاء بديونها. إن الصندوق حاليا يمنح بعض الأشخاص والمؤسسات الـتى سـبق أن تسببت فى الأزمات، اليد العليا على سياسات إقراضه. فقط

عندما يرغبون فى الإقراض يكون الصندوق راغبا فى الإقراض. لقد أدرك هؤلاء المقرضون العواقب العميقة لهذا التغير، حتى وإن كان الصندوق لم يدرك ذلك. لو رفض المقرضون إقراض المال لبلد ما، أو التعاون للتوصل إلى تسوية، فإن البلد المقترض لن يتمكن من الحصول على الأموال ليس فقط من الصندوق، لكن من البنك الدولى أيضا والمؤسسات الأخرى التى تجعل إقراضها مشروطا بموافقة الصندوق. وأصبح لدى المقرضين فجأة وسيلة ضغط ضخمة. لقد أصبح لدى شاب فى الثامنة والعشرين يعمل فى فرع بنك دولى خاص فى بوخارست، السلطة ليقرر إن كان صندوق النقد والبنك الدوليين والولايات المتحدة ستقرض رومانيا أم لا، قرضا بأكثر من مليار دولار، وذلك عند موافقته على قرض ببضعة ملايين من الدولارات. فى الواقع، لقد فوض الصندوق مسئوليته فى تقييم الموقف وتقرير إن كان يتعين إقراض رومانيا أم لا لهذا الشاب. وبالطبع، سرعان ما أدرك هذا الكادر الشاب وآخرون ـ أكبر منه بالكادـ يعملون فى فروع بنوك دولية أخرى فى بوخارست، سلطة التفاوض التى منحت لهم. وفى كل مرة كان الصندوق يخفض المبلغ الذى يطالب البنوك الخاصة بتقديمه، كانت تلك البنوك تخفض المبلغ المستعدة لمنحه. وفى لحظة بدا أن رومانيا كان ينقصها ما قيمته ٣٦ مليون دولار قروضا من القطاع الخاص لكى تحصل على حزمة مساعدة تقدر بعدة مليارات من الدولارات. إن البنوك الخاصة التى تجمع الأموال المطلوبة من قبل الصندوق كنت لا تطلب فقط النسبة القصوى (أسعار فائدة مرتفعة جدا) وإنما أيضا، فى حالة على الأقل، تخفيف القيود الرومانية المنظمة لعمليات الإقراض. إن هذا "التساهل" فيما يتعلق بالقواعد والنظم سيسمح للمقرض أن يقوم بأشياء كان لا يمكنه القيام بها ـ أن يقرض المزيد من الأموال، أو أن يقدم قروضا بأسعار فائدة أعلى وتنطوى على مخاطرة أكبرـ مما يزيد من أرباحه، لكنه فى الوقت نفسه يزيد من المخاطر للنظام البنكى ككل ويقوض المبرر لوجود مثل هذه اللوائح المنظمة. ربما كان ذلك يغرى بعض الحكومات الأقل كفاءة والأكثر فسادا، لكن رومانيا رفضت جزئيا عرض الصندوق لأنها، من البداية، لم تكن فى حاجة ماسة لهذا المال.

ويمكن تناول القضية بطريقة أخرى. من المفترض أن الصندوق عندما يقرر الموافقة على قرض، فإنه يعتمد فى قراره على الطريقة التى يحل بها

البلد المعنى مشكلاته الأساسية الخاصة بالاقتصاد الجمعى. وفى ظل استراتيجية "المشاركة"، يمكن أن يكون لبلد ما مجموعة من السياسات الجمعية المرضية تماما، لكنه مع ذلك لا يستطيع الحصول على الأموال من أى مصدر، إن لم يتمكن من أن يجمع من البنوك الخاصة المبلغ الذى طالب به صندوق النقد الدولى. من المفترض أن يكون لدى الصندوق الخبرة فى هذه القضايا، وليس الشاب ذو الثامنة والعشرين ربيعا الذى يعمل فى بنك فى بوخارست.

فى نهاية الأمر، وفى حالة رومانيا على الأقل، أصبحت عيوب تلك الاستراتيجية واضحة حتى بالنسبة للصندوق، الذى قام بتقديم الأموال، حتى وإن لم يقدم القطاع الخاص المبالغ التى كان الصندوق "يصر" عليها.

الهجوم خير وسائل الدفاع: توسيع دور صندوق النقد الدولى كـ"مقرض الملاذ الأخير"

فى ضوء الإدراك الواسع لحالات فشل الصندوق وتزايد المطالبة بتقليص مجال عمله، اقترح النائب الأول لمدير الصندوق، ستانلى فيشر، فى عام ١٩٩٩ أن يوسع الصندوق دوره ليصبح مقرض الملاذ الأخير. ومع الأخذ فى الاعتبار أن الصندوق فشل فى استخدام السلطات التى كانت لديه بشكل جيد، فإن اقتراح زيادة سلطاته كان أمرا لا يخلو من الوقاحة. وكان هذا الاقتراح يعتمد على تناظر مغرى: داخل البلدان، يقوم البنك المركزى بدور مقرض الملاذ الأخير، حيث يقرض الأموال للبنوك التى "يمكنها الوفاء بالدين وإن كان لا يتوفر لديها السيولة"، بمعنى أن لديها صافى قيمة إيجابى لكنها لا تستطيع الحصول على أموال من مكان آخر. إن الصندوق سيقوم بالدور نفسه بالنسبة للبلدان. لو كان لدى الصندوق رؤية لسوق رأس المال متماسكة منطقيا، لأدرك سريعا الخلل فى هذه الفكرة.[1] فى ظل نظرية السوق المثالية، لو كان مشروعا ما قادرا على الوفاء بالدين، فإنه يجب أن يكون قادرا على اقتراض المال من السوق، أن أية شركة يمكنها الوفاء بديونها يعنى أنها تتمتع بالسيولة. ومع ذلك، كما يعتقد اقتصاديو الصندوق، الذين يحركهم ظاهريا الإيمان بالسوق، أنهم يستطيعون الحكم أفضل من السوق على ما يجب أن يكون عليه سعر الصرف، فإنهم على ما يبدو

يعتقدون أيضا أنهم يستطيعون الحكم أفضل من السوق إن كان بلد ما مدين يستحق الحصول على قروض جديدة.

لا أعتقد أن أسواق المال تعمل بشكل مثالى. لكن التناقض هنا، أننى بينما أعتقد أن الأسواق تعمل بشكل أقل جودة بكثير مما يفترضه عادة اقتصاديو الصندوق، فإننى أعتقد أن الأسواق أكثر "عقلانية" قليلا مما يبدو أن الصندوق يعتقده عندما يتدخل. إن قروض الصندوق لها ميزاتها، ففى أغلب الأحيان يقرض الصندوق عندما ترفض أسواق رأس المال أن تقوم بذلك. لكن فى الوقت نفسه، أدرك أن البلد المقترض يدفع غاليا مقابل المال "الرخيص" الذى حصل عليه من الصندوق. لو تدهور اقتصاد قومى ما وأصبح مهددا بالفعل بعدم القدرة على السداد، فأن الصندوق هو المقرض المفضل. فهو يجعل هذا البلد يسدد له أولا — حتى وإن كان هناك آخرون، مثل دائنين أجانب، لم يتم السداد لهم. فانهم يأخذون ما تبقى. ومن الممكن ألا يتبقى شيئا. إذن، أى مؤسسة مالية خاصة سليمة التفكير ستصر على الحصول على علاوة مخاطرة — سعر فائدة أعلى، لتغطية احتمال أقوى بعدم السداد. فكلما كان النصيب الذى يذهب إلى الصندوق من الموارد المالية لبلد ما كبيرا، تضاءل نصيب مقرضى القطاع الخاص الأجانب، وسيطالب هؤلاء بسعر فائدة أكثر ارتفاعا. إن نظرية متماسكة منطقيا لسوق رأس المال كانت كفيلة بجعل الصندوق أكثر إدراكا لهذه الحقائق وأقل حماسا لإقراض المليارات تلو المليارات فى برامج الإنقاذ التى تبناها. ولكانت هذه النظرية قادته، وقت الأزمة، إلى البحث باجتهاد أكبر عن بدائل، مثل تلك التى ناقشناها فى الفصل الرابع.

البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولى؟

ربما لا تثير الدهشة، حقيقة أن غياب التماسك المنطقى قد أدى إلى عدد كبير من المشكلات. السؤال هو : لماذا غياب التماسك المنطقى؟ ولماذا استمر، فى قضية تلو الأخرى، حتى بعد أن ظهرت المشكلات للعيان؟ جزء من التفسير أن المشكلات التى كان على الصندوق مواجهتها مشكلات صعبة، وأن العالم معقد، وأن اقتصاديى الصندوق رجال عمليون يجاهدون من أجل اتخاذ قرارات صعبة بسرعة، وليسوا أساتذة جامعات يكافحون

بهـــدوء للتوصــــل إلــــى تماسك منطقى واتساق. لكننى أعتقد أن هناك سببا أساســـيا أكثر: إن صندوق النقد الدولى لا يتخذ هدفا له، تلك الأهداف وحدها التى حددها له تفويضه الأصلى، ألا وهى تعزيز الاستقرار العالمى والسهر علـــى حصـــول البلدان المهددة بالكساد على وسائل مالية لممارسة سياسات توســـعية، إنمـــا يســـتهدف أيضا مصالح الجماعة المالية. وهو ما يعنى أن للصندوق أهدافا تتعارض فيما بينها فى كثير من الأحيان.

ويـــتزايد الـــتوتر لأن هذا التناقض لا يمكن مناقشته على الملأ: لو تم الاعـــتراف علانية بالدور الجديد للصندوق، فإن ذلك قد يضعف الدعم لهذه المؤسســـة، والذيـــن نجحوا فى تغيير هذا التفويض يعرفون ذلك بكل تأكيد. وبالـــتالى يتعين إخفاء هذا التغيير، بحيث "يبدو" متناسقا مع التفويض القديم، ولـــو سطحيا على الأقل. إن أيديولوجية السوق الحرة المبسطة بشكل مفرط، وفـــرت الســـتار الـــذى يمكـــن أن تجرى خلفه العمليات الحقيقية للتفويض "الجديد".

قـــد يكـــون التغيير فى التفويض والأهداف قد تم بهدوء إلا أنه لم يكن بارعا: من خدمة المصالح "الاقتصادية" العالمية إلى خدمة المصالح "المالية" العالمـــية. إن تحريـــر سوق رأس المال ربما لم يسهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصـــادى العـــالمى، لكنه فتح على مصراعيه أسواقا جديدة واسعة لوول ستريت.

يجـــب أن أكـــون واضـــحا: لم يغير صندوق النقد الدولى أبدا تفويضه "رسميا"، ولم يتخذ قرارا رسميا بوضع مصالح الجماعة المالية فوق استقرار الاقتصـــاد العـــالمى أو فـــوق مصالح البلدان الفقيرة التى من المفترض أن يســـاعدها الصندوق. لا يمكننا الحديث بشكل له معنى عن دوافع ونوايا أية مؤسســـة، لكـــن يمكـــن الحديـــث فقط عن دوافع ونوايا الذين يشكلون هذه المؤسســـة ويديرونها. وحتى عندئذ، لا يمكننا فى أغلب الأحيان التحقق من الدوافـــع الحقيقـــية ـ قـــد يكون هناك فجوة بين ما يقولون أنه نواياهم وبين دوافعهـــم الحقيقـــية. ومـــع ذلك، نستطيع كعلماء اجتماع، أن نحاول وصف ســـلوك مؤسســـة مـــا بـــناء على ما "يبدو" أنها تفعله. وبالنظر إلى سلوك الصـــندوق "على أنه" يستهدف مصالح الجماعة المالية، نجد معنى لأفعال قد تبدو، بدون ذلك، متناقضة وغير متماسكة منطقيا.

فضلا عن ذلك، يجب ألا يفاجئنا سلوك الصندوق: إنه يتناول المشكلات من منظور وأيديولوجية الجماعة المالية. وبالطبع، تتسق طرق التفكير تلك عن قرب (إن لم يكن بالتمام) مع مصالحها. وكما ذكرنا من قبل، فإن العديد من كبار المسئولين فى الصندوق جاءوا من الجماعة المالية، والعديد أيضا من كبار مسئوليه، بعد أن خدموا مصالح تلك الجماعة، تركوا الصندوق إلى وظائف ذات رواتب عالية لدى الجماعة المالية. ستانلى فيشر، المدير التنفيذى المساعد، الذى ساهم بدور نشط فى الأحداث المذكورة فى هذا الكتاب، انتقل مباشرة من الصندوق ليصبح نائب رئيس سيتى جروب، الشركة المالية الضخمة التى تضم سيتى بنك. وشغل روبرت روبن رئيس سيتى جروب (رئيس اللجنة التنفيذية) منصب وزير الخزانة الأمريكية ولعب أثناء ذلك دورا مركزيا فى سياسات الصندوق. ولا يسع المرء سوى أن يطرح السؤال التالى: هل تم مكافأة فيشر بسخاء لأنه نفذ بإخلاص التعليمات التى تلقاها؟

لكن لا يوجد ما يضطر إلى البحث عن تفسير من خلال القابلية للرشوة. كان صندوق النقد الدولى (أو على الأقل العديد من كبار المسئولين والعاملين فيه) يعتقدون أن تحرير سوق رأس المال سيؤدى إلى نمو أسرع بالنسبة للبلدان النامية. كانوا يعتقدون ذلك بقوة بحيث لم تكن هناك حاجة للنظر إلى أى دليل يفترض عكس ذلك، أو إعطاء أدنى تصديق لمثل هذا الدليل. لم يرغب الصندوق أبدا فى إلحاق الأذى بالفقراء، وكان يعتقد أن السياسات التى تبناها ستكون مفيدة لهم فى النهاية. كان يؤمن باقتصادات تساقط القطرات، ومرة أخرى لم يرغب فى النظر عن قرب إلى أى دليل قد يفترض عكس ذلك. كان يعتقد أن انضباط أسواق رأس المال ستساعد البلدان الفقيرة على النمو، وبالتالى كان يعتقد أن الاحتفاظ بعلاقات مفيدة مع أسواق رأس المال يشكل أهمية من الدرجة الأولى.

وبالنظر إلى سياسات الصندوق بهذه الطريقة يتم بشكل أفضل فهم إصراره على أن يتم التسديد للدائنين الأجانب بدلا من مساعدة الشركات والمشروعات القومية على ألا تنهار. ربما لم يصبح الصندوق بعد جامع الضرائب لمجموعة السبعة الكبار، لكن من الواضح أنه يعمل بجد(وإن كان لا يحالفه النجاح دائما) لضمان أن يتم التسديد للمقرضين من مجموعة السبعة الكبار. كان هناك بديل لتدخلاته المكثفة، كما رأينا فى الفصل الرابع،

بديـل يمكن أن يكون أفضل للأمم النامية، وأفضل للاستقرار العالمى على المـدى الطويل. كان بإمكان الصندوق تسهيل عملية تسوية حالات الإفلاس، كمـا كان يمكنه محاولة تدبير عملية تجميد(أى التوقف المؤقت عن السداد) الأمر الذى يمنح البلدان – وشركاتها – الوقت لتعويض خسائرها، واستئناف نشـاط اقتصـاداتها المـتوقفة. كـان يمكـنه أن يحاول خلق عملية إفلاس متسـارع.[٢] لكن الإفلاس والتجميد لم يكونا من الخيارات المرحب بها(ولا زالـت كذلـك)، لأنهـا تعـنى أن أموال الدائنين لن تسدد لهم. فالعديد من القـروض كانت بلا ضمانات إضافية، وبالتالى لن يتم استرداد سوى القليل فى حالة الإفلاس. كان الصندوق يخشى أن يتوقف بلد ما عن السداد، وبذلك يحطم قدسية العقود، مما يضعف مكانة الرأسمالية ويقوضها. وفى ذلك كان الصندوق على خطأ من عدة نواحي. إن الإفلاس جزء غير مكتوب من كل عقد إقراض، وينص القانون على ما سيحدث إذا لم يتمكن المدين من السداد للدائن. ولأن الإفلاس جزء ضمنى من عقد الإقراض، فإنه لا ينتهك "قداسة" هـذا العقـد. لكـن هـناك عقدا آخر غير مكتوب – ولا يقل أهمية – بين المواطنين ومجتمعهم من جانب والحكومة من الجانب الآخر، وهو ما يسمى أحـيانا"العقـد الاجـتماعى". يتطلـب هـذا العقد توفير الحماية الاجتماعية والاقتصـادية الأساسـية، بمـا فى ذلك فرص معقولة للعمالة. وبينما كان الصندوق يعمل بشكل ضال لحماية ما يعتبره قدسية عقد الإقراض، فإنه كان مسـتعدا لـتمزيق العقد الاجتماعى الأكثر أهمية. وفى نهاية المطاف، فإن سياسات الصندوق هى التى أضرت بالسوق، كما أضرت باستقرار الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل.

إذن يمكن فهم سبب الكراهية التى يستقبل بها الصندوق والاستراتيجيات الـتى يجـبر بلدان العالم على قبولها بالخداع. إن مليارات الدولارات التى قدمهـا قـد اسـتخدمت للحفاظ على أسعار الصرف عند مستويات لا يمكن تحملهـا، لفترة قصيرة. وخلال تلك الفترة يستطيع الأجانب والأثرياء إخراج أموالهـم من البلاد بأفضل شروط (من خلال أسواق رأس المال المفتوحة الـتى فرضـها الصندوق على البلدان). ومقابل كل روبل وكل روبية وكل كـروزارو(*)، يحصل من هم داخل البلاد على المزيد من الدولارات طالما

(*) وحدة النقد البرازيلية.

ظلت أسعار الصرف عند تلك المستويات. وفى كثير من الأحيان، استخدمت المليارات لتسديد الدائنين الأجانب، حتى عندما كان الدين خاصا. وفى العديد من الحالات أصبح الدين الخاص، فى الواقع، مؤمما.

فى الأزمة المالية الآسيوية، كان ذلك الوضع عظيما بالنسبة للدائنين الأمريكيين والأوروبيين، الذين كانوا سعداء لاسترداد الأموال التى أقرضوها للبنوك والمشروعات فى تايلاند وكوريا الجنوبية، أو على الأقل جزء كبير من هذه الأموال التى لم يكن ليحصلوا عليها بطريقة أخرى. لكن لم يكن ذلك عظيما بالنسبة للعمال ودافعى الضرائب الآخرين فى تايلاند وكوريا، الذين استخدمت أموال ضرائبهم لسداد قروض الصندوق، سواء استفادوا أم لا من أموال تلك القروض. لكن، وبعد إنفاق المليارات للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى لا يمكن تحمله، وتسديد قروض الدائنين الأجانب، وبعد خضوع حكومات تلك البلدان لضغط الصندوق لخفض الإنفاق، بحيث واجهت كسادا فقد فيه ملايين العمال وظائفهم، تجاوز الصندوق كل الحدود بعد ذلك حين بدا أنه لا توجد أموال عندما تعلق الأمر بتوفير مبالغ أقل بكثير لدعم أسعار الغذاء أو الوقود للفقراء. فلا عجب أن يكون هناك مثل هذا الغضب ضد صندوق النقد الدولى.

لو اعتبر الصندوق مؤسسة هدفها خدمة مصالح الدائنين الخاصين، لأمكن بشكل أفضل فهم الإجراءات الأخرى التى يطالب بها. لقد ذكرنا فيما سبق تركيزه على العجز التجارى، وكيف أدت سياسات التقشف الرهيبة التى فرضت على البلدان الآسيوية، بعد الأزمة، إلى خفض سريع فى الواردات وإلى إعادة بناء مكثفة للاحتياطيات النقدية. من وجهة نظر مؤسسة تهتم بقدرة بلد ما على تسديد الدائنين يكون لذلك معنى: فبدون تلك الاحتياطيات، لن تتمكن الحكومات من تسديد القروض الدولارية ـ القروض العامة وقروض المشروعات فى بلادهم. لكن لو ركز المرء بشكل أكبر على قضية الاستقرار العالمى والإصلاح الاقتصادى لهذه البلدان والمنطقة، لكان الإصرار أقل على إعادة بناء الاحتياطيات ولتم اتخاذ إجراءات أخرى لعزل تلك البلدان عن تأثيرات التقلبات المزاجية للمضاربين الدوليين. لقد نفدت احتياطيات تايلاند لأنها استخدمت فى عام ١٩٩٧ لمحاربة المضاربين. وبمجرد أن تقرر أن تايلاند تحتاج سريعا لإعادة بناء احتياطياتها، أصبح لا مفر من أن تدخل البلاد فى حالة كساد خطير جدا. إن سياسات "جرد نفسك

بنفســك" الــتى انتهجها الصندوق، والتى كما رأينا فى الفصل الرابع، حلت محــل سياســة "جرد جارك" التى أدت إلى الكساد الكبير فى الثلاثينيات من القــرن العشــرين، كانت أسوأ من حيث انتشار الأزمة العالمية. من منظور الدائنيــن، نجحــت تلــك السياســات أحيانا، وبسرعة ملحوظة: ففى كوريا الجنوبية، ارتفعت الاحتياطيات من صفر عمليا إلى حوالى ٩٧ مليار دولار فــى يوليو ٢٠٠١ ، وفى تايلاند ارتفعت من رقم بالسالب إلى أكثر من ٣١ ملــيار دولار فى التاريخ نفسه. بالنسبة للدائنين، كل ذلك يمثل بالطبع أنباء طيــبة، يســتطيعون الآن أن يطمــأنوا أن لدى كوريا الدولارات لتسديد أية قروض، لو طالب الدائنون بذلك.

لــو كنــت مكان الصندوق لاتخذت استراتيجية أكثر تعاطفا مع هموم المدينيــن، وأقــل تركــيزا على مصالح الدائنين. ولكنت قلت أن الأهم هو الحفــاظ علــى استمرار الاقتصاد فى عمله، وتأجيل بناء الاحتياطيات لمدة عاميــن حــتى يعود الاقتصاد إلى مساره الطبيعى. ولكنت استكشفت طرقا أخــرى لتحقــيق الاســتقرار على المدى القصير ـ بالإضافة إلى الإفلاس وتجمــيد سداد الدين اللذين أشرت إليهما سابقا، هناك مراقبة رؤس الأموال علــى المــدى القصير، وفرض "ضرائب خروج" من النوع الذى استخدمته مالــيزيا. هناك طرق لحماية بلد ما ضد نهب وتخريب المضاربين، أو حتى ضــد المقرضــين والمســتثمرين على المدى القصير الذين يغيرون أراءهم فجأة. لا توجد سياسة بدون مخاطر أو ثمن، لكن هذه البدائل كانت بكل تأكيد ستفرض تكلفة ومخاطرة أقل بالنسبة لــ "سكان" البلدان التى تواجه الأزمة، حتى وإن كانت ستفرض تكلفة أعلى على الدائنين.

يشــير المدافعون عن سياسات الصندوق إلى حقيقة أن الدائنين تحملوا بعــض التكلفة، فالعديد منهم لم تسدد لهم أموالهم بالكامل. لكن هؤلاء يفوتهم إدراك لب الموضوع لسببين: إن السياسة الصديقة للدائنين حاولت أن "تقلل" الخســائر مقارنــة بما كان يمكن أن تكون عليه. لم تدبر هذه السياسة عملية إنقــاذ مــالى كاملة، إنما كانت عملية الإنقاذ جزئية، ولم توقف هبوط سعر الصــرف، لكــنها عملت على منعه من الانخفاض أكثر من ذلك. ثانيا، لم يــنجح الصندوق دائما فى عمل ما خطط لفعله. لقد فرض سياسات انكماشية مــبالغ فيها على إندونيسيا، لم تخدم جيداً فى النهاية مصالح الدائنين. بشكل عــام، يمكــن القول أن الاستقرار المالى فى العالم ليس لمصلحة الاقتصاد

العالمى فقط لكنه لمصلحة الأسواق المالية أيضا. غير أن العديد من سياسات الصندوق ـ ابتداء من تحرير أسواق رأس المال إلى عمليات الإنقاذ المكثفة – ساهمت بشكل شبه مؤكد فى عدم الاستقرار العالمى.

إن اعتبار أن الصندوق معنى بوجهات نظر الجماعة المالية ويعكس وجهات النظر تلك، يساعد أيضا فى تفسير بعض لغته البلاغية الدفاعية. فى أزمة شرق آسيا، اتهم الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية، على الفور، البلدان المقترضة، واتهموا بشكل خاص غياب الشفافية لدى هذه البلدان. كان واضحا، حتى فى ذلك الحين، أن غياب الشفافية لا يسبب الأزمات، كما لا يمكن أن تعصم الشفافية بلدا ما من الأزمات. قبل أزمة شرق آسيا، كانت أحدث أزمة مالية هى انهيار سوق العقارات فى كل من السويد والنرويج وفنلندا فى نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهى من أكثر الأمم شفافية فى العالم. وكان هناك العديد من البلدان الأقل شفافية بكثير من كوريا وماليزيا وإندونيسيا، ولم تعان من أزمة. لو أن الشفافية هى حل الأحجية الاقتصادية، لكانت بلدان شرق آسيا قد تعرضت لـ"مزيد" من الأزمات فى السنوات السابقة، حيث توضح البيانات أن هذه البلدان أصبحت أكثر شفافية وليس أقل شفافية. ورغم الفشل المزعوم على جبهة الشفافية، فإن بلدان شرق آسيا لم تعرف نموا رائعا فقط إنما عرفت استقرارا غير عادى أيضا. لو أن بلدان شرق آسيا كانت "غير حصينة وسريعة التأثر بشكل عال" كما ادعى الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية، فإن ذلك حدث مؤخرا، ولا يعتمد على غياب متزايد للشفافية وإنما على عامل آخر معروف: التحرير السابق لأوانه للسوق المالية وسوق رأس المال الذى فرضه الصندوق على هذه البلدان.

وبالرجوع إلى الوراء، كان هناك سبب "شفاف" لهذا التركيز على الشفافية[٣]: كان مهما للجماعة المالية والصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية أن يحولوا اللوم بعيدا عنهم. إن السياسات التى فرضها الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية على بلدان شرق آسيا وروسيا وأماكن أخرى، هى التى يقع عليها اللوم: لقد أدى تحرير سوق رأس المال إلى مضاربة مسببة لعدم الاستقرار، كما أدى تحرير السوق المالية إلى ممارسات إقراض سيئة. وبما أن برامج الإصلاح التى تبنوها فشلت، على عكس ما كانوا يقولون، كان

لديهم دافع إضافى ليحاولوا أن يقولوا أن المشكلة الحقيقية تكمن فى البلدان المبتلاة وليس فى برامجهم.

غير أن فحص الأمور عن كثب يوضح أن الدول الصناعية كانت على خطأ بطرق عديدة أخرى: إن اللوائح الضعيفة المنظمة لعمل البنوك فى اليابان، على سبيل المثال، قد شجعت تلك البنوك على إقراض تايلاند بأسعار فائدة جذابة جدا، بحيث لم يستطع المقترضون مقاومة الاقتراض بدرجة أكبر عما يقتضيه الحذر والتعقل. إن سياسات تحرير البنوك من اللوائح والنظم فى الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى شجعت أيضا الإقراض غير الحكيم - لقد سمح للبنوك أن تتعامل مع الإقراض الأجنبى قصير المدى على أنه أكثر أمنا من الطويل المدى. وقد شجع ذلك الإقراض قصير المدى، وكان هذا النوع من القروض من المصادر الهامة لعدم الاستقرار فى بلدان شرق آسيا.

كما أرادت كبرى شركات الاستثمار أن تبرئ مستشاريها، الذين شجعوا عملائهم على أن يضعوا أموالهم فى هذه البلدان. ويستطيع مستشارو الاستثمار من فرانكفورت إلى لندن وميلانو أن يدعوا - معتمدين على المساندة الكاملة لحكومات الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى الأخرى - أنه نظرا لغياب الشفافية فى بلدان شرق آسيا، لم تكن لديهم أية وسيلة لمعرفة إلى أى مدى كان الوضع الحقيقى سيئا، ولا أحد يمكنه أن يلومهم أنهم جهلوا ذلك. هؤلاء المستشارون يتجاوزون بهدوء حقيقة أساسية، إن فى السوق المفتوحة تماما والشفافة حيث المعلومات كاملة وصحيحة، تكون الأرباح منخفضة. لقد كانت آسيا جاذبة للاستثمار - كانت عائداتها عالية - وذلك لأنها بالتحديد كانت أكثر مخاطرة. إن اعتقاد المستشارين أن لديهم معلومات "أفضل" - وتعطش عملائهم للعوائد العالية - هى التى دفعت برؤوس الأموال إلى المنطقة. إن المشكلات الرئيسية - المديونية العالية لكوريا الجنوبية، والعجز التجارى لتايلاند والازدهار العقارى الذى كان لابد أن ينهار، وفساد سوهارتو - كانت معروفة تماما، وكان يتعين على المستشارين أن يكشفوا للمستثمرين المخاطر التى تطرحها تلك المشكلات.

والبنوك الدولية أيضا وجدت من الملائم أن تحول اللوم إلى آخرين. كانت تريد لوم المقترضين وممارسات الإقراض السيئة لبنوك تايلاند وكوريا الذين تزعم أنهم أبرموا قروضا سيئة بمساعدة الحكومات الفاسدة فى

بلادهم التى تسترت عليهم، وانضم إليهم فى الهجوم مجددا صندوق النقد الدولى ووزارة الخزانة الأمريكية. من البداية، كان لابد من الارتياب فى حجج الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية. ورغم محاولتهما تبرئة المقرضين الدوليين الرئيسيين، فإن الحقيقة القاسية هى أن كل قرض له طرفان، مقترض ومقرض. لو أن القرض كان سيئا بشكل جوهرى، فإن المقرض مسئول عن الخطأ بنفس قدر المقترض. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك فى البلدان الغربية المتقدمة أقرضت الشركات الكورية الكبرى، وهى تعلم جيدا مدى مديونية العديد من تلك الشركات. إن القروض السيئة هى نتيجة تقييم سئ، وليس نتيجة أى ضغط من الولايات المتحدة أو الحكومات الغربية الأخرى. لقد اقترفت هذه الأخطاء بالرغم من الأدوات الجيدة لإدارة المخاطرة التى تزعم البنوك الغربية امتلاكها. إذن، لا عجب أن هذه البنوك الكبرى تريد أن تحول الأنظار بعيدا عنها. ولدى الصندوق سبب وجيه لمساندة تلك البنوك، وهو أن الصندوق نفسه يقاسمهم استحقاق اللوم. إن عمليات الإنقاذ المالى المتكررة التى قام بها الصندوق فى أماكن أخرى ساهمت فى نقص الإتقان المهنى الواجب من جانب المقرضين.

كانت هناك قضية أكثر عمقا محل رهان. لقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية خلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات الانتصار العالمى للرأسمالية. ومعا هى وصندوق النقد الدولى ، قالا لبلدان العالم إن اتباع "السياسات الصحيحة"، سياسات إجماع واشنطن، سيؤمن النمو. إن أزمة بلدان شرق آسيا زرعت الشك فى هذه الرؤية الجديدة للعالم، "إلا إذا أمكن إثبات أن المشكلة ليست فى الرأسمالية، لكنها فى البلدان الآسيوية وسياساتها السيئة". وكان على الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية أن يؤكدا أن المشكلة ليست بسبب الإصلاحات - خاصة تنفيذ تحرير أسواق رأس المال، ذلك البند المقدس من العقيدة - لكن بسبب حقيقة أن الإصلاحات لم تكن عميقة بما فيه الكفاية. إنهما بالتركيز على ضعف البلدان التى عانت الأزمة، لا يحولان اللوم فقط بعيدا عن فشلهما، سواء فشل سياستهما أو قروضهما، لكنهما يحاولان استخدام التجربة لدفع برنامجهما إلى أبعد من ذلك.

هوامش الفصل الثامن

١- راجع S.Fischer, On the Need for an International Lender of Last Resort", *Journal of Economic Perspectives* 13 (1999), pp. 85-104. إن فيشر، مثل العديد من الآخرين، يدافع عن مفهوم مقرض الملاذ الأخير، ويشابه بين دور البنك المركزي داخل بلد ما ودور صندوق النقد الدولي بين البلدان. لكن التشبيه مضلل. إن مقرض الملاذ الأخير يكون مطلوبا محليا بسبب قاعدة الإيداع التي تقضي بأن "يخدم أولا من يأتي أولا" والتي تساهم في إمكانية حدوث استرداد مكثف للودائع ــ راجع D.Diamond & P.Dibvig, Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity , *Journal of Political Economy* 91(1983), pp. 401-19. وحتى عندئذ، لا يكفي ذلك لتفادي الاسترداد المكثف للودائع من البنوك، كما برهنت على ذلــك بقوة التجربة في الولايات المتحدة. فقط عندما يصاحب فكرة مقرض الملاذ الأخير قوانيــن بنكية قوية وتأمين للوديعة يكون ذلك كافيا للوقاية من خطر التزاحم على البنوك لاســترداد الودائــع. ولا أحــد يستطيع أن يدعي ــ ولا حتى أشد المدافعين حماسا عن صندوق النقد الدولي ــ أن الصندوق قدم أي شئ مشابه لتأمين الودائع. بالإضافة إلى أن عدم المرونة والصرامة التي اتسمت بها طريقة الصندوق في تطبيق العديد من السياسات جعلــت بلدانــا كثيرة حذرة بالنسبة لمنح الصندوق المزيد من السلطة التقنينية والتنظيمية (حــتى لو أمكن تحديد المجال المناسب للسلطة التنظيمية والتقنينية، وحتى وإن لم تتغلب قضــايا السيادة الوطنية). وجدير بالذكر أن سلطات التقنين في الولايات المتحدة كثيرا ما أكــدت أن السياسات "الجيدة التصميم" الخاصة بمنح مهلة لدفع الدين هي مكون حاسم في إدارة الاقتصــاد الجمعي، بينما أكد صندوق النقد الدولي دائما موقفه المضاد لمثل سياسة مــنح مهلــة لدفع الدين. في مكان آخر، كنت قد أكدت أن الصندوق، بتبنيه هذا الموقف، كثيرا ما فشل في أن يأخذ في الاعتبار المغالطة الأساسية لعملية تسوية الدين: ففي وجود مشــكلات عامــة شاملة، قد يؤدي غياب سياسات منح مهلة لدفع الدين إلى عملية تدمير ذاتــي، حيــث يلجأ كل بنك إلى قروضه، لأنه غير قادر على تحقيق زيادة إضافية لرأس المال، مما يؤدي إلى انتشار حالات عدم السداد، معززا بذلك الانكماش الاقتصادي.

٢- ما أسميه "الفصل ١١ الإضافي". لمزيد من التفاصيل، راجع:

M.Miller & J.E.Stiglitz, Bankruptcy Protection Against Macroeconomic Shocks: The Case for a Super Chapter 11 , مؤتمر البنك الدولي الخاص بتدفقات رأس المال، والأزمات المالية، والسياسات، ١٥ أبريل، ١٩٩٩ .

٣- في حين يصعب اعتبار نقص الشفافية مسئولا عن الأزمة، فإن نقص الشفافية كان له تكلفته. عند حدوث الأزمة، كان نقص المعلومات يعني أن يسحب المقرضون أموالهم من كل المقترضين بغض النظر عن النوعية. ببساطة، لم يكن لدى المقرضين المعلومات التي يمكنهم على أساسها التمييز بين المقترضين الجيدين والسيئين.

الفصل التاسع

المستقبل

حاليا، لم تنجح العولمة بالنسبة للعديد من فقراء العالم. ولم تنجح بالنسبة للبيئة. كما لم تنجح بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي. إن التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق أدير بشكل سئ، حتى تفشى الفقر مع انهيار الدخول، باستثناء الصين وفيتنام والقليل من بلدان شرق أوروبا.

بالنسبة للبعض، هناك حل سهل: التخلى عن العولمة. إن ذلك ليس معقولا ولا مرغوبا فيه. وكما أشرت فى الفصل الأول، فإن العولمة جلبت معها منافع ضخمة – فنجاح بلدان شرق آسيا قد اعتمد على العولمة، خاصة فى ما يتعلق بسهولة الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا. كما أتاحت العولمة تقدما كبيرا فى مجال الصحة، والمجتمع المدنى العالمى الذى أصبح أكثر ديناميكية ويناضل من أجل مزيد من الديمقراطية وقدر أكبر من العدالة الاجتماعية. المشكلة ليست فى العولمة، لكن فى كيفية إدارتها. ويكمن جزء من المشكلة فى المؤسسات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، الذين ساعدوا فى وضع قواعد اللعبة. ولقد قاموا بذلك بطريقة خدمت فى أغلب الأحيان مصالح البلدان الصناعية الأكثر تقدما – وبشكل خاص المصالح الخاصة داخل تلك البلدان – وليس مصالح العالم النامى. لكن لم يقتصر الأمر على أنهم خدموا تلك المصالح، فلقد تناولوا فى أغلب الأحيان العولمة من منظور ضيق شكلته رؤية خاصة للاقتصاد والمجتمع.

إن المطالبة ملموسة فى كل مكان – بدءا من اللجان التى شكلها الكونجرس، والمجموعات المدعومة من المؤسسات التى تضم نخبة من الاقتصاديين البارزين الذين يكتبون التقارير عن التغيرات فى المعمار المالى العالمى، وانتهاء بالاحتجاجات التى تميز تقريبا كل اجتماع دولى. وكرد فعل، حدث بعض التغيير. فالجولة الجديدة لمفاوضات التجارة التى عقدت فى العاصمة القطرية الدوحة فى نوفمبر ٢٠٠١ ، سميت "جولة التنمية" ، ولم تستهدف فقط المزيد من فتح الأسواق، إنما تصحيح بعض أوجه اختلال

التوازن التى حدثت فى الماضى، وكان النقاش فى الدوحة مفتوحا عما كان من قبل. وشهد خطاب كل من صندوق النقد والبنك الدوليين تغييرا، حيث أصبح هناك حديث أكثر عن الفقر. وفى ما يتعلق بالبنك الدولى، على الأقل، تجرى محاولة صادقة لتجسيد التعهد الذى قطعه على نفسه، ألا وهو "وضع البلاد على مقعد القيادة"، وذلك من خلال برامجه فى العديد من البلدان. لكن الكثير من المراقبين الذين ينتقدون المؤسسات الدولية يتشككون فى قيمة هذا التغيير. فهم يرون أن هذه التغيرات مجرد مواجهة من قبل تلك المؤسسات للواقع السياسى: "يجب" عليهم تغيير خطابهم لو أرادوا البقاء على قيد الحياة. هؤلاء المنتقدون يراودهم الشك فى وجود تعهد أو التزام حقيقى. ولم يطمئنوا عندما عين الصندوق فى عام ٢٠٠٠ فى منصب الرجل الثانى للصندوق، شخصا كان رئيس فريق الاقتصاديين فى البنك الدولى خلال الفترة التى تبنى فيها البنك أيديولوجية السوق الأصولية. إن بعض المنتقدين لا يثقون إطلاقا فى تلك الإصلاحات لدرجة أنهم يواصلون المناداة بإجراءات أكثر جذرية وتطرفا مثل إلغاء صندوق النقد الدولى، لكننى أعتقد أن ذلك لا معنى له. فإذا تم إلغاء الصندوق، من المرجح أن ينشأ من جديد فى شكل آخر. فى أوقات الأزمات الدولية، يود رؤساء الحكومات أن يشعروا أن هناك أحدا يتولى المسئولية، وأن هناك مؤسسة دولية تقوم بشئ ما. حاليا يقوم الصندوق بهذا الدور.

أعتقد أنه يمكن إعادة تشكيل العولمة بحيث تحقق إمكاناتها النافعة. وأعتقد أيضا أنه يمكن إعادة تشكيل المؤسسات الاقتصادية الدولية بحيث تساعد على تأمين إنجاز هذا الهدف. لكن لفهم كيفية إعادة تشكيل هذه المؤسسات، نحتاج فهما أفضل للسبب الذى جعلها تفشل، وبهذا الشكل البائس.

مصالح وأيديولوجية

بالنظر إلى سياسات الصندوق رأينا فى الفصل السابق كيف "وكأن" هذه المنظمة تخدم مصالح الأسواق المالية، بدلا من مجرد القيام بمهمتها الأصلية، ألا وهى مساعدة البلدان التى تمر بأزمات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادى العالمى، لكن بإمكان المرء أن يجد معنى لما قد يبدو إنه مجموعة من السياسات المشوشة والمتضاربة فكريا.

إذا كانت المصالح المالية قد سيطرت على تفكير صندوق النقد الدولى، فقد لعبت المصالح التجارية أيضا دورا مسيطرا فى منظمة التجارة العالمية. وكما يهمل الصندوق تماما هموم ومشكلات الفقراء - هناك مليارات متاحة لإنقـاذ البنوك، لكن لا توجد مبالغ تافهة لتأمين دعم الغذاء للذين طردوا من عملهـم نتيجة برامج الصندوق - فإن منظمة التجارة العالمية تضع بدورها الـتجارة فوق كل ما عداها. عندما حاول البعض حظر استخدام شباك صيد الجمـبري لأنهـا تصطاد السلاحف أيضا وتهددها بالانقراض، ردت عليهم مـنظمة التجارة العالمية أن مثل هذا التقنين يعتبر انتهاكا غير مبرر لحرية التجارة. واكتشف هؤلاء أن اعتبارات التجارة تفوق أية اعتبارات أخرى بما فى ذلك البيئة!

بيـنما يبدو أن هاتين المؤسستين تخدمان المصالح التجارية والمالية قبل أى شئ آخر، فإنهما لا تريان الأمور بهذه الطريقة. إنهما يعتقدان بصدق أن الأجـندة الـتى يسعيان لتنفيذها هى "للصالح العام". ورغم أن كل شئ يثبت عكـس ذلـك، فـإن العديـد من وزراء التجارة والمالية، بل وبعض القادة السياسـيين، يعـتقدون أن الجميع سيستفيدون فى النهاية من تحرير التجارة وسـوق رأس المـال. إن العديـد من هؤلاء يعتقدون ذلك بقوة لدرجة أنهم يسـاندون بكـل الطـرق الممكـنة، عملية إجبار البلدان على القبول بتلك "الإصلاحات"، حتى إن كانت مثل هذه الإجراءات لا تحظى إلا بتأييد شعبى محدود للغاية.

إن الـتحدى الأكـبر لـيس فقـط فى المؤسسات ذاتها لكن فى طريقة التفكـير: الاهـتمام بالبيـئة، والتأكد من أن الفقراء يعبرون عن رأيهم فى القـرارات الـتى تمسـهم، وتشجيع الديمقراطية والتجارة العادلة، كل ذلك ضـرورى لتحقـيق المنافع الممكنة للعولمة. المشكلة أن المؤسسات تعكس طـريقة تفكير من هى مسئولة أمامهم. إن محافظ البنك المركزي النموذجي يبدأ يومه وكل ما يقلقه هو إحصائيات التضخم، وليس إحصائيات الفقر، وما يثير قلق وزير التجارة هو أرقام التصدير وليس مؤشرات التلوث.

إن العـالم مكان معقد. فكل جماعة فى المجتمع تركز على جزء الواقع الـذى يعنـيها أكثر. يهتم العمال بالوظائف والأجور، ورجال المال بأسعار الفائدة واسترداد أموالهم. إن سعر الفائدة المرتفع مفيد للمقرضين - شريطة السـداد. لكن يرى العمال فى أسعار الفائدة المرتفعة مسببا لتباطؤ الاقتصاد،

وهو ما يعنى البطالة بالنسبة لهم، فلا عجب إذن أن يروا الخطر فى ارتفاع أسعار الفائدة. أما بالنسبة لرجل المال الذى أقرض ماله قرضا طويل الأجل، فإن الخطر الحقيقى هو التضخم. فقد يعنى التضخم أن قيمة الدولارات التى ستسدد له ستكون أقل من تلك التى أقرضها.

فـــى المناقشـــات السياسية العلنية، القلة هى التى تبرر مواقفها بمقتضى مصالحها الخاصة. فكل شئ يصاغ فى تعبيرات "المصلحة العامة". إن تقييم كـــيف يمكـــن لسياسة معينة أن تؤثر على المصلحة العامة يتطلب نموذجا، رؤية لكيفية عمل النظام ككل. لقد قدم آدم سميث مثل هذا النموذج فى دفاعه لصـــالح الأســـواق. وكارل ماركس، بإدراكه للآثار السلبية للرأسمالية على العمـــال فـــى زمانه، قدم نموذجا بديلا. وكان لنموذج ماركس، رغم عيوبه العديـــدة المعـــروفة تمامـــا، تأثير ضخم، خاصة فى البلدان النامية حيث بدا لملـــيارات الفقـــراء أن الرأسمالية لا تفى بوعودها. لكن مع انهيار الاتحاد الســـوفيتى، أصـــبحت نقـــاط ضـــعف هذا النموذج جلية واضحة. ومع هذا الانهـــيار، وسيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى، أنتصر نموذج السوق.

لكـــن ليس هناك نموذج "واحد" للسوق. توجد اختلافات لافتة للنظر بين النموذج اليابانى لنظام السوق، والنموذج الألمانى أو السويدى أو الأمريكى. هـــناك العديـــد مـــن البلدان التى يساوى فيها دخل الفرد الدخل الفردى فى الولايـــات المـــتحدة، لكـــن الفقر أقل فى هذه البلدان، كذلك التفاوت والظلم الاجـــتماعى، كما أن الظروف المعيشية، مثل الصحة، أفضل(طبقا لرأى من يعيشـــون هـــناك علـــى الأقل). وبينما تحتل السوق مركز كل من النموذج الســـويدى والأمـــريكى للرأسمالية، فإن الحكومة فى كلا البلدين تقوم بأدوار مختلفة تماما. فالحكومة فى السويد، تأخذ على عاتقها مسئوليات أكبر بكثير فـــى مـــا يـــتعلق بتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتوفير مستويات أفضل من الـــرعاية الصـــحية، وتأمين أفضل ضد البطالة، ومكافآت تقاعد أفضل مما تقدمه حكومة الولايات المتحدة. ومع ذلك، نجحت السويد إلى حد كبير، حتى بالنســـبة للابـــتكارات المرتـــبطة بـــ"الاقتصاد الجديد". وبالنسبة للعديد من الأمريكييـــن، وليس جميعهم، فإن النموذج الأمريكى قد عمل بشكل جيد. أما بالنســـبة لأغلـــب الســـويديين، فـــإن النموذج الأمريكى غير مقبول - إنهم يعتقدون أن نموذجهم قد خدمهم بشكل جيد. وبالنسبة للبلدان الآسيوية، هناك

مجموعـــة متنوعة من النماذج التى عملت بشكل جيد، وذلك صحيح بالنسبة لماليزيا وكوريا، كما هو صحيح بالنسبة للصين وتايوان، حتى مع الأخذ فى الاعتبار الأزمة المالية العالمية.

خلال الخمسين عاما الماضية، شرح علم الاقتصاد الأسباب والظروف الـــتى تعمـــل فى ظلها الأسواق بشكل جيد و"متى لا تعمل بشكل جيد". لقد أوضـــح علـــم الاقتصـــاد لماذا قد تؤدى الأسواق إلى نقص فى إنتاج بعض العناصـــر - مـــثل البحث الأساسى - والإفراط فى إنتاج عناصر أخرى - مـــثل الـــتلوث. إن حالات فشل الأسواق الأكثر إثارة هى الأزمات الدورية، الكســـاد والـــركود، التى أساءت إلى صورة الرأسمالية على امتداد القرنين الســـابقين، وتركت أعدادا كبيرة من العمال فى حالة بطالة، إضافة إلى عدم استخدام جزء كبير من مخزون رأس المال بالكفاءة المطلوبة. لكن إن كانت تلك هى أوضح الأمثلة على فشل الأسواق، فهناك عدد لا يحصى من حالات الفشـــل الأكـــثر دقة، وهى على سبيل المثال، تلك الحالات التى فشلت فيها الأسواق فى إنتاج دخول كافية.

إن الحكومات تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا - وقد قامت بذلك - ليس فقـــط فـــى تخفيف حالات فشل الأسواق تلك، ولكن أيضا فى تأمين "العدالة الاجتماعـــية". إن آليات السوق، فى حد ذاتها، قد تترك العديد من الأشخاص بمـــوارد قليلة جدا لا تمكنهم من البقاء. لقد قامت الحكومة فى البلدان الأكثر نجاحـــا، فـــى الولايـــات المتحدة وبلدان شرق آسيا، بهذه الأدوار وتقوم بها إجمـــالا بشكل جيد نسبيا. تقدم تلك الحكومات تعليما عالي النوعية للجميع، وأقامـــت جـــزءا كبـــيرا مـــن البنية التحتية - بما فى ذلك البنية الأساسية المؤسســـية، مثل النظام القانونى، وهو النظام المطلوب لكى تعمل الأسواق بشـــكل فعـــال. ونظمت تلك الحكومات القطاع المالى، بحيث تضمن بشكل أكـــبر أن تعمـــل أســـواق رأس المال بالطريقة المفترض أن تعمل بها، كما وفـــرت شبكة أمان للفقراء، وشجعت التكنولوجيا، بدءا من الاتصالات عن بعـــد إلى الزراعة والمحركات النفاثة والرادار. وبينما يدور نقاش عنيف فى الولايـــات المـــتحدة وأماكن أخرى من العالم حول الدور "المحدد بدقة" الذى يجـــب على الحكومة القيام به، هناك اتفاق واسع على أن للحكومة دورا فى جعل أى مجتمع وأى اقتصاد يعمل بكفاءة - وبشكل إنسانى.

هناك اختلافات هامة فى الآراء حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى ديمقراطيتنا. يدور بعض هذه الاختلافات حول القيم – إلى أى مدى يجب أن نعنى بالبيئة؟ (إلى أى مدى نسمح بتدهورها لو أن ذلك سيتيح لنا ناتجا محليا إجماليا أعلى؟) إلى أى مدى يتعين علينا أن نهتم بالفقراء؟ (ما مدى التضحية من إجمالى دخلنا التى نرغب فى القيام بها لو أن ذلك سيتيح لبعض الفقراء الخروج من حالة الفقر، أو تحسين أحوالهم ولو بشكل طفيف؟) أو، إلى أى مدى يتعين أن نهتم بالديمقراطية؟ (هل نريد حلا وسطا فى ما يتعلق بالحقوق الرئيسية، مثل حق التجمع، لو اعتقدنا أن ذلك سيؤدى إلى نمو الاقتصاد بمعدل أسرع؟) وبعض أوجه الخلاف تلك تدور حول كيفية عمل الاقتصاد. إن "الفرضيات التحليلية" واضحة: عندما تكون هناك معلومات ناقصة أو أسواق غير مثالية (كما هو الحال دائما)، تكون هناك، مبدئيا، تدخلات من قبل الحكومة، يمكن أن تزيد من كفاءة الأسواق – حتى لو كانت الحكومة تعانى من نفس النقص فى المعلومات. وكما رأينا فى الفصل الثالث، فإن الافتراضات التى ترتكز عليها أصولية السوق لم تصمد فى الاقتصادات المتقدمة، ناهيك عن البلدان النامية. لكن أنصار أصولية السوق لا يزالون يجادلون أن أوجه عدم كفاءة الأسواق صغيرة نسبيا وأوجه عدم كفاءة الحكومات كبيرة نسبيا. إنهم يرون الحكومة كجزء من المشكلة أكثر منها جزءا من الحل. فالحكومة ملومة عن البطالة لتحديدها أجورا عالية جدا، أو لسماحها للاتحادات بسلطة أكبر.

لقد كان آدم سميث أكثر إدراكا لأوجه قصور السوق، بما فى ذلك التهديدات التى تطرحها نواقص المنافسة، من أولئك الذين يدعون أنهم أنصاره العصريون. كما كان سميث مدركا للإطار والسياق الاجتماعى والسياسى الذى يجب على كل الاقتصادات أن تعمل داخله. إن التماسك الاجتماعى مهم لعمل الاقتصاد: إن عنف المدن فى أمريكا الجنوبية والحرب الأهلية فى أفريقيا يخلقان بيئة عدائية للاستثمار والنمو. لكن، فىحين يستطيع التماسك الاجتماعى أن يؤثر على الأداء الاقتصادى، فإن العكس أيضا صحيح: إن السياسات التقشفية المبالغ فيها – سواء كانت سياسة نقدية انكماشية، أو سياسة مالية انكماشية، كما حدث فى الأرجنتين مثلا، أو وقف دعم الغذاء للفقراء فى إندونيسيا – يمكن أن تثير اضطرابا وهياجا كبيرين. تلك هى الحالة بالذات عندما يسود الاعتقاد بوقوع ظلم شديد – كما حدث

فى إندونيسيا حيث وجهت المليارات لإنقاذ الشركات والمصالح المالية، مما لم يترك شيئا لمن يجبرون على البطالة.

فى عملى الشخصي - سواء فى كتاباتي، أو دوري كرئيس للمستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون، أو باعتباري الاقتصادي الأول للبنك الدولى - دعوت إلى رؤية متوازنة لدور الحكومة، رؤية تعترف بقصور وحالات فشل كل من الأسواق "و" الحكومات، وتنظر للاثنين باعتبارهما يعملان معا فى حالة مشاركة، مع الأخذ فى الاعتبار أن الطبيعة الدقيقة لهذه المشاركة تختلف من بلد لآخر، طبقا لمراحل النمو السياسى والاقتصادى لكل بلد.

لكن أيا كانت مرحلة النمو السياسى والاقتصادى لبلد ما، فإن الحكومة تحدث فرقا. إن كل من الحكومات الضعيفة والحكومات المغالية فى التدخل، تؤذى الاستقرار والنمو. إن مرجع الأزمة المالية الآسيوية هو غياب النظم واللوائح المناسبة فى القطاع المالى، فى حين يرجع ظهور رأسمالية المافيا فى روسيا إلى فشل الحكومة فى تعزيز المبادئ الأساسية لنظام قانونى وشرعى. فالخصخصة بدون البنية التحتية المؤسسية اللازمة فى البلدان التى تمر بمرحلة تحول تؤدى إلى نهب الأصول بدلا من خلق الثروة. وفى بلدان أخرى، تكون الاحتكارات الخاصة بدون تنظيم لها، أكثر قدرة على استغلال المستهلكين من احتكارات الدولة. وعلى النقيض، نجد أن الخصخصة المصحوبة باللوائح المنظمة لها وإعادة هيكلة الشركات، والإدارة القوية لتلك الشركات[1] قد أدت إلى نمو أعلى.

ومع ذلك، فإن قصدى هنا ليس حل هذه الخلافات، أو الدفاع عن رؤيتى الخاصة لدور الحكومة والأسواق، لكن ما أقصده هو التأكيد على أن هناك اختلافات حقيقية فى الرأى حول هذه القضايا، حتى بين الاقتصاديين المتميزين. بعض الانتقادات الموجهة للاقتصاد والاقتصاديين، تقفز إلى النتيجة التى تقول أن علماء الاقتصاد يختلفون دائما، ويتعين بالتالى صرف النظر عن "أى شئ" يقولونه. وذلك خطأ. ففى بعض القضايا، مثل ضرورة أن تعيش البلدان فى حدود إمكانياتها وأخطار التضخم المفرط، هناك اتفاق واسع.

المشكلة أن صندوق النقد الدولى (وأحيانا منظمات اقتصادية دولية أخرى) يقدم مقترحات مبدئية وتوصيات سياسية على أنها معترف بصحتها،

بينما هى لا تحظى بإجماع واسع. فبالنسبة لقضية تحرير سوق رأس المال لم يكن هناك فى الواقع، سوى دليل ضئيل فى صالحها، فى الوقت الذى كان فيه كم ضخم من الأدلة ضدها. وبينما هناك إجماع أن أى اقتصاد لا يستطيع أن ينجح فى ظل تضخم مفرط، لا يوجد إجماع حول مكاسب خفض التضخم إلى مستويات أدنى بشكل مطرد. فلا يوجد ما يثبت أن خفض التضخم إلى مستويات أدنى بشكل مطرد يحقق مكاسب تتناسب مع تكلفة ذلك الخفض، بل أن بعض علماء الاقتصاد يعتقدون أن خفض التضخم أكثر مما يجب له آثار "سلبية".(٢)

إن السخط على العولمة لا ينشأ فقط من تقديم الاقتصاد على كل شئ عداه، لكن ينشأ أيضا بسبب إعلاء رؤية معينة للاقتصاد - أصولية السوق - فوق كل الرؤى الأخرى. إن معارضة العولمة فى العديد من مناطق العالم لا تستهدف العولمة فى حد ذاتها- لا تستهدف مصادر التمويل الجديدة من أجل النمو أو الأسواق الجديدة للتصدير - إنما تستهدف مجموعة المبادئ والعقائد الخاصة، مثل سياسات إجماع واشنطن التى فرضتها المؤسسات المالية الدولية. والمعارضة ليست لهذه السياسات ذاتها فحسب، ولكن لمفهوم أن هناك مجموعة واحدة فقط من السياسات الصحيحة. إن هذا المفهوم يمثل تحديا لعلم الاقتصاد، الذى يؤكد على أهمية الموازانات، وللادراك السليم العادي. لدينا فى ديمقراطياتنا مناقشات حامية حول كل مكون من مكونات السياسة الاقتصادية، ليس فقط فى ما يتعلق بالاقتصاد الجمعى، لكن حول أمور مثل الهيكل المناسب لقوانين الإفلاس أو خصخصة التأمين الاجتماعى. ويشعر باقى العالم وكأنه حرم من القيام باختياراته الخاصة به، بل وأجبر على اختيارات رفضتها بلدان أخرى منها الولايات المتحدة.

لكن بينما حرم الالتزام بأيديولوجية معينة بلدانا من الخيارات التى كان يمكن أن تختارها، فإن هذا الالتزام أسهم بشكل قوى فى فشل الاختيارات التى فرضت عليها. إن الهياكل الاقتصادية فى كل منطقة من العالم تختلف بشكل واضح، فلدى الشركات فى شرق آسيا، على سبيل المثال، مستويات عالية من المديونية، بينما نجد المديونية قليلة نسبيا فى شركات أمريكا اللاتينية، والاتحادات قوية فى أمريكا اللاتينية وضعيفة نسبيا فى أغلب بلدان آسيا. كما أن الهياكل الاقتصادية تتغير وفقا للزمن - وهو ما أكدته

المناقشات التى دارت فى السنوات الأخيرة حول "الاقتصاد الجديد". لقد ركز التقدم فى العلوم الاقتصادية خلال الثلاثين عاما الماضية، على دور المؤسسات المالية، وعلى المعلومات، وتغيير نماذج المنافسة العالمية. وقد ذكرت كيف أن هذه التغيرات بدلت وجهات النظر الخاصة بكفاءة سياسة السوق، وبدلت أيضا وجهات النظر المتعلقة بردود الأفعال المناسبة للأزمات.

فى البنك والصندوق الدوليين، تم مقاومة تلك الأفكار الجديدة - والأهم، مقاومة ترجمة تلك الأفكار إلى سياسة اقتصادية، تماما مثلما قاومت تلك المؤسسات دراسة تجارب بلدان شرق آسيا، التى "لم" تتبع سياسات إجماع واشنطن ونمت أسرع من أى منطقة أخرى فى العالم. إن هذا الفشل فى تعلم دروس علم الاقتصاد الحديث، جعل هذه المؤسسات غير مستعدة للتعامل مع أزمة شرق آسيا عندما حدثت، وقللت من قدرتها على تعزيز النمو العالمى.

لقد شعر الصندوق أنه لا يحتاج إلى تلقى تلك الدروس لأنه يعرف الإجابات، وإذا لم يوفر علم الاقتصاد هذه الإجابات، فإن الأيديولوجية - الإيمان البسيط بالأسواق الحرة - تقوم بذلك. إن الأيديولوجية توفر عدسات يستطيع المرء أن يرى العالم من خلالها، مجموعة من المعتقدات التى يتم التمسك بها بقوة بحيث لا يحتاج المرء أى تأكيد تجريبى، ويتم التخلص بسرعة من أية أدلة تناقض تلك المعتقدات. بالنسبة لمن يؤمنون بالأسواق الحرة والمحررة من كل المعوقات، يكون تحرير سوق رأس المال أمرا مطلوبا ومرغوبا "بوضوح"، ولا يحتاج المرء إلى دليل على أن ذلك يشجع ويعزز النمو. وإذا قدم لهم الدليل على أن تحرير سوق رأس المال يسبب عدم استقرار، فإنهم يرفضون هذا الدليل ويعتبرون أن ذلك مجرد ثمن التكيف، وجزء من الألم الذى يتعين قبوله فى مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

الحاجة إلى مؤسسات دولية عامة

لا يمكننا التراجع عن العولمة، فهى وجدت لتبقى. القضية هى كيف نجعلها تعمل بشكل جيد. وإذا نجحت، فلابد أن يكون هناك مؤسسات دولية عامة للمساعدة فى وضع القواعد اللازمة.

بالطبع، يجب أن تركز هذه المؤسسات الدولية على القضايا التى يكون فـيها العمل الجماعى العالمى مرغوبا، أو حتى ضروريا. على مدى العقود الثلاثة الماضية كان هناك إدراك وتفهم متزايد للظروف التى يكون فيها هذا النوع من العمل مطلوبا، على أى مستوى كان. لقد ناقشت سابقا، كيف يكون العمـل الجمـاعى مطلوبـا عندما لا تعطى الأسواق تلقائيا نتائج مرضية. وعـندما تكـون هناك عوامل خارجية ظرفية مفرطة – حيث تؤثر أعمال أفراد على أفراد آخرين لا يدفعون أو لا يتم تعويضهم – فإن السوق ستؤدى بشـكل عـام إلى إفراط فى إنتاج بعض السلع ونقص فى إنتاج سلع أخرى. ولا يمكن الاعتماد على السوق لإنتاج سلع عامة أساسية من حيث طبيعتها، مـثل الدفـاع.(٣) فـى بعض المجالات تفشل الأسواق فى التواجد أصلا،(٤) فالحكومات مثلا تقدم قروضا للطلبة، لأن السوق فشلت فى أن تقدم من تلقاء نفسـها تمويلا للاستثمارات فى رأس المال البشرى. ولمجموعة متنوعة من الأسـباب، نجد أن الأسواق فى كثير من الأحيان ليس لديها تنظيم أو ضبط ذاتـى – فهـناك أوقـات ازدهار وأوقات أزمات – ومن ثم يقع على عاتق الحكومة دور هام فى تعزيز الاستقرار الاقتصادى.

فـى غضون العقد الماضى، كان هناك إدراك متزايد للمستوى المناسب – محلـى أو قومى أو عالمى – الذى يكون عنده العمل الجماعى مرغوبا. فالأعمال التى يزيد نفعها بشكل كبير محليا (مثل الأعمال المرتبطة بالتلوث المحلـى) يجب أن يتم قيادتها على المستوى المحلى، بينما تلك التى يستفيد منها كل مواطنى بلد ما، فيتعين مباشرتها على المستوى القومى. إن العولمة تعـنى أن هـناك إدراكا متزايدا لمجالات تتأثر عالميا، وفى تلك المجالات يكـون العمـل الجمـاعى العالمى مطلوبا – وتكون نظم التوجيه والسيطرة العالمـية ضرورية وأساسية. إن إدراك وجود هذه المجالات سار بالتوازى مـع إنشـاء المؤسسـات العالمية لتتولى توجيهها. ويمكن اعتبار أن الأمم المتحدة تركز اهتمامها على قضايا الأمن السياسى العالمى، فى حين يفترض أن تركـز المؤسسـات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولى، على الاسـتقرار الاقتصـادى العالمى. وفى الحالتين، يتعلق الأمر بمعالجة أمور ظرفـية يمكـن أن تـأخذ أبعاداً عالمية. فإن لم يتم احتواء الحروب المحلية ونـزع فتـيلها، يمكن أن تجر إلى حروب أخرى، حتى تصبح حريقا عالميا هـائلا. وقد يؤدى كساد فى بلد ما إلى حالات كساد فى بلاد أخرى. فى عام

١٩٩٨، كان الخوف الأكبر أن تؤدى الأزمة فى الأسواق الناشئة إلى انهيار اقتصادى عالمى.

لكـــن تلـــك المجالات ليست الوحيدة التى تتطلب عملا جماعيا عالميا. هـــناك قضـــايا بيئـــية عالمية، خاصة تلك التى تتعلق بالمحيطات والغلاف الجوى للأرض. إن ارتفاع حرارة كوكب الأرض الناتج عن استخدام البلدان الصـــناعية للوقود الحفرى، الذى أدى إلى تركيز غازات الصوبة الزجاجية (ثـــانى أكســـيد الكـــربون)، يؤثر على من يعيشون فى الاقتصادات ما قبل الصناعية، سواء فى جزيرة من جزر المحيط الهادى أو فى قلب أفريقيا. إن ثقـــب طـــبقة الأوزون نتـــيجة استخدام مادة الـــ(CFC) يهدد أيضا الجميع، ولـــيس فقـــط الذين استخدموا هذه الكيماويات. ومع تزايد أهمية تلك القضايا البيئية العالمية، تم توقيع اتفاقات دولية. بعض هذه الاتفاقات يعمل بشكل جيد جـــدا، مثل الاتفاقية الخاصة بمعالجة مشكلة الأوزون (بروتوكول مونتريال ١٩٨٧)، فـــى حيـــن هـــناك اتفاقات أخرى، مثل التى تتناول ارتفاع درجة حـــرارة كوكب الأرض، لم تتوصل بعد إلى أن يكون لها تأثير ملموس على المشكلة.

هناك أيضا قضايا الصحة العالمية مثل انتشار الأمراض شديدة العدوى كـــالإيدز، التى لا تقف أمامها أية حدود. لقد نجحت منظمة الصحة العالمية فـــى استئصـــال بعـــض الأمـــراض القليلة، أهمها الجدرى ومرض الدود الخطـــى(عمـــى النهر)، لكن فى العديد من مجالات الصحة العامة العالمية، هـــناك تحديـــات ضخمة فى الانتظار. إن المعرفة فى حد ذاتها سلعة عامة عالمـــية وهامة: فثمار الأبحاث يمكن أن تنفع أى فرد، وفى أى مكان، بدون أية تكلفة إضافية بالأساس.

إن العـــون الإنســـانى الدولى صورة من العمل الجماعى الذى ينبع من تقاســـم الـــتعاطف مـــع الآخرين. ويماثل العون الإنسانى الأسواق من حيث الكفـــاءة، فهـــو لا يؤمـــن حصول الأفراد على ما يكفى من الغذاء واللباس والسكن المناسب. إن المهمة الرئيسية للبنك الدولى هى استئصال الفقر، ولا يتحقق ذلك بتقديم العون الإنسانى فى وقت الأزمة، لكن بمنح البلدان إمكانية النمو والاعتماد على النفس.

إن كانـــت المؤسســـات المتخصصة فى أغلب تلك المجالات قد تشكلت لتلبية احتياجات نوعية، فإن المشكلات التى تواجهها غالبا ما تكون مترابطة

فيما بينها. إن الفقر قد يؤدى إلى تدهور بيئى، وقد يسهم التدهور البيئى بدوره فى حدوث الفقر. فى البلدان الفقيرة مثل نيبال، يضطر السكان إلى قطع أشجار الغابات نظرا لنقص مصادر الطاقة والحرارة لديهم، إنهم يحرمون الأرض من أشجارها وشجيراتها للحصول على وقود للتدفئة والطهى، مما يؤدى إلى تآكل التربة وبالتالى إلى مزيد من الإفقار.

إن العولمة بزيادتها للاعتماد المتبادل بين الناس فى العالم، قد عززت الحاجة إلى عمل جماعى عالمى وأهمية المنافع العامة العالمية. وإن كانت المؤسسات العالمية التى أنشئت استجابة لذلك لم تعمل بشكل مثالى فهو أمر لا يدعو للدهشة: إن المشكلات معقدة والعمل الجماعى صعب على أى مستوى كان. وقد قمنا فى الفصول السابقة بتوثيق الشكاوى التى تتجاوز تهمة إنها لم تعمل بشكل مثالى. فى بعض الحالات، كان فشل تلك المؤسسات خطير، وفى حالات أخرى اتبعت برنامجا غير متوازن – لقد استفاد البعض من العولمة أكثر من الآخرين – كما عانى البعض من العولمة وتأذى.

طريقة الإدارة والتوجيه

حتى الآن، ربطنا حالات فشل العولمة بحقيقة أنه عندما تم وضع قواعد اللعبة، تغلبت على ما يبدو مصالح وأفكار التجارة والمالية فى قلب المؤسسات الاقتصادية الدولية. لقد هيمنت رؤية خاصة لدور الحكومة والأسواق – وهى رؤية لا تحظى بقبول عام داخل البلدان المتقدمة، لكن تم فرضها على البلدان النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة التحول.

والسؤال هو معرفة لماذا حدث ذلك؟ ليس من الصعب العثور على الإجابة. فوزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية هم الذين يجلسون حول المائدة فى صندوق النقد الدولى حيث تتخذ القرارات. وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، فإنهم وزراء التجارة الذين يتخذون القرارات. حتى عندما يجتهدون لتوسيع أفق تفكيرهم ويقررون سياسات تخدم المصالح القومية لبلادهم (أو أحيانا، يتسع أفق تفكيرهم أكثر لإقرار سياسات تحقق مصلحة عالمية عامة) ، فإنهم يرون العالم من خلال منظور خاص جدا، وحتما ضيق جدا.

لقد قلت أنه يتعين تغيير طريقة التفكير. لكن من المحتم أن ترتبط طريقة تفكير مؤسسة ما، بمن هى مسئولة "مباشرة" أمامه. كما أن من له حق التصويت له أهميته أيضا، كذلك من له مقعد حول المائدة - حتى وإن كان يتمتع بحقوق تصويت محدودة. إن ذلك يحدد الصوت الذى سيستمع إليه. إن الصندوق لا يهتم فقط بالترتيبات التقنية بين رجال البنوك، مثل كيفية جعل نظم مقاصة الشيكات البنكية أكثر كفاءة. إن لقرارات الصندوق تأثير على حياة وسبل عيش المليارات من البشر على امتداد العالم النامى، رغم أن هؤلاء المليارات لا رأى لهم فى تلك القرارات. فالعمال الذين طردوا من وظائفهم نتيجة برامج الصندوق ليس لهم مقعد حول المائدة، بينما يحظى رجال البنوك، الذين يصرون على استرداد أموالهم، بتمثيل جيد من خلال وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية. لقد كانت عواقب ذلك على سياسة المؤسسة متوقعة أيضا: حزم عمليات الإنقاذ المالى التى تولى اهتماما أكبر لسداد الدائنين، عن الحفاظ على الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة. والعواقب بالنسبة لاختيار إدارة المؤسسة كانت متوقعة أيضا: لقد أولى اهتمام أكبر للعثور على رئيس تنسجم وجهات نظره مع وجهات نظر "أصحاب الأسهم" المسيطرين على المؤسسة، بدلا من العثور على خبير فى مشكلات البلدان النامية، حيث يمارس الصندوق أغلب أنشطته الآن.

إن طريقة التوجيه والإدارة فى منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيدا. وكما الحال فى صندوق النقد الدولى، فإن أصوات وزراء التجارة هى التى تسمع. ولا عجب إذن، ألا تحظى غالبا مشكلات البيئة فى هذه المؤسسة باهتمام كبير. ومع ذلك، فإن كل بلد فى منظمة التجارة العالمية له صوت واحد، وتتخذ القرارات بالإجماع بشكل كبير، على عكس ترتيبات التصويت فى الصندوق التى تضمن هيمنة البلدان الغنية. لكن عند التطبيق، هيمنت فيما سبق كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وقد يتغير ذلك حاليا. فى آخر اجتماع فى الدوحة، أصرت البلدان النامية على ضرورة سماع مشاكلها وهمومها، عند أية جولة جديدة من المفاوضات التجارية - وحصلت البلدان النامية على بعض التنازلات الجديرة بالذكر. ومع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، يكون لدى البلدان النامية صوت قوى إلى جانبها - رغم أن مصالح الصين ومصالح العديد من البلدان النامية لا تتطابق تماما.

"إن أكـثر تغيير أساسي مطلوب كى تعمل العولمة بالطريقة التى يجب أن تعمل بها، هو التغيير فى طريقة الإدارة والتوجيه". وهو ما يعنى بالنسبة للصـندوق والبنك الدوليين ضرورة تغيير حقوق التصويت، وإجراء تغيرات فى كل المؤسسات الاقتصادية الدولية لضمان ألا يسمع فقط أصوات وزراء التجارة فى منظمة التجارة العالمية، أو أصوات وزراء الخزانة والمالية فى الصندوق والبنك الدوليين.

إن مثل هذه التغيرات لن تكون سهلة. فالولايات المتحدة لا تبدو راغبة فـى الـتخلى عـن حـق الفيتو المؤثر فى صندوق النقد الدولى. والبلدان الصـناعية المـتقدمة لا تبدو راغبة فى التخلى عن حقوقها فى التصويت، بحيث يمكن للبلدان النامية أن يكون لها أصوات أكثر. ستعارض تلك البلدان مقدمـة حججـا مقبولة ظاهريا: حقوق التصويت، كما فى أى شركة، تحدد علـى أساس الإسهامات فى رأس المال. لكن الصين أرادت منذ وقت طويل زيـادة مساهمتها فى رأس المال ليكون لها حقوق تصويت أكثر. لقد حاول وزيـر الخـزانة الأمريكـية، بـول أونـيل، أن يعطى الانطباع أن دافعى الضرائب الأمريكيين، السباكين والنجارين، هم الذين يمولون عمليات الإنقاذ المـالى الـتى تتكلف عدة مليارات من الدولارات - ولأنهم يدفعون التكلفة، فمـن حقهم أن يصوتوا. لكن ذلك خطأ. فالأموال تأتى فى النهاية من العمال ودافعـى الضرائب الآخرين فى البلدان النامية، طالما يتم دائما تقريبا تسديد حصص صندوق النقد الدولى.

لكـن، إن كـان التغيـير لـيس سهلا، فهو ممكن. إن التغييرات التى انتزعـتها البلدان النامية من البلدان المتقدمة فى نوفمبر ٢٠٠١ ، كثمن لبدء جولـة جديـدة من المفاوضات التجارية، توضح أن هناك تغيرا فى توازن القوى قد حدث، على الأقل فى منظمة التجارة العالمية.

غـير أنـنى لست متفائلا أن تحدث "قريبا" تغيرات أساسية فى الطريقة "الرسـمية" لإدارة وتوجـيه الصـندوق والبـنك الدوليين. لكن على المدى القصـير، هناك تغيرات فى "الممارسات" و"الإجراءات" يمكن ان تكون لها تأثـيرات هامـة. فـى المؤسستين الدوليتين هناك ٢٤ مقعدا حول المائدة، ويـتحدث كـل مقعد باسم عدة بلدان. فى الترتيب الحالى، هناك عدد صغير جدا من المقاعد لأفريقيا، لأنها ببساطة ليس لديها سوى أصوات قليلة، وذلك لأن حق التصويت، كما سبق أن ذكرنا، يمنح على أساس القدرة الاقتصادية.

ويمكـــن، حتى بدون تغيير قواعد التصويت، أن يكون لأفريقيا عدد أكبر من الممثلين، ويمكن سماع صوتهم دون أن يشاركوا فى التصويت.

إن المشـــاركة الفعالـــة تتطلب توفير المعلومات الكافية لممثلى البلدان النامية. ولأن هذه البلدان فقيرة، فإنها ببساطة لا يمكنها تحمل أنواع العاملين الـــتى تســـتطيع الولايـــات المـــتحدة مثلا تجميعهم لمساندة مواقفها فى كل المؤسسات الاقتصادية الدولية. وإذا كانت الدول المتقدمة جادة فى منح مزيد مـــن الاهتمام لأصوات البلدان النامية، فإنه يمكنها إذن المساعدة فى تمويل مجموعة بحث وتفكير – مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية – لتساعد تلك البلدان على صياغة المواقف والاستراتيجيات اللازمة.

شفافية

فـــيما عـــدا إجـــراء تغيير أساسى فى طريقة إدارة وتوجيه المؤسسات الاقتصـــادية الدولية، فإن أهم طريقة لضمان أن تكون هذه المؤسسات أكثر اســـتجابة للفقـــراء والبيـــئة والاهتمامات السياسية والاجتماعية الأوسع التى أكدت عليها، هى زيادة انفتاح هذه المؤسسات وشفافيتها. إن الصحافة الحرة الـــتى لديها المعلومات الكافية، تلعب دورا رئيسيا فى توجيه وكبح تجاوزات حـــتى حكوماتنا المنتخبة ديمقراطيا. وفى الوقت الحالى، يبدو لنا هذا الدور طبيعـــيا تمامـــا ومســـلما به، حيث يخضع أى عمل مؤذ أو طائش ولو كان صغيرا، أو أية محسوبية، للفحص والتدقيق، ويكون ضغط الرأى العام قويا. إن الشفافية أكثر أهمية فى المؤسسات العامة مثل الصندوق والبنك الدوليين ومـــنظمة الـــتجارة العالمية، لأن قادتها ليسوا منتخبين بشكل مباشر. ورغم كونهـــم مســـئولين عموميـــن فـــإنهم ليسوا مسئولين "مباشرة" أمام مجموع المواطنيـــن. وفـــى حين أن ذلك يفرض على هذه المؤسسات أن تكون أكثر انفتاحا، فإنها فى الواقع أقل شفافية.

إن مشكلة غياب الشفافية تؤثر فى كل المؤسسات الدولية، وإن كان ذلك بطرق مختلفة بعض الشئ. ففى منظمة التجارة العالمية، تجرى وراء أبواب مغلقة، كل المفاوضات التى تؤدى إلى اتفاقات، مما يجعل من الصعب – إلا بعـــد فـــوات الأوان – رؤيـــة تأثـــير مصالح الشركات والمصالح الخاصة الأخـــرى. كمـــا أن مداولات هيئة المنظمة التى تحكم فى ما إذا كان هناك

انتهاك للاتفاقات، تحدث فى سرية تامة. وربما لا يدعو للدهشة، ألا يولى المحاميون التجاريون والمسئولون السابقون فى وزارات التجارة الذين تتألف منهم غالبا مثل تلك الهيئات، سوى اهتمام ضئيل بقضية البيئة مثلا. لكن جعل المداولات أكثر علانية قد يتيح للتدقيق الشعبى أن يزيد حساسية الهيئات لما يشغل ويهم الجمهور، أو يفرض تغييرا على عملية إصدار الأحكام.

إن ميل صندوق النقد الدولى للسرية أمر طبيعى: فالبنوك المركزية كانت دائما كتومة، رغم أنها مؤسسات عامة. وداخل الجماعة المالية، ينظر إلى السرية على أنها أمر طبيعى - على نقيض البيئة الأكاديمية، حيث الانفتاح هو قاعدة السلوك المقبولة. قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت وزارة الخزانة الأمريكية تدافع حتى عن سرية مراكز الأوف شور المصرفية. إن مليارات الدولارات فى جزر الكيمان والمراكز الأخرى المماثلة ليست هناك لأن هذه الجزر تقدم خدمات مصرفية أفضل من وول ستريت أو لندن أو فرانكفورت، لكن لأن السرية تسمح لها أن تشارك فى التهرب الضريبى وغسيل الأموال والأنشطة الشائنة الأخرى. فقط بعد ١١ سبتمبر، تم إدراك أن تمويل الإرهاب كان من بين تلك الأنشطة الشائنة. لكن صندوق النقد الدولى ليس بنكا خاصا، إنه مؤسسة عامة.

إن غياب المناقشة الصريحة يعنى أن النماذج والسياسات لا تخضع للنقد فى الوقت المناسب. ولو أن أداء وسياسات الصندوق خلال أزمة ١٩٩٧ خضعت للعمليات الديمقراطية التقليدية، ولو جرت مناقشة صريحة وكاملة فى البلدان التى عانت الأزمة حول السياسات المقدمة من الصندوق، لكان من الممكن عدم تطبيقها على الإطلاق، ولبرزت سياسات أسلم بكثير. كانت تلك المناقشة الصريحة ستكشف الافتراضات الاقتصادية الخاطئة التى ارتكزت عليها وصفات السياسة، ولأظهرت أنه تم تقديم مصالح الدائنين على مصالح العمال والمشروعات الصغيرة. كانت هناك طرق عمل بديلة، حيث تتحمل هذه الأطراف الأقل قوة، قدرا أقل من المخاطرة. وكان يمكن أن تحظى تلك الطرق البديلة بالتقدير الجاد الذى تستحقه.

فى وقت سابق، عندما كنت أعمل فى مجلس المستشارين الاقتصاديين، رأيت وتوصلت إلى فهم القوى القوية التى تقود السرية. إن السرية تتيح للمسئولين الحكوميين نوعا من حرية التصرف لن يتمتعوا بها لو تعرضت

أفعالهم للتدقيق العلنى. إن السرية لا تجعل فقط حياتهم أسهل لكنها تتيح للمصالح الخاصة السيطرة الكاملة. كما تفيد السرية فى إخفاء الأخطاء؛ سواء كانت أخطاء بريئة أم لا، سواء كانت نتيجة الفشل فى إمعان النظر والتفكير مليا أم لا. وكما يقال أحيانا، "أشعة الشمس هى أقوى مضاد للفساد".

حتى عندما لا تحرك المصالح الخاصة السياسات، فإن السرية تولد الشك والريبة ـ مصالح من التى يتم خدمتها؟ - ومثل هذه الشكوك حتى وإن كانت بلا أساس، فإنها تقوض التأييد لتلك السياسات. إن هذه السرية والشكوك التى تولدها، هى التى ساعدت على استمرار حركة مناهضة العولمة. لقد كان أحد مطالب المحتجين تحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشفافية.

هذه المطالب لها رنين خاص، لأن الصندوق نفسه شدد على أهمية الشفافية خلال أزمة شرق آسيا. وكانت إحدى العواقب "غير المقصودة" للتأكيد الخطابى للصندوق على الشفافية، أنه فى نهاية الأمر، عندما ارتد ضوء الشفافية الكشاف ليشع على الصندوق ذاته، وجد أنها مفقودة.(٥)

كما أن السرية تقوض الديمقراطية. فلن تكون هناك محاسبة ديمقراطية إلا إذا كان من يفترض أن هذه المؤسسات العامة مسئولة أمامهم، يعلمون جيدا ما تفعله تلك المؤسسات - بما فى ذلك الخيارات التى واجهتها وكيف تم اتخاذ القرارات بشأنها. لقد رأينا فى الفصل الثانى كيف اعترفت الديمقراطيات الحديثة للمواطنين "بحق المعرفة"، وهو حق أساسى، وينفذ من خلال قوانين مثل "قانون حرية المعلومات الأمريكى". كما رأينا، مع ذلك، أن الصندوق والبنك الدوليين، بينما يناصران الشفافية والانفتاح بالاسم فقط، فإنهما لم يعتنقا بعد هذه الأفكار. وعليهما أن يقوما بذلك.

إصلاح صندوق النقد الدولى والنظام المالى العالمى

هناك بعض الموضوعات المشتركة التى تواجه الإصلاح فى كل المنظمات الاقتصادية الدولية، لكن لكل مؤسسة مجموعة من المشكلات الخاصة بها. أبدأ بصندوق النقد الدولى، لأنه جزئيا يوضح بجلاء بعض المشكلات الموجودة بحجم أقل فى المؤسسات الأخرى.

لقــد بــدأت الفصل السابق بسؤال، كيف يمكن لمنظمة تضم هذا العدد الكبــير مــن البيروقراطيين الحكوميين الموهوبين(والذين يتقاضون رواتب كبــيرة) أن تقــع فى مثل هذه الأخطاء العديدة؟ لقد افترضت أن "جزءا" من المشــكلات نابع من التنافر وعدم الانسجام بين الهدف المفترض للصندوق، والــذى أنشــئ أصلا من أجله، ألا وهو تعزيز استقرار الاقتصاد العالمى، والأهــداف الأكــثر جدة - مثل تحرير سوق رأس المال - التى عملت من أجــل خدمة الجماعة المالية، أكثر من خدمة الاستقرار العالمى. هذا التنافر وعــدم الانسجام، يؤديان إلى عدم التناسق المنطقى والتناقضات الذاتية، التى هــى أكــثر من مجرد أمور ذات اهتمام أكاديمى. ولا عجب إذن، أن تكون عملــية استخلاص سياسات متماسكة منطقيا أمرا شديد الصعوبة. لقد تم فى كثير من الأحيان استبدال علم الاقتصاد بالأيديولوجيا، وهى أيديولوجيا توفر اتجاهــات واضــحة، حــتى وإن لــم تكن دائما إرشادات ناجحة، كما إنها أيديولوجــيا تنسجم بشكل واسع مع مصالح الجماعة المالية، حتى لو لم تخدم تلك المصالح بشكل جيد، فى حالة فشل هذه الأيديولوجيا.

إن إحــدى النقاط المهمة للتمييز بين "الأيديولوجيا" و"العلم" هى أن العلم يعترف بحدود ما يمكن لأحد معرفته. فهناك دائما عدم يقين. وعلى النقيض، لا يحب الصندوق أبدا مناقشة الشكوك المرتبطة بالسياسات التى يوصى بها، لكــنه يفضل بالأحرى أن يعطى صورة أنه معصوم من الخطأ. هذا الموقف وطــريقة التفكــير يجعلان من الصعب عليه أن يتعلم من أخطائه السابقة - كــيف يمكنه أن يتعلم من تلك الأخطاء إن كان غير قادر على الإقرار بها؟ وبيــنما ترغــب منظمات عديدة أن يعتقد الغرباء عنها أنها بالفعل معصومة مــن الخطــأ، فإن المشكلة مع الصندوق أنه فى كثير من الأحيان، يتصرف وكأنه يعتقد "تقريبا" فى عصمته من الخطأ.

لقــد أقر الصندوق بأخطائه فى أزمة شرق آسيا، معترفا أن السياسات المالية الانكماشية فاقمت الأزمة، وأن استراتيجية إعادة هيكلة النظام المالى فــى إندونيسيا، أدت إلى تزاحم المودعين على البنوك لاسترداد الودائع، مما جعــل الأمــور أكثر سوءا. لكن الصندوق، ووزارة الخزانة الأمريكية التى كانــت مســئولة عن فرض العديد من السياسات، حاولا الحد من الانتقادات ومناقشــتها، وهــو أمر متوقع ولا يثير أية دهشة. لقد كانا فى ذروة السخط عــندما مــس تقريــر البنك الدولى تلك الأخطاء وغيرها، وتم نشر ذلك فى

الصـــفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز. وصدرت أوامر بكبح الانتقادات. ومممــا يعــبر أكـــثر عن موقف الصندوق، أنه لم يتابع أبدا تلك المشكلات والقضــايا. لــم يســأل أبدا لماذا وقعت الأخطاء، وما هو غير الصحيح فى النماذج، أو ماذا يمكن أن يفعل لتفادى تكرار ذلك فى الأزمة القادمة؟ وهناك بكــل تأكــيد أزمة أخرى فى المستقبل. (كما حدث فى يناير ٢٠٠٢، حيث واجهــت الأرجنتيــن أزمة. ومرة أخرى، فشلت سياسة الإنقاذ المالى التى تبــناها الصندوق، ودفعت السياسات المالية الانكماشية التى أصر عليها إلى كســاد أعمــق لــم يسبق حدوثه). ولم يسأل الصندوق أبدا لماذا لم تستطع نماذجه، و"بشكل نظامى"، أن تقدر العمق الحقيقى للكساد حق قدره؟ أو لماذا تكون سياساته "بشكل نظامى" انكماشية أكثر من اللازم؟

يحــاول الصــندوق الدفــاع عن موقفه الخاص بعصمته المؤسسية من الخطــأ، قــائلا أنــه لو بدا مترددا فى قناعته بصحة سياساته، فإنه قد يفقد المصــداقية – ويتطلــب نجاح هذه السياسات أن تمنحه الأسواق المصداقية. وهــنا نجد من جديد سخرية حقيقية. هل صندوق النقد الدولى، الذى دائما ما يمجــد "كمــال وعقلانــية" السوق، يعتقد حقيقة أنه يعزز مصداقيته بطرح توقعــات واثقة أكثر من اللازم؟ إن التوقعات التى لا يحالفها التوفيق مرارا تجعل الصندوق لا يبدو معصوما من الخطأ، خاصة لو أن الأسواق منطقية بــالقدر الذى يدعيه. حاليا، فقد الصندوق الكثير من مصداقيته، ليس فقط فى الــبلدان الناميــة لكن مع أنصاره وزبائنه الأعزاء، الجماعة المالية. لو أن الصــندوق كــان أكثر أمانة وصراحة وأكثر تواضعا، لكان من المحتمل أن يكون اليوم فى وضع أفضل.

فـــى بعض الأحيان، يقدم المسئولون فى الصندوق سببا آخر لفشلهم فى مناقشة السياسات البديلة والمخاطر المرتبطة بكل منها. إنهم يقولون ببساطة أن ذلك قد يربك البلدان النامية – إنه موقف تفضل يعكس تشككا عميقا حول العمليات الديمقراطية.

كــان الأمر سيكون لطيفا لو أن الصندوق غير طريقة تفكيره وأساليبه، بعــد ظهور هذه المشكلات. لكن لم يحدث ذلك. ففى الحقيقة، كان الصندوق بطيــئا بشــكل واضح فى التعلم من أخطائه. جزئيا، كما رأينا، بسبب الدور القــوى للأيديولوجيا، وإيمانه بالعصمة المؤسسية من الخطأ. وجزئيا أيضا، لأن هــيكله التنظيمى الهيراركى اعتاد على ضمان أن تهيمن رؤيته السائدة

للعالم على المؤسسة ككل. إن الصندوق ليس"منظمة تتعلم"، بتعبير مدارس إدارة الأعمال الحديثة، فهو يجد نفسه في مأزق عندما تتغير البيئة حوله، مثله مثل المنظمات الأخرى التي تجد صعوبة في التعلم والتكيف.

وكما ذكرت في الفصل الأول، لكي يحدث تغيير حقيقي في طريقة تفكير الصندوق، يتعين أولا أن تتغير الطريقة التي يدار بها، لكن مثل هذا التغيير غير محتمل الحدوث على المدى القصير. إن زيادة الشفافية قد تساعد، لكن حتى إذا حدث ذلك فإن أية إصلاحات جادة ستصطدم بمقاومة.

لقد تنامى إجماع واسع - خارج الصندوق - أنه يتعين عليه أن يقيد نفسه بمجاله المركزي، ألا وهو إدارة الأزمات. ومعنى ذلك أنه لا يتعين عليه بعد الآن أن يتدخل (خارج الأزمات) في التنمية ولا في اقتصادات مرحلة التحول. إنني أتفق بشدة مع هذا الرأي - جزئيا لأن الإصلاحات الأخرى التي ستمكنه من تعزيز وتشجيع عملية عادلة ومستمرة للتنمية والتحول الديمقراطي ليست وشيكة الحدوث.

هناك أبعاد أخرى لتضييق مجال عمل الصندوق. حاليا، يتولى الصندوق مسئولية جمع الإحصائيات الاقتصادية القيمة، وحتى إن كان يقوم إجمالا بعمل جيد، فإن مسئولياته العملية تضر بصحة الأرقام التي ينشرها. فلكي "تبدو" برامجه ناجحة، ولكي يجعل الأرقام "تتوافق"، يتعين عليه تعديل التوقعات الاقتصادية. العديد من مستخدمي هذه الأرقام لا يدركون أنها ليست مثل التوقعات العادية، فتوقعات إجمالي الناتج المحلي على سبيل المثال، لا تعتمد على نموذج إحصائي متطور، أو حتى على أفضل التوقعات لمن يعرفون الاقتصاد بشكل جيد، لكنها مجرد الأرقام التي تم "التفاوض حولها" كجزء من برنامج الصندوق. إن هذا النوع من تعارض المصالح ينشأ حتما عندما تكون المؤسسة التي تعمل ميدانيا، هي المسئولة أيضا عن الإحصائيات، وقد أنشأ العديد من الحكومات وكالات مستقلة للإحصاء كرد فعل لهذا الواقع.

ويمارس الصندوق نشاطا آخر، هو مراقبة ومراجعة الأداء الاقتصادي لبلد ما، طبقا للمادة الرابعة الخاصة بالاستشارات، والتي تم مناقشتها في الفصل الثاني. وهي الآلية التي من خلالها يدفع الصندوق بوجهات نظره الخاصة في البلدان النامية التي لا تعتمد على مساعدته. ولأن أي تباطؤ في النشاط الاقتصادي في بلد ما يمكن أن يكون له آثار سلبية على بلدان

أخـــرى، فمن المفيد لمختلف البلدان أن تضغط على بعضها البعض للحفاظ علـــى ديناميكيتها الاقتصادية المتبادلة، فهناك مصلحة عالمية عامة. المشكلة هـــى فـــى التقرير ذاته الذى يقدمه الصندوق عن اقتصاد بلد ما. فالصندوق يشـــدد على التضخم، فى حين لا تقل البطالة والنمو أهمية عن التضخم. كما أن السياســـة الـــتى يوصى بها، تعكس وجهات نظره الخاصة فى ما يتعلق بالتوازن بين الحكومة والأسواق. إن تجربتى المباشرة فى الولايات المتحدة مـــع المـــادة الرابعة الخاصة بالاستشارات، أقنعتنى أن تلك المهمة يتعين أن يـــتولاها آخـــرون. ولأن تأثـــير التباطؤ الاقتصادى فى بلد ما، يكون أكثر مباشـــرة على جيرانه، ويكون هؤلاء الجيران على دراية أكبر بظروف ذلك البلد، فإن الرقابة الإقليمية تمثل بديلا قابلا للتطبيق.

إن إجبار الصندوق على العودة لمهمته الأصلية - بتضييق مجال عمله - سيســـمح بجعله أكثر مسئولية أمام المواطنين. عندئذ، نستطيع التحقق إن كـــان حال دون وقوع الأزمات، بخلق بيئة عالمية أكثر استقرارا، وهل حل بشكل سليم الأزمات التى اندلعت. لكن من الواضح، أن تضييق مجال عمل الصندوق لن يحل مشكلته: ما يعاب عليه بشكل خاص، أنه طالب بسياسات، مـــثل تحريـــر ســـوق رأس المال، زادت من عدم الاستقرار العالمى، وإن عمليات الإنقاذ المالى الضخمة التى قادها، سواء فى شرق آسيا أو روسيا أو أمريكا اللاتينية، قد باءت بالفشل.

جهود الإصلاح

غـــداة الأزمة الآسيوية وفشل سياسات الصندوق، كان هناك إجماع عام علـــى وجود خطأ فى النظام الاقتصادى الدولى، وأنه يتعين اتخاذ إجراءات لجعـــل الاقتصاد العالمى أكثر استقرارا. ومع ذلك اعتقد كثيرون فى وزارة الخـــزانة الأمريكـــية وصندوق النقد الدولى أن الأمر لا يحتاج إلا لتغييرات ثانويـــة. ولتعويض النقص فى التغييرات، تصوروا عنوانا لمبادرة الإصلاح يتســـم بالمـــبالغة، "إصلاح معمار المالية الدولية". ويهدف هذا العنوان إلى الإيحاء بتغيير رئيسى فى قواعد اللعبة مما يحول دون وقوع أزمة أخرى.

وتحـــت هذا الخطاب البلاغى، كانت هناك بعض القضايا الحقيقية. لكن كمـــا فعل المسئولون فى الصندوق كل شئ لتحويل اللوم بعيدا عن أخطائهم

وعـن المشـكلات الخاصـة بنظامهم، فإنهم فعلوا كل شئ فى استطاعتهم لتقلـيص الإصـلاحات، فيما عدا تلك التى تكون نتيجتها "مزيدا" من النفوذ والمال للصندوق، و"مزيدا من الالتزامات" على البلدان الناشئة (مثل الإذعان لمعايير جديدة وضعتها البلدان الصناعية المتقدمة).

إن الطـريقة التى جرت بها مناقشات الإصلاح تعزز هذه الشكوك. لقد تمركـز النقاش "الرسمى" حول الإصلاح فى المؤسسات نفسها التى "أدارت" فعلـيا العولمة منذ أكثر من خمسين عاما وسيطرت على النقاش الحكومات ذاتهـا. حالـيا، هـناك قدر كبير من التشكك، فى جميع أنحاء العالم، حول مناقشـة الإصـلاح. فالـبلدان النامـية تتساءل، وهى تواجه حول المائدة الأشخاص أنفسهم الذين كانوا مسئولين عن النظام طوال الوقت، إن كان من المنـتظر حدوث تغيير حقيقى. من وجهة نظرهم، كان ذلك نوعا من أنواع التهريج، حيث يدعى السياسيون أنهم يفعلون شيئا لإصلاح المشكلات، بينما تعمـل المصـالح المالـية للحفـاظ قدر الإمكان على الوضع الراهن. كان المتشـككون على حق جزئيا، لكن جزئيا فقط. فقد جلبت الأزمة إلى المقدمة فكـرة أن شـيئا كـان خطأ فيما يتعلق بعملية العولمة، وعبأت هذه الفكرة الانـتقادات عـبر مجموعة واسعة ومتنوعة من القضايا، ابتداء من الشفافية إلى الفقر والبيئة وحقوق العمل.

وداخـل المـنظمات ذاتهـا، يسود بين العديد من الأعضاء ذوى النفوذ إحسـاس بالرضـا الذاتى. لقد عدلت المؤسسات من خطابها. إنها تتكلم عن "الشـفافية" و"الفقـر" و"المشاركة". حتى وإن كانت توجد فجوة بين الخطابة والواقـع، فـإن الخطابـة لها تأثير على سلوك المؤسسات، وعلى الشفافية، وعلـى الاهـتمام بالفقر. لقد أصبحت مواقعهم على الشبكة أفضل، وهناك انفـتاح أكـثر. لقـد ولدت تقديرات المشاركة الخاصة بالفقر التزاما أوسع وإدراكا أكبر لتأثيرات البرامج على مصير الفقراء. لكن هذه التغيرات، التى قـد تبدو عميقة بالنسبة لمن هم داخل المؤسسات، فإنها تبدو سطحية لمن هم خـارج هـذه المؤسسات. لا يزال لكل من الصندوق والبنك الدوليين معايير لتبادل المعلومات أضعف بكثير من معايير الحكومات فى دول الديمقراطيات مـثل الولايات المتحدة أو السويد أو كندا. لقد حاولت هذه المؤسسات إخفاء تقاريـر خطـيرة. إن عجزها عن تفادى التسريب هو فقط الذى أجبرها فى كثـير من الأحيان على الكشف عن هذه التقارير. هناك سخط متصاعد فى

البلدان النامية من البرامج الجديدة التى تتضمن تقديرات المشاركة الخاصة بالفقر، حيث يقال للمشاركين فى هذه البرامج أن الأمور الهامة، مثل إطار الاقتصاد الجمعى، خارج مجال المناقشة.(٦)

هناك أمثلة أخرى للتغيير فى الكلمات أكثر منه تغيير فى الأفعال. حاليا، يتم الاعتراف أحيانا، حتى من قبل كبار المسئولين فى الصندوق، بأخطار تدفقات رأس المال قصير المدى، والتحرير السابق لأوانه لسوق رأس المال والسوق المالية. إن ذلك يمثل تغيرا كبيرا فى الموقف الرسمى للصندوق، غير أن الوقت مبكرا جدا لمعرفة ما إذا كان هذا التغير فى الخطاب، سينعكس على السياسات التى تنفذ فى البلدان وكيف يكون ذلك(٧). حتى الآن، لا يبدو الدليل واعدا، ويوضح ذلك حدث بسيط. بعد وقت قصير من تولى هورست كوهلر مهام منصبه كمدير عام جديد للصندوق، قام بجولة فى بعض البلدان الأعضاء. وفى زيارة لتايلاند فى نهاية مايو ٢٠٠٠، أشار إلى أخطار تحرير سوق رأس المال، وهو ما أصبح فى ذلك الوقت حكمة تقليدية خارج الصندوق، وبدأ يتسلل إلى داخل الصندوق ذاته. وعلى وجه السرعة، التقطت إندونيسيا، البلد المجاور الفرصة، وأعلنت حكومتها فى شهر يونيو، أثناء زيارته لها عن خطط لدراسة التدخل فى سوق رأس المال. لكن سرعان ما أعاد المسئولون فى الصندوق كلا من إندونيسيا وكوهلر إلى جادة الطريق. وانتصرت البيروقراطية مجددا : يمكن أن يحتمل تحرير أسواق رأس المال النقاش والجدل على المستوى النظرى، لكن لا يجب بالطبع طرح التدخل فى سوق رأس المال (مراقبته) على طاولة النقاش لمن يلتمسون عون الصندوق.

كانت هناك أيضا إيماءات إخرى للإصلاح، لكنها فاترة أو غير مدروسة بشكل جيد.(٨) وبينما تصاعدت الانتقادات لعمليات الإنقاذ الضخمة فى عقد التسعينيات، كانت هناك سلسلة من الإصلاحات الفاشلة. فى البداية، جاءت فكرة الإقراض قبل أن تقع الأزمة فعلا، وتمت حزمة الإقراض الوقائى التى قدمت للبرازيل، والتى أجلت الأزمة هناك لكن لعدة شهور قليلة، وبتكلفة ضخمة. ثم كان هناك خط إقراض للطوارئ، وهو إجراء آخر صمم بهدف أن يكون المال جاهزا عندما تندلع أزمة ما.(٩) وهو أيضا لم ينجح، لأنه لم يبد أن أحدا قد اهتم به بسبب شروطه.(١٠) وتم الاعتراف بأن عمليات الإنقاذ ربما أسهمت فى مجازفة أخلاقية، وممارسات إقراضية

ضـــعيفة، ومـــن ثم وضعت استراتيجية عمليات الإنقاذ الداخلى، حيث تعين علـــى الدائنيـــن أن يتحملوا جزءا من التكاليف، غير أن ذلك لا ينطبق على الـــبلدان الرئيسية مثل روسيا، إنما الأرجح أن يتم تطبيقها على بلدان ضعيفة لا حـــول لهـــا ولا قوة، مثل الإكوادور وأوكرانيا ورومانيا وباكستان. وكما شـــرحت فـــى الفصل الثامن، فإن استراتيجية الإنقاذ من الداخل كانت فاشلة بشـــكل عام. فى بعض الحالات، مثل رومانيا، تم التخلى عنها، لكن بعد أن ألحقـــت ضررا كبيرا باقتصاد هذا البلد. فى حالات أخرى، مثل الإكوادور، تـــم تعزيـــزها، مسببة قدرا أكبر من الآثار المدمرة. لقد عبر كل من وزير الخـــزانة الأمـــريكى الجديد والمدير الجديد للصندوق عن تحفظاتهما بشأن الفاعلـــية الكلـــية لاستراتيجية عمليات الإنقاذ الضخمة، لكنهما تابعا السياسة نفســـها - ١١ ملـــيارا لتركيا فى عام ٢٠٠٠ ، و٢١,٦ مليار للأرجنتين فى عـــام ٢٠٠١ . ويبدو أن الفشل النهائى لعملية إنقاذ الأرجنتين فرض أخيرا "بداية" إعادة النظر فى هذه الاستراتيجية.

لكـــن حـــتى عندما كان هناك إجماع واسع جدا - وإن كان غير تام - بالنســـبة للإصـــلاحات، فـــإن المقاومة جاءت من أولئك الذين فى المراكز المالـــية، والذيـــن تدعمهم أحيانا وزارة الخزانة الأمريكية. فى أزمة شرق آسيا، حيث كان الاهتمام مركزا على الشفافية، أصبح واضحا أن لمعرفة ما حـــدث فـــى الأســـواق الناشئة، يتعين معرفة ما قامت به الاعتمادات المالية الموجهـــة للمضـــاربة ومراكـــز الأوف شـــور المصرفية. كان يخشى، فى الحقـــيقة، أن يـــؤدى تعزيـــز الشفافية فى مكان آخر، إلى توجيه مزيد من الـــتعاملات إلـــى تلك القنوات، بحيث قد يؤدى ذلك إجمالا إلى قدر أقل من المعلومـــات عمـــا حـــدث. وقد انحاز وزير الخزانة الأمريكية سومرز إلى الاعـــتمادات المالـــية للمضـــاربة ومراكـــز الأوف شور المصرفية، وقاوم الـــنداءات مـــن أجـــل زيادة الشفافية، متذرعا أن الشفافية المفرطة قد تقلل الحوافز لجمع المعلومات، وهو ما يسمى باللغة الاصطلاحية التقنية خاصية "اكتشـــاف الثمـــن". إن الإصـــلاحات فـــى مراكز الأوف شور المصرفية، المعروفة بأنها جنة التهرب الضريبى والتهرب من اللوائح والقوانين المقيدة لحركة رأس المال، لم تأخذ قوة دافعة إلا بعد ١١ سبتمبر. ولا يجب أن يثير ذلـــك دهشة أحد، فوجود مثل هذه التسهيلات، هو نتيجة السياسات المتعمدة

للدول الصناعية المتقدمة، والتى كان أثرياؤها وأسواقها المالية هم المشجعين المتحمسين لها.

وقد واجهت إصلاحات أخرى، حتى وإن بدت ثانوية، مقاومة قوية من البلدان النامية أحيانا، كما من البلدان المتقدمة. وبما أنه أصبح واضحا أن الاستدانة قصيرة الأجل لعبت دورا رئيسيا فى الأزمة، فلقد تركز الاهتمام على الفقرات الشرطية للسندات، والتى سمحت بتحويل ما كان يبدو أنه سند طويل الأجل، إلى دين قصير الأجل فى لمح البصر.(١١) وكما تنامت المطالبة بعملية إنقاذ داخلية - أى مساهمة الدائنين فى عمليات الإنقاذ - تصاعد كذلك الضغط من أجل إدخال فقرات شرطية فى السندات تسهل مشاركتهم "القسرية" فى تسوية الإفلاس، وسميت الفقرات الشرطية "للعمل الجماعى". لقد قاومت أسواق السندات بنجاح حتى الآن هذين التغييرين - حتى بعد أن حصلا على ما يبدو على نوع من الدعم من الصندوق. إن منتقدى هذين التغييرين حاولوا أن يبرهنوا على أن مثل هذه الفقرات الشرطية قد تجعل الاقتراض أكثر كلفة للبلدان المقترضة، لكنهم أغفلوا صميم الموضوع. إن تكلفة الاقتراض حاليا ضخمة، خاصة عندما تتعثر الأمور، غير أن المقترضين لا يتحملون سوى جزء من تلك التكلفة.

ما يجب عمله

إن كان إدراك المشكلات قد أحرز تقدما كبيرا، فإن إصلاحات النظام المالى الدولى قد بدأت توا. فى اعتقادي، أن من بين الإصلاحات الرئيسية المطلوبة ما يلى:

١ - الاعتراف بأخطار تحرير سوق رأس المال: والإقرار أن تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ("أموال المضاربات") تفرض عوامل خارجية ضخمة، وتكلفة يتحملها آخرون غير الطرفين المباشرين لعملية التبادل (المقرضون والمقترضون). وفى كل مرة يوجد فيها عوامل خارجية ضخمة، تكون التدخلات من قبل الدولة - بما فى ذلك التدخلات من خلال الجهاز المصرفى والضرائب(١٢) - مطلوبة. وبدلا من مقاومة هذه التدخلات، يجب أن توجه المؤسسات المالية الدولية جهودها لجعلها تعمل بشكل أفضل.

٢- إصـــلاح عمليات الإفلاس والتجميد: إن الطريقة الصحيحة لمعالجة مشـــكلات عدم قدرة المقترضين الخاصين على السداد للدائنين، سواء كانوا محليين أو أجانب، هى من خلال عمليات الإفلاس، وليس من خلال عملية إنقـــاذ للدائنين يمولها صندوق النقد الدولى. إن المطلوب هو تعديل للتشريع الخـــاص بـــالإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة لحالات الإفلاس الناجمة عن اضـــطرابات الاقتصــــاد الجمعـــى. إن ما نحتاج إليه هو فصل حادى عشر إضـــافى، وفقرات شرطية فى التشريعات الخاصة بالإفلاس، تسارع عملية إعـــادة الهـــيكلة، مع التسليم بقدر أكبر باستمرار الإدارة القائمة. ولمثل هذا الـــتعديل ميزة إضافية تتعلق بدفع الدائنين إلى مزيد من الإتقان المهنى، بدلا من تشجيع الإقراض المتهور الذى كان شائعا فى الماضى.[١٣] وليس بالحل المناسب، أن نحاول فرض تعديلات لحق الإفلاس تحابى الدائنين أكثر، ولا تـــأخذ فـــى الاعتبار الصفات المميزة لحالات الإفلاس التى يسببها الاقتصاد الجمعـــى. فمثل هذا الحل، لا يفشل فقط فى علاج مشكلات البلدان التى تمر بأزمـــة، إنما هو أيضا علاج من غير المحتمل أن يدوم طويلا - كما رأينا بشكل واضح جدا فى شرق آسيا، لا يمكن للمرء أن يطعم ببساطة قوانين بلد ما بعادات وأعراف بلد آخر. إن مشكلات التخلف عن تسديد الدين فى حالة المديونية "العامة" (كما فى الأرجنتين) أكثر تعقيدا، لكن فى هذه الحالة أيضا، يجب الاعتماد بشكل أكبر على عمليات الإفلاس والتجميد، وهى فكرة، على مـــا يـــبدو، قد قبل بها أيضا الصندوق مؤخرا. لكن الصندوق لا يستطيع أن يلعـــب الـــدور المركزى فى ذلك، فهو مقرض رئيسى، تسيطر عليه البلدان الدائنة. إن نظام التسوية لحالات الإفلاس التى يكون فيه الدائن أو ممثله هو أيضا الحكم، لن يقبل به أبدا كنظام عادل.

٣- اعـــتماد أقل على عمليات الإنقاذ المالى: مع تزايد استخدام عمليات الإفـــلاس والتجمـــيد، لن تكون هناك حاجة كبيرة لعمليات الإنقاذ الضخمة، التى فشلت فى كثير من الأحيان، حيث تذهب الأموال إما لتأمين سداد أفضل للدائنيـــن الغربييـــن لا يمكنهم الحصول عليه بدون عمليات الإنقاذ تلك، أو للحفـــاظ على أسعار الصرف عند مستويات أعلى من قيمتها الحقيقية، لفترة أطـــول ممـــا كان يمكن أن تبقى عليها (وهو ما يسمح للأثرياء داخل البلاد بإخـــراج أموالهـــم إلـــى الخـــارج بشروط أفضل، وهو ما ترك البلاد أكثر اســـتدانة). وكما رأينا، فإن عمليات الإنقاذ لم تفشل فقط، لكنها أسهمت أيضا

فـــى المشـــكلة، وذلـــك بخفض الحوافز لدى المقرضين لتوخى الحذر عند الإقـــراض، ولـــدى المقترضـــين لتغطـــية أنفسهم ضد مخاطر تقلبات سعر الصرف.

٤ – تحســـين تنظـــيم وضـــبط العمل المصرفى – من حيث التصميم والتنفـــيذ – ســـواء فى البلدان المتقدمة أو الأقل تقدما (النامية). إن التنظيم المصـــرفى الضـــعيف فـــى البلدان المتقدمة يمكن أن يؤدى إلى ممارسات إقـــراض ســـيئة، وإلى تصدير عدم الاستقرار. وفى حين يمكن أن يتساءل الـــبعض هـــل حققـــت قاعدة "المستويات الكافية للاعتمادات المالية لموازنة المخاطر" إضافة إلى استقرار النظم المالية فى البلدان المتقدمة، فإنه لا يوجد أدنـــى شك فى أن هذه القاعدة قد أسهمت فى عدم الاستقرار العالمى، وذلك بتشـــجيعها للإقـــراض قصـــير الأجل. إن تحرير القطاع المالى والاعتماد المفـــرط علـــى المســـتويات الكافية لرأس المال كانت مضللة ومسببة لعدم الاســـتقرار. إن المطلـــوب هـــو تـــناول أرحب للتنظيم والتقنين، تناول أقل ايديولوجـــية، يتكـــيف مع إمكانيات وظروف كل بلد. إن تايلاند كانت على حـــق، عندما فرضت قيودا على قروض المضاربة العقارية فى الثمانينيات مـــن القرن العشرين. وكان من الخطأ تشجيع التايلانديين على استبعاد هذه القيود. وهناك عدد من القيود الأخرى، مثل تحديد السرعة (قيود على معدل زيادة أصول البنوك)، التى من المحتمل جدا أن تعزز الاستقرار. لكن يتعين علـــى الإصـــلاحات ألا تفقد، فى الوقت نفسه، رؤيتها للأهداف الأكبر: إن وجـــود نظـــام مصـــرفى آمـــن وسليم هو أمر هام، لكن يجب على النظام المصـــرفى أيضـــا أن يقـــدم رأس المال لتمويل المشروعات وخلق فرص عمل.(١٤)

٥ – تحسين إدارة المخاطر: حاليا، تواجه بلدان العالم، مخاطرة ضخمة من جراء التقلب السريع لأسعار الصرف، وبينما المشكلة واضحة فإن الحل لـــيس كذلـــك. إن الخبراء – بما فى ذلك خبراء صندوق النقد الدولى – قد تذبذبـــوا بيـــن أنـــواع نظم أسعار الصرف التى يتعين تطبيقها. لقد شجعوا الأرجنتيـــن علـــى ربط عملتها بالدولار. وبعد الأزمة الآسيوية، نادوا بأنه يتعين أن تختار البلدان بين تعويم كامل لسعر الصرف وسعر صرف ثابت. ومـــع الكارثـــة الـــتى وقعت فى الأرجنتين، يبدو أن هذه النصيحة ستتغير مجـــددا. وأيا كانت الإصلاحات التى تحدث لآلية سعر الصرف، فإن البلدان

ستظل تواجه مخاطر ضخمة. إن البلدان الصغيرة مثل تايلاند، التى تشترى وتبيع سلعا من وإلى العديد من بلدان العالم تواجه مشكلة صعبة، حيث يتفاوت سعر الصرف بين العملات الرئيسية بحوالى ٥٠% أو أكثر. إن تثبيت سعر صرف العملة التايلاندية مقابل إحدى العملات الرئيسية لن يحل المشكلة، وقد يؤدى ذلك إلى تفاقم التقلبات مقابل العملات الأخرى. لكن هناك أبعادا أخرى للمخاطرة، فأزمة ديون أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات القرن العشرين[١٥] قد سببتها الزيادة الضخمة فى أسعار الفائدة، والتى كانت نتيجة للسياسة النقدية المقيدة التى انتهجها بول فولكر رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة، فى ذلك الوقت. وكان على البلدان النامية أن تتعلم التعامل مع تلك المخاطر، ربما بشراء تأمين ضد هذه التقلبات فى أسواق رأس المال الدولية. لكن للأسف، لا تستطيع تلك البلدان حاليا سوى شراء تأمين ضد التقلبات قصيرة الأجل فقط. وبالطبع، نجد أن البلدان المتقدمة قادرة بشكل أفضل على التعامل مع هذه المخاطر عن البلدان النامية، مما يستوجب إسهامها فى تنمية هذا النوع من أسواق التأمين. وبالتالى، سيكون معقولا بالنسبة للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تقدم قروضا للبلدان النامية فى أشكال تخفف من المخاطر، ومنها على سبيل المثال، النص على أن يتحمل الدائنون مخاطر التقلبات الكبيرة الحقيقية فى أسعار الفائدة.

٦- تحسين شبكات الأمان: يتمثل جزء من مهمة إدارة المخاطر فى تعزيز قدرات الجماعات الأكثر عرضة للضرر داخل البلاد على مواجهة المخاطر. ولدى أغلب البلدان النامية شبكات أمان ضعيفة، بما فى ذلك غياب برامج التأمين ضد البطالة. حتى فى البلدان الأكثر نموا، نجد أن شبكات الأمان ضعيفة وغير ملائمة فى القطاعين السائدين فى البلدان النامية، وهما قطاع الزراعة وقطاع المشروعات الصغيرة، وبالتالى يكون العون الدولى أساسيا لو تعين على البلدان النامية أن تقوم بخطوات واسعة وجوهرية لتحسين شبكات الأمان لديها.

٧- تحسين رد الفعل فى مواجهة الأزمات: لقد رأينا فشل ردود الأفعال تجاه أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ . لقد كانت المساعدة المقدمة سيئة الإعداد والتنفيذ. ولم تأخذ البرامج فى الحسبان بالقدر الكافى، غياب شبكات الأمان، والأهمية الحيوية للحفاظ على تدفقات القروض، وأن انهيار التجارة بين

البلدان سيؤدى إلى انتشار الأزمة. لقد اعتمدت السياسات ليس على توقعات رديئة فقط، لكن على عدم القدرة على إدراك أن من الأسهل تدمير الشركات عن إعادة إنشائها، وأن الضرر الناجم عن رفع أسعار الفائدة لن ينمحى عندما يتم خفضها. إن عملية إعادة التوازن تفرض نفسها: يجب أن يكون هناك توازن بين اهتمامات العمال والمشروعات الصغيرة وبين اهتمامات الدائنين، وتوازن بين تأثير السياسات على رأس المال المحلى - التى تشجع على هروبه - وبين الاهتمام الزائد الذى يحظى به حاليا المستثمرون الأجانب. إن ردود الأفعال تجاه الأزمات المالية القادمة يجب أن توضع فى السياق الاجتماعى والسياسى. لو تركنا جانبا التدمير الناجم عن المظاهرات والشغب الذى يحدث عند إدارة الأزمات بشكل سئ، فإن رأس المال لن يتجه إلى بلدان تواجه اضطرابات اجتماعية وسياسية، ولا توجد حكومة تستطيع السيطرة على مثل هذه الاضطرابات، إلا إذا كانت الأكثر قمعية، خاصة عندما يكون هناك إدراك أن هذه السياسات مفروضة من الخارج.

الأمر الأكثر أهمية، أنه يتعين العودة إلى المبادئ الاقتصادية الأساسية، بدلا من التركيز على سيكولوجية المستثمر العابرة، وعلى الثقة التى يصعب التنبؤ بها. إن صندوق النقد الدولى يحتاج إلى العودة إلى تفويضه الأصلى، ألا وهو تقديم الأموال لإعادة الطلب الجمعى فى البلدان التى تواجه ركودا اقتصاديا. إن البلدان النامية تسأل وتكرر سؤالها، لماذا عندما تواجه الولايات المتحدة أزمة اقتصادية، فإنها تؤيد السياسات المالية والنقدية التوسعية، فى حين عندما تواجه بلادهم الموقف نفسه يطلب منهم القيام بعكس ذلك. وعندما تعرضت الولايات المتحدة للركود فى عام ٢٠٠١ ، كان النقاش لا يدور حول ضرورة تطبيق حزمة من التدابير المحفزة للاقتصاد، وإنما حول مكونات تلك الحزمة. حاليا، يجب أن تكون دروس الأرجنتين وشرق آسيا واضحة: إن الثقة لن تعود أبدا لو ظلت الاقتصادات متورطة فى ركود عميق. والشروط التى يفرضها الصندوق على البلدان مقابل دعمه المالى لها لا تحتاج فقط إلى حصرها فى أضيق نطاق، لكن يجب أيضا أن تعكس هذا المنظور.

هناك تغيرات أخرى يرجى حدوثها: إن اجبار الصندوق على الكشف عن توقعاته حول تأثير برامجه على "الفقر" والبطالة سيوجه اهتمامه إلى هذه الأبعاد. يجب أن تعرف البلدان العواقب المحتملة لتوصياته. إذا كان

الصـــندوق يخطـــئ فى تحليلاته بشكل منتظم – لو أن زيادة معدلات الفقر كانـــت مـــثلا أكبر مما توقع – يجب أن تتم مساءلته، وذلك بطرح الأسئلة التالية: هل هناك خطأ منهجى فى نماذجه؟ أم أنه يحاول أن يخدع عن عمد صانعى القرار؟

إصلاح البنك الدولى والمساعدة على النمو

إن تفاؤلـــي حـــول إمكانية إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية يرجع جزئـــيا إلى كونى شاهدت تغيرا حدث فى البنك الدولى. لم يكن ذلك سهلا، ولم يذهب إلى البعد الذى كنت أرجوه. لكن تلك التغيرات كانت هامة.

عندما وصلت إلى البنك الدولى، كان الرئيس الجديد جيمس ولفينسون، قـــد حقـــق تقدمـــا فـــى محاولته أن يجعل البنك أكثر استجابة لهموم البلدان النامـــية. ورغم أن القيادة الجديدة لم تكن دائما واضحة، كما لم تكن الأسس الفكـــرية دائما صلبة، وكان الدعم داخل البنك أبعد ما يكون عن كونه عاما، فـــإن البـــنك الدولـــى بدأ بجدية يأخذ فى الاعتبار الانتقادات الأساسية التى وجهـــت إلـــيه. وقـــد تضمنت الإصلاحات تغيرات فى الفلسفة شملت ثلاثة مجـــالات: التنمية، والمساعدة بشكل عام والمساعدة التى يقدمها البنك بشكل خاص، والعلاقة بين البنك والبلدان النامية.

ولإعـــادة تقويـــم توجهـــه، درس البـــنك كـــيف حدثـــت أمثلة التنمية الـــناجحة.(١٦) وكـــان البنك قد أدرك منذ وقت طويل، بعض الدروس التى أبـــرزتها إعادة التقويم تلك: أهمية احترام قيود الميزانية، وأهمية التعليم، بما فـــى ذلـــك تعليم الإناث، وأهمية استقرار الاقتصاد الجمعي. غير أن هناك بعـــض الموضـــوعات الجديدة قد ظهرت أيضا. إن النجاح لا يأتي فقط من تشـــجيع التعلـــيم الأولـــى، لكنه يأتي أيضا من إقامة أسس تكنولوجية قوية تتضـــمن دعـــم التدريب المتقدم. من الممكن تشجيع وتعزيز المساواة والنمو السـريع "فى آن واحد"، حيث يبدو فى الواقع أن السياسات التى تحقق قدرا أكـــبر من المساواة تساعد النمو. إن دعم التجارة والانفتاح أمر هام،(١٧) لكن خلـــق فـــرص العمل بالتوسع فى التصدير هو الذى أحدث النمو، وليس فقد فـــرص العمـــل نتـــيجة لزيادة الواردات. وعندما تتخذ الحكومات إجراءات لتشجيع الصادرات وإقامة مشروعات جديدة، فإن عملية التحرير تحقق نتائج

طيبة، والعكس صحيح. فى بلدان شرق آسيا، لعبت الحكومة دورا محوريا فى نجاح التنمية بالمساعدة فى إنشاء مؤسسات تشجع الادخار والتخصيص الفعال للاستثمار. كما أكدت البلدان الناجحة أيضا على المنافسة، وعلى إنشاء المشروعات، وأعطتهما أهمية أكبر من الخصخصة وإعادة هيكلة المشروعات القائمة.

عموما، إن البلدان الناجحة هى تلك التى اتبعت تناولا شاملا للتنمية. منذ ثلاثين عاما مضت، كان علماء الاقتصاد اليساريون واليمينيون على حد سواء يتفقون فى الغالب على أن تحسين كفاءة تخصيص الموارد وزيادة رأس المال المتاح، هما لب عملية التنمية. كان اختلافهم الوحيد حول وسائل تحقيق ذلك: هل تتحقق تلك التغيرات من خلال تخطيط موجه من الدولة، أم من خلال أسواق حرة تماما؟ وفى النهاية لم ينجح أي من الحلين. إن التنمية لا تقتصر فقط على قضية موارد ورأس مال لكنها تشمل تحولا للمجتمع.(١٨) ومن الواضح أن المؤسسات الاقتصادية الدولية لا تستطيع أن تتحمل مسئولية هذا التحول، لكنها تستطيع أن تلعب دورا هاما فيه. وعلى الأقل، يجب ألا تصبح هذه المؤسسات عائقا للتحول الناجح.

المساعدة

لكن فى كثير من الأحيان، تخلق طريقة تقديم المساعدة عوائق لعمليات التحول الفعالة. لقد رأينا في الفصل الثاني أن عملية "فرض الشروط" - فرض عدد ضخم من الشروط، غالبا ما يكون بعضها سياسي الطابع - كشرط مسبق لتقديم المساعدة، لم تنجح ولم تؤد إلي سياسات أفضل ولا إلى نمو أسرع أو نتائج أحسن. إن البلدان التي تعتقد أن الإصلاحات قد فرضت عليها، لا تشعر حقيقة أنها ملتزمة بمثل تلك الإصلاحات، حيث أن مشاركتها أساسية لإحداث تغيير اجتماعي حقيقي. والأمر الأسوأ، أن فرض شروط مسبقة يسئ إلى العملية الديمقراطية. أخيرا، بدأ الاعتراف، حتى من قبل الصندوق، أن عملية فرض الشروط المسبقة قد تجاوزت الحدود، وأن عشرات الشروط جعلت من الصعب على البلدان النامية أن تركز على الأولويات. لكن بينما نتج عن ذلك محاولة لتهذيب عملية فرض الشروط، فإن مناقشة الإصلاح ذهبت أبعد من ذلك داخل البنك الدولي. يطالب البعض

باستبدال عملية فرض الشروط المسبقة بعملية "انتقاء"، بحيث تمنح المساعدات للبلدان التي لها سجل إيجابي من التجارب الناجحة، ويسمح لها باختيار استراتيجيات التنمية الخاصة بها، منهية بذلك الإدارة على مستوى الأفراد والوحدات الاقتصادية التي كانت من سمات الماضي. إن الأرقام تثبت أن المساعدة الممنوحة انتقائيا يمكن أن يكون لها تأثير هام سواء فيما يتعلق بتشجيع النمو أو تخفيض معدلات الفقر.

إلغاء الديون

إن الدول النامية لا تحتاج فقط إلي الحصول على المساعدة بشكل يحفز تمنيتها، لكنها تحتاج أيضا إلى مزيد من المساعدة. إن قدرا صغيرا نسبيا من المال يمكن أن يصنع فارقا ضخما في مجال الصحة ومكافحة الأمية. لقد انخفض في الواقع حجم مساعدات التنمية مقاسا بالقيمة الحقيقية، مع أخذ التضخم في الاعتبار، وقد يصبح الانخفاض أكبر لو تم حسابه كنسبة مئوية من دخل البلدان المتقدمة، أو على أساس كل فرد من أفراد البلدان النامية. إن الأمر يتطلب وضع أسس لتمويل هذه المساعدة (والمنافع العالمية العامة الأخرى) بحيث تعتمد على أسس دائمة، بمنأى عن تقلبات السياسة المحلية للولايات المتحدة أو أي بلدان أخرى. لقد قدمت عدة اقتراحات. عندما أنشئ صندوق النقد الدولي، منح حق إصدار حقوق سحب خاصة، وهى نوع من النقود الدولية. وطالما أن البلدان تجنب حاليا مليارات الدولارات كل عام في شكل احتياطيات لحماية نفسها من تقلبات الأسواق الدولية، فإنه لا يتم ضخ جزء من الدخل في الطلب الكلى. إن التباطؤ الاقتصادي العالمي عامى ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ وضع هذه الاهتمامات في المقدمة. إن إصدار حقوق سحب خاصة لتمويل منافع عالمية عامة – بما في ذلك تمويل مساعدات التنمية – يمكن أن يساعد في الحفاظ على قوة الاقتصاد العالمي، فيما يساعد في الوقت نفسه بعض البلدان الأكثر فقرا في العالم. ويقضى اقتراح آخر باستخدام عوائد الموارد الاقتصادية العالمية مثل المعادن في قاع البحار وحقوق الصيد في المحيطات – للمساعدة في تمويل مساعدات التنمية.

لقد تركز الاهتمام مؤخرا على قضية إلغاء الديون، وذلك لسبب وجيه. لأن ببساطة لن يتمكن العديد من البلدان النامية من النمو بدون إلغاء الديون.

إذ أن نســبا ضــخمة مــن عائد صادرات هذه البلدان توجه مباشرة لتسديد القــروض للبلدان المتقدمة.(١٩) لقد عبأت حركة جوبيلي ٢٠٠٠ دعما دوليا ضــخما مــن أجل إلغاء الديون. وكسبت الحركة مساندة الكنائس في العالم المــتقدم، والتــي رأت فــي ذلك واجبا أخلاقيا، وانعكاسا للمبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية.

إن قضــية المســئولية الأخلاقية للدائنين واضحة بشكل خاص في حالة قــروض الحرب الباردة.(٢٠) فعندما أقرض الصندوق والبنك الدوليين المال إلى موبوتو رئيس زائير الشهير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا)، كانا يعــرفان (أو كان عليهما أن يعرفا) أن أغلب المال لن يذهب لمساعدة فقراء هــذا البلد، لكنه سيستخدم لإثراء موبوتو. لقد دفعت هذه الأموال لضمان أن يعمل هذا الزعيم الفاسد على أن تظل بلاده منحازة للغرب. ويعتقد الكثيرون مــن دافعــي الضرائب العاديين في البلدان ذات الحكومات الفاسدة، أنه ليس من العدل في شئ أن يسددوا قروضا منحت لزعماء فاسدين لا يمثلونهم.

لقــد نجحــت حــركة جوبيلي في الحصول علي تعهدات أوسع بإلغاء الديــون. وفي حين كان هناك قبل عام ٢٠٠٠ برنامج لتخفيف ديون البلدان الأكــثر استدانة، فإن القليل من هذه البلدان قد استجاب للمعايير التي وضعها الصندوق. ومع نهاية عام ٢٠٠٠ ، ونتيجة للضغط الدولي، تخطى ٢٤ بلدا هذه العتبة.

لكــن تخفيف الديون يحتاج المضي لأبعد من ذلك: في الوضع الحالي، فــإن الاتفاقــات تمس فقط البلدان الأكثر فقرا. إن بلدا مثل إندونيسيا، التي دمــرتها أزمة شرق آسيا وفشل سياسات الصندوق، لا تزال تعتبر في حالة مرضية بحيث لا يحق لها أن تنتفع بهذه المظلة.

إصــلاح مــنظمة التجارة العالمية وموازنة جدول أعمال المفاوضات التجارية

لقــد بدأت الاحتجاجات العالمية ضد العولمة في سياتل، واشنطن، أثناء اجتماعات منظمة التجارة العالمية، لأنها كانت أوضح رمز لغياب العدل في العــالم، ولــنفاق البلدان الصناعية المتقدمة. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الــبلدان تدعــو إلي – وفرضت – فتح الأسواق في البلدان النامية لمنتجاتها

الصناعية، فإنها استمرت في غلق أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية. وبينما كانت البلدان المتقدمة تدعو البلدان النامية إلى عدم تقديم الدعم لصناعاتها، استمرت البلدان المتقدمة في تقديم المليارات لدعم مزارعيها، جاعلة بذلك من المستحيل على البلدان النامية أن تنافس. وبينما تدعو البلدان المتقدمة إلى فضائل الأسواق التنافسية، نجد الولايات المتحدة قد أسرعت في فرض كارتلات عالمية للحديد والألومنيوم عندما بدا أن الواردات تهدد صناعاتها المحلية. لقد ضغطت الولايات المتحدة من أجل تحرير الخدمات المالية، لكنها قاومت تحرير قطاعات الخدمات التي تتمتع فيها البلدان النامية بالقوة، مثل خدمات البناء والخدمات البحرية. لقد سبق أن ذكرنا كم كان جدول أعمال المفاوضات التجارية ظالما، حيث لم يقتصر الأمر على عدم حصول البلدان الفقيرة على نصيب عادل من المكاسب، إنما جعل الوضع الحقيقي في أفقر منطقة في العالم، أفريقيا السوداء، يزداد سوءا نتيجة للجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة.

لقد تم الاعتراف بشكل متزايد بهذا الظلم. وأدى هذا الإدراك، بالتضافر مع تصميم بعض البلدان النامية، إلى جولة جديدة للمفاوضات التجارية عقدت في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ ، ووضع على جدول أعمالها إصلاح بعض عدم التوازنات السابقة. وقد سميت هذه الجولة "جولة التنمية"، لكن طريق التغيير لا يزال طويلا. فالولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة الأخرى وافقت فقط علي إجراء النقاش، واعتبرت مجرد مناقشة إصلاح بعض عدم التوازنات تلك، تنازلا!

إحدى المجالات التي حازت علي اهتمام خاص في الدوحة كانت حقوق الملكية الفكرية. فهي هامة لتوفير الحوافز للمبتكرين لكي يبتكروا – وإن كان جزء كبير من الأبحاث الأكثر أهمية، مثل أبحاث العلوم النظرية والرياضيات، ليست قابلة للتسجيل بحيث تكون لها براءة اختراع. لا أحد ينفي أهمية حقوق الملكية الفكرية، لكن هذه الحقوق تحتاج للموازنة بين حقوق ومصالح المنتجين وحقوق ومصالح المستخدمين – ليس فقط المستخدمين في البلدان النامية، لكن الباحثين في البلدان المتقدمة أيضا. في المراحل النهائية لمفاوضات جولة أوروجواي، أعرب كل من مكتب العلم والتكنولوجيا الأمريكي ومجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس عن قلقهم من عدم تحقق التوازن المطلوب بشكل سليم – لقد وضع الاتفاق مصالح

المنتجين فوق مصالح المستخدمين. لقد خشينا أن يؤدى ذلك فعليا إلي إعاقة معدل النمو والابتكار، ففي النهاية، تمثل المعرفة أهم مدخلات البحث العلمي، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يزيد من ثمنها. كما كنا قلقين بشأن عواقب حق استخدام الفقراء للأدوية القادرة علي إنقاذ حياة المرضى. لقد كسبت هذه المشكلة بعد ذلك اهتماما دوليا في سياق قضية أدوية الإيدز في جنوب أفريقيا. وأجبر الغضب الدولي شركات الأدوية علي التراجع – ويبدو أنه سيتم مستقبلا، احتواء الآثار الأكثر سلبية للاتفاقية الدولية. لكن من المهم الإشارة هنا إلي أنه في الأصل، حتى الحكومة الديمقراطية للولايات المتحدة قد ساندت شركات الأدوية. كان هناك خطر آخر لم نكن ندركه تمام الإدراك، وهو ما أصبح يسمى "القرصنة البيولوجية"، حيث تقوم شركات الأدوية بتسجيل براءات اختراع للعقاقير أو الأغذية التقليدية، وهي بذلك لا تبحث فقط عن كسب المال من "موارد" ومعرفة هي ملك شرعي للبلدان النامية، لكنها بذلك تسحق الشركات المحلية التي طالما قدمت هذه العقاقير التقليدية. وإذا كان من غير الواضح هل ستصمد براءات الاختراع تلك في المحكمة في حالة تقديم شكوى بخصوصها، فإنه من الواضح أن البلدان النامية لا تملك الموارد المالية والوسائل القانونية اللازمة للاعتراض قضائيا علي تلك البراءات. لقد أثارت هذه القضية ردود فعل عاطفية ضخمة، وقلقا اقتصاديا في جميع أنحاء العالم النامي. وعندما كنت مؤخرا في زيارة لإحدى قرى الإنديز في الإكوادور، شجب العمدة – وهو من أبناء القرية – بمرارة كيف أدت العولمة إلى القرصنة البيولوجية.

إن إصلاح منظمة التجارة العالمية سيتطلب مزيدا من التفكير بشأن جدول أعمال أكثر توازنا للمفاوضات التجارية – أكثر توازنا في التعامل مع مصالح البلدان النامية، وأكثر توازنا في التعامل مع اهتمامات تتجاوز مجال التجارة، مثل البيئة.

لكن تصحيح عدم التوازن الحالي لا يتطلب أن ينتظر العالم حتى نهاية جولة جديدة من المفاوضات التجارية. إن العدالة الاقتصادية الدولية، تتطلب أن تتخذ البلدان المتقدمة خطوات عملية لفتح أسواقها لتجارة عادلة وعلاقات منصفة مع البلدان النامية، دون اللجوء إلى طاولة المفاوضات أو محاولة انتزاع تنازلات مقابل القيام بذلك. لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل خطوات

في هذا الاتجاه، وذلك من خلال مبادرته "كل شئ عدا الأسلحة"، وهى تسمح بالاستيراد الحر لكل السلع من البلدان الأكثر فقرا إلي أوروبا، عدا الأسلحة. إن تلك المبادرة لا تحل كل شكاوى البلدان النامية، إذ سيظلون غير قادرين علي المنافسة في مواجهة الزراعة الأوروبية المدعومة. لكن هذه المبادرة خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. إن التحدي الآن، هو جعل الولايات المتحدة واليابان تشاركان في هذه المبادرة، وسوف يكون لمثل هذا التحرك نفع ضخم للعالم النامي كما سيكون له نفع للبلدان المتقدمة، حيث سيتمكن مستهلكوها من الحصول علي السلع بأسعار أقل.

نحو عولمة ذات وجه أكثر إنسانية

إن الإصلاحات التي حددت معالمها العامة ستساعد علي جعل العولمة أكثر عدلا، وأكثر فاعلية بالنسبة لرفع مستويات المعيشة، خاصة للفقراء. وليست القضية مجرد تغيير للهياكل المؤسسية، إنما يتعين تغيير طريقة التفكير بشأن العولمة ذاتها. إن وزراء المالية والتجارة يرون العولمة كظاهرة اقتصادية بالأساس، لكنها بالنسبة للكثيرين في العالم النامي أكثر من ذلك بكثير.

وأحد أسباب مهاجمة العولمة أنها بدت وكأنها تقوض القيم التقليدية. إن الصراعات والتناقضات حقيقية، وإلى حد ما لا يمكن تفاديها. إن النمو الاقتصادي بما في ذلك النمو الذي سببته العولمة، سيؤدي إلي اتساع رقعة المدن وانتشار طريقة الحياة المميزة لأهلها، مما سيقوض المجتمعات الريفية التقليدية. وللأسف، حتى الآن، لم يبد المسئولون عن إدارة العولمة تقديرا كافيا في أغلب الأحيان للجوانب السلبية للعولمة، بينما يمجدون جوانبها الإيجابية فقط. ومن أهم تلك السلبيات ما تمثله العولمة من تهديد للقيم والهوية الثقافية.[٢١] ويثير هذا الإغفال الكثير من الدهشة، نظرا لأن داخل البلدان المتقدمة نفسها، هناك إدراك ووعي بهذا النوع من المشكلات: إن أوروبا لا تدافع عن سياساتها الزراعية من منظور مصالحها الخاصة فقط، لكنها تفعل ذلك للحفاظ علي تقاليدها الريفية. إن الناس في المدن الصغيرة في كل مكان، يشكون من أن المراكز التجارية وكبار تجار التجزئة علي المستوى القومي قد قتلوا مشروعاتهم الصغيرة ومجتمعاتهم.

إن إيقـــاع الاندمـــاج العالمـــي أمـــر بالغ الأهمية: كلما كانت العملية تدريجية، كان ذلك يعني أن تتمكن المؤسسات والمعايير التقليدية من التكيف والاستجابة للتحديات الجديدة، بدلا من أن تسحقها تلك التحديات.

هـــناك نقطة رئيسية أخرى: ما تفعله العولمة للديمقراطية. في كثير من الأحـــيان، تبدو العولمة، كما قيل عنها، كأنها تستبدل بالديكتاتوريات القديمة للصفوة القومية ديكتاتوريات المالية الدولية. ففي الواقع، يقال للبلدان أنها إن لـــم توافق علي بعض الشروط فإن أسواق رأس المال وصندوق النقد الدولي سيرفضـــون مدهـــا بالقروض. وبالتالي تجبر هذه البلدان أساسا علي التخلي عـــن جزء من سيادتها، لتترك نفسها لأسواق رأس المال المتقلبة - بما في ذلك المضاربين الذين ينصب كل اهتمامهم علي المكاسب قصيرة الأجل بدلا من النمو طويل الأجل للبلاد وتحسين مستويات المعيشة - لكي "تضبط" لها سلوكها، وتقول لهَا ما يجب وما لا يجب أن تفعل.

لكـــن لدى تلك البلدان خيارات، من بينها، إلي أي مدى تود تلك البلدان أن تخضـــع نفســـها لأسواق رأس المال الدولية. إن البلدان التي تفادت قيود الصـــندوق مـــثل بلدان شرق آسيا، نمت بسرعة أكثر وحققت قدرا أكبر من المســـاواة وقللـــت معـــدلات الفقر، عن البلدان التي أطاعت أوامره. ولأن السياســـات المخـــتلفة تؤثر علي الجماعات المختلفة بشكل متباين، فإن دور العملـــية السياســـية - وليس البيروقراطيون الدوليون - هو خيار آخر بين الخـــيارات. حـــتى لو عانى النمو بعض الآثار السلبية، فذلك ثمن يقبل عديد مـــن البلدان النامية أن يدفعه من أجل تحقيق مجتمع أكثر ديمقراطية وعدلا، تمامـــا مـــثلما يقـــول العديد من المجتمعات حاليا، أنه من الأجدر التضحية ببعض النمو من أجل بيئة أفضل. وطالما ظلت العولمة تقدم بالطريقة نفسها التـــي قدمـــت بهـــا، فإنها ستعني الحرمان من الحقوق. ولا عجب أن تقابل بمقاومة، خاصة من أولئك الذين حرموا من حقوقهم.

حالـــيا، تتعرض العولمة للتحدي في جميع أنحاء العالم. هناك سخط من العولمـــة، وعن حق. تستطيع العولمة أن تكون قوة خير: إن أفكار العولمة الخاصـــة بالديمقراطـــية والمجتمع المدني غيرت طريقة تفكير الناس، وفي الوقـــت نفســـه، أدت الحـــركات السياسية العالمية إلي تخفيف الديون، وإلى الاتفاقـــية الخاصة بالألغام الأرضية. لقد ساعدت العولمة مئات الملايين من البشـــر علـــي بلوغ مستويات معيشة أفضل، وأكثر مما اعتقدوا هم أنفسهم،

وأغلب علماء الاقتصاد منذ وقت قليل، أنه قابل للتخيل. ولقد استفادت بلدان من عولمة الاقتصاد بالتماس أسواق جديدة لصادراتها وبالترحيب بالاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فإن البلدان التي كانت أكثر استفادة من العولمة، هي تلك التي تحملت مسئولية مصيرها، واعترفت بالدور الذي تستطيع الحكومة أن تلعبه في التنمية، بدلا من الاعتماد علي مفهوم السوق الذاتية – الانضباط التي ستحل مشكلاتها بنفسها.

لكن العولمة لم تنجح بالنسبة لملايين البشر. بل لقد جعلت حياة الكثيرين منهم أسوأ، حيث دمرت وظائفهم وأصبحت حياتهم أقل ضمانا وأمنا عن ذي قبل. لقد أصبحوا يشعرون بالعجز بشكل متزايد أمام قوى تتخطى سيطرتهم. إنهم يرون ديمقراطيتهم تتقوض وثقافتهم تتآكل.

وإذا ظلت العولمة تدار بالطريقة نفسها كما في السابق، وإذا استمررنا في عدم التعلم من أخطائنا، فإن العولمة لن تفشل فقط في تشجيع وتعزيز التنمية، لكنها ستستمر في خلق الفقر وعدم الاستقرار. وإن لم تحدث إصلاحات فإن الصدمة الارتدادية التي بدأت بالفعل ستتسع وتزداد قوة، وسيتنامى السخط من العولمة.

وسيشكل ذلك مأساة لنا جميعا، وخاصة للمليارات من البشر الذين كانوا سيستفيدون من العولمة لو سارت الأمور بشكل مختلف. سيكون سكان العالم النامي هم الأكثر خسارة اقتصادية، لكن هذا الوضع ستكون له عواقب سياسية ستؤثر أيضا علي العالم المتقدم.

لو أن الإصلاحات التي ذكرت في هذا الفصل الأخير أخذت بجدية، عندئذ سيكون هناك أمل في أن تستطيع عملية عولمة أكثر إنسانية أن تكون قوة فعالة في الاتجاه الصحيح، بحيث تستفيد منها الأغلبية الواسعة من الذين يعيشون في البلدان النامية، وبالتالي يرحبون بها. لو تحقق ذلك، فإن السخط علي العولمة يكون قد خدمنا جميعا بشكل جيد.

إن الوضع الحالي يذكرني بالعالم منذ حوالي سبعين عاما مضت. عندما غرق العالم في "الكساد الكبير"، قال أنصار السوق الحرة " لا داعي للقلق، الأسواق تنظم نفسها ذاتيا، لنمنحها الوقت، وسيعود الرخاء من جديد". ولم يهمهم في كثير أو قليل شقاء من دمرت حياتهم انتظارا لهذا الاحتمال المزعوم. لقد رد كينز عليهم قائلا إن الأسواق لا تصحح نفسها ذاتيا، أو علي الأقل ليس في مدى زمني معقول. (وكما تؤكد مقولته الشهيرة، "علي

المـدى الطويـل، سـنموت جمـيعا".)(*) قد تستمر البطالة لسنوات ويكون مطلوبـا تدخل الحكومة. وجرى التشهير بكينز - وهوجم علي أنه اشتراكي وعـدو للسـوق. ومـع ذلك كان كينز، بشكل ما، محافظا جدا. كان يؤمن بالأسـواق بشكل أساسي: لو تستطيع الحكومة تصحيح هذا القصور الوحيد، سـيكون الاقتصـاد قـادرا علـي العمل بكفاءة بشكل معقول. لم يكن يريد اسـتبدالا كـاملا لـنظام السوق، لكنه كان يعرف أنه لو لم تتم معالجة هذه المشـكلات الأساسـية، سـتكون هناك ضغوط شعبية ضخمة. ونجح علاج كيـنز: منذ الحرب العالمية الثانية عرفت بلدان مثل الولايات المتحدة فترات ركود أقل عددا وأقصر عمرا، وفترات ازدهار أطول من السابق.

الآن يقـف الـنظام الرأسمالي عند مفترق طرق، تماما كما كان أثناء "الكسـاد الكبـير". في الثلاثينيات من القرن العشرين، أنقذ كينز الرأسمالية، حيـث وضع سياسات قادرة علي خلق فرص العمل ومساعدة ضحايا انهيار الاقتصاد العالمي. الآن، ينتظر الملايين من البشر حول العالم ليروا إن كان يمكن إصلاح العولمة بحيث يتم اقتسام مكاسبها بشكل أوسع وبين عدد أكبر من البشر.

لحسـن الحـظ، هناك اعتراف متنامي بهذه المشكلات، وإرادة سياسية مـتزايدة للقـيام بشئ ما. كل شخص تقريبا من المسئولين عن التنمية، حتى أعضاء مؤسسة واشنطن، يتفقون علي أن التحرير السريع لسوق رأس المال يمكـن أن يكـون خطيرا إن لم يصاحبه تنظيم وتقنين. كما يتفقون أيضا أن السياسـة المالـية المفرطة الصرامة في الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ كانت خطـأ. عندما دخلت بوليفيا في حالة ركود عام ٢٠٠١، والتي نجمت جزئيا عن التباطؤ الاقتصادي العالمي، كانت هناك بضعة تلميحات أن هذا البلد لن يجـبر علي اتباع مسار التقشف التقليدي وتخفيض الإنفاق الحكومي. وبدلا مـن ذلـك، فالأمـر يبدو في الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور، أي يناير ٢٠٠٢ ، وكأنـه سيسـمح لبوليفيا أن تنشط وتحفز اقتصادها، مما يساعدها علي تخطي الركود، وستستخدم في ذلك الإيرادات التي سرعان ما ستحصل علـيها من مخزون الغاز الطبيعي الذي اكتشف بها مؤخرا، بحيث يساعدها ذلـك فـي التغلـب علي الأزمة، إلى أن يبدأ اقتصادها في النمو من جديد.

(*) J.M.Keynes, A Tract on Monetary Reform (London: Macmillan,1924).

وغـداة كارثـة الأرجنتيـن، اعترف صندوق النقد الدولي بفشل استراتيجية عمليات الإنقاذ المالي الضخمة، وبدأ يناقش استخدام عمليات التجميد وإعادة الهـيكلة من خلال تسويات الإفلاس، وهي أنواع الحلول البديلة التي ناديت بهـا أنا وآخرون منذ سنوات. إن إلغاء الديون بفضل جهود حركة جوبيلي، والتـنازلات التـي تمـت في الدوحة لانطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية تسمى جولة "التنمية"، تمثل نصرين إضافيين

ورغم هذه المكاسب، لا يزال هناك المزيد الذي يتعين عمله لسد الفجوة بين الخطابة والواقع. في الدوحة، وافقت البلدان المتقدمة علي البدء فقط في مناقشة برنامج مفاوضات تجارية أكثر عدلا، لكن عدم التوازن الذي ساد في الماضـي لـم يصـحح بعد. ويتضمن جدول الأعمال الآن عمليات التجميد والإفـلاس، لكـن لا يوجـد ضمان بتوفر توازن ملائم بين مصالح الدائنين والمدينيـن. هـناك الآن قدر أكبر من المشاركة من جانب خبراء ومواطني الـبلدان النامـية فـي المناقشات المتعلقة بالاستراتيجية الاقتصادية، لكن لم تـترجم هذه المشاركة بعد إلي تعديلات في السياسات تعكس مشاركة أكبر. هـناك حاجة إلي إجراء تغييرات في المؤسسات وفي طريقة التفكير. يجب اسـتبدال أيديولوجـية السوق الحرة بتحليلات تعتمد علي علم الاقتصاد، مع رؤيـة أكثر توازنا لدور الحكومة، رؤية تنبع من فهم لحالات فشل كل من السـوق والحكومة. كما يجب أن يكون هناك إدراك أكبر لدور المستشارين الخارجييـن، بحيث يدعمون اتخاذ القرار بشكل ديمقراطي، وذلك بتوضيح عواقـب السياسـات المخـتلفة، بمـا فـي ذلـك تأثير تلك السياسات علي المجموعـات المختلفة، خاصة الفقراء، بدلا من تقويض الديمقراطية بفرض سياسات معينة علي بلدان تكرهها.

مـن الواضـح أنـه يتعين أن تكون هناك استراتيجية إصلاح "متعددة المستويات. ويجب أن يعني المستوى الأول تعديل ترتيبات الاقتصاد الدولي. لكـن مثل هذه الإصلاحات قد تستغرق وقتا طويلا. وبالتالي، يجب أن يوجه المسـتوى الثاني من الإصلاح إلي تشجيع الإصلاحات التي يستطيع كل بلد القـيام بهـا بنفسه. وتتحمل البلدان المتقدمة مسئولية خاصة في ذلك، مثل، إزالة الحواجز التجارية التي تفرضها علي الواردات، لتمارس بذلك ما تدعو الآخريـن إلـيه. لكن في حين قد تكون مسئولية البلدان المتقدمة كبيرة، فإن حوافـزها ضـعيفة لتحمل تلك المسئولية: ففي النهاية، تخدم مراكز الأوف

شـــور المصـــرفية واعتمادات المضاربة مصالح في البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى، تستطيع هذه البلدان أن تتحمل بشكل جيد عدم الاستقرار الذي قد ينجم عن فشل خطط الإصلاح في البلدان النامية. في الواقع، يمكن القول أن الولايات المتحدة قد استفادت بطرق عديدة من أزمة شرق آسيا.

ومـــن ثـــم يجـــب علي البلدان النامية أن تتحمل بنفسها مسئولية تحقيق الخير لنفسها. إن هذه البلدان تستطيع تدبير ميزانيتها بحيث تعيش في حدود إمكانـــياتها مهما كانت بسيطة، كما يمكنها إزالة الحواجز الحمائية التي وإن كانـــت تحقق مكاسب كبيرة لقلة من مواطنيها، فإنها تجبر المستهلكين علي دفـــع أسعار أعلى. كما تستطيع هذه البلدان أن تطبق لوائح منظمة وقوانين قويـــة تحمـــي بها نفسها من المضاربين القادمين من الخارج، أو من سوء تصـــرف الشركات المحلية في الداخل. والأمر الأهم، تحتاج البلدان النامية إلي حكومات فعالة، وسلطة قضائية قوية ومستقلة، ونظام ديمقراطي وانفتاح وشـــفافية وتحـــرر مـــن الفساد الذي خنق فاعلية القطاع العام كما خنق نمو القطاع الخاص.

إن مـــا يجـــب أن يطلـــبوه من الجماعة الدولية هو فقط ما يلي: القبول باحتـــياجات البلدان النامية، وحقها في القيام باختياراتها بنفسها، بالطرق التي تعكـــس أحكامهـــا السياسية الخاصة بها بشأن من يجب أن يتحمل المخاطر مـــثلا. ويجـــب تشجيعهم علي تبني قوانين الإفلاس والهياكل التنظيمية التي تناســـب وضعهم الخاص، وألا يقبلوا بقوالب صممت بواسطة البلدان الأكثر نموا ولصالحها.(٢٢)

إن الأمـــر يحتاج إلي سياسات نمو دائمة وعادلة وديمقراطية، وذلك هو مـــبرر وجود التنمية. إن التنمية ليست مساعدة حفنة من الناس علي الثراء، ولا إقامـــة حفـــنة مـــن الصناعات التي تحظى بحماية حمقاء لا تفيد سوى الصـــفوة فـــي تلـــك الـــبلدان، ولا تعني جلب الماركات العالمية مثل برادا وبينـــتون، ورالف لورين أو لويس فويتون لأثرياء المدن، وترك الفقراء في الـــريف في بؤسهم. أن يكون الشخص قادرا علي شراء حقائب يد من انتاج جوشـــي فـــي المحـــلات الكبرى بموسكو لا يعني أن اقتصاد روسيا أصبح اقتصـــاد ســـوق. إن التنمية تعني تحويل المجتمعات وتحسين حياة الفقراء، ومنح كل شخص فرص النجاح والحصول علي الرعاية الصحية والتعليم.

إن هـذا النوع من التنمية لن يحدث إذا قام بضعة أشخاص فقط بإملاء السياسات التي يتعين علي بلد ما اتباعها: فالتأكد من اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي يعني ضمان المشاركة في النقاش بفاعلية من قبل مجموعة واسعة من علماء الاقتصاد والمسئولين والخبراء من البلدان النامية. كما يعني أيضا ضرورة أن تكون هناك مشاركة واسعة تتجاوز بكثير الخبراء والسياسيين. إن البلدان النامية يجب أن تتولى مسئولية مستقبلها بنفسها. لكننا في الغرب لا يمكن أن نهرب من مسئولياتنا.

ليس من السهل تغيير الطريقة التي تتم بها الأشياء. إن البيروقراطيات تكتسب مثلها مثل البشر، عادات سيئة، والتكيف مع التغيير قد يكون مؤلما. لكن المؤسسات الدولية يجب أن تشرع في القيام بتلك التغييرات التي قد تكون أليمة، إلا أنها ستسمح لها أن تلعب الدور الذي كان "يتعين" عليها القيام به لكي تنجح العولمة، ليس فقط بالنسبة للأثرياء والبلدان الصناعية، لكن بالنسبة للفقراء أيضا والبلدان النامية.

يحتاج العالم المتقدم أن يتحمل نصيبه في إصلاح المؤسسات الدولية التي توجه العولمة. نحن الذين أنشأنا هذه المؤسسات، ونحن أيضا نحتاج إلي العمل علي إصلاحها. لو كنا نريد الاستجابة للقلق المشروع للساخطين علي العولمة، ونجعلها في خدمة المليارات من البشر الذين فشلت العولمة بالنسبة لهم، ولو كنا نريد تحقيق عولمة ذات وجه إنساني وجعلها تنجح، فلنرفع أصواتنا. لا نستطيع ولا يجب أن نقف بشكل سلبي موقف المتفرج.

هوامش الفصل التاسع

١- إن تعبير "السيطرة على الشركة وتوجيهها" يشير إلى القوانين التي تحدد حقوق حملــة الأســهم، بما في ذلك الأقلية من حملة الأسهم. تتيح السيطرة والتوجيه الضعيفان الفرصــة لــلإدارة أن تسرق فعليا من حملة الأسهم، وأن تسرق أغلبية حملة الأسهم من الأقلية.

٢- إن دراســات البنك الدولي، بما في ذلك الدراسات التي شارك فيها Michael Bruno الــذي خلفني كرئيس اقتصاديي البنك الدولي، والذي كان يشغل قبل ذلك منصب رئــيس البنك المركزي الإسرائيلي، إن هذه الدراسات ساعدت في تقديم الإثبات التجريبي لوجهــة النظر تلك. راجع Michael Bruno & W.Easterly, "Inflation Crises and Long-Run Growth", Journal of Monetary Economics 41 (February 1998), pp. 3-26.

٣- لقــد حلل الاقتصاديون ما هي الصفات المميزة لمثل هذه السلع: إنها سلع تتميز بــأن تكلفتها الهامشية لتزويد فرد واحد إضافي بهذه السلع صغيرة جدا أو صفر،في حين تكون تكاليف استبعادها من الأرباح كبيرة.

٤- لقــد حلــل الاقتصاديون بعمق لماذا قد لا توجد مثل هذه الأسواق، على سبيل المــثال كنتــيجة لمشكلات نقص وتشوه المعلومات (أوجه عدم تناسق المعلومات)، التي تسمى "انتقاء معاكس" و"مجازفة معنوية".

٥- كــان مدعاة للسخرية أن تأتي نداءات الشفافية من صندوق النقد الدولي، الذي طالمــا تعــرض للــنقد لغــياب الانفتاح لديه، ومن وزارة الخزانة الأمريكية، وهي أكثر مؤسسات الإدارة الأمريكية تكتما (ما رأيته شخصيا، أن حتى البيت الأبيض يجد صعوبة في كثير من الأحيان في انتزاع المعلومات عن ما يقومون به).

٦- تعتــبر بعــض الأوساط أن سلطات البلاد تستطيع التقرير فقط بالنسبة لبعض القضايا مثل متى يبدأ العام الدراسي ومتى ينتهي.

٧- إن إدعــاء صــندوق الــنقد الدولي بالعصمة المؤسسية من الخطأ، يجعل هذه التغــيرات فــي المواقــف صعبة بشكل خاص. في هذه الحالة، يبدو أن كبار المسئولين استطاعوا الادعاء، محاولين الاحتفاظ بالجدية، بأنهم حذروا من الأخطار المرتبطة بتحرير سوق رأس المال على المدى الطويل. إن هذا التوكيد في أحسن الأحوال مخادع (وهو في

حـد ذاتـه يضعف مصداقية المؤسسة). إذا كانوا واعيين بهذه الأخطار، فإن ذلك يجعل موقفهم لا يغتفر بشكل أكبر. لكن بالنسبة لمن تعرضوا لضغطهم، فإنهم يعرفون أن هذه الأضرار لم تذكر، في أحسن الأحوال، إلا بشكل عابر، كنقاط يمكن التفكير فيها فيما بعد. ما قيل لهم هو التقدم، والتقدم سريعاً في عملية التحرير.

٨- وكما أشرنا في الفصل الثامن، إن الأهداف المتعددة ــ ومقاومة المناقشة الصريحة للتغيير الضمني للتفويض بحيث يعكس مصالح الجماعة المالية ــ أدت إلى حالات عدة من عدم الاتساق الفكري، وهو ما أدى بدوره إلى جعل اقتراح أو تقديم إصلاحات مترابطة منطقياً أمراً أكثر صعوبة.

٩- وكما يشير اسمه، فإن خط الإقراض الوقائي يقدم إقراضاً أتوماتيكياً في بعض الحالات المرتبطة بأزمة ما.

١٠- كانت هناك مشكلات أعمق. بينما يضمن خط الإقراض الوقائي أن بعض الأموال الجديدة متاحة في حالة وجود أزمة، فإنه لا يستطيع أن يمنع عدم سداد قروض أخرى قصيرة الأجل. ومستوى التعرض للأخطار الذي تكون البنوك مستعدة لقبوله سيأخذ في الاعتبار على الأرجح القروض الجديدة التي ستتم في إطار خط الإقراض الوقائي. وبالتالي، كان هناك تخوف من أن الحجم الصافي لرؤوس الأموال المتاحة في حالة حدوث أزمة قد لا يتغير كثيراً.

١١- تسمح هذه الفقرات الشرطية لدائن ما أن يطالب تحت ظروف معينة بالتسديد ــ وبشكل عام تكون هذه الظروف بالتحديد هي أن يسترد دائنون آخرون أموالهم.

١٢- في أوروبا، تركز اهتمام كبير على اقتراح ضريبي معين، يسمى ضريبة توبين ــ Tobin Tax ــ على المعاملات المالية العابرة للحدود. راجع مثلاً،

H.Williamson, "Kohler Says IMF Will Look Again at Tobin Tax", *Financial Times*, September 10, 2001.

هناك الآن مجموعة كبيرة من النصوص التي تحلل الضريبة نظرياً وتجريبياً. وللحصول على تقرير عن هذه النصوص، راجع الموقع التالي على الشبكة الدولية:

www.ceedweb.org/iirp/biblio.htm

ومما يثير الاهتمام أن حتى وزير الخزانة السابق كتب مقالة يمكن تفسيرها على أنها مساندة للمبادئ التي ترتكز عليها الضريبة ــ

L.H.Summers & V.P.Summers, "When Financial Markets Work Too Well: A Cautious Case for a Securities Transactions Tax", *Journal of Financial Services Research* 3 (1989), pp. 261-86.

لكـــن تظل مشكلات التنفيذ كبيرة، خاصة في عالم لا تفرض فيه الضريبة في جميع الأماكن والأحوال، وفي عالم أصبحت فيه المشتقات والأدوات المالية المعقدة الأخرى هي السائدة. راجع أيضا،

J.E.Stiglitz. "Using Tax Policy to Curb Speculative Short-Term Trading". *Journal of Financial Services Research* 3(2/3) (December 1989). pp. 101-15.

بالنسبة للاقتراح الأصلي، راجع

J.Tobin . "A Proposal for International Monetary Reform". *Eastern Econommic Jourrnal* 4 (1978). pp. 153-59. and B.Eichengreen. J.Tobin.& C.Wyplosz. "Two Cases for Sand in the Wheels of International Finance"; *Economic Journal* 105 (May 1995). pp. 162-72.

بالإضافة إلى ذلك، راجع مجموعة الأبحاث في مطبوعات

M.ul Haq. I.Kaul. and I.Grunberg. *The Tobin Tax: Coping with Financial Volatility* (London & New York: Oxford University Press. 1996).

١٣ لقـــد تـــزايد الاهتمام بهذا الإصلاح. فقد عقدت الحكومة الكندية مؤتمرا كبيرا ركـــز علـــى مـــثل هذه التغيرات، ويرجع ذلك جزئيا لرئاستها اجتماعات الثمانية الكبار والـــ٢٢ الكبار في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويرى البعض أن مناقشة صندوق النقد الدولي لقضايا الإفلاس وتجميد السداد جاءت كحركة وقائية، توقعا لمبادرات كندا وآخرين.

١٤ كمـــا رأيـــنا، قد لا يؤدي فتح بلد ما للبنوك الأجنبية إلى مزيد من الإقراض، خاصـــة للمشـــروعات المحلـــية الصـــغيرة والمتوسطة الحجم. تحتاج البلدان إلى فرض متطلـــبات مماثلة لتلك التي يتضمنها Community Reinvestment Act في الولايات المـــتحدة، لضـــمان أنها عند فتح أسواقها لن تعاني مشروعاتها الصغيرة من نقص رأس المال.

١٥--لقـــد ضـــربت أزمـــة الديـــون الأرجنتين في ١٩٨١ ، ثم شيلي والمكسيك في ١٩٨٢ ، وبعد ذلك البرازيل في ١٩٨٣ . وظل نمو الإنتاج بطيئا جدا خلال الفترة الباقية من عقد الثمانينيات.

١٦- وكما سبق أن أشرنا، لقد بدأت عملية إعادة التقييم في وقت سابق، تحت ضغط اليابانيين، وانعكس ذلك في نشر دراسة رائدة للبنك الدولي عام ١٩٩٣ بعنوان: "المعجزة

الآسيوية: النمو الاقتصادي والسياسة العامة". وانعكست التغيرات في التفكير في التقارير السـنوية عن التنمية والتي سميت "تقرير التنمية العالمية". على سبيل المثال، أعاد تقرير ١٩٩٧ بحث دور الدولة، وركز تقرير ١٩٩٨ علـى المعرفة (بما في ذلك أهمية التكنولوجيا) والمعلومات (بما في ذلك نقائص الأسواق المرتبطة بنقص المعلومات). وشدد تقرير عام ١٩٩٩ وتقرير عام ٢٠٠١ على دور المؤسسات، وليس فقط على دور السياسات، وتبنى تقرير عام ٢٠٠٠ وجهة نظر أوسع بكثير عن الفقر.

١٧- ولا مجال للدهشة، أن البنك لا يزال لم يأخذ بالجدية المطلوبة أوجه النقد النظرية والتجريبية لتحرير التجارة، مثل تلك التي قدمها

F.Rodriguez & D. Rodrik, "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence", Ben Bernanke & Kenneth S. Rogoff, eds., in Macroeconomics Annual 2000 (Cambridge, MA: MIT Press for NBER, 2001).

أيا كانت المزايا الفكرية لذلك الموقف، فإنه يتعارض مع الموقف "الرسمي" للولايات المتحدة وحكومات السبعة الكبار الأخرى التي ترى أن التجارة خير.

١٨- هناك أبعاد عدة لهذا التحول ــ بما في ذلك القبول بالتغيير (الإقرار بأن الأمـور لـم تتم بالطريقة التي كان يتعين أن تتم بها وذلك لعدة أجيال)، والقبول بالمبادئ الأساسية للعلم وطريقة التفكير العلمية، والرغبة في القبول بالمخاطر الضرورية لعملية إقامة المشروعات. أنا مقتنع أن مثل تلك التغيرات، في ظل الظروف الصحيحة، يمكن أن تتم في مدى زمني قصير نسبيا. ولمزيد من التوضيح لهذه الرؤية لمفهوم "التنمية كتحول"، راجـع J.E.Stiglitz, "Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes",

المحاضرة التي ألقيت في قصر الأمم، جنيف، أونكتاد، ١٩ أكتوبر، ١٩٩٨.

١٩ – في العديد من البلدان، تمثل خدمة الدين أكثر من ربع الصادرات، وهي تمثل في بلدين حوالي نصف الصادرات.

٢٠ – هذه الديون تسمى أحيانا بـ"الديون البغيضة".

٢١- يعتبر Jim Wolfensohn استثناء هاما، فقد دفع وشجع المبادرات الثقافية في البنك الدولي.

٢٢- مؤخـرا، يتم الضغط بشكل متزايد على البلدان النامية للإذعان للمعايير (على سبيل المثال في مجال البنوك) التي لم تقم إلا بدور ضئيل في وضعها. وفي الواقع، غالبا ما يتم التباهي بهذه الإجراءات على أنها إحدى "الإنجازات" القليلة لجهود إصلاح المعمار

الاقتصـــادي العالمي. أيا كان النفع الذي قد تحدثه لتحسين الاستقرار الاقتصادي العالمي، فإن الطريقة التي تمت بها ولدت استياء ضخما في العالم النامي.

الفهرس

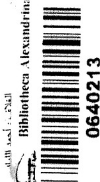
مختارات ميريت

- في رأي ستجليتز أن الضحية الأساسية لهذه الكوارث هم فقراء العالم الثالث، لا أغنياؤه وأولي الأمر وأصحاب النفوذ فيه. فهؤلاء الفقراء هم الذين يتحملون مغبة سياسيات الصندوق سواء في صورة قبض يد الدولة عن التدخل لصالحهم، وإلغاء أو تخفيض ما يقدم من دعم السلع والخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن.. إلخ، أو شيوع البطالة، وارتفاع أسعار الواردات الضرورية، أو زيادة معدلات الضرائب وفاء بديون لم تكن لها ضرورة، أو تخفيضا لعجز في الموازنة ليس من المصلحة دائما تخفيضه.. إلخ.

صندوق النقد الدولي لا يريد أن يعترف، كما يقول ستجليتز، بأن الاعتماد على قوى السوق ليس دائما هو الحل الأمثل، ولا يريد أن يعترف بأن هناك حالات كثيرة تستوجب تدخلا من جانب الدولة لإصلاح ما أفسده السوق، أو لسد الثغرات التي تركها السوق دون علاج، أو باستخدام مصطلحات النظرية الاقتصادية، لمواجهة «نقائص السوق» (Marker Imperfections) وحالات «فشل السوق» (Market Failure).

يرى المؤلف أن الخصخصة (أي بيع مشروعات القطاع العام) قد تؤدي في بعض الحالات (وعلى الأخص إذا بيعت للأجانب) إلى أضرار أكبر من نفعها، كما أن الانتقال من نظام التخطيط وتدخل الدولة الصارم إلى نظام السوق، كما حدث بعد سقوط الشيوعية، يجب أن يجرى ببطء وحذر، وإلا دفعت الدولة ثمنا باهظا في صورة انخفاض شديد في معدل النمو وزيادة نسبة الفقراء والمعوزين، وارتفاع معدل البطالة، وشيوع الفساد، وهو ماحدث بالفعل في روسيا وبعض بلاد أوروبا الشرقية الأخرى نتيجة تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي الذي أوصى بسياسة «العلاج بالصدمة» (Shock Therapy). ويرى استجليتز أن نجاح الصين حيث فشلت روسيا في الانتقال من نظام تدخل الدولة إلى نظام السوق، يرجع إلى هذا التدرج والحذر اللذين التزمتهما الصين، فحققت تلك المعدلات الباهرة في النمو، ولم تحدث مآسي اجتماعية بالدرجة التي شهدتها رو ودول أخرى في أوروبا الشرقية.

د. جلال أد





ميريت